

الهيئة العامة
لقصور الثقافة

عبد الناصر والعرب



تأليف
أحمد حمروش

مطبوعات ثورة يوليو (٤)

عبد الناصر والعرب



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
أنس الفقى

أمين عام النشر
محمد السيد عيد

الإشراف العام
فكرى النقاش

أحمد حمروش

قصة ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الثالث

عبد الناصر والعرب

مطبوعات ثورة يوليو
(٤)



• الكتاب : عبد الناصر والعرب
• المؤلف : أحمد حمروش
• الناشر : الهيئة العامة لقصور الثقافة
• طبع من هذا الكتاب ثلاثة آلاف نسخة
• المراسلات :
إدارة النشر بالهيئة العامة لقصور الثقافة
على العنوان التالى :
١٦ «أ» شارع أمين سامى ـ القصر العينى
القاهرة ـ رقم بريدى ١١٥٦١

إهـــداء

إلى الجيل الجديد من الأمة العربية

مقدمة

قصة ثورة ٢٣ يوليو لا تكتمل داخل حدود مصر .. وتأثيرها التاريخى لا يقتصر فقط على شعب مصر.

ومنذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحركة النضال العربى للتحرر من جنود الاستعمار القديم، وقيود الاستعمار الجديد، دائبة لا تهدأ.. وفى كل مكان تنفجر فيه ثورة عربية نجد أثرا لثورة ٢٣ يوليو.

كان "جمال عبدالناصر" سريع المبادرة فى تأييد حركات التحرر العربى، مؤمنا بالقومية العربية، ساعيا من أجل تحقيق الوحدة العربية.

وإذا كانت علاقة القاهرة مع بعض العواصم العربية قد تأرجحت بين الإقبال الشديد والنفور الشديد، فإن ذلك كان نتيجة للمعارك التى خاضها "جمال عبدالناصر" ضد الأحلاف العسكرية، والمشاريع الاستعمارية من ناحية، وضد التشكيلات الحزبية على اختلاف اتجاهاتها السياسية من ناحية أخرى.

وقصة (جمال عبدالناصر.. والعرب) طويلة ومتعددة الجوانب وتختلف فيها وجهات النظر.. ولذا كنت حريصا على ألا أرصدها وأسجلها بوجهة نظر (مصرية).. وإنماحرصت على أن تكون رؤيتى لها بعين (عربية).

وكثير من الذين شاركوا وأسهموا فى كتابة تاريخ هذه القصة لم يعودوا بعد فى موقع المسئولية .. ولكنهم مازالوا يحتفظون بحرارة الحديث عن هذه الفترة الخصبة.

ولذا سعيت إلى أكبر عدد من الزعماء والسياسيين العرب ، سمحت

لى الظروف بمقابلتهم فى بغداد ودمشق وبيروت والقاهرة. إلى جانب المصريين من المدنيين والعسكريين.

وأعترف أن لقاء الجميع كان صعبا، بل مستحيلا .. فقد اختطف الموت بعضهم حاملا أسراره ورأيه معه ، والبعض منهم مازال فى موقع السلطة التى لا تسمح بحرية الحديث كاملة، والبعض لم تسنح الفرصة للقاء معه.

ولكن الحقيقة رغم ذلك تبدو ناصعة.. وأحداث القصة كاملة.

وقد آثرت أن أنتزع من هذا الجزء فصلا هاما ومثيرا لا تكتمل قصة عبدالناصر والعرب إلا به هو (فلسطين .. وعبدالناصر)...

فقد وجدت أن مكانه الطبيعى فى الجزء القادم الذى يستعرض مشكلة إسرائيل والشرق الأوسط، والذى يحمل قمة المأساة ، ويصدر باسم (خريف عبدالناصر).

إن حركات التحرر على امتداد الوطن العربى، قدمت للتاريخ نماذج رائعة للبطولة والتضحية، وأسهمت بدور بارز فى مقاومة الأمبريالية ، ونسجت مع القاهرة علاقة نضالية وثيقة.

وكان جمال عبد الناصر موجودا دائما .. اسما وشخصية وتأثيرا.

أحمد حمروش

الباب الأول

العسكريون المصريون .. والقومية العربية

★ (ليس من حق المصريين أن يديروا ظهورهم للعروبة متمسكين بصلتهم بالمدنية الفرعونية التى انقرضت إلى غير رجعة، فالعروبة ليست جزءا من ماض محنط.. إنها جزء من حاضر حى).

ساطع الحصرى

★ (إذا كانت مشكلة الاحتلال قد استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبدا عن المشاركة فى كل جهد عربى يبذل من أجل تحرير العرب).

جمال عبد الناصر
٢٣ يوليو ١٩٥٤

لم تكن القومية العربية بعيدة عن أفكار العسكريين فى مصر، رغم انها لم تُذكر فى الأهداف الستة لحركة الجيش ولم تكن مهملة عندهم رغم أنه لم ترد عنها كلمة واحدة فى برنامج هيئة التحرير أول تنظيم سياسى جماهيرى للثورة.

القومية العربية كانت واقعا فى حركتهم ومواقفهم.

قضية فلسطين هى التى جعلت المصريين اكثر اقترابا من العرب.. وقبل ذلك كانت القضية الرئيسية التى تشغلهم هى التحرر من الاستعمار البريطانى.

الحركة القومية العربية التى نشأت قبل الحرب العالمية الأولى لمقاومة الحكم العثمانى وحّدت بين عرب المشرق ..ويذكر المؤلف البريطانى C.E Daun فى كتابه (نشوء العروبة فى سوريا) أنه حصر أصول أنشط ١٢٦ شخصية فى إطار الحركة القومية العربية فكانوا ١٨ عراقيا، ٥١ سوريا، ٢٠ فلسطينيا، ٢١ لبنانيا، ومصريا واحدا فقط.

عدد كبير من هذه الشخصيات كان من العسكريين.

ولكن انشغال مصر بقضيتها الرئيسية لم يجعلها تبتعد تماما عن حركة القومية العربية.

مصر كانت ومازالت مصدر إشعاع رئيسى فى المنطقة العربية..الجماهير فى كثير من المناطق العربية كانت تتابع حركة الثورة فى مصر وموقع حزب الوفد على راس الحركة الوطنية وجهاده ضد الاستعمار زاده قربا من حركات التحرر فى البلاد المختلفة وفى العالم العربى خاصة .

حضر الوفد المؤتمر الإسلامى الأول الذى عقد بالقدس عام ١٩٣١، كما اشترك فى المؤتمر العربى الذى اجتمع بعد المؤتمر الإسلامى .. وتبنى الوفد فى المؤتمر الأول وجهة النظر الإسلامية كما تبنى فى المؤتمر الثانى

وجهة النظر القومية.

"عبدالرحمن عزام" ألقى رسالة "مصطفى النحاس" إلى المؤتمر باسم مصر والوفد، وكان من أهم القرارات : الدعوة إلى توحيد البلاد العربية واستنكار تجزئة فلسطين.

كان ذلك موقفا مغايرا تماما لاتجاه أحزاب الأقلية الخاضعة للاستعمار والسراى.

"إسماعيل صدقى" وزير الداخلية عام ١٩٢٥ أصدر أمرا باعتقال الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد المعروف أثناء مروره بالقاهرة لافتتاح الجامعة العبرية بفلسطين.

ووقفت حكومة "محمد محمود" عام ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين، وكتبت جريدتهم (السياسة) تهدد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد لتهييجهم الرأى العام خوفا من غضب بريطانيا ومن أى عامل يثير الشعب المصرى الكاره لحكمهم، كما ورد فى كتاب الحركة السياسية للدكتور «طارق البشرى».

أما الأحزاب الوطنية الناشئة مثل (مصر الفتاة) فقد وضعت فى برنامجها هدف التحالف مع الدول العربية، و(الإخوان المسلمون) كان من أهدافهم إقامة روابط عربية إسلامية ، وجمعية (الشبان المسلمين) نشطت لجمع التبرعات لضحايا ثورات الشعب الفلسطينى.

لم يكن ممكنا لمصر أن تقف فى عزلة عن العرب.

"إبراهيم عبدالقادر المازنى" الكاتب المعروف كتب في أغسطس ١٩٣٥ يقول :«فشلت الثورة المصرية؛ لأننا أحطنا قوميتنا بمثل سور الصين، ذلك لأنى أؤمن بما أسميه القومية العربية، وأعتقد أن من خطل السياسة وضلال الرأى أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بسعيها غير عابئة بشقيقاتها).

و"لزكى مبارك" كتابات كثيرة أيضا دعا فيها إلى القومية العربية والتوحيد العربى.

و"مكرم عبيد" كتب فى مجلة (الهلال) شهر إبريل عام ١٩٣٩ مقالا تحت عنوان (المصريون عرب) قال لى "إبراهيم فرج" الوزير الوفدى إنه كتبه بتكليف من "النحاس" باشا.. وتوافقت فكرة سكرتير الوفد مع معتقدات "ساطع الحصرى" الذى كتب قائلا: « ليس من حق المصريين أن يديروا ظهورهم للعروبة متمسكين بصلتهم بالمدنية الفرعونية التى انقرضت إلى غير رجعة ، فالعروبة ليست جزءا من ماض محنط، إنها جزء من حاضر حى».

وعندما اشتعلت ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ فرضت نفسها على مصر ونما الاتجاه العربى فيها، ودافع وزير خارجية مصر الوفدى أمام عصبة الأمم عن حقوق شعب فلسطين ، ومنعت حكومة الوفد سفر العمال المصريين الذين طلبتهم السلطات البريطانية ليحلوا محل العمال الفلسطينيين هناك، كما تكونت جامعة الرابطة العربية عام ١٩٣٦ برئاسة "محمد بسيونى" أحد زعماء الوفد ورئيس مجلس الشيوخ ،وذلك كما سجل الدكتور "طارق البشرى" فى كتابه (الحركة السياسية فى مصر).

وفى أكتوبر ١٩٣٨ انعقد فى القاهرة أيضا المؤتمر النسائى العربى، الذى دعت إليه السيدة "هدى شعراوى" رئيسة الاتحاد النسائى المصرى.

ولم تكن الرابطة العربية فى محيط السياسة فقط، ولكنها كانت فى محيط العسكريين أيضا، وخاصة الذين خدموا فى الجيش العثمانى وحاربوا فى ليبيا ضد الغزو الإيطالى مثل "عزيز المصرى" و"صالح حرب" و"عبدالرحمن عزام".

عندما شبت ثورة "رشيد عالى الكيلانى" فى العراق عام ١٩٤١وهرب الوصى على العرش و"نورى السعيد" إلى شرق الأردن حاول "عزيز المصرى" الهرب والاتصال "برشيد عالى" ولكن محاولته فشلت.. كما

فشلت بعد ذلك ثورة "رشيد عالى" وهرب هو ومفتى القدس الحاج "أمين الحسينى" إلى ألمانيا النازية.

وقد استلفتت محاولة "عزيز المصرى" أنظار عدد من الضباط المصريين المهتمين بالسياسة والمعجبين ببريق النازية فى بداية الحرب العالمية الثانية.

وكانت بريطانيا خلال فترة الحرب العالمية قد اكتشفت الروح المعادية لها من الانفجارات التى قامت ضدها،فأيدت إنشاء الجامعة العربية كسرا لموجة العداء العربى، ومحاولة لتوجيه الدول العربية عن طريق حكامها الرجعيين.

أعلن "أنطونى إيدن" وزير خارجية بريطانيا فى مايو ١٩٤١ (أن كثيرين من المفكرين العرب يرغبون فى تحقيق درجة من الوحدة بين الشعوب العربية (أكثر مما هو قائم الآن) وفى محاولتهم للوصول إلى هذا الغرض تطمع الشعوب العربية فى مساندتها وينبغى ألا نقف دون الاستجابة إلى مثل هذا النداء، ويبدو لى أن تدعيم وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بل والسياسية بين البلدان العربية إنما هو تصرف طبيعى وسليم. وحكومة صاحبة الجلالة من جانبها تعطى تأييدها الكامل لأى مشروع فى هذا المجال يحدث عليه اتفاق).

ومارست مصر ممثلة فى حكومة الوفد دورًا نشطا فى ظهور فكرة الجامعة العربية ، ولكن البروتوكول الذى وقع فى الإسكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ لم يتضمن إدخال فلسطين كدولة عربية، وإنما تضمن ملحقا بأن تعمل الدول العربية للحفاظ على عروبة فلسطين فقط.

وبعد أن وقعت حكومة الوفد بروتوكول إنشاء الجامعة أقالها الملك فاروق فى اليوم التالى مباشرة ـ ٨ أكتوبر ـ ليتفادى هو والاستعمار ما

استهدفه النحاس من جعل الجامعة العربية منبرا للسياسة والأحزاب الوطنية العربية ، وأصبحت الجامعة العربية بعد إقالة الحكومة الوفدية منبرا سلبيا لا يدعم الوحدة العربية ، وإنما يجمد التناقضات بين حكامها.

عبرت جريدة الديلى تلجراف عن الهدف البريطانى من تأييد إنشاء الجامعة بقولها : «إن ظهور هذه الروح العربية قد يؤدى إلى تخفيف حدة الروح الوطنية المصرية التى بدأت الظواهر تشير إلى وصولها لدرجة خطيرة كما حدث عقب الحرب الماضية». وذلك كما نشرت جريدة المصرى فى ١٣ يناير ١٩٤٦.

ظلت الجامعة العربية تدور فى فلك بريطانيا والحكام الرجعيين قبل الثورة لا تؤدى دورا فى بعث الحركة الشعبية العربية أو تأييدها.

ولكن.. عندما وصلت المشكلة الفلسطينية إلى قمة الأزمة بعد قرارات الأمم المتحدة بالتقسيم واقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطانى احتشدت الجماهير حول الدعوة للجهاد من أجل فلسطين.

العسكريون المصريون...والعرب

وتحرك العسكريون أيضا نحو العرب.

كان الملك قد قبل الحاج "أمين الحسينى" مفتى فلسطين لاجئا فى مصر عند حضوره لها فى يوليو ١٩٤٦ بعد إقامته فى ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.. وذلك دون علم "إسماعيل صدقى" رئيس الوزراء الذى أصدر بيانا يشير فيه إلى أهمية الهدوء والنظام فى هذه المرحلة الدقيقة، ويقول فيه (ولا ريب أن سماحته ـ أى المفتى ـ مقدر لذلك).

وبدأت صلات العسكريين المصريين بالقيادات العربية.. بدأت مع الحاج "أمين الحسينى" الذى التقى سرا بعدد من الضباط منهم: "جمال عبدالناصر" و"كمال الدين حسين" و"أنور السادات" و"عبد اللطيف

البغدادى" وغيرهم.

وكانت علاقة الحاج "أمين الحسينى" بالصاغ المتقاعد "محمود لبيب" المشرف على تنظيم الضباط فى جماعة الإخوان المسلمين علاقة قديمة تعود إلى فترة وجودهما معا فى برلين.

وأتيحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصرى إرسال أسلحة إلى (جيش الإنقاذ) فى سوريا بقيادة "فوزى القاوقجى".

و"فوزى القاوقجى" ضابط سورى كان أصلا فى جيش الشرق متزوج من ألمانية وربطته علاقات وثيقة بضباط ثورة "رشيد عالى الكيلانى" فى العراق.. وقد اشترك فى الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ .. ثم كوّن جيش الإنقاذ عام ١٩٤٨.

بعض قادة جيش الإنقاذ كانوا معارين من الجيش السورى مثل العقداء "أديب الشيشكلى" و"غسان جديد" و"محمد صفا".

والبعض الآخر انضم إليه متطوعا دون إذن سلطات الجيش السورى مثل "عبدالحميد السراج" و"أكرم ديرى" و"جودت أتاسى" و"جمال صدقى" و"جادو عز الدين".. وقد حاولت السلطات السورية اعتبارهم فارين من الجيش ، ولكن أمام الضغط الشعبى اضطر وزير الدفاع "أحمد الشرباتى" إلى اعتبارهم منتدبين.

كان سرب النقل الجوى المصرى بقيادة "عبد اللطيف البغدادى" يحمل الأسلحة إلى مطار المفرق.. ولم يكن عند سوريا فى ذلك الوقت سلاح للطيران وبالتالى فلم تكن هناك مطارات حربية .. كان هناك مطار المزة ومطار حلب فقط.

وفى إحدى الرحلات إلى سوريا التقى البغدادى مع "القاوقجى" وقال له: إن الحكومة المصرية قد رفضت مبدأ تطوع الضباط، واقترح عليه أن

يهرب إلى سوريا مع عدد من زملائه بطائرات مقاتلة، تشبها بما فعله عزيز المصرى.

وحذر "القاوقجى" الضابط المصرى من أخطار هذه العملية وطلب منه أن يكون مستعدا، ولما سأله "البغدادى" عن الموعد المناسب لذلك قال له "القاوقجى" إنه يحتاج إليهم فى المركة الفاصلة.

وبدأت مجموعة ضباط الطيران المصريين يجهزون ١٥ طائرة من نوع Spitfire دون علم القيادة.. كما وافقت وزارة الحربية على انتداب طيار مصرى للانضمام لجيش سوريا، وسافر "حسن إبراهيم" ومعه فنى فى التسليح إلى سوريا حيث قابلا وزير الدفاع السورى وقاما بإنشاء مطار سرى شرق دمشق بستين كيلومترا.

وكان "البغدادى" قد طلب من "القاوقجى" انتداب أحد رجاله إلى مصر ليقوم بدور ضابط اتصال .. وفعلا حضر خبير مدرب فى ألمانيا النازية على أجهزة اللاسلكى اسمه "محمود الرفاعى"، وأقام مدة طويلة ينتظر دورا يقوم به.

واستمر جيش الإنقاذ السورى يمارس دوره حتى أسقطت منقطة الجليل ، وتحول الجيش إلى لواء تابع للجيش السورى.. وعندما قام "حسنى الزعيم" بانقلابه منح ضباط هذا الجيش ترقية استثنائية.

لم تكن لقاءات العسكريين المصريين مع العسكريين العرب خلال هذه الفترة تتجاوز مرحلة التعاون المشترك فى النضال ضد الصهيونية التوسعية والاستعمار.. ولم تكن أهداف اللقاء قد أرسيت على قواعد فكرية أو أسس نظرية.

كان المنطلق المصرى إلى الفكرة العربية قائما على الوحدة الإسلامية ذات الامتداد التاريخى .. إلى جانب النضال المشترك الوليد ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية.

وكانت حرب ١٩٤٨ هى بداية الاحتكاك الحقيقى بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش وبين عرب فلسطين وغيرهم.

كانت الصلة تزداد وثوقا مع أخطار الحرب وتضحياتها.. وفى هذه المرحلة اكتشف العسكريون المصريون أن ظروفهم التى أدت إلى عدم انتصارهم على القوات الصهيونية ترجع أساسا إلى تهتك النظام الملكى القائم فى مصر..

٢٣ يوليو.والصلات العربية

وانبثقت فكرة الاهتمام بما يدور فى القاهرة.. وبدأت أفكار الضباط تلتقى حول هدف واحد.. هو التغيير فى مصر.

هذا هو ما جعل أهداف الضباط الأحرار تخلو من الإشارة إلى القومية العربية. وهو أيضا ماجعل برنامج هيئة التحرير يأتى بلا أية إشارة إلى القضايا العربية.

ولكن هذا لم يكن ابتعادا عن عقيدة، أو انصرافا عن يقين.. بل إنه كان نتيجة السرعة التى تمت بها حركة الجيش والاندفاع السريع المفاجئ نحو التحرك ، وتكتل المشكلات أمام الضباط منذ اللحظة الأولى.. مما جعلهم لا يهتمون بميثاق الأمن الجماعى الذى وقعته مصر مع الدول العربية عام ١٩٥٠ فى إطار الجامعة العربية.

ومع هذا فقد بدأ الارتباط العربى يتحقق منذ الأيام الأولى، عندما وجد الوطنيون العرب فى حركة الجيش واقعا جديدا يستحق الرصد والاهتمام ..وعندما وجدت الأنظمة والحكومات فى الوطن العربى ـ سواء من الملكيين أو الجمهوريين ـ أنه لابد من إقامة صلة مع النظام الجديد ... نشرت جريدة المصرى يوم ٢٥ مايو ١٩٥٣ تقول : إن بعض الهيئات العربية فى بغداد ذهبت إلى السفارة المصرية تطلب النص فى الدستور على أن تكون

مصر دولة عربية.

وكانت لجنة الخمسين لوضع دستور جديد قد شكلت بعد إلغاء دستور١٩٢٣.

"وعلال الفاسى" زعيم حزب الاستقلال المغربى أرسل - كما نشرت جريدة المصرى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣- رسالة إلى "محمد نجيب" يستنجد به لتدبير فرنسا مؤامرة لخلع السلطان "محمد الخامس".. وخطب "جمال عبدالناصر" يوم ٢٦ أغسطس خطبة يقول فيها :« إن ما ترويه قصة الاستعمار فى مصر هو ما ترويه فى كل مكان.. و"الجلاوى" باع نفسه للشيطان».

أول رئيس عربى زار مصر بعد الثورة كان "اديب الشيشكلى" رئيس سوريا الذى استقبلته الصحافة بترحيب شديد ووصفته جريدة المصرى فى المانشيت الرئيسى باسم (محرر سوريا).

وبدأ "صلاح سالم" جولاته فى البلاد العربية ، كما بدأ بزيارة السودان، فسافر إلى لبنان فى أوائل يوليو ١٩٥٤، وبعدها بأسبوع إلى اليمن. ثم قام برحلته الشهيرة التى قابل فيها الملك "فيصل" وولى العهد الأمير "عبد الاله" "ونورى السعيد" فى مصيف سرهنك خلال شهر أغسطس ١٩٥٤ ثم قام برحلة إلى السعودية فى نوفمبر من نفس العام.

كل هذه الصلات تمت فى إطار محاولة إقامة علاقات ودية مع الدول العربية.. ولكنها تطورت لتصبح نضالا مصريا ضد محاولة فرض الأحلاف العسكرية على الدول العربية وانتهت إلى نزاع سافر مع بغداد.

البوادر الأولى التى أظهرت اتجاه مصر العربى تمثلت فى افتتاح إذاعة صوت العرب يوم ٤ يوليو ١٩٥٣ بكلمات من "محمد نجيب" و"عبدالخالق حسونة" أمين الجامعة العربية وأغنية من محمد عبد الوهاب.

بدأت الإذاعة بمدة نصف ساعة فقط، امتدت مع الوقت لتصبح ساعة في اليوم.

ووقفت إذاعة صوت العرب مع الثوار العرب في كل مكان.. مع "صالح بن يوسف" في تونس .. مع السلطان "محمد الخامس" ضد "الجلاوى" في المغرب.. مع الوطنيين المعارضين لربط المشرق العربي بالأحلاف العسكرية.

ساعة الصفر لثورة الجزائر في أول نوفمبر ١٩٥٤ أعلنت من إذاعة صوت العرب، وكانت إيذانا بتفجير ٢٤ قنبلة في أماكن مختلفة مع إذاعة بيان جبهة التحرير. وأعدت إذاعة سرية خاصة للجزائر في نوفمبر ١٩٥٥ حتى أصبح "احمد بن بيللا" رئيسا للحكومة ، وهى الإذاعة التى انتقلت إليها إذاعة القاهرة عند عدوان ١٩٥٦.

وكان "احمد بن بيللا" قد حضر إلى مصر في أغسطس ١٩٥٣ بعد الحكم عليه هناك عقب حادث الهجوم على العرب في وهران ، وهو جاويش هارب من الجيش لا يحمل معه في جيبه سوى ٢٠٠٠ فرنك.

العلاقات المصرية العربية تزداد وثوقا.. ثم وضوحا بعد انتهاء أزمة العسكريين في مصر بتنحية "محمد نجيب" عن السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤.

وأخذ التعاون العربي صورة أكثر إيجابية.

قال "جمال عبدالناصر" فيما نشره باسم الثورة :« وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا».

ويقول في العيد الثاني للثورة : « مشاكل العرب هي مشاكل المصريين.. وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبدا عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب».

وبدأ التقاء الثورة المصرية مع الثورات العربية .. كان حلقة الاتصال ضباط المخابرات ، وهى المصدر الذى سبق أن أوضحناه أنه كان معملا لتفريخ المسئولين فى الأجهزة السياسية والإدارية.

شارك فى ذلك عدد وافر من الضباط كان أبرزهم "كمال الدين رفعت" و"أحمد لطفى واكد" و"عزت سليمان" و"فتحى الديب".

ظل "كمال رفعت" مسئولا عن الاتصال بالأحزاب العربية فى المشرق العربى خلال الفترة من أواخر ١٩٥٤ حتى ثورة يوليو فى العراق.

بدأ الاتصال ببقايا الفلسطينيين فى سوريا ولبنان والأردن.. ويقول "كمال رفعت" إنه حدث من جانب هؤلاء المجاهدين تجاوب وشكٌ فى نفس الوقت .

وأسفرت اتصالات "كمال رفعت" عن تشكيل أربعة تنظيمات سرية ، واحد منها على الحدود اللبنانية الفلسطينية ، وتنظيمين فى سوريا، وتنظيم فى الأردن ، وذلك حسب روايته لى.

كانت هذه التنظيمات امتدادا بشكل أو بآخر ، لتنظيمات الفدائيين فى القناة الذين اعتمدوا على أسلوب المخابرات السرى.

لم تنفتح هذه الاتصالات على التنظيمات الشعبية بطريقة علنية لأن مصر كانت تفتقد التنظيم السياسى القادر على التعاون والحركة السياسية.. ولذا ظلت للمخابرات - بأساليبها الخاصة - اليد العليا.

أشرف على هذه التنظيمات ضباط المخابرات.."صلاح مصطفى" الملحق العسكرى فى الأردن ، و"زغلول عبدالرحمن" مساعد الملحق العسكرى فى دمشق و"حسن خليل" مساعد الملحق العسكرى فى بيروت .

وكان "زكريا محيى الدين" قد تولى مسئولية الاتصالات العربية بعد استقالة "صلاح سالم" وتكليف ضباط المخابرات بأعمال سياسية.

وخلال معركة حلف بغداد حدث اتصال بين "كمال رفعت" و"عزيز شريف" عضو الحزب الشيوعى العراقى بهدف إسقاط حكم "نورى السعيد" وقد التقى "جمال عبدالناصر" "بعزيز شريف" قبل اندلاع ثورة العراق.

وأنشئت فى مصر إذاعة كردية لمهاجمة "نورى السعيد" وحلف بغداد وكان أكراد العراق يمدونها بالأخبار والتعليقات والإسطوانات أيضا.

لم تعتمد الثورة على المدنيين.. سوى "فتحى رضوان" الذى أوفده "جمال عبدالناصر" إلى الملك "حسين" فى أول رحلة تقارب مع الأردن، والتى حدث خلالها هجوم الإسرائيليين على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥.. وكذلك "محمد فؤاد جلال" الذى عين وزيرا للإرشاد لفترة محدودة ثم أصبح عنصرا نشطا فى مجال العمل السياسى العربى.

رغم كل شىء كان لهذه الاتصالات تأثير كبير فى انفتاح الثورة المصرية على الساحة العربية.

ويقول "كمال رفعت" : إن العناصر الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا فى هذه الاتصالات لتغلغلها فى مختلف القوى السياسية العربية.

ولم تقتصر صلات القاهرة على هذا الأسلوب السرى ولكنها ـ خلال الحركة ضد حلف بغداد ـ استطاعت ان تعقد اتصالات مع سوريا والسعودية انتهت إلى اتفاق ثلاثى.. وانتهت أيضا إلى تشكيل قيادة عسكرية موحدة أصبح يوم إعلانها ـ ٢٩ اكتوبر ١٩٥٥ ـ يوما للجيش المصرى وذلك عقب زيارات "صلاح سالم".

كانت الدراسات العسكرية "لجمال عبدالناصر" ذات تأثير فى بلورة أفكاره العربية .. قال للصحفى البريطانى "ديزموند ستيوارت" فى حديث معه يوم أول أبريل ١٩٥٥ « تبلورت فى ذهنى فكرة القومية العربية كمذهب سياسى عندما كنا ندرس فى كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية

الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط».

واعتماد "جمال عبدالناصر" على الضباط فى عقد صلاته العربية دليل على استمراره فى اختيار الطريق الأسهل الذى يعتمد فيه على العناصر الموالية التى هى موضع الثقة والمرتبطة بالثورة، دون محاولة جادة لخلق تنظيم سياسى تتوافر فيه كوادر قادرة على أداء دور سياسى حقيقى وفعال.

كان انجذاب الثورة العربية للقاهرة أمرا طبيعيا فى فترة المد الوطنى، وكانت خشية الحكام الرجعيين من الجماهير ظاهرة واقعية .

وعندما عزل الملك "حسين" الجنرال "جلوب" من قيادة الجيش الأردنى كان ذلك تعبيرا عن مسايرته للاتجاه الوطنى العام السائد فى المنطقة.. ورغم أن القاهرة لم تلعب فى ذلك دورا مباشرا إلا أن نشاطها قد لعب دورا غير مباشر فى محاصرة العناصر المتعاونة مع الاستعمار، وكشف دورها.

وقد قال "جمال عبدالناصر" "لسلوين لويد" أثناء زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٥٦ ، والتى تصادف خلالها إقالة الجنرال جلوب واعتقاد "سلوين لويد" بأن "عبدالناصر" وراء هذه الخطوة: (إذا كنت تظن أن لدى على مكتبى أزرارا أضغطها فتنشب ثورة فى العراق أو يحدث انقلاب فى بلد كذا أو تنفجر قنبلة هنا أو تقوم مظاهرة هناك فإنك تغدق على قوى خارقة لا أملكها .. فلا تبالغ فى أهميتى).

صحيح أن معظم الثورات التى تمت فى الوطن العربى لم تنسج بأيدى ضباط المخابرات المصريين.. ولكن النموذج الذى كانت تقدمه الثورة المصرية .. والآراء التى كان يلقيها "جمال عبدالناصر".. كانت هى المحرك الرئيسى لمعظم الثورات.. والتى ما كانت تبدأ حتى تجد فى القاهرة كل ما يمكن من التأييد والمعاونة.

خلال هذه المرحلة كانت هيئة التحرير ، وبرنامجها ـ كما سبق أن اشرنا ـ كان خاليا تماما من أية كلمة عن العروبة.

ولكن الأفكار العربية تنتشر فى سرعة شديدة ، والاتصالات العربية تصل إلى ذروة لم تعرفها قبل الثورة.. وبذور الاتجاهات الوحدوية تظهر في أحاديث المسئولين.. "جمال عبدالناصر" يقول فى العيد الثانى لثورة يوليو ١٩٥٤ (إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها فى الخير المشترك).

ويتضمن الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ ، مقدمة تقول (نحن الشعب المصرى الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، يقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها).

ثم تنص مادته الأولى على أن (مصر دولة عربية ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية).

وعندما أعلن على الشعب المصرى تأميم قناة السويس أشار إليها بأنها (قناة العرب).

وحصل بذلك على تأييد لم يصل إليه مصرى من قبل.. كان العرب يحتاجون إلى بطل وزعيم.. و"جمال عبدالناصر" أصبح مؤهلا لأداء هذا الدور بمواقفه الوطنية التى لا تنغلق داخل الحدود وإنما تمتد وتتسع لتشمل الوطن العربى من المحيط إلى الخليج .. على حد تعبيره.

الصلات مع المغرب العربى توطدت من مساعدة الثوار فى الجزائر وتونس ومن مساعدة سلطان المغرب.. ولم يعد اللقاء قاصرا على زيارات متباعدة لبعض الفرق المسرحية المصرية، التى كان الناس يهرعون لمشاهدتها باعتبارها تحمل إليهم رياحا عربية تبدد الضغط الذى كانوا يتعرضون له ، قوميا ولغة ، من الاستعمار الفرنسى.

والصلات مع المشرق العربى توطدت من النضال المشترك ضد حلف بغداد.. ومن الصلات التى كانت تنمو بسرعة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وخاصة حزب البعث العربى الاشتراكى ، والأحزاب الشيوعية والوطنية الأخرى.

وكان حزب البعث شديد الاهتمام بالتسرب إلى صفوف العسكريين كما كان الإخوان المسلمون فى مصر وإن اختلفت المبادئ ووجهات النظر السياسية .

وقف "أكرم الحورانى" مع انقلاب "حسنى الزعيم" فى البداية ، وكان له مكتب بجوار مكتبه ، ثم اتخذ منه موقف المعارضة عندما اكتشف انه تحول إلى حكم فردى لم يقدم لهم السلطة.

وبعد انقلاب "أديب الشيشكلى" تم استقطاب عدد كبير من العناصر الوطنية فى الجيش وعقد "أكرم الحورانى" معهم صلات وثيقة لأنه هو والشيشكلى من حماه.

ثم انقلب ضباط حزب البعث فى تعاون مع الضباط الوطنيين المنتمين لأحزاب أخرى ضد حكم "أديب الشيشكلى".

تصادف عزل "أديب الشيشكلى" الذى لجأ إلى السعودية مع تنحية "محمد نجيب" فى مارس ١٩٥٤ ولذا كان حزب البعث أبرز الأحزاب القومية نشاطا واتصالا بالقاهرة.

كان "جمال عبدالناصر" قد قابل فى القاهرة كلا من "أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار" "وميشيل عفلق" ووثق صلته بهم.

ولكن اتصالات "عبدالناصر" لم تقتصر على السياسيين فقط.. إن العسكريين السوريين وغيرهم كانت الأبواب مفتوحة لهم فى القاهرة.. "أحمد عبدالكريم" المستقل النزعة واليسارى الميول ومساعد الملحق العسكرى فى القاهرة كان على صلة "بجمال عبدالناصر" ومجموعة

الضباط المحيطين به فى مكتبه.

العرب مع مصر.. ضد العدوان :

ووصل التعاون العربى ذروته بعد تأميم قناة السويس واقتراب شبح العدوان من مصر.

اضربت الشعوب العربية تضامنا مع مصر يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦،

وفى اليوم الذى افتتح فيه مؤتمر لندن لجمعية المنتفعين من القناة.. وكان ذلك تعبيرا عن ميلاد ظاهرة جديدة.

وأعلنت إذاعة عمان ودمشق بعد ضرب محطات الإرسال فى أبى زعبل (هنا القاهرة).

واتصل الملك "حسين" ايضا يبلغ "جمال عبدالناصر" بأنه سيهاجم إسرائيل، ولكن "عبدالناصر" أوضح له ضخامة المؤامرة ، وطلب منه التريث.

وعندما وقع العدوان تفجرت طاقات الأمة العربية.

أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها ضد إسرائيل.. ولكن مصر أبلغت سوريا رغبتها فى عدم اتساع نطاق القتال وإصرارها على مجابهة الموقف وحدها.

ومع ذلك فقد تم تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى سوريا ولبنان ، وتعطل ورود البترول من كركوك وكل من طرابلس وبانياس .. وكان ذلك بتدبير "عبدالحميد السراج" قائد المكتب الثانى بالجيش السورى.

وأتلف الشعب العراقى بعض أنابيب البترول فى كركوك أيضا.

كما نسفت بعض أنابيب البترول فى السعودية وتوقف تصدير البترول

السعودى إلى بريطانيا وفرنسا.. ونسفت أنابيب البترول فى الأردن.

واجتاحت المظاهرات ليبيا وقطر والبحرين والكويت .

قطع العرب البترول عن الدول الغربية وهو عنصر رئيسى فى استمرار الحياة عندهم.

كان ذلك مظهرا إيجابيا وجديدا فى تضامن العرب ضد الاستعمار والصهيونية التوسعية.

وقال "جمال عبدالناصر" عند افتتاح مجلس الأمة عام ١٩٥٧: (إن القومية العربية هى أمضى اسلحتنا فى الدفاع عن وطننا ، سواء فى ذلك حدودنا المصرية المحلية أو حدودنا العربية الشاملة).

وقال ايضا (كان نسف البترول عملا عسكريا).

وكانت سوريا اكثر الدول العربية اقترابا من مصر لأن القومية العربية فيها كانت منسوجة مع عواطف الجماهير تاريخيا.. والدور الذى لعبه حزب البعث كان واضحا ورائدا فى رفع شعار الوحدة العربية.

عندما حشدت تركيا قواتها على حدود سوريا عام ١٩٥٧ ، وقال دالاس: (إن من حق تركيا أن تتخذ من الإجراءات العسكرية والدفاعية ما تراه كفيلا بحفظ أمنها وسلامتها وأمن وسلامة جاراتها وحليفاتها فى المنطقة عندما ترى أن سوريا قد أصبحت فى المنطقة كالراديوم الذى لا تقف إشعاعاته عند حدود الإناء الذى هو فيه).

بادرت مصر إلى ارسال قوات مسلحة إلى سوريا .. وكان "عبدالحكيم عامر" قائدا عاما للقيادة المشتركة .

واصبح "عبدالناصر" بعد انسحاب قوات العدوان الثلاثى رمزا لنضال الشعوب وزعيما للجماهير فى كل بلد عربى.

ارتبطت مصر ارتباطا وثيقا بالدول العربية.. وتضمنت توجيهات الاتحاد القومى التنظيم السياسى الذى خلف هيئة التحرير اتجاها عربيا وحدويا.. قال جمال عبدالناصر فى المؤتمر الأول للاتحاد القومى:

(إنه يشرفنا ان نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها).

تجاوزت فكرة الوحدة العربية حدود وادى النيل التى ظلت شعارا مرفوعا يربط مصر والسودان فى نضال مشترك ضد الاستعمار البريطانى واتسعت تشمل كثيرا من الدول العربية.

أول ميثاق عربى على طريق الوحدة كان قائما بين مصر وسوريا والسعودية ،ثم انضمت إليه اليمن عام ١٩٥٥ ، للتعاون العسكرى السياسى والاقتصادى.

لم تكن النظرة أو الاهداف الاجتماعية قد اصبحت حائلا بين تعاون هذه الدول التى يدين بعضها بالنظام الملكى والبعض بالنظام الجمهورى.

وفكرة القومية العربية منذ البداية لم تقترن بالتحول الاجتماعى ، وإنما اقترنت بالنضال الوطنى ضد الامبريالية والصهيونية التوسعية.

ورجع العسكريون إلى تاريخنا.. ووقفوا عند "صلاح الدين" الذى وحد العرب وهزم الصليبيين فاختاروا نسره شعاراً للثورة .

وحركة ثورة ٢٣ يوليو نحو الوحدة العربية كانت متعددة الاتجاهات متشعبة النشاط، تكاد تطرق أبواب كل بلد عربى.

ودائما هناك قصة لصلة قادة ثورة يوليو بالحركة السياسية فى كل بلد عربى.

قصة نضال.. ووحدة مصير.

الباب الثانى

سوريا :
الوحدة.. والانفصال

(إذا كان العالم قد عاش من قبل فى عصر النهضة ثم عاش بعد ذلك فى عصر الفضاء ، فإننا نعيش اليوم فى عصر الوحدة العربية)

جمال عبدالناصر
دمشق
٢٥ فبراير ١٩٥٨

الفصل الأول

نحو الوحدة

(أنا لست فاتحا.. أنا كما
تقولون بالفرنسية
مغنطيس)

جمال عبد الناصر
فى حديث مع صحفى فرنسى
يناير عام ١٩٥٨

كانت الدولتان العربيتان الوحيدتان الخاضعتان لسلطة الجيش هما (سوريا ومصر) .. وكان انقلاب حسنى الزعيم عام ١٩٤٩ هو بداية الانقلابات العسكرية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت حركة الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ هى أول انقلاب عسكرى فى أفريقيا .

العسكريون فى القاهرة ودمشق هم أصحاب الكلمة العليا ، وسقوط أديب الشيشكلى فى مارس ١٩٥٤ وذهابه إلى السعودية بعد أن حكم بصورة مباشرة في نهاية عام ١٩٥١ لم يبعد الجيش السورى تماما عن السلطة السياسية رغم عودة المدنيين إلى واجهة الحكم ، ومقعد رئيس الجمهورية.

وطبيعة تكوين الجيش السورى تختلف عن طبيعة تكوين الجيش المصرى.. كما أن دورها التاريخى والنضالى يختلف كل عن الآخر.. فى الحرب العالمية الأولى كان عشرات من ضباط الجيش السورى يخدمون فى الجيش العثمانى وظلوا عند ولائهم لتركيا حتى هزيمتها.. وكان هناك أيضا عدد منهم منضمون إلى جمعية (العهد) السرية التى تقاوم السلطة العثمانية وتتبنى القومية العربية وفى الفترة من نوفمبر ١٩١٨ إلى يوليو ١٩٢٠ خدم عدد من ضباط الجيش السورى تحت العلم السورى فى عهد فيصل بدمشق، ثم تحول عدد منهم للخدمة فى جيش الانتداب الفرنسى فيما عرف باسم (جيش الشرق).

أطاح الجنرال جورو بحكم الملك فيصل فى سوريا فى ٢٤ يوليو ١٩٢٠ واضطره إلى الجلاء عن الأراضى المشمولة بالانتداب الفرنسى.

وعندما هزمت فرنسا من ألمانيا فى صيف عام ١٩٤٠ ، ظل مندوبو حكومة فيشى عملاء النازية يحكمون سوريا إلى أن دخلت قوات فرنسا الحرة مع الجيش البريطانى وهزموا المحور فى يونيو ١٩٤١ حيث كان بعض الضباط السوريين يحاربون جنبا إلى جنب مع ضباط حكومة فيشى.

وبقى الجيش السورى حتى نهاية الحرب خاضعا للحكم البريطانى حتى اشتعلت الثورة فى سوريا عام ١٩٤٥ ، وهنا انضم قسم من ضباط

الجيش مع وحداتهم إلى الشرطة التى كانت هى القوات المسلحة الوحيدة الخاضعة للحكومة الوطنية.

حدث تآمر بريطانى لإبقاء الجيش التاسع البريطانى فى سوريا بعد انسحاب الفرنسيين تحت تهديد رغبة الملك "عبدالله" فى إقامة سوريا الكبرى.. ولكن الحركة الوطنية رفضت ولم تقبل إلا الجلاء الكامل.

أعلى رتبة وصل إليها الضباط السوريون فى جيش الشرق الفرنسى كانت رتبة رائد.. ومن الضباط الذين انضموا للشعب "عفيف البزرى" و"عدنان المالكى" و"أديب الشيشكلى" و"مأمون البيطار" و"نبيه صباغ" وغيرهم.

القوى والأحزاب السياسية كان لها تأثير فى موقف هؤلاء الضباط ، حزب البعث والحزب الشيوعى بدأوا محاولات الاتصال بالضباط بعد هزيمة قوات فيشى، وحدوث انفتاح على الفكر المتحرر التقليدى فى فرنسا عام ١٩٤١.

بعض ضباط الجيش السورى الذين خدموا فى (جيش الشرق) الفرنسى ، وخضعوا للفرنسيين نبذتهم الحركة الوطنية ورفضت استمرارهم فى الجيش الوطنى الذى بدأ محدود العدد ، لا يتجاوز ٣٠٠٠ ضابط وجندى.. فهاجر بعضهم إلى فرنسا حيث احتفظ برتبته العسكرية وحصل على الجنسية الفرنسية.

يقول "أمين الحافظ" رئيس الجمهورية السورية فيما بعد أنهم كانو فى حلب إذا سمعوا أن فلانا أصبح جنديا فى جيش الشرق اعتبروا ذلك كبيرة من الكبائر.

"حسنى الزعيم" كان واحدا من الضباط الذين أخرجهم الفرنسيون من الجيش.. ثم عاد إليه مع ثورة ١٩٤٥.

كان الفرنسيون يتولون المناصب الرئيسية والقيادية فى الجيش والجاندورمة (الشرطة) أيضا.. وكانوا لا يشجعون تجنيد السنيين باعتبارهم أغلبية الشعب السورى ، وإنما اعتمدوا أساسا على تجنيد الأقليات الشركسية والدرزية والعلوية والمسيحية.. وعينوا بعض الضباط

من الأسر الكبيرة لضمان تأييدهم.

كان هذا تقليدا معروفا تلجأ إليه الدول الاستعمارية .. اعتمد الجيش البريطانى فى الهند على السيخ والباثان.. واعتمد الهولنديون فى اندونيسيا على المسيحيين ، واعتمد الفرنسيون فى المغرب على البربر.. وهكذا.

ولم يكن هذا الأمر معروفا فى مصر حيث لا توجد أقليات منعزلة ، فتماسك الشعب ووحدته الوطنية تاريخيا لم تعط الفرصة للاستعمار البريطانى ، ومحاولات التفرقة بين الأقباط والمسلمين أحبطها "سعد زغلول" والوفد عام ١٩١٩.

أما فى سوريا فقد لعبت الأقليات دورا منفردا وملحوظا . ثورة الدروز التى نشبت فى الجبل عام ١٩٢٥ واستمرت سنين دفعت الفرنسيين إلى زيادة جيشها حتى وصل ٤٠٠٠٠ ثم انحسر بعد نهاية الثورة حتى وصل عدد الضباط عام ١٩٣٠ إلى ٣١٩ ضابطا منهم ١٥٧ فرنسيا ، ١٦٢ سوريا.. وفى عام ١٩٣٨ بلغ عدد الضباط ٣٠٦ منهم ٨٨ فرنسيا فقط، وهم جميعا كما سبق أن ذكرنا لا يتجاوزون رتبة رائد.

عقب الاستقلال الوطنى عام ١٩٤٥ وصل الجيش السورى ٥٠٠٠ جندى والشرطة ٣٥٠٠ جندى ، ١١٤ ضابطا.. وارتفع الرقم مع حرب فلسطين ليصبح الجيش ١٢٠٠٠ والشرط ٤٥٠٠ ثم ارتفع فى عهد حسنى الزعيم ليكون ٢٧٠٠٠ جندى وضابط ، كما ورد فى كتاب (ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى «لاليزير بييرى»).

فى هذا الجو السياسى تكون الجيش السورى الوطنى .. وكانت أول دفعة من الضباط تتخرج فى الكلية الحربية بحمص عام ١٩٤٦ يبلغ عددها ٦٣ ضابطا ، بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين ثم زادت بعد ذلك إلى عدة مئات.

كان هناك فرق كبير بين مصر وسوريا .. ففى مصر حددت قوانين ١٩٢٨ دخول المدرسة الحربية بالبكالوريا ، ثم تحولت مع معاهدة ١٩٣٩ إلى كلية وقررت لها مصاريف تزيد عن ٦٠ جنيها فى العام . وهى

مـصـاريف باهظة إذا قـورنت بمسـتـوى الدخل العام للفـرد، مما حـدد المستوى الطبقى للضباط وإن كان قد وسع قاعدتهم، لم يجعل اختيارهم مفروزا فرزا كاملا وصحيحا تحت ميكروسكوب الاحتلال البريطانى كما كان الحال قبل المعاهدة.

الموقف في سوريا يختلف تماما.. الفوارق الطبقية عموما لم تكن من النوع الحاد كما كانت فى مصر.. وروح التحرير الفرنسية تشربها كثير من المثقفين السوريين.. هذا ما دفع إلى أن تكون الكلية الحربية مجانا تماما ويحصل الطالب فيها على اللبس ، ٢٠ علبة سجائر ، ٢٠ ليرة مصروف يد شهريا.

الوضع يختلف عن مصر .. والمنبت الاجتماعي للضباط يختلف أيضا.

قال لى أحمد عبدالكريم الضابط الذى أصبح وزيرا فى عهد الوحدة (لو كانت المصاريف جنيه ما دخلت الكلية الحربية ، ٩٠ فى المائة من الكلية كانوا مثلى أيضا).

ولم يكن فى نظرة الضباط القدامى لطلبة الكلية الحربية الجدد أى نوع من التعالى أو الكبرياء.. فقد كان المثل الشعبى السائد هو (الفقر ليس عيبا).

بل إن الدفعة الأولى فى الكلية الحربية اتخذت موقفا ثوريا عندما قدم الطلبة استقالاتهم احتجاجا على إرسال رئاسة الجمهورية لاثنين من الطلبة الراسبين فى البكالوريا للانضمام للدفعة وما فى ذلك من خرق لشروط القبول.

وبعد حضور وزير الدفاع ورئيس الأركان ومدير المخابرات إلى الكلية واعتبارهم أن ما حدث هو نوع من التظاهر المرفوض والمدان فى النظم العسكرية.. إلا أن السلطة و"شكرى القوتلى" كان رئيسا للجمهورية ، قد تراجعت فى محاولتها ، ولم يتكرر بعد ذلك أبدا.

قانون الخدمة الإلزامية صدر كذلك بعد الاستقلال مباشرة وأدخل كافة أبناء الشعب السورى للقوات المسلحة.

كانت هناك حريات ديمقراطية يتمتع بها حتى طلبة الكلية الحربية، ولكنها اجهضت مع حرب فلسطين وما تبعها من انقلابات عسكرية نبتت من الهزيمة وتبنى الجيش لشعارات الإصلاح وطلب الانتقام من السياسيين.. وهنا دخلت المخططات العربية صفوف الجيش السورى.

استطاع "حسنى الزعيم" أن يشد المؤسسة العسكرية خلفه بما فيها "عدنان المالكى" و"أديب الشيشكلى" لأنه كان صاحب موقف معروف ، عارض فيه نقل الفرنسيين للذهب من البنك المركزى وهو قائد كتيبة تنفيذا التعليمات رئيس الوزراء "خالد العظم" ، رغم أنه كان من ضباط جيش الشرق.. الأمر الذى انتهى به إلى البقاء فى قلعة المزة محاصرا لمدة ٣ أيام دون أن يستسلم ثم أخرجه الفرنسيون من الجيش وذلك حسب رواية "أكرم ديرى" الضابط السورى والوزير فى عهد الوحدة فى مصر . ثم شارك "حسنى الزعيم" فى حرب فلسطين بمنطقة سمخ ، وبعد الهزيمة أسندت له قيادة الجيش السورى .. مما دفع إدارة المخابرات المركزية الأمريكية إلى التركيز عليه واجتذابه إلى صفوفها.

كان "عبدالحميد السراج" ياورا "لحسنى الزعيم" ، والاثنان ومعهما "أديب الشيشكلى" و"أكرم الحورانى" جميعا من حماه ، ولذا كان "أكرم الحورانى" مقربا من البداية من "حسنى الزعيم" قبل أن يختلف الاثنان لانفراد الزعيم بالحكم وعدم تنسيقه السلطة مع البعث أو سماحه بالمشاركة فيها.

وقال لى "أكرم الحورانى" «إن مجىء حسنى الزعيم كان إجهاضا لثورة شعبية ناضجة». وقال لى أمين الحافظ إن سمعته الشخصية كانت سيئة فقد اشتهر وهو ضابط بأنه يقاسم تجار السمن.

ولم يطل عمر "حسنى الزعيم" فقد انقض عليه "سامى الحناوى" بمعاونة الأحزاب الوطنية والمخابرات البريطانية.. ثم انتهى الأمر إلى "أديب الشيشكلى" الذى استقطب كل العناصر الوطنية فى الجيش بمساعدة "أكرم الحورانى" .. واستمر "عبدالحميد السراج" ياورا "لأديب الشيشكلى" فى بداية عهده.

ظل الهيكل الوطنى داخل الجيش السورى سليما تنعكس عليه الوحدة

الوطنية .. وتنعكس عليه ايضا أفكار القومية والوحدة العربية ، ولذا فإنه عندما ظهر انحياز "أديب الشيشكلى" للولايات المتحدة وتوثقت علاقاته مع مندوب شركة التابلاين الأمريكية، وكاد يوقع وثيقة دفاع مشترك مع أمريكا ، وبدأ حركة فصل وتسريح لعدد من الضباط الوطنيين ونقل عدد منهم للحدود الشمالية مع تركيا والجزيرة دبر البعثيون محاولتهم الأولى للانقضاض على الحكم بوساطة الجيش فى عام ١٩٥٢.

وحزب البعث العربى الاشتراكى كان فى الأصل حزبين: (البعث) يراسه "ميشيل عفلق" ، (العربى الاشتراكى) يرأسه "أكرم الحورانى".

واتحد الاثنان فى حزب واحد عام ١٩٥١ لاتفاق الأهداف والأفكار.

اكتشفت المحاولة قبل تنفيذها في يناير ١٩٥٣ وفر "أكرم الحوراني" و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" إلى إيطاليا يوم ١٢ يناير واعتقل العقيد "عدنان المالكى" المدير العسكرى للمحاولة وسجن معه عدد من الضباط.

عاد قادة حزب البعث الثلاثة بعد ذلك إلى سوريا فى نهاية عام ١٩٥٣ بعد وضع الدستور وانتخاب "الشيشكلى" رئيسا للجمهورية يوم ١٠ يوليو وتشكيل مجلس نيابى لم يتقدم للترشيح له أحد من حزب البعث رغم أن "أكرم الحورانى" كان قد انتخب نائبا عن حماه عام ١٩٤٣.

نظرة حزب البعث "لأديب الشيشكلى" لم تتغير.. كان قد استقر الأمر على الإطاحة بحكمه.

البعث والعسكريون :

وهنا نوضح موقف حزب البعث من العسكريين.

يقول "أكرم الحوراني" : إنه لم يكن هناك تنظيم إطلاقا لضباط الجيش في صفوف الحزب.. لا اجتماعات منظمة أو دفع اشتراكات أو تحديد مسئوليات معينة.. ولكن كانت هناك علاقات ارتباط وولاء للحزب من بعض الضباط.

كان ذلك قرارا وموقفا من الحزب لاعتقادهم بأن تنظيم الضباط يفسد الحياة العسكرية وانضباطها.. والمفروض أن يكون ولاء الجيش للحزب فقط.

ومع ذلك كان هناك عدد محدود من الضباط المرتبطين بالحزب ارتباطا كاملا ، ويؤدون دور الأعضاء المنتظمين ، يشكلون مراكز الإشعاع ومصادر للقوة المحركة ، وهم فى الغالب من الذين انضموا للحزب خلال دراستهم الثانوية مثل العقيد "عدنان المالكى" واليوزباشى "مصطفى حمدون" وغيرهما.

وهؤلاء الضباط كانوا من خريجي الكلية الحربية بعد الاستقلال ، ذلك أن حزبى البعث والعربى الاشتراكى لم يندمجا تحت اسم حزب البعث العربى الاشتراكى إلا بعد التحرر والاستقلال الوطنى.

لذا كانت محاولة عدنان المالكى مبكرة فى تاريخ الحزب الموحد ومعبرة عن اهتمام الحزب بالحركة داخل الجيش ومؤكدة للإحساس بأن القوات المسلحة لها دور من وجهة نظر الحزب فى الحركة الوطنية.

ولم يقف فشل "عدنان المالكى" سدا فى سبيل محاولة الحزب للاطاحة بحكم الشيشكلى .

تولى المسئولية هذه المرة اليوزباشى "مصطفى حمدون" الذى انضم لصفوف الحزب طالبا عام ١٩٤٣ . والذى وصل فى عهد "أديب الشيشكلى" إلى منصب معاون رئيس الشعبة الأولى (عبدالحميد السراج) و كان مسؤلا عن قسم الضباط مما أعطاه فرصة تعيين بعض الضباط البعثيين فى أماكن قيادية حساسة.

ولكن أجهزة "أديب الشيشكلى" كانت ترصد حركته وفاجأه "عبدالحميد السراج" فى ليلة عيد الميلاد ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣ بأن هناك أوامر بنقله خارج دمشق ، ونقل إلى حلب فعلا يوم ٢ يناير ١٩٥٤.

قال لى "مصطفى حمدون" إنه كان فى حلب مكتب حزبى يشرف على العسكريين ويقوده "منصور الاطرش" بن "سلطان باشا الاطرش" قائد ثورة الدروز ضد الاستعمار الفرنسى.

وبدأ الإعداد الفورى لحركة مضادة لحكم "الشيشكلى" .. وكانت قيادة الحزب قد وافقت على ذلك وتركت التوقيت للعسكريين.

قال لى مصطفى حمدون إنه فاتح عددا من قادة المناطق (حمص

والشرقية ومعاون قائد منطقة حلب – عقيد فيصل الأتاسى) وأظهروا استعدادا للتعاون.

وفرضت الظروف توقيت الحركة ، تماما كما حدث فى ٢٣ يوليو، فقد تسربت الأنباء بأن هناك نشرة تتضمن فصل عدد من الضباط ومنهم "مصطفى حمدون" وكان قد سبق ذلك اعتقال "أكرم الحورانى" و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار".

وأصبح الموقف سباقا بين خصمين.. السلطة مع الشيشكلى فى دمشق .. وترتيبات الحركة فى حلب.

ولم يكن هناك سبيل للعدول والتراجع .. وقررت حامية حلب المبادرة بالحركة وحدها دون تعطيل تفرضه ضرورة الاتصال بالمناطق الأخرى التى سبق الاتصال بها فى حمص والجبل.

كان مفروضا أن تصدر نشرة الفصل يوم السبت أول مارس ١٩٥٤ ولكن الحركة تقررت ٢٨/٢٧ فبراير وزحفت القوات على حلب فى الثالثة بعد منتصف الليل ثم أذيع البيان الأول من إذاعة حلب التى تصل إلى كل سوريا ، و هو بيان قصير من عشرة سطور قدمه "مصطفى حمدون" بقوله (النقيب مصطفى حمدون يتحدث إليكم) ووقعه بتوقيعات آمر المنطقة الشمالية وآمر المنطقة الغربية وآمر المنطقة الشرقية ولم يذكر المنطقة الوسطى (حمص) حتى تفاجئ قوات "الشيشكلى" فيما لو حاولت التقدم نحو حلب.

كانت الحركة انقلابا عسكريا كاملا توافرت له المفاجأة ولكن لم تتوافر الخبرة السياسية ، فلم يتضمن البيان الأول معنى هاما ، ولم يظهر تأثير حزب البعث على الحركة ، وانطلقت المظاهرات فى حلب تهاجم مكاتب منظمة التحرير التى شكلها "الشيشكلى" لتكون تنظيما له على غرار هيئة التحرير فى مصر.

كان "الشيشكلى" متأثرا من ناحية المظهر بثورة ٢٣ يوليو ..عندما زار القاهرة ظهرت جريدة المصرى بمانشيت أحمر رئيسى يصف "الشيشكلى" بأنه (محرر سوريا) الأمر الذى أثار استياء الوطنيين الذين كانت تعبر

عنهم الجريدة والذين كانوا فى موقف عداء للعسكريين عموما.

عندما عاد "الشيشكلى" لدمشق أعلن لضباط الجيش السورى فى نادى الضباط عن شعوره بأن الرجل القوى فى مصر هو "جمال عبدالناصر" وليس "محمد نجيب"، وذلك حسب رواية "أكرم ديرى".

سقطت منظمة التحرير فى سوريا تحت طرقات المتظاهرين .. كانت تنظيما من ورق..

أول برقية تأييد وصلت حلب يوم ٢٨ فبراير فى الخامسة مساء كانت من "أمين الحافظ" قائد قوات درعا ، وهو ذو ميول بعثية ولكنه كما قال لى لم يكن من المرتبطين عضويا بتنظيم البعث.

وتوالت برقيات التأييد على حلب التى التحق بها الطيران السورى أيضا. حاول "الشيشكلى" تشكيل مجموعة من المدرعات والمشاة والمدفعية من جبل الدروز والمنطقة الجنوبية (دمشق) ولكنه فشل أمام اعتراض ومقاومة بعض الضباط الشبان.

وعندما أبلغه قائد منطقة جبل الدروز بعجزه عن إعداد القوة شعر بانهيار موقفه وقرر عدم المقاومة.

واتصل "شوكت شقير" رئيس أركان الحرب "بمصطفى حمدون" وأبلغه أن "الشيشكلى" سيغادر سوريا ويرجوه إغلاق إذاعة حلب فاستجابت قوة حلب لذلك.

ولكن عددًا من الضباط المتعاونين مع الشيشكلى قرروا أن يذهب هو ولكن يستمر نظامه .. وطلبوا تعيين رئيس مجلس النواب (مأمون الكزبرى) ليحل محله رئيسًا للجمهورية تبعًا للدستور، وكان من هؤلاء الضباط "عبدالحق شحادة "و"طعمة العودة الله".

رفضت القيادة فى حلب ، وخاصة بعد أن كان قد أفرج عن "أكرم الحورانى" و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" وذهبوا إلى حمص حيث عقدوا اجتماعاً مع ممثلى الأحزاب فى منزل "هاشم الأتاسى" اتفقوا فيه على عودة المجلس النيابى السابق الذى حلته الانقلابات العسكرية

للمدة المتبقية له، وعوده الأتاسى رئيسا للجمهورية، وإجراء انتخابات جديدة فى أغسطس ١٩٥٥، وهى الانتخابات التى تمت فعلا فى موعدها وعاد فيها "شكرى القوتلى" رئيسا للجمهورية.

وأعيد فتح إذاعة حلب .. وبدأت اذاعات دمشق وحلب تتبادل الاتهامات والتهديدات .. وانفجرت المظاهرات المضادة "للشيشكلى" فى دمشق أيضا، وقتل ٢٧ شخصا عند مبنى الإذاعة القديمة.

ولم يجد المستفيدون من حكم "الشيشكلى" أنصارًا لهم فقرروا الاستسلام، وهرب "الشيشكلى" يوم ٢٦ فبراير إلى السعودية بعد أن هبط فى مطار القاهرة فى وقت كان أعضاء مجلس الثورة مشغولين فيه بإعلان استقالة "محمد نجيب" يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤، وعاد "هاشم الأتاسى" رئيسا للجمهورية بدلاً من "مأمون الكزبرى" الذى تولى الرئاسة لمدة ٢٤ ساعة فقط.

لم يكن انتصار الانقلاب العسكرى إيذانا بظهور ضابط جديد فى مركز السلطة ... فقد كان "مصطفى حمدون" ضابطا بعثيا ملتزما بأوامر حزبه .. وكان حزب البعث فى هذه المرحلة يرى أن الظروف ليست مهيأة لاستلامه السلطة والانفراد بها، ويقول "مصطفى حمدون" إنه لم يكن متفقًا مع رأى الحزب فى ذلك لأنه كان يعتقد أن سيطرة الحزب على السلطة بعد الانقلاب كانت أمرا ممكنا وأن ذلك كان لابد أن يدفع الوحدة إلى الامام .

انقلاب حلب وعدم إصرار الضباط على تولى السلطة يثبت أن حزب البعث لم يكن حتى هذه اللحظة مفرطا فى كيانه ووجوده بتسليم مصيره للعسكريين ، وأنه كان مازال ملتزما بموقفه فى أن الجيش يجب أن يكون فى خدمة الحزب وليس الحزب فى خدمة الجيش.

كانت صلة قادة البعث العسكريين فى الجيش معبرة عن أهمية وضرورة الاتصال بالضباط وخاصة بعد أن لعبوا أدوارا رئيسية فى حكم سوريا بعد انقلاب "حسنى الزعيم".

ولكن هذه الصلة التى كانت طبيعية حتى هذه المرحلة لم تستمر كذلك فيما بعد .. وهى فى سوريا كانت غيرها فى العراق رغم وحدة الحزب من

الوجهة القومية كما سيأتى ذكره تفصيلاً فيما بعد.

كان الجيش يفرض نفسه كقوة سياسية رئيسية فى المجتمع، وكانت الأحزاب السورية التقليدية مازالت تؤدى دورًا جماهيريا، كما أن الأحزاب التقدمية مثل حزبى البعث والشيوعى كانت تكسب مزيدًا من الأنصار والتأثير خارج الجيش وداخل الجيش أيضًا ..

وعقب الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ زار "صلاح سالم" عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد سوريا فى أوائل مارس وخطب فى دمشق مبشرًا بتكوين الجيش المصرى السورى الموحد فى مواجهة إسرائيل.

وخلال هذه الزيارة قام "صلاح سالم" بزيارة مقر حزب البعث العربى الاشتراكى ووقع اتفاقاً خاصا بإنشاء قيادة موحدة.

واجهة مدنية للحكم :

تعهد الجيش بألا يتسلم الحكم واستمر "شوكت شير" رئيسا لأركان حرب الجيش رغم أنه درزى ومن لبنان، لأنه كان يلعب دور مخفف الصدمة فى صراع الاتجاهات المختلفة داخل الجيش.

وحاول "معروف الدواليبى" من حزب الشعب تصفية عدد من الضباط منهم "عبدالحميد السراج" و"طعمة العودة الله" باعتبارهم موالين "الشيشكلى" ولكن الضباط تكتلوا وأوقفوا تسريح الضباط تحت ضغط التهديد.

كان عدد ضباط الجيش السورى حتى ذلك الوقت مازال محدودا يسهل التعرف فيه على اتجاهات الضباط السياسية، ويصعب فيه فى نفس الوقت تغليب اتجاه على آخر، ولذا توافرت حالة توازن اجبارى.

وكان "معروف الدواليبى" قد حاول أيضًا استدراج "شوكت شقير" و"عدنان المالكى" ثم اعتقالهما بوساطة الشرطة ولكن الخبر كان قد تسرب اليهما فاستنفرا المكتب الثانى والشرطة العسكرية وحاصروا بيت معروف الدواليبى من مسافة بعيدة مع استعداد القطاعات للتحرك .. وعندما

شعر الدواليبى بذلك حول الجلسة معهما إلى عتاب شعر بعده أن دوره في الجيش قد انتهى.

وقد أدى صراع الاتجاهات المختلفة إلى اغتيال العميد "عدنان المالكى" في ٢٣ ابريل ١٩٥٥ وهو الشخصية البارزة المنتمية لحزب البعث الأمر الذى دفع الجيش للسيطرة على الدولة سيطرة كاملة واعتقال حوالى ٤٠٠٠ عضو من أعضاء الحزب القومى السورى .. وقد اعتقل "عصام المحابرى" داخل منزل الملحق العسكرى الامريكى وحكم عليه بالسجن المؤبد، كما اعتقل "فؤاد جديد" شقيق "صلاح جديد" الضابط البعثى العلوى صاحب الكلمة النافذة فيما بعد، واغتال المكتب الثانى السورى شقيقه الآخر "غسان جديد" فى لبنان بعد هربه عقب حادث الاغتيال.

استطاع "شكرى القوتلى" في أواخر عام ١٩٥٥ أن يعزل "شوكت شقير" ويعيده إلى لبنان معتمداً على عدد من الضباط المستقلين ويعين بدله اللواء "توفيق نظام الدين" .

ورغم الحكم المدنى فإن الجيش السورى كان صاحب نفوذ قوى فى الحياة السياسية .. دفعه أسلوب الإرهاب الذى انتهجه الحزب القومى السورى واغتيال "عدنان المالكى" إلى رد فعل مضاد أعاده إلى حلبة السياسة من جديد بطريقة مستترة غير معلنة وتشكلت فى الجيش مجموعات مختلفة من الضباط لا تضمها جهة واحدة منظمة، وإنما تتربص ببعضها البعض، كان عنصر الترجيح معتمدًا على الضباط الوطنيين المستقلين غير المنتمين إلى الأحزاب والهيئات السياسية.

وكان هناك تكالب على المراكز القيادية الحساسة فى الجيش مثل المكتب الثانى الذى تولاه "عبدالحميد السراج"، والشرطة العسكرية «أكرم ديرى» إلى جانب قادة الأسلحة والوحدات.

وكانت الأحزاب السورية فى محاولتها لدعم الحكم المدنى قد ألغت دستور "الشيشكلى" وشكلت وزارة ائتلافية برئاسة "صبرى العسلى" فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٦، تولى "صلاح البيطار" فيها منصب وزير الخارجية ودخلها تحت شرط حزب البعث فى تكوين اتحاد فيدرالى مع مصر.

وطلب حزب البعث أن يوافق المجلس النيابى على بيان الوزارة الذى جاء فيه (إن حكومتى مصممة على إجراء مفاوضات مع حكومة مصر لإقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين) ووافق مجلس النواب على ذلك فعلا. وبينما كانت الحكومة تفكر فى تكوين وفد للمفاوضات حدث العدوان الثلاثى وتحول الموقف إلى مساندة الشعب المصرى تحاشياً لحدوث انقسام نتيجة رفض بعض الدول لفكرة الوحدة. ولعب "عبدالحميد السراج" الذى كان يتولى مسئولية المكتب الثانى (المخابرات) والذى كان قد سبق له مقابلة "جمال عبدالناصر" فى القاهرة عام ١٩٥٥ فى ظل تنسيق العمل فى القيادة المشتركة، لعب دورا بارزاً فى نسف أنابيب البترول القادمة من العراق إلى سوريا حتى البحر فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

وكان ذلك الموقف تعبيراً عن وحدة إرادة الأمة العربية فى صراعها ضد الإمبريالية .. وكان استجابة لمظاهرات الغضب التى اجتاحت العالم العربى.

وبعد انسحاب القوات المعتدية على مصر ووصول بعض القوات المصرية فى أكتوبر ١٩٥٧ إلى اللاذقية للوقوف فى وجه الحشود التركية زاد ثقل وزن الضباط المستقلين ... واستقبل "جمال عبدالناصر" و"عبدالحكيم عامر" فى القاهرة "عبدالحميد السراج" وبدأت مرحلة تعاون وثيق مع عام ١٩٥٧.

وحدث تمرد فى معسكر قطنة فى مارس عام ١٩٥٧ عندما حاولت قيادة الجيش نقل الضابطين "أمين النافورى" و"رياض الكيلانى" خارج البلاد أو تسريحهم، وذلك لأنهم استهدفوا ضرب حزب البعث .. وكاد يحدث صدام مسلح بين الضباط والوحدات انتهى بنقل "رياض الكيلانى" ملحقا عسكريا بالقاهرة.

وحدث بعد ذلك ، ما يشبه الانقلاب الصامت عندما عزل اللواء "توفيق نظام الدين"، وعين مكانه اللواء "عفيف البزرى" الوثيق الصلة بالشيوعيين، وعين "أمين النافورى" مساعدا له ، و"مصطفى حمدون" رئيسا للشعبة الأولى (إدارة شئون الأفراد والضباط) و"أحمد عبدالكريم" رئيسا للشعبة الثالثة (العمليات)، وبقى "عبدالحميد السراج" رئيسا

للشعبة الثانية (المخابرات).

وتجمع ضباط البعث من جديد، "مصطفى حمدون" و"أمين الحافظ" و"بشير صادق" وفكروا فى عمل انقلاب كان هدفه ـ كما يقول "امين الحافظ" ـ هو الذهاب للوحدة برأى واحد وتنظيم واحد وهدف واحد .. ولكن انتهى الأمر إلى تشكيل مجموعة قيادية من ضباط الجيش شملت مختلف الاتجاهات السياسية، وأصبح لها كيان شبه تنظيمى يضم فى قيادته حوالى ٢٤ ضابطا أطلق عليه اسم المجلس الثورى.

كان المد الوطنى والوحدوى خلال عام ١٩٥٧ يزداد وضوحا يوما بعد يوم فى صفوف الشعب وفى صفوف الجيش أيضًا.

وكان اتصال القاهرة مع سوريا متعدد القنوات .. "محمود رياض" السفير وهو عسكرى سابق كان على اتصال وثيق بالقيادات السياسية المختلفة .. ومجموعة "كمال رفعت" وضباط المخابرات كانت لهم صلات خاصة أيضًا بعدد من السياسيين والضباط وخاصة المنتمين لحزب البعث. واتصال ثالث كان يتم عبر القيادة المشتركة التى كان يمثل مصر فيها الأمير الاى عبدالمحسن أبو النور ... وهو مركز أساسا على ضباط الجيش.

كان الاتجاه السائد فى السياسة العربية فى المنطقة خلال هذه الفترة بعيداًعن إثارة الحساسية أو العداء مع الماركسية، وخاصة فى سوريا، حيث وصل "خالد بكداش" سكرتير الحزب الشيوعى السورى إلى البرلمان نائبًا من نواب دمشق ، كما كانت الوحدة العربية شعارا يرتفع فى الحياة السياسية ويؤثر فيها.

نحو اول وحدة عربية :

وفى نفس الوقت الذى وصلت فيه القوات المصرية إلى اللاذقية قرر مجلس النواب السورى توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية لتبادل الرأى فى استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا.

وقام وفد من أربعين نائبا برئاسة "أنور السادات" وكيل مجلس الأمة

بزيارة دمشق فى نوفمبر ١٩٥٧ ... واستقبلهم "أكرم الحورانى" رئيس المجلس السورى وقال لهم إن السوريين يعتبرون هذا اليوم ـ ١٦ نوفمبر ـ عيدا قوميا يشبه ذلك اليوم الذى وصل فيه الجيش المصرى إلى سوريا.

حضر أعضاء مجلس الأمة المصرى جلسة مجلس النواب السورى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ وتناوب أكرم الحورانى وأنور السادات رئاسة جلسة المجلس وأعد قرار بالاتحاد الفيدرالى من لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب السورى ولجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى فى جلسة سرية قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس.

وافق النواب بالإجماع على قرار (يدعو حكومتى مصر وسوريا للدخول فورا فى مباحثات مشتركة بغية استكمال تنفيذ هذا الاتحاد).

ووافق مجلس الأمة المصرى على نفس القرار فى نفس اليوم .. ثم حضر إلى مصر وفد من مجلس النواب السورى برئاسة "احسان الجابرى" يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ كان من أعضائه خالد بكداش، وحضر جلسة مجلس الأمة المصرى.

يقول صلاح البيطار إن الوفد رجع إلى دمشق متشائما لأن جمال عبدالناصر كان متحفظا من جهة الوحدة، ولا يفكر بالقيام بأية مبادرة .. ورغم أن جمال عبدالناصر كان قد أصدر بيانا يستجيب فيه لموقف مجلس النواب السورى إلا أنه ـ والحديث لصلاح البيطار ـ كان يخشى قيام انقلاب فى الجيش إذا ما قامت الوحدة، لأن الجيش السورى (مسيس واعتاد على قيام الانقلابات).

قال جمال عبدالناصر لصالح البيطار (أمضيت خمس سنوات لإبعاد الجيش المصرى عن السياسة).

وبدأ أكرم الحورانى وصلاح البيطار اتصالات جديدة مع الضباط السوريين قائلين لهم إن الوحدة قد أصبحت تتوقف عليهم، وحضر إلى سوريا "حافظ اسماعيل" مدير مكتب "عبدالحكيم عامر" فى ذلك الوقت واجتمع مع المجلس الثورى فى مكتب عفيف البزرى بحضور الضابطين المصريين "عبدالمحسن أبو النور" و"أحمد زكى عبدالحميد" .. وحضرت

دائرة المناقشات فى تأثير الوحدة على الضباط من ناحية التنقلات والترقيات، وفقد بعض الامتيازات واحتمال الانتقال إلى مناصب مدنية .. ودفعت الحماسة "أمين الحافظ" إلى القول (نعطيك وعد شرف بأن "جمال عبدالناصر" لو أعطانا أمرا بنسف حلب سأنفذ الأمر) .. واعترض "أحمد عبدالكريم" كما قال لى محتجا (... لن أقصف حلب) ومع ذلك كان "أحمد عبدالكريم" و"أمين النافورى" حسب قول "صلاح البيطار"، وهما ليسا من ضباط البعث ، ومن أكثر الضباط نشاطا فى الدعاية للوحدة والتمسك بها، وانتهى الامر إلى اتخاذ قرار بسفر ٢٢ ضابطا من المجلس الثورى برئاسة "عفيف البزرى" فى زيارة سرية إلى القاهرة دون الاستئذان من رئيس الجمهورية "شكرى القوتلى" أو وزير الدفاع "خالد العظم".

وصل الضباط إلى القاهرة ليلة عيد ميلاد "جمال عبدالناصر" فى ١٥ يناير واجتمعوا به فى منزله حيث كانت باقات الورد تبعث الشذى فى أرجاء المنزل بعد عودته من الأقصر حيث كان مع ضيفه "تيتو" ، وظل "عبدالناصر" على تحفظه قائلاً (الدول سوف تقاوم الوحدة وعلينا أن نعيد تقييم الموقف).

واجتمع مجلس الوزراء السورى برئاسة "شكرى القوتلى" الذى أظهر غضبه لسفر مجموعة من الضباط دون إذنه .. ولكن المناقشات انتهت إلى أن أهداف سفرهم النبيلة تغفر لهم أسلوبهم وخاصة أن هذه ليست أول مرة يتدخل فيها الضباط بأسلوب عسكرى جامح.

وقرر مجلس الوزراء سفر "صلاح البيطار" إلى القاهرة مفوضا من الحكومة لإجراء مفاوضات بعد أن كان "أمين النافورى" قد عاد إلى دمشق لإبلاغ "شكرى القوتلى" بحضورهم بناء على طلب "جمال عبدالناصر" الذى أراد تحاشى أية حساسيات تنتج عن حركتهم.

يقول "صلاح البيطار" إنه لم يكن هناك دراسة علمية واقعية لموضوع الوحدة .. وأنه أثناء المباحثات التى دارت فى قصر الطاهرة وضح اختلاف الآراء بين الضباط الحزبيين السوريين والمستقلين.

كان الشيوعيون والبعثيون يؤيدون فكرة الاتحاد الفيدرالى، بينما

الآخرون يصرون على الوحدة الكاملة.

وفى مواجهة الموقف هدد "عبدالله الريماوى" عضو القيادة القومية لحزب البعث بالاستقالة من الحزب اعتراضا على الاتحاد الفيدرالى وتمسكا بالوحدة.

وتجاوب مع هذا الاتجاه، ضباط الجيش السورى الذين لم يناقشوا فكرة الوحدة ولا أبعادها السياسية من قبل، وإنما اندفعوا إليها اندفاعا عاطفيا محموما، فأصبحوا ـ على حد تعبير "صلاح البيطار" مفوض الحكومة ـ مركز قوة حقيقيا يتساءل عن الفرق بين الإسكندرية ودمشق .

واضطر "صلاح البيطار" تحت ضغط هذا التيار إلى التخلى عن رأى حزب البعث الذى أقر الاتحاد الفيدرالى، ووافق على الوحدة الشاملة التى فرضها العسكريون السوريون.

يقول "أكرم ديرى" : إن عقلية الضباط تأثرت بالوحدة تاريخيا منذ نضالهم ضد الإمبراطورية العثمانية .. ومنذ حفظوا فى التعليم الابتدائى هذه الأبيات من الشعر عن ظهر قلب :

بلاد العرب أوطانى	من الشام لبغدان
ومن مصر إلى يمن	إلى نجد فتطوان

كان المجلس الثورى السورى قد قدم مذكرة بضرورة إتمام الوحدة وعدم تمييعها.

وجابه "جمال عبدالناصر" موقفا لم يستطع معه الاستمرار فى الرفض أو التردد .. وانتقل موقفه إلى تأييد الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالى وذلك حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة فى يده وتحت قيادته.

وصل "جمال عبدالناصر" إلى هذه النتيجة بعد دراسة وافية للتقارير التى رفعت إليه.

«الفروق كبيرة والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر، والنصيحة هى التأجيل» هكذا كتب "شعراوى جمعة" و"أمين هويدى" وكيلا المخابرات العامة فى ذلك الوقت بعد زيارة امتدت شهرا طافا فيها أرجاء

سوريا كلها.

ولكن "عبداللطيف البغدادى" يقول (اضطررنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا).

كان تردد "جمال عبدالناصر" نابعا من :

- عدم وجود حدود مشتركة.

- اختلاف التجارب السياسية والاقتصادية.

- طبيعة الجيش السورى ورسوخ ظاهرة الانقلابات فيه.

- تهديدات الغرب التى لا تقبل قيام دولة وحدة عربية مناهضة للامبريالية.

وكان قبول "جمال عبدالناصر" نابعًا ايضًا من:

- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة فى سوريا.

- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة "جمال عبدالناصر" بلا تردد.

- الخوف من انتشار الشيوعية فى سوريا ومصر.

- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية ممثلا فى أول دولة للوحدة.

فى حديث مع الصحفى الفرنسى "بنواميشان" عن احتمال قيام اتحاد بين مصر وسوريا قال "جمال عبدالناصر":

- هذا ليس محتملا ... إنه أكيد ..

- متى؟

- ربما خلال ١٩٥٨ وربما بعدها ... التقرير ليس لى

- كيف لا يعود لك ؟

- لأن القضية ليست ضم بلد إلى بلد .. إنها قضية اندماج والأمر لم

يتضح بعد ... سننتظر رغبة السوريين ... أنا لست فاتحا ... أنا كما تقولون بالفرنسية «مغنطيس».

كان السوريون قد حضروا فعلا يطلبون الوحدة.

ولكن ...

كان هناك شرطان "لجمال عبدالناصر" ...

الأول : إبعاد الجيش عن السياسة سواء فى مصر أو سوريا.

الثانى : تكوين قيادة سياسية واحدة.

ويؤكد "صلاح البيطار" أن "جمال عبدالناصر" فى البداية كان موافقاً على استمرار حزب البعث باعتباره تنظيماً قائما.

ولكن تطورات الأمور انتهت إلى ضرورة إلغاء كافة الأحزاب، والقوى السياسية، عدا الاتحاد القومى الذى بدأ تشكيله مع الوحدة فى سوريا أيضًا وذلك نتيجة لمعارضة بعض الضباط والسياسيين السوريين.

وخلال وجود الضباط السوريين و"صلاح البيطار" تشكلت لجنة لبحث شئون الوحدة من "صلاح البيطار" و"على صبرى" و"عفيف البزرى" و"عبدالحميد السراج" و"أكرم ديرى" و"احمد جنيدى" و"عبدالغنى قنوت" و"محمد فهمى السيد".

عاد الضباط السوريون إلى دمشق، وحضر إلى القاهرة "شكرى القوتلى" رئيس الجمهورية السورية، و"صبرى العسلى" رئيس الوزراء و"أكرم الحورانى" رئيس المجلس النيابى السورى، وعدد من الوزراء حيث عقدوا عدة اجتماعات فى قصر القبة مع "جمال عبدالناصر" و"عبد اللطيف البغدادى" "وعبدالحكيم عامر" و"زكريا محيى الدين" وانتهى الأمر إلى توقيع ميثاق فى أول فبراير ينص على توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة يتولى السلطة فيها رئيس الدولة يعاونه وزراء يعيّنهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون للجمهورية علم واحد وجيش وشعب يتساوى أبناؤه فى الحقوق والواجبات.

الفصل الثانى

إعلان الوحدة

(تحليل الوضع فى العالم
العربى على أساس الماركسية
اللينينية يؤدى حتما إلى
اعتناق شعار الوحدة
العربية)

خالد بكداش

تقرر أن يلقى "جمال عبدالناصر" "وشكرى القوتلى" بيانين أمام مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى لشرح أسس الوحدة على أن يتم الاستفتاء عليها خلال ثلاثين يوما ... وقد كتب البيانين "صلاح البيطار" و"فتحى رضوان" و"عفيف البزرى".

ولذا أسرع الملك "سعود" بمحاولة وقف الوحدة قبل إتمامها وهدمها قبل إعلانها والاستفتاء عليها، واتصل الملك "سعود" "بعبد الحميد السراج" يغريه بأى مبلغ يطلبه يمنع الاستفتاء على الوحدة.

ولم يكن هذا هو الاتصال الأول فى محاولة إقامة نظام موال للغرب.

اتصل "يوسف يس" مستشار الملك "سعود" بالرئيس "شكرى القوتلى" يعرض عليه إقامة حلف إسلامي والابتعاد عن الاتحاد السوفييتى وكان "القوتلى" على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة فى فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية.

لم يستجب "القوتلى" لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية، وتيار التحول الوطنى الجارف كان يلتقى مع الدول الاشتراكية فى مسار واحد ... وسوريا كانت قد عقدت - بعد مصر - صفقة من الأسلحة السوفييتية فى ربيع ١٩٥٦ ووقف الاتحاد السوفييتى إلى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها.

وبعد عرض "يوسف يس" اتصل الملحق العسكرى الأمريكى "بعبدالحميد السراج" وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد زهقت من الأحزاب.

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ "صلاح البيطار" بذلك نصحه بمقابلة "جمال عبدالناصر" فسافر إلى مصر فى خريف ١٩٥٥.

ومع ذلك لم يصدق "جمال عبدالناصر" فى البداية محاولة الملك "سعود" الأخيرة والتى علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من "السراج" وصل إلى القاهرة يوم توقيع "شكرى القوتلى" و"عبدالناصر "على بيان الوحدة.

كان الملك "سعود" قد كتب شيكا "لعبدالحميد السراج" رقم ٨٥٩٠٢ مسحوبا على البنك العربى بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه استرلينى.

وطلب "عبدالناصر" من "السراج" صرف المبلغ فعلا فصرفه ووضعه فى البنك العربى بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩٠٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه استرلينى ، ٨٥٩٠٤ بمبلغ ٢٠٠ الف استرلينى.

وكانت فضيحة للنظام السعودى المتآمر بالمال ،

محاولة لم تمنع الاستفتاء .. ولم تمنع الوحدة.

تم الاستفتاء يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية .. وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة .. وعلى انتخاب "جمال عبدالناصر" رئيسا .. وأصبح "شكرى القوتلى" المواطن الأول .

وزار "جمال عبدالناصر" سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة .. وكان استقباله فيها تعبيراً قويا عن الإرادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة.

ولم يكن "خالد بكداش" سكرتير الحزب الشيوعى موجودًا بدمشق عند زيارة "عبدالناصر" لها .. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب السورى التي عرض فيها مشروع الوحدة والذى وجد الشيوعيون فيه تنافرا شديداً مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة.

قال لى "خالد بكداش" مجيبًا على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعى السورى من قضية الوحدة:

- «لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب .. بل هو منبثق من الواقع الموضوعى للبلدان العربية، فتحليل الوضع فى العالم العربى على أساس الماركسية اللينينية يؤدى حتما إلى اعتناق شعار الوحدة العربية .. فهو إذن شعار تمليه علينا مبادئنا نفسها .. وكل ادعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيين من الوحدة العربية هو كلام باطل..» .

ويمكن تلخيص رأى الشيوعيين السوريين فى قضية الوحدة بما قاله

لى "خالد بكداش" أيضًا :

ـ لقد دعونا دائما إلى أن تؤخذ فى كل مشروع أو سعى إلى الوحدة الظروف الموضوعية فى كل بلد عربى بعين الاعتبار .. ولا نزال عند رأينا فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .. وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات اجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جوا من الثقة المتبادلة التى يجب ان تتعاظم خلال التعاون السياسى والثقافى والاقتصادى.

إتمام الوحدة بين مصر وسوريا تم فى عجلة شديدة تحت ضغط العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوحدوية والذين تأثر بعضهم بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع إليه الجماهير.

وفى فترة الاتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان فى ظل النظام الرأسمالى مع فوارق محدودة.

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق الجديد، ولم تكن قد لجأت إلى أية إجراءات تحد من النمو الرأسمالى. كل الإجراءات التى اتخذتها حتى ذلك الوقت كانت تمصير الشركات الإنجليزية والفرنسية والتركية.

كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية هى الشعار المرفوع، وكانت المصالحة الاجتماعية وحشد كل الطبقات فى تنظيم الاتحاد القومى هى الوسيلة السائدة.

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها فى التصنيع لما لمسته من تصميم العسكريين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت وصايتهم .. وذلك بعد إنشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى والمؤسسة الاقتصادية ولجنة التخطيط القومى.

كان هناك تهيب فرضته طبيعة السلطة حال دون انطلاق البرجوازية المصرية فى التصنيع والاستثمار.

أما فى سوريا فإن فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة إلى أبعد الحدود ... والأحزاب الحاكمة (الشعب والوطنى) لم يكن التغير الاجتماعى واردا فى برامجها .. وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولى قادته بعض المراكز الرئيسية فى الدولة (رئاسة المجلس النيابى ووزارة الخارجية) إلا أنه كان بعيدا عن النفوذ الحقيقى القادر على توجيه السلطة.

تمت الوحدة فى وقت كانت البرجوازية المصرية فيه تميل إلى الانكماش .. بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود ..

والنظرة إلى الواقع الاجتماعى فى مصر وسوريا كانت تشير إلى العراقة النسبية للبرجوازية المصرية وقدرتها العالية على التصنيع والتى وصلت مع "طلعت حرب" وبنك مصر إلى مستوى اقتصادى لم تصل إليه البرجوازية السورية.

الإمكانيات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأموال والسوق والخبرة كانت أكثر توافرا، ولكن البرجوازية السورية وجدت فى الوحدة فرصة للنشاط فى سوق كبير ... حيث أعطيت تسهيلات كبيرة فى العمل بمصر .. وانتهزت فرصة إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعى للعملة «الجنيه المصرى والليرة السورية» وغزت أسواق القاهرة بمنتجاتها وزاحمت بذلك البرجوازية المصرية .. والغريب أن مجموعة من أصحاب المصانع العاملين فى مصر قد توجهوا إلى الدكتور "عبدالمنعم القيسونى" مطالبين بتكافؤ الفرص فى التعامل والحصول على التسهيلات الممنوحة للبرجوازية السورية النشطة.

وتبين للدكتور "عبدالمنعم القيسونى" أن المعارضين والمطالبين بحقوق متساوية هم من العائلات السورية التى بدأت نشاطها الصناعى فى مصر قبل الثورة مثل سماقية والشوربجى وقبانى.

وأخذ الدكتور "القيسونى" الموضوع فى استخفاف وقال لهم (أنتم سوريين فى بعض) ولكن الواقع أن الفرصة التى أتيحت لنشاط البرجوازية السورية كانت دافعاً على التسلل إلى مصر بينما لم تتجه البرجوازية المصرية إلى أى نشاط فى سوريا.

ومع ذلك فإن مستوى دخل الفرد فى سوريا كان مرتفعا عن مستوى

دخله فى مصر، وكان مرتب خريج الجامعة فى سوريا يصل إلى حوالى ضعف مرتب زميله الخريج فى مصر ... ولذلك كانت الفروق الاجتماعية فى سوريا أقل حدة وأقل وضوحا عنها فى مصر.

وهموم السلطة الثورية فى مصر من ناحية التغير الاجتماعى كانت تؤثر فى حركتها وفى قراراتها ... بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد بعد فى سوريا .

منهاج الوحدة ترك للدستور الذى فوض "جمال عبدالناصر" لوضعه، وكان البعث يرى فى "عبدالناصر" الزعيم الذى نقل الوحدة العربية من الفكرة النظرية إلى الواقع التطبيقى.

ولذلك قبل حزب البعث أن يحل نفسه تنظيميا فى سوريا، وكان هذا امرا جديدا فى تاريخه .. إذ لم تكد تمضى سبع سنوات على دمج وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات واضحة فى مجال السياسة الداخلية حتى جابه موقفا يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمى.

قال لى "أكرم الحورانى" ردا على سؤال عن الأسباب التى دفعته إلى التضحية بالكيان التنظيمى لحزب البعث، إنه وزملاءه قد قبلوا حل الحزب فى سوريا لثقتهم الشديدة "بعبدالناصر" واقتناعهم بأن خطوة الوحدة اثمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل.

ولم يقبل الحزب الشيوعى السورى مبدأ حل التنظيمات وهو الذى يتحرك سريا بواجهة علنية .. وسافر "خالد بكداش" إلى الخارج فور إقرار الوحدة تحاشيا لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكا بتنظيم الحزب ودوره.

وكان قد سبق له أن سافر فى فترة انقلاب "حسنى الزعيم".

الوزارة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة التى شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨ ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية: مصريين هما "عبداللطيف البغدادى" و"عبدالحكيم عامر" وسوريين هما "أكرم الحورانى" و"صبرى العسلى".

بعض الوزارات كانت واحدة للإقليمين (الشمالى والجنوبى) أو سوريا

ومصر كما اعتاد المسئولون وأجهزة الإعلام أن يطلقوا عليهما .. مثل وزارة الداخلية التي تولاها "زكريا محيى الدين" والخارجية "كمال الدين حسين" والإرشاد القومى "فتحى رضوان" والأوقاف "أحمد حسن الباقورى" والخارجية (دكتور محمود فوزى) والصناعة (عزيز صدقى).

هذا إلى جانب وزارة الحربية التى تولاها (عبدالحكيم عامر). وجميعهم من المصريين.

بقية الوزارات وزعت على الإقليمين ودخل الوزارة للمرة الأولى أربعة من العسكريين السوريين .. "عبدالحميد السراج" للداخلية تحت إشراف "زكريا محيى الدين"، و"مصطفى حمدون" للشئون الاجتماعية و"أحمد عبدالكريم" للشئون البلدية والقروية و"أمين النافورى" للمواصلات.

كانت وزارة الوحدة بداية لعهد جديد تغيرت فيه سبع وزارات خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج "الشيشكلى".

وهكذا منذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون إلى قمة السلطة.

أصبح الموقف فى سوريا امتدادا للموقف فى مصر .. اختيار العسكريين لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها .. وما أظن أن ضباط الجيش كانوا أقدر من يتولى مسئولية الشئون الاجتماعية أو الشئون البلدية أو المواصلات أو غيرها .

والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية المختلفة، كانوا أشد حرصا على تحقيقها كهدف وطنى أكثر من حرصهم أو تطلعهم إلى المناصب الوزارية.

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والاعتماد الرئيسى على الضباط فى تسيير المجتمع هو الذى أدى إلى سلوك هذا السبيل.

وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب .. يصعب تكوين الكادر السياسى القادر على القيادة .... ويصبح الاعتماد

على العسكريين هو الطريق الأسهل، ومادام بعض العسكريين قد وصل إلى منصب الوزارة فلابد من إرضاء الآخرين .. وأعد "عبدالحكيم عامر" نشرة عسكرية يرقى فيها الضباط أعضاء المجلس الثورى السورى الذين لم يعينوا وزراء ترقيات استثنائية إلى رتبة عميد مثل ("أكرم ديرى" و"طعمة العودة الله" "وأحمد جنيدى" و"جادو عز الدين" و"عبدالغنى قنوت" وغيرهم) ... ولكن الضباط أقنعوا عبدالحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك .

وتضمنت النشرة أيضًا تسريح ٩٤ ضابطا سوريا.

وهكذا سرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين.

والولاء مسألة نسبية تتغير تبعًا للظروف وتتحدد تبعًا الحركة السياسية .. كان حزب البعث ـ كما يقول "أكرم ديرى" ـ وراء تحديد أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم ... وكان "مصطفى حمدون" قد أعد كشفا للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم الضباط إلى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحلبيين وعلويين.

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيرا عن الجيش السورى) من ضباط سوريين ومعهم العميد "عبدالمحسن أبو النور" حيث كان يعمل معاونا لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقا عسكريا لمصر فى سوريا.

وحدث صدام بين "عبدالحكيم عامر" و"عفيف البزرى" قائد الجيش الأول السورى عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على تقرير رفعه "عبدالمحسن أبو النور" وقال فيه: إن النشرة تضع ٢٠ ضابطا شيوعيا فى أماكن قيادية.

لم يكن الأمر صحيحا على إطلاقه، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطا شيوعيا فى سوريا ممن يمكن أن يعينوا فى مراكز قيادية كما كتب "محمد حسنين هيكل" فى جريدة الأهرام .. ولكن القضية كانت تتلخص فى رغبة ضباط البعث-وهم منتشرون فى الجيش- فى أهمية التواجد فى المراكز القيادية، وتكمن أيضا فى رغبة مندوب القيادة المصرية فى أن يكون متواجدا عند كل قرار ذى دور نافذ فى التوجيه.

رفض "عفيف البزرى" أى تغيير فى نشرة التنقلات واحتج على المشير

غاضبا .. لكنه فوجئ في صباح اليوم التالي بخبر تعيينه مستشارا في شئون التخطيط ومكتوبا في الصفحات الأولى .. واستقبله "عبد الناصر" في محاولة لترضيته ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرأ بكلمات فقد تركت أثرا في تصرفاته دفعته في النهاية إلى الخروج من سوريا والذهاب إلى العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.

أمكن التغلب - إذن - على قيادة الجيش ذات الميول اليسارية وأصبح البعث بحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش، صاحب د... ر فعال في تحريك الأمور.

وكانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة وأطاحت نهائيا بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا ودفعت إلى الحذر من نمو الأفكار الاشتراكية الحقيقية، وخاصة بعد أن لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا علنيا في الحياة السياسية العراقية.

وقد تفاقمت هذه الحساسية ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت إلى اعتقال الشيوعيين السوريين في خريف ١٩٥٨.

ولم يقف تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلى ما كشفت عنه محاكمات بغداد من أن "صبري العسلي" نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة "نوري السعيد".

نشر "صبري العسلي" بيانا قال فيه: إنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي ظروف مقاومة حكم "اديب الشيشكلي" وتدبير الثورة ضده) وتقدم إلى "جمال عبد الناصر "يطلب إعفاءه من منصبه حتى تنتهي اللجنة التي شكلت لدراسة وثائق حلف بغداد من مهمتها.

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس في ٧ أكتوبر ١٩٥٨ .. حكومة مركزية في القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم: "عبداللطيف البغدادي" و"عبد الحكيم عامر" و"أكرم الحوراني" .. وعدد الضباط فيها ١٢ من مجموع أعضائها ٢٤ - ومجلس تنفيذي في سوريا يرأسه "نور الدين كحالة" وهو غير بعثي وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها ١٤ .. ومجلس تنفيذي في مصر يرأسه الدكتور "نور الدين

طراف" ويضم ٥ ضباط من مجموع أعضائها ١٥.

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين فى المناصب الوزارية، وانتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة، ولم يقبض البعث على السلطة الحقيقية.

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلا ولكن زمالة الماضى كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع "عبدالحميد السراج" وزير الداخلية إلى ملاحقتهم ، واشتكى "صلاح البيطار" إلى "جمال عبدالناصر" فاستدعى "السراج" من دمشق وعقدوا اجتماعا ثلاثيا لتصفية الخلافات والحساسيات.

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند إعلان الوحدة.

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية فى السلطة، فهو صاحب الانقلاب الذى أطاح "بالشيشكلى"، وهو صاحب الأغلبية فى المجلس الثورى للضباط، وهو الحزب الذى يرفع الوحدة العربية شعارا يتحمس لها ويعمل من أجلها.

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى فى إزاحة "عفيف البزرى" من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية.

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب .. "فصلاح البيطار" مثلا كان وزيرا للخارجية و"أكرم الحورانى" كان رئيسا لمجلس الشعب.

وجهات نظر .. وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء فى الاقليمين لم تكن لهم سلطة عملية تنفيذية، وقد اشتكى من ذلك "أكرم الحورانى" نائب رئيس الجهورية ووزير العدل، و"صلاح البيطار" وزير الثقافة والإرشاد، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق (هليوبوليس بالاس) الكبير فى ضاحية مصر الجديدة بعيدا عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة.

وفى لقاء مع "جمال عبد الناصر" اقترح "أكرم الحورانى" تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سوريين رشح لها "ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" وهو ، وثلاثة مصريين ويختارهم

"جمال عبدالناصر على أن تكون قيادة غير معلنة.

كانت هناك لجنة قد شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادى وعضوية "زكريا محيى الدين" و"أكرم الحورانى" لقيادة سوريا، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات.

استهدف "أكرم الحورانى" من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة فى مركز السلطة وإتاحة فرصة عودة النبض لتنظيمات حزب البعث ..

ولكن "جمال عبد الناصر" الذى كان ينفرد بالحكم والتوجيه فى قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذى يفرض نوعا من المشاركة غير المرغوب فيها.

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم فى إطلاق يد "جمال عبد الناصر" فى تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له فى المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ أبريل ١٩٥٨.

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة.

رفض اقتراح القيـ السياسية غير المعلنة الذى تقدم به "أكرم الحورانى" بذر بذور الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة فى "جمال عبد الناصر" وبين حزب البعث .. وتجسدت الخلافات فى عدة نقاط رئيسية:

أولا : عضوية الاتحاد القومى.

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأى البعث أن تحرم العضوية على الرجعيين والعملاء.

ثانيا : تعيينات الضباط.

كانت تعيينات الضباط فى المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوى الميول البعثية .. ومثلا عندما صدر قرار بتعشيين المقدم "عبد الكريم النحلاوى" فى إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك "مصطفى حمدون" وكان وزير الاصلاح الزراعى ، ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزبيا، ومتدين ..

وكانت هذه هى الصفات التى تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية.

ثالثا: تحويل مجرى نهر الأردن.

اختلفت وجهات نظر "جمال عبد الناصر" وحزب البعث فى هذه القضية اختلافا كبيرا.

كان البعث يرى ضرورة التصدى لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر، وخاصة أن الجيش السورى سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٣ ومنع إسرائيل فعلا من عملية التحويل التى تتم على بعد ٦ كيلو مترات فقط من الحدود فى المنطقة المجردة من السلاح ..

وكان "جمال عبد الناصر" يخشى أن يتحول الصدام المحدود إلى حرب كبيرة، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها.

كان "جمال عبد الناصر" يفرق بين التصدى لإسرائيل إذا حاولت تحويل مجرى النهر، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السورى عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب.

وهى نفس المنطقة التى أطلق عليها الجيش السورى مدافعه عام ١٩٥٣ الأمر الذى جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال التحويل.

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيدا عن المنطقة المجردة وهى حالة لا تنطبق على اتفاقية الهدنة.

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك .. من "البغدادى" و"الحورانى" و"البيطار" و"على صبرى" و"الشرباصى" و"أحمد عبد الكريم" و"محمود رياض" و"صلاح الطرزى" .. وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس ونواب الرئيس والوزراء .. وارتفعت فيه حرارة الجدل بين "أكرم الحورانى" الذى تحدث عن مشروع "جونستون" ووقوف سوريا ضده حتى رفض نهائيا، وبين "جمال عبد الناصر" الذى أراد أن يفرق بين إطلاق النار على المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة، كما طالب "الحورانى" مؤيدا رأيه بأن مجلس الأمن سوف

يتدخل ويمنع التحويل كما حدث فى عام ١٩٥٣.

قال لى "صلاح البيطار": إن حرارة المناقشات ارتفعت حتى اختلط الحديث وأخذ طابعا إقليميا استفزازيا وخاصة عندما ألمح "جمال عبدالناصر" إلى احتمال ضرب دمشق بالطائرات، وانبرى "أمين النافورى" مؤكدا أن دمشق لم تَهَبْ أبدا قصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات .. وعندئذ قال "عبد الناصر"، وحسب رواية "صلاح البيطار": (والله يا أخ "عبد الحكيم" إذا كان البحث يجرى على هذا النحو فلتقم قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد).

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يَضِعْ أثرها من النفوس.

ولا شك أن وقوع هذا الخلاف فى عام ١٩٥٩ وهو العام الذى ساد فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى ..

أو بين "جمال عبد الناصر "و"خروشوف "شخصيا، كان عاملا من العوامل الهامة التى أثرت فى تقدير "جمال عبد الناصر" للموقف .. إذ إنه كان فى وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر، وعلاقته من الأعداء لم تتحسن ..

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر فى موقف إيجابى اتخذه "مصطفى حمدون" .. الذى كان وزيرا للإصلاح الزراعى، وكانت له وجهة نظر فى أن الملاك لا يجوز لهم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون فى أكثر من موقعين وهى بحد أقصى ٤٠٠٠ دونم سورى، ويقول "مصطفى حمدون": إن "جمال عبد الناصر" كان يؤيده فى الرأى بينما كان "عامر" و"زكريا محيى الدين" يعارضان رأيه.

وأعطى "مصطفى حمدون" تصريحا لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره .. واعتبر "عامر" ذلك تحديا له، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعا ثم عاد إلى دمشق لينشر فى جريدة الأيام أن لجنة برئاسة "مصطفى حمدون" وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعى.

اعتبر ذلك "حمدون" إهانة له، وأصر على تقديم استقالته، فقال له

المشير "عامر": إن الاستقالة تعنى مؤامرة على الوحدة.

كان المشير قد عين نائبا وحيدا لرئيس الجمهورية فى سوريا بصلاحيات الرئيس فى أكتوبر ١٩٥٩.

ولم يستقل "مصطفى حمدون" وحده .. وإنما استقال "عبد الغنى قنوت" أيضا.

واستدعاهما "جمال عبد الناصر" لمقابلته فى القاهرة.

عندما حضر الاثنان لم يكن فى استقبالهما أحد فى مطار القاهرة.

ويقول "مصطفى حمدون": إنهما وقفا أمام ضابط الجوازات فى صف الركاب حتى تنبه لأنهما من الوزراء.

وليس معروفا ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما، وما إذا كان الموقف متعمدا أو غير متعمد ولكن الحساسية كانت قد تأججت فى النفوس.

وفى صباح يوم وصولهما كان "أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار" قد أرسلا أيضا خطابات استقالتيهما "لجمال عبد الناصر"، رغم أنهم كانا معا فى احتفالات الجلاء ببورسعيد، وتناولا الغداء معا فى القطار أثناء عودتهم .. وكانت مفاجأة "لعبد الناصر".

وجد "أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار" أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين فى الحزب.

ووجد "جمال عبد الناصر" أمامه استقالة جماعية من أربعة وزراء .. وبعد أن كان مصرا على رفض استقالة "حمدون" و"قنوت" .قرر أن يلتقى بالمستقيلين واحدا بعد الآخر .. ويوما بعد يوم.

ودارت فى المقابلات مناقشات عن الأوضاع، أساسا حول الخلافات التى اشرت إليها.

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة فى ٣١ ديسمبر١٩٥٩ .

يقول "مصطفى حمدون": إن اللقاء الأخير مع "عبد الناصر" كان

جياشا بالعواطف التى دفعتهم إلى البكاء.

وعاد الوزراء إلى دمشق مواطنين عاديين .. وكان طلبهم الأخير من "عبدالناصر" أن يستدعيهم إليه إذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن صورتهم لديه.

وهكذا انطوت صحيفة البعث فى حياة الجمهورية العربية المتحدة .. وتمزق الحلم الذى راود قادته وجماهيره، فى أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

ويقتضى الموقف تفسير العلاقة بين البعث وبين القادة فى مصر.

ليس من شك فى أن البعث كان حزبا جماهيريا، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكارا قومية واجتماعية أثارت الانتباه والاهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضا فى أن الحزب كان يمثل تيارا جديدا فى الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية فى ظروف كانت بالغة الصعوبة أحيانا.

ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية .. يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية، ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوى من نبع غير عربى ..وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية.

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده .. ولكن فكرته لم تنتشر إلا فى المشرق العربى (سوريا والأردن والعراق ولبنان) .. وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب مصر والسودان وشعوب المغرب العربى.

البعث والعسكريون المصريون :

لم يحدث اتصال حقيقى بين البعث وبين الشعب المصرى .. فقد كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطنى مثل حزب الوفد، وأحزاب أخرى تبشر بأفكار اجتماعية تقدمية مثل الحزب الاشتراكى والوطنى الجديد إلى جانب التنظيمات الشيوعية التى استقطبت أنصار التقدم الاجتماعى.

لم تكن فرصة البعث سهلة في الوصول إلى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البعث فى أواخر الاربعينيات كحزبين أو فى أوائل الخمسينيات كحزب موحد.

ويبدو أن تركيز قادة البعث كان قاصرا على المشرق العربى ..

وأن "اكرم الحورانى" زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلمانى السورى الذى مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧ .. ولم يفكر فى الاقتراب سياسيا من العسكريين أو السياسيين المصريين الذين التقى بهم.

أول اتصال "لأكرم الحورانى" مع العسكريين المصريين كان فى معسكر قطنة عام ١٩٤٨ مع اللواء "صالح حرب" الذى ذهب إلى هناك لدراسة إمكانيات المساهمة فى حرب فلسطين.

ويقول "اكرم الحورانى" إن "صالح حرب" قد استلفت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر فى البرد القارس.

والتقى "اكرم الحورانى" أيضا "بأحمد حسين" زعيم مصر الفتاة فى ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه فى فكرة التعاون السياسى، ولذا فقد بقى البعث بعيدا فى المشرق العربى لم تجذبه أحداث مصر كما جذبته أحداث العراق مثلا عندما قامت ثورة "رشيد عالى الكيلانى" وانضم إليها عدد من السوريين كان فى مقدمتهم "اكرم الحورانى" أيضا والضباط "توفيق شانيلا" و"محمد صفا" الذين سلكوا طريق الصحراء، واستقبلوا فى العراق استقبالا طيبا، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التى أمدتهم بها حكومة "فيشى" بناء على أوامر من المانيا النازية.

وبعد فشل ثورة "رشيد عالى الكيلانى" وعودتهم إلى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية فى دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقى ثم نقلوا إلى حلب حيث أطلق سراحهم بعد انهيار حكومة "فيشى" واقتراب البريطانيين.

ومضت حرب فلسطين أيضا دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر .. ويقول "أكرم الحورانى": (إن فرصة العمر قد ضاعت لأننا لم نتصل بالضباط المصريين فى الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا فى الجليل.

الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية ..وقد أيد الحزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية فى ضرب الأحزاب الوطنية وقسوتها فى محاكمات الإخوان ..وكان الحزب ينظر إليها نظرته إلى "أديب الشيشكلى" ونظامه وخاصة بعد استقباله والترحيب به فى القاهرة. وكان أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من "جمال عبدالناصر" الذى أرسل كمال "رفعت" و"لطفى واكد" للدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد .. وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبى قيادة مصر، وكانوا من العسكريين.

بعد زيارة "الحورانى" الأولى لمصر تكررت زياراته وتعددت معارفه ونشطت محاولاته للتأثير فى الحياة السياسية المصرية.

وكان الحزب يكسو تفكيره دائما رداء قومى .. ولذا فإنهم عندما فكروا فى تقديم الاستقالة لم يرغبوا فى أن تكون أقليمية الطابع بل أرادوا لها أن تكون قومية المظهر .. فاتصل "ميشيل عفلق" مع الصاغ "داود عويس" من مكتب المشير "عامر" بمصر (وهو ضابط بدأ صاحب أفكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ثم مضى به التيار وحده) وقال "داود عويس" "لميشيل عفلق" إنه يمكن إقناع "عباس رضوان" و"توفيق عبد الفتاح" بالاستقالة المشتركة..

ولكن هذا كان جموحا وراء السراب .. فإن العسكريين المصريين ما كانوا ليستقيلوا من أجل البعث أولا، وليس من أسلوبهم الاستقالة ثانيا، فقد كان لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين.

وانتهت المرحلة التى عبر عنها الكّاتب "محمد عودة"، بقوله : «إن هناك حزبا يحتاج إلى قائد، وقائدا يحتاج إلى حزب» وكما صدرت نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية، بدأت تظهر نشرات فصل بتهمة الانتماء لحزب البعث.

الضباط المصريون :

العجلة تدور .. والأحزاب مرفوضة .. وسلطة الجيش هى الوحيدة التى تشكل مصدر الخطر.

الاتحاد القومى تنظيم من ورق.

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية فى الجيش السورى ..

اللواء "أنور القاضي" رئيسا لأركان حرب الجيش.والعميد "أحمد علوى" كاتم أسرار الجيش، والعميد "أحمد زكى عبد الحميد" مسئولا عن التنظيم والإدارة.

لم يكن تعيين الضباط المصريين فى الجيش السورى خطأ من ناحية المبدأ فهم مؤهلون لذلك عسكريا ولهم زملاء من الجيش السورى درسوا معهم في كلية أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل "مصطفى حمدون" و"عبد الغنى قنوت" و"أحمد عبد الكريم" وغيرهم كثيرون.

والمفروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم الدمج.

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم، فبعد أن كان الانتداب إلى سوريا قاصرا على أصحاب الكفاءات، تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالى مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثان ينقلون إلى سوريا.

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير.

قال لى "أحمد كامل" رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات فى حلب عام ١٩٥٩ : إن الرائد المصرى فى سوريا كان يحصل على ٥٠٠ ل ليرة شهريا كبدل سفر والرائد السورى فى مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه شهريا» . وبدأ بعض الضباط المصريين يتمركزون فى مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين .. "عبد المحسن أبو النور" مثلا أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات.. وزاد من شعور الجفاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة فى المجتمع.

وكذلك فإن انفراد "عبد الحكيم عامر" بالسلطة فى سوريا إلى جانب عمله قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للحربية، كان يشكل استمرارا

للأسلوب القديم الذى يزداد الاعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربه من الزعيم،وتأكدت ثقة الزعيم فى ولائه.

تتعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى انعكاس ذلك على المصلحة العامة.

طلب "أحمد كامل" مقابلة المشير "عامر" فى نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التى تشكل فى مجموعها خطرا يهدد الوحدة .. واستمع المشير إليه ثم قال له (يبدو أن أعصابك مرهقة) وأصدر قرارا بتعيينه ملحقا عسكريا فى باكستان.

و"عبد الحكيم عامر" بحكم طيبة شخصيته والتجارب التى مر بها أثبتت أنه لم يكن عسكريا من الطراز القادر على إحداث تغيير ثورى فى صفوف الجيش، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمرأوا السلطة والفساد وانتهزوا طيبته فولغوا فى الأموال العامة بلا حساب، وانجرفوا نتيجة ذلك إلى جانب بعيد عن الحس الشعبى الصحيح، وقريب من الحياة الناعمة اللاهية التى يسهل توافرها فى سوريا.

كان انفراد "عامر" بالسلطة امتدادا لأسلوب تعيينه مشرفا على اللجنة الاقتصادية والسد العالى والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥، وامتدادا أيضا لتولى "كمال الدين حسين" فى نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب فى وقت واحد.

الاعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل .. وتركيز المناصب فى شخص واحد أسلوب لم يتغير.

القضية لم تكن فى تواجد الضباط المصريين فى الجيش السورى وإنما كانت فى نوعية هؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحيطة دفعا إلى الفساد والانحلال.

ليس هذا موقفا أخلاقيا .. لأنه كانت له انعكاسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوى الميول الرجعية والمحافظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال "عبد المحسن أبو النور" للمشير "عامر".

مطاردة البعث :

والعلاقة بين القيادة فى مصر وبين البعث لم تنته فى سلام.. تبادل الاتهامات مستمر.

اصبحت العناصر البعثية مطاردة ، تماما كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التى مازالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨.

"عبد الحميد السراج" وزير داخلية الإقليم السورى ينفرد بسلطة تكاد تكون مطلقة فى أعمال الأمن .. ويرتكب بعض رجاله جرائم بشعة منكرة .. أشدها هولا وإثما قتل المناضل الشيوعى اللبنانى "فرج الله الحلو" وإذابة جثته فى الحامض بعد إخراجها من القبر؛ حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثرا أو دليلا.

الاعتقالات تلحق بعض البعثيين ..والموقف الذى اتخذوه فى عداء الحزب الشيوعى ارتد عليهم.

لم يدركوا فى هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء .. ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج إلى جبهة تحالف من كل قوى وتنظيمات التقدم التى تمثل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة ...

وإذا كان "عبد الكريم النحلاوى" قد وصل إلى مركز قيادة الجيش فى مكتب المشير "عامر" .. فإن "مأمون الكزبرى" رئيس مجلس النواب فى عهد "الشيشكلى" ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب "الشيشكلى" قد أصبح أمينا عاما للاتحاد القومى فى مدينة دمشق.

"عبد الحميد السراج" وزير الداخلية كان رجلا وطنيا بلا نظرة اجتماعية تستهدف تغيير المجتمع إلى أفضل ..وكان قادرا على الاستماع إلى دبيب النمل كما كان الناس يقولون فى سوريا ..

ولكنه لم يستشعر الخطر فى الرجعية التى لعبت دور النفاق والمداهنة والتربص.

وتغيرت الحكومة بعد خروج البعثيين بالاستقالة .. تولى "نورالدين كحالة" رئاسة المجلس التنفيذى فى سوريا، ودخل آخر من

الضباط السوريين فى مناصب الوزراء (أحمد جنيدى للاصلاح الزراعى وأكرم ديرى للاقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال الصوفى وزيرا للتموين).

القوات المسلحة مازالت مصدرا رئيسيا لتوريد الوزراء.

وبعد خروج البعث، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصرى، ٢٠٠ عضو سورى، وانتخب "أنور السادات" رئيسًا له و"محمد فؤاد جلال" وكيلا مصريا، وراتب "الحسامى" وكيلا سوريا ..

وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠.

الانتماء للأحزاب غير موجود فى المجلس .. النواب جميعا أعضاء فى الاتحاد القومى الذى تتسع ساحته لكل الاتجاهات.

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت فى مؤسسات الدولة الرسمية .. والمدافعون عن الوحدة والحرية والاشتراكية لجأوا إلى الاتصالات السرية.

الحزب الشيوعى ظل محتفظا بقواعده السرية وأسلوب عمله الذى اعتاد عليه فى ظل فترات الضغط.

حزب "البعث" لم يشكل رسميا من جديد .. ولكن لم تتوقف الاتصالات.

"عبد الحميد السراج" الذى كان ياورا "لحسنى الزعيم" ومقربا من الشيشكلى يقبض على الدولة بيد من حديد ..وعدد المعتقلين يزيد.

العسكريون أيضا يسيطرون على الاتحاد القومى، ولجنته العليا فى سوريا كانت تضم "عبد الحميد السراج" و"أكرم ديرى".

وخلت الحياة السياسية فى هذه الفترة من أى تنظيم سياسى قادر على ملء الفراغ .. لكن قدرة "جمال عبد الناصر" على التأثير فى الجماهير ظلت قائمة .. عن طريق كلماته المباشرة، عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد إقصاء البعث خطب ٢٣ خطبة فى ٢٣ يوما قضاها هناك بمعدل خطبة فى اليوم فى اللاذقية والحسكة والقامشلى ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة والشيخ مسكين.

كان "جمال عبد الناصر" يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد على تأثير أجهزة الإعلام اكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب ... ولذا كانت صلته بالجماهير لاسلكية وليست سلكية. الجماهير تنفض بعد الخطب .. ولا أحد يتابع الاتصال بها فى مثابرة وإخلاص.

القوانين الاشتراكية :

واقترب "جمال عبد الناصر" بعد ذلك من الفترة التى شعر فيها بحصار البرجوازية التى لم تكتف بالاستقرار الذى هيأه لها الحكم العسكرى وإنما أرادت المشاركة فى السلطة ووقف تدخل الدولة.

واستقر رأى "جمال عبد الناصر" على إصدار القوانين الاشتراكية كما أطلق عليها.

كان الاشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفى السجون والمعتقلات ولكنه استدعى "أكرم ديرى" باعتباره وزيرا للاقتصاد وناقش معه تأميم الشركة الخماسية التى يبلغ رأس مالها ٣٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزى ١٨ مليون جنيه وتسيطر على خمس الاقتصاد السورى.

كانت مفاجأة "لأكرم ديرى".

الاشتراكية لم تكن مطروحة في فترة الوحدة بطريقة عملية، كان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الاجتماعية .. أما شعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر فى سوريا، وعندما لمس "جمال عبدالناصر" أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين، طلب إلى العسكريين منهم الاجتماع معه ومع المشير "عبد الحكيم عامر"، وفى هذه الجلسة دارت المناقشات حرة.

اعترض "عبد الحميد السراج" على فكرة التأميم اصلا وتساءل البعض عما إذا كانت الظروف الراهنة هى أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين.

وتساءل آخرون عن السبب فى تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعيا بمبلغ مليون ليرة سنويا بينما لم يحدد من ناحية الزراعة، وقال "جمال عبدالناصر" (أنا كان عندى ١٠ - ١٢ مليونير أصبحوا

حوالي ٣٠٠ - ٤٠٠ والبرجوازية فى مصر اتسعت قاعدتها ولابد من ضربها).

وعقدت في فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأميم صدرت بها دون تغيير.

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات .. فقد أعاد البنك المركزى مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعى بعد تأميمه حيث ثبت انها أموال المواطنين التى كانت تستثمر بـ ٤ فى المائة.

ولم تستقبل البرجوازية السورية قرارات يوليو بالتقوقع والانكماش كما حدث فى مصر .. فإنها لم تتعرض لضربات الحكم العسكرى كما حدث فى ثورة يوليو ..ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة،وإنما فتحت لليسار من الشيوعيين ثم البعثيين.

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطا وتشعبا فى حياة المجتمع، وكان الاعتماد على التجار مصدرا رئيسيا من مصادر الرزق .. ونسبة التجارة تفوق نظائرها فى مصر.

وخلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة .. وعلى العكس من ذلك حدث تماما فى مصر .. فقد هاجرت رءوس أموال سورية كثيرة لتستثمر فى مصر حيث السوق الاستهلاكى متوافر،وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة.

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة فى دمشق ثار التجار هناك وأبلغوا المشير "عامر" الذى قرر ترحيلهم لمصر، فاعتقلوا ووضعوا فى السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية.

قانون ١١٧ للتأميم لم يؤمم فى سوريا سوى ٣ شركات : الخماسية، وشركة الأخشاب الاسمية، وشركة الحرير فى حلب، وكان الفارق كبيرًا جدا بين عدد الشركات التى أممت فى مصر، وعدد الشركات التى أممت

فى سوريا، ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قويا فى سوريا، وكانت مشاكل أخرى كثيرة قد بدأت تظهر فى طريق الوحدة.

بوادر ذلك ظهرت خلال رحلة "عبد الناصر" إلى سوريا فى عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦١، خطب فى اللاذقية وهاجم الذين يعترضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا، وحظر الاستيراد إلا بشروط.

كان التيار المضاد لهذه القرارات قويا وواضحا، فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار .. وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب، وقال "جمال عبد الناصر" فى خطبته إنه يستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، وأنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعدا عن الواقع، فقد زادت المقاومة لهذه العملية .. وكانت قصة مدير الجمرك السورى الذى تحداه تاجر لبنانى فى ان يشترى منه ثلاجة فى الصباح ليجدها فى منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جمرك قصة حقيقية ومتداولة .. كما كان تصرف بعض الضباط يؤدى إلى الإساءة إلى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة فى طائرة المشير الشخصية مسألة معروفة يتندر بها الجميع فى سهراتهم الخاصة.

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة فى ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن، واعتاد بعض العسكريين فى قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم، وخلال هذه الرحلة التى خطب فيها "جمال عبد الناصر" ١٠ مرات فى ١٢ يوما، هاجم "أنور السادات" فى اللاذقية الذين أسماهم باسم أعداء الوحدة، وناشد "جمال عبد الناصر" بالقضاء عليهم قائلا (اسحقهم يا جمال).

الفصل الثالث

مأساة الانفصال

(إننى لا أسمح لك أن توجه خطابا إلى، وفيما يتعلق بى فإنى أعتبرك متمردا وخائنا، ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقة إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية المتحدة)

أحمد سيكوتورى
زعيم غينيا

ردا على خطاب لمأمون الكزبرى يطلب فيه الاعتراف بالوضع فى سوريا بعد الانفصال

الموقف فى سوريا ينبئ بحدث ما .. التناقضات تزيد فى كل اتجاه بين النظام الحاكم والتنظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين فتحت لهم المعتقلات، بين السلطة القائمة والبرجوازية التى زحفت عليها التأميمات .. بين المشير "عامر "و"عبد الحميد السراج" والاثنان نواب لرئيس الجمهورية .. بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين.

كانت هناك علامات تشير إلى أن خطرا حقيقيا يهدد تجربة الوحدة، ولكن الإجراءات التى اتخذت لم تكن كافية لإزالة التنقاضات .. ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل.

كانت الصورة معروفة عند "جمال عبد الناصر".

قال لى "أمين شاكر" إنه كان فى زيارة لسوريا بصفته رئيسًا لجمعية الأمن القومى ... وهناك سمع من الدكتور "نور الدين حاطوم" عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير "عامر" ـ الموجود فى دمشق ـ ، فهاج عليه وهدده بالضرب، وأخرجه من مكتبه ... فاستدعاه "جمال عبد الناصر" وسمع منه ما قاله للمشير ... وكان الصمت هو التعليق الوحيد.

"حسين عرفة" مدير المباحث الجنائية العسكرية قال لى إنه التقى بأحد الضباط البعثيين فى القاهرة الذى نبه لاحتمال حدوث انقلاب فى سوريا ..وأسرع "حسين عرفة" فاتصل لاسلكيا "بعلى شفيق" فى دمشق، الذى أخذ الموضوع باستخفاف منكرا قدرة أحد على الحركة، ومنهيا حديثه بسؤال "حسين عرفة" عما إذا كان يطلب شيئا من دمشق!

كل شيء كان متوافرا عند على شفيق ... وكان معروفا أن عربات رسمية تنقل كل شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت ... وأن الطائرات الحربية غالبا ما كانت تحمل شحنات خاصة من الثلاجات والسخانات وغيرها.

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضا .. وفى هذه الفترة قدم "امين هويدى" احد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيرى وشعراوى جمعة وأمين هويدى) استقالته وبقى فى منزله ٦ اشهر بلاعمل

أو ارتباط بالإدارة.

ومكتب الاتصال المصرى فى دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه ، واتصل بهم ضابط سورى مجهول عن طريق مفتش وحدوى فى وزارة الداخلية السورية، وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للانقلاب بتحرك القوات من معسكر قطنة، واعتقال المشير كرهينة لفرض إرادتهم وتنفيذ أغراضهم.

حمل العقيد "محمود الحمزاوى" ومعه الرائد "أحمد رشدى" من المباحث العامة التقرير إلى استراحة المشير حوالى منتصف الليل ... وقابلهما "أحمد علوى"... و"على شفيق"، وهما ضابطان من قيادة المشير واظهرا استخفافا بما ورد فى التقرير من معلومات ... وكانت كل رغبتهما كامنة فى معرفة اسم المصدر الذى رفض "الحمزاوى" أن يفصح عنه.

ودخل التقرير إلى المشير، وعاد وعليه تأشيرة تقول « من هو المصدر»؟!

المعلومات تتجمع بأن شيئا ما فى الأفق.

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت محدودة.

التناقضات الثانوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسى بين الوحدة وأعدائها.

وكان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر... وجمع الوزراء السوريين العسكريين فى استراحته بالإسكندرية حيث صارحهم قائلا: إنه لا يستطيع أن يترك الأحوال فى الإقليم السورى تمضى على ما هى عليه.

وقال لهم فى هذه الجلسة صراحة: إن تناقضات دعاة الوحدة وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسببه له أعداء الوحدة.

وأعلن أيضا أنه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ؛ ليكون له الإشراف الكامل على ما يحدث فى سوريا.

ودخل شكل الحكم تجربة جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١، أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية..."عبداللطيف البغدادى" للتخطيط و"عبدالحكيم عامر" للحربية، و"نور الدين كحالة" للإنتاج، و"زكريا محيي الدين" للمؤسسات العامة، و"حسين الشافعى" للمؤسسات العامة أيضا، و"كمال الدين حسين" للإدارة المحلية، و"عبدالحميد السراج" للداخلية . وشكلت وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعا.

نواب الرئيس جميعا من العسكريين عدا "نور الدين كحالة".

"عبدالحكيم عامر" استمر نائبا لرئيس الجمهورية مسئولا عن سوريا. و"عبدالحميد السراج" غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة.

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب... بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة... فقد كان الوزراء السوريون عموما والعسكريون خصوصا ضد هذا النوع من الحكم المركزى.

كانت تجارب تُنفذ لمجابهة مواقف شخصية ... دون دراسة موضوعية... وكان ذلك نابعا من الاعتماد على عناصر من العسكريين دون الاهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسى سليم.

السحب تتكاثف والجو يبدو شديد العتامة... وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها... وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويبذرون الخلافات.

أثاروا الشكوك حول الضباط المصريين فى سوريا الذين بلغ عددهم حوالى ٨٥٠ ضابطا... وصوروا ذلك كأنه نوع من الاحتلال... كما أثاروا الشكوك في نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين فى مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابط وصوروا الأمر كأنه إبعاد لهم.

والحقيقة أن الجيش السورى كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسريحات التى تمت فيه... وأن بعض الضباط السوريين فى مصر كانوا يؤدون دورا مهما فى قيادة القوات المسلحة.

ولكن تصرفات بعض الضباط فى المراكز القيادية هى التى أساءت

إلى وضع الضباط عامة، ومنهم من أمضى وقته كله فى الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دورا بارزا فى التدريب.

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة... كل العناصر التى برز خطرها، أو ظهر انتماؤها لتنظيمات سياسية، أو اتضحت اتجاهاتها الفكرية ، سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها إلى مناصب مدنية... تماما كما حدث فى الجيش المصرى خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط.

ولم يعد خافيا على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التى يسيطر عليها مصريون.

وقد أسرعت التناقضات فى الظهور والتجسم بعد صدور القرارات الاشتراكية ، وأثارت الرجعية حولها اتهامات بالتسرع.

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة إلى القاهرة، وتصادم "عبدالحميد السراج" مع المشير "عامر".

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت -خلال سنوات الوحدة- جوا من الإرهاب الشديد...وجه أساسا إلى العناصر الشيوعية ثم البعثية ... وأخيرا بدأت تتحرك عناصر من التجار ضد القرارات الاشتراكية، كما روى لى "أكرم ديرى" وزير الاقتصاد والخزانة فى آخر وزارات الوحدة... وينطبق هذا على موقف "السراج" من قوانين التأميم قبل صدورها.

وكان انتقال "عبدالحميد السراج" من دمشق إلى القاهرة ضربة شديدة موجهة إلى نفوذه وسلطته... وتحركت بعض العناصر البوليسية السورية، تقاوم هذا النقل عن طريق إثارة التجار وبعض العناصر السياسية.

وطلب جمال عبدالناصر من "عبدالحميد السراج" أن ينقل معه هذه العناصر إلى القاهرة ، ولكنهم تلكأوا فى تنفيذ القرار..

وأدرك "جمال عبدالناصر" أن قنبلة الخطر التى تهدد الوحدة هى الثورة ضد الإرهاب... فطلب من المشير "عامر" أن يحسم هذه المشكلة،

وخاصة أنه قد بدأت فى مصر بعض الإفراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وأصدر المشير عامر قرارا فى ١٨ سبتمبر ١٩٦١ نص على « توقيف اعتقال أى شخص إلا بمذكرة من النيابة العامة، أى أنه لا يجوز لأى سلطة من سلطات الأمن توقيف أى مواطن إلا إذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية، أى النيابة العامة».

وفى نفس الوقت أصدر المشير عامر قرارا بتعيين وزير جديد للأمن بدلا من العقيد "مروان السباعى" الذى كان "السراج" قد عينه. ومنحه سلطات كبيرة تصل إلى حد الاعتقال لدواعى الأمن.

ولم يجد "عبدالحميد السراج" أمامه من سبيل إلا الاستقالة التى قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من "جمال عبدالناصر" لإقناعه بالتراجع عنها. وعين بدلا منه فى الداخلية "عباس رضوان".

كان "عبدالحميد السراج" يريد أن ينفرد وحده بالإشراف على الأمن فى سوريا، لا يشترك فى ذلك أحد معه من مصر... سبق له أن طلب إبعاد العميد "محمد سيف اليزل خليفة"، الذى كان يعمل مديرا لمكتب الاتصال المصرى فى دمشق ومعه خمسة ضباط شرطة مصريين... ولكن "جمال عبدالناصر" رفض ذلك هو و"زكريا محيى الدين" حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رأيه.

واستخدم السراج أسلوبا جديدا هو مراقبة تحركات واتصالات "سيف اليزل" حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر "سيف اليزل" للقاهرة وطلبه عدم العودة إلى سوريا ...وافق "زكريا" على ذلك وأرسل بدلا منه العقيد "الحمزاوى" فى يوليو ١٩٥٩.

ورغم أن العلاقات بين "السراج" و"الحمزاوى" لم تكن طيبة ، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب فى تعدد أجهزة الأمن ولا فى وجود مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال... إلا أن مكتب الاتصال المصرى نفسه أعد تقريرا عاجلا خلاصته أن "السراج" هو

الوحيد القادر على السير بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبوله استقالته ضمانا لعدم حدوث انقلاب.

وكانت أجهزة الاتحاد القومي تابعة تماما لسيطرة "السراج" ، وقد استخدمها لإحراج المشير "عامر" قبل سفره للقاهرة بإعداد مظاهرة من العربات، يركبها المسئولون فى الاتحاد القومى ومعهم وكيل الداخلية اللواء "محمد الحجاج" لتقديم طلبات للمشير "عامر".

التناطح بين المشير و"السراج" كان قد وصل إلى نقطة اللاعودة.... والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين، يصعب الجمع بينهما.

اصبح الموقف مهيا تماما لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصرى فى سوريا. فى وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسئولين أن يتخذوا خطوات العلاج.

ماساة الانفصال :

واعتبر "عبدالكريم النحلاوى" أن عودة "السراج" من القاهرة بعد استقالته تمثل ذلة سوريا أمام مصر، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما. وذلك حسب رواية "الأكرم ديرى" بعد الانفصال بستة اشهر... هذا بينما يؤكد "مصطفى حمدون" أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين "عبدالحميد السراج" وكل من : "عبدالكريم النحلاوى" و"مأمون الكزبرى".

وبدأ الانقلاب بفكرة ملحة على بعض الضباط السوريين... وتحول إلى حدث متوقع عند الجماهير.

وتجمع بعض الضباط ... "عبدالكريم النحلاوى" مدير مكتب المشير "عامر" وموضع ثقته... "حيدر الكزبرى" الشاويش السابق فى الجيش الفرنسى والذى ترقى ضابطا من غير طريق الكلية الحربية و"عبدالغنى الدهمان" و"موفق عصاصة" من القوات الجوية.

ووصلت أنباء إلى المشير "عامر" عن احتمال حدوث انقلاب... ولكنه لم

يصارح بذلك الوزراء السوريين ، وإنما حصر مناقشة الأمر في دائرة محدودة من ضباط القيادة... وطلب من "أكرم ديرى" الذى كان موجودا فى دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولى بعد مناقشة صريحة عن اضطراب الموقف فى سوريا... طلب منه الاتصال بنقابات العمال، بعد أن كان التوتر قد وصل إلى صفوفها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيرا عن خلاف عميق بين مصر وسوريا..

أمضى "أكرم ديرى" مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل، يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة إصلاح الأخطاء السابقة.

كان عامر يحاول كسب الرأى العام... ولكن الوقت كان متأخرا... والمدبرون للانقلاب انتهزوا فرصة الخلاف، وقرروا توجيه ضربتهم.

قوات البادية التى يقودها "حيدر الكزبرى" توجهت ليلة ٢٨/٢٧ سبتمبر ١٩٦١ إلى القيادة تسأل عن المشير عامر،وقال لهم الحارس إنه فى بيته، فاتجهوا إلى هناك، وانطلقت القذائف، تدمر المنزل وتوقظ دمشق، وتقتل الحراس.

ولكن المشير وقتها كان فى القيادة العامة فى قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين... وحول القيادةِ القواتُ المتمردة.

كان موجودا مع المشير "جاسم علوان" بينما كانت قواته قد تحركت من قطنة بعد مغادرته لها فى الثانية بعد منتصف الليل، وهذا دليل على أن خطة الانقلاب كانت مدبرة من وقت وفى خفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة.

طلب عامر من "أكرم ديري" الذى كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين ... وذهب "أكرم ديرى" و"جاسم علوان" و"أحمد زكى عبدالحميد" فوجدوا "عبدالكريم النحلاوى" عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان.

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأى أكرم ديرى فى أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصم الوحدة بالدبابات... ورد المتمردون بأنهم ضد ضغط وتسلط الضباط المصريين.

واستمرت المناقشة نصف ساعة فى الشارع، والمشير عامر ينتظر فى مكتبه، لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الحبيس.

وتم الاتفاق مع "النحلاوى" و"موفق عصاصة" و"زهير عقل" على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم، على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن الجمهورية العربية... كانوا فى خوف من الاعتقال أو القتل إذا ما دخلوا القيادة.

وفى نهاية المناقشة وصل "حيدر الكزبرى" الذى ثار على الاتفاق... وحدثت مشادة اتهمه فيها "أكرم ديرى" بالخيانة، فأطلق دفعة من مدفعه الرشاش جرحت شظاياها رجل أكرم.

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الانقلاب ، تعالت خلالها إذاعة البيانات من الإذاعة السورية....وحاول "أنور القاضى" و"اكرم ديرى" إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حمص التى كان يقودها العميد مطاع صفدى... ولكن "عبدالكريم النحلاوى" صارحهم أنه لن يتحرك أحد.

البيانات تتوالى من الإذاعة السورية... والخبر يصل إلى "جمال عبدالناصر" فيهرع بنفسه إلى مبنى الإذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة، ويلقى فى التاسعة صباحا بيانا يدين فيه الانفصال ..ويعد فى نفس الوقت خطة لإرسال قوات نجدة إلى سوريا.

ودخلت المفاوضات إلى نقطة لقاء تتشبث بالوحدة، وصدر البيان رقم ٩ يقول :« إن القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى، وحماسها للقومية العربية، وتأييدها لها، ودفاعها عن مقوماتها، لتعلن أنها لا تنوى المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، ولتعلن أنها لست عناصر مخربة انتهازية، تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب. وإنها عرضت قضايا

الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذى تفهم الأمور على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة، وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعى استناداً إلي ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

كان مطلوبا أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة،و لكن "عبدالحكيم عامر" رفض إذاعته بعد اتصاله "بجمال عبدالناصر" فى القاهرة.

الاتصال بينهما لم ينقطع لحظة.

والسبب فى رفض إذاعة البيان ولو كسبا للوقت ومحاولة لرأب الصدع، عبر عنه عبدالناصر فى خطابه الذى أذاعه فى السابعة مساء نفس اليوم هو أن المشير عامر كان تحت الحراسة، وأن الانفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة.

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التى كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان.

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء ... وتم الانفصال فعلا.

الجماهير فى الخارج مبلبلة ... مظاهرات تهتف للوحدة ، ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته، وغالبا ما كانت من تدبير بقايا أجهزته بينما هو فى منزله بعيد... ولعل ذلك كان سببا فى سرعة اعتقاله بسجن المزة.

رفْض المشير لحل المشكلة ـ كما أذيع فى البيان رقم ٩ ـ كان نتيجة لتوجيه "جمال عبدالناصر" الذى اعتبر أن ما حدث كان تحطيما لفكرة الوحدة، وانقلابا يصعب معالجته إلا بالقوة، وخاصة بعد أن كان المشير "عامر" قد أصدر خلال المفاوضات قرارا بحل لجنة الضباط التى أثارت تصرفاتها اعتراضات المتمردين... وشكل لجنة جديدة ، كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين فى الأركان. وأعادهم فعلا للقاهرة بالطائرة

تحت الحراسة.

المشير "عامر" أصبح محاصرا وحده تقريبا، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصرى وكثير أيضا من الضباط المصريين ... ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة فى الجيش دون أمر أو تعليمات، كما أن وحدات الانقلاب كانت قد تنبهت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التى يسيطر عليها المصريون.

الظاهرة المؤكدة أن أحدا من الضباط أو جنود البعث لم يسهم فى الحركة الانفصالية ... لم يكن لهم تنظيم قائم.

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الانقلاب الجديد فى مكان واحد... وفى الثالثة مساء طلب منهم عبدالكريم النجلاوى أن يغادروا مبنى الأركان.

وخرج الوزراء السوريون العسكريون الذين تواجدوا هناك «أكرم ديرى وطعمة العودة الله وأحمد حنيدى» وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة فى الخامسة والنصف مساء... ووصل "عبدالحكيم عامر" ومعه على شفيق فى السابعة والنصف حيث كان "جمال عبدالناصر" فى انتظارهم بالمطار.

المأساة تبعث على الأسى ... والكلمات التى قالها "خروشوف" "لصلاح سالم" فى موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن "عبدالحكيم عامر" يجلس فى سوريا على خازوق قد تحققت... وهو يعود اليوم مطرودا بعد أن كان فى قمة السلطة.

وقد نشر "محمد حسنين هيكل" فى كتابه « عبدالناصر والعالم» رسالة كان خروشوف قد بعث بها إلى "جمال عبدالناصر" مع السفير "كسليف" فى أبريل ١٩٥٩. جاء فيها:

«تذكرون أنكم فى إحدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو أعربتم عن الاستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة، وسألتنى عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلى فى تلك الأقطار التى تقف موقف العداء

من الجمهورية العربية المتحدة، وعن المعونة التى يمكن للاتحاد السوفييتى أن يقدمها إليكم فى هذا الصدد.

وكما تذكرون فقد أجبتكم بأنه يجب إظهار التسامح والامتناع عن التدخل فى شئون البلاد الأخرى، إنما يجب التأثير فى تلك الأقطار عن طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مباداتها، وأشرت عليكم أن تسعوا إلى أن تقيموا فى الجمهورية العربية المتحدة ذلك النوع من الكيان الاقتصادى والنظام الحكومي اللذين من شأنهما أن يستهويا الأقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالحظوة لدى الشعوب بهذا المدى الإيجابى.

وقد ابتسمتم بعدئذ وقلتم: إننى غير واقعى فى استقرائى للوضع فى الأقطار العربية، وأضفتم أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزما.

وأجبتكم حينئذ قائلا: «إن التدخل فى شئون الدولة العربية هو شىء خطر جدا وأنه ليس من شأنه أن يؤدى إلى الوحدة، وإنما من شأنه على العكس أن يؤدى إلى تفكك جهود الأقطار العربية».

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فى أن تكون نموذجا يجذب إليه الأقطار العربية الأخرى، وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون مغنطيسا جذابا.

فى زيارة لسوريا التقيت مع "شكرى القوتلى" « المواطن الأول» فقال كلمات تحمل نفس المعنى بأن الجمهورية يجب أن تكون واجهة تغرى الناس بالدخول.

هاجمت قوات البادية بقيادة "حيدر الكزبرى" منزل "عبدالحميد السراج" فى الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه... وبعد أن كان الحرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق ... ولكن "السراج" عاد إلى منزله بعد

ساعتين عقب مقابلته لقادة الانقلاب.

وفى حديث له بعد ذلك فى سجن المزة مع العميد "ماجد مميش" قائد كلية الضباط الاحتياط فى حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه فى دهشة من ذلك؛ لأنه أيد الانقلاب وأبلغ الانفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم قد بادروا بها.

كان انعكاس الموقف فى دمشق على المناطق السورية متباينا... قوات حمص وقفت مع الانفصال، وقوات قطنة كذلك... أما حلب فقد رفضت بعض الوحدات فيها موقف الانفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها فى ضرورة التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ولعب العميد ماجد مميش قائد كلية ضباط الاحتياط دورا بارزا فى تجميع الضباط وإعلان الرفض فى صورة بيانات أيدتها قوات اللاذقية ودير الزور.

عاد المشير إلى القاهرة على استحياء.

وخطة الإنقاذ مازالت تحت التنفيذ.

محاولة لم تتم :

القوات المصرية والسورية المشتركة التى وضعت الخطة لإرسالها إلى اللاذقية للهبوط جوا تأخرت فى الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية... ويقول "عبداللطيف البغدادى": إنهم اعتبروا الفريق "محمد صدقى محمود" مسئولا عن هذا التأخير.

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين فى خطة إرسال القوات إلى سوريا ... ولكنها (بعد أن تحركت جوا وبحرا وتحرك فيها "كمال الدين حسين" عضو مجلس قيادة الثورة، و"عبد المحسن أبو النور" أحد أعضاء القيادة المشتركة فى سوريا ، صدرت إليها التعليمات بالعودة، من "جمال عبدالناصر"، بعد أن تبين أن حربا أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة، وأن مشاعر الكبت والضغط التى تعرضت لها بعض الفئات، قد انفجرت مؤثرة فى الجماهير).

"جمال عبدالناصر" يذيع بيانا ثانيا فى السابعة من نفس اليوم يفسر

فيه رفضه لما ورد فى البيان رقم ٩، موضحا أن المشير "عامر" وقائد الجيش الأول اللواء "جمال فيصل" كانا تحت الحراسة المسلحة... وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور قد انتهت؛ لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط.

كان "جمال عبدالناصر" صريحا وواضحا... أعلن رفضه لهذا المنطق وقال: «إن النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسته».

المشير يصل إلى القاهرة بعد إذاعة البيان الثانى بنصف ساعة... والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت فى اللاذقية « قوات خمس طائرات».

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الانفصال قد عملت انقلابا ضد "كاظم زيتونة" قائد البحرية واعتقلته فى مغرب يوم ٢٨ سبتمبر.

وكان الموقف فى حلب مازال متأرجحا... بعض قوات حلب بقيادة العقيد "چورچ محصل" استولت على دار الإذاعة فى التاسعة مساء وأعلنت تأييد الانفصال... ولكن قوات أخرى هجمت على الإذاعة فى الثانية بعد منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد.

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية فى حلب، وسقط حسب رواية العميد "ماجد مميش" حوالى ١٢٠ قتيلا، ٧٠٠ جريح... وفى حماة أيضا التى قاومت الانفصال حتى هبوط الليل سقط حوالى ٤٠ قتيلا.

قائد قوات الصاعقة المصرى "جلال هريدى" سلم نفسه لقوات حمص وتحول إلى داعية لها.

واللواء "عبد الكريم زهر الدين" يتصل تليفونيا أكثر من مرة مع العميد "ماجد مميش" ويطلب منه وقف المذبحة التى قد تقود إلى حرب أهلية... ويسلم "ماجد القيادة" ويغادر حلب التى حاصرتها قوات حمص المدرعة؛ ليصل إلى قيادة الأركان فى دمشق حيث خرج منها إلى سجن المزة وذلك تنفيذا لوعد اللواء "زهر الدين" له بضمان سلامته.

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطا سوريا من قوات الحلب.

و"جمال عبدالناصر" يلتقى مع الشعب للمرة الثالثة فى يومين متتاليين... عقد مؤتمرا شعبيا بميدان الجمهورية فى اليوم التالى للانفصال ٢٩ سبتمبر... وفسر فى هذا المؤتمر قرار إرساله للقوات المصرية السورية المشتركة... ثم قراره الثانى بعد نزول بعضها «١٢٠ جنديا» فى اللاذقية بعدم الاشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية فى الميناء.

عادت الطائرات التى اتجهت إلى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة الوحدات ... وحصلت قوات الانفصال على تأييد إذاعة حلب بعد هجوم عسكرى عليها.

لكن الوحدة لم تتحول فورا إلى جثة هامدة ... عندما تكشفت الأمور خرجت بعض المظاهرات فى حلب ودير الزور واللاذقية وغيرها... ولكن الموقف كان قد تجدد... السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة... إذاعات سوريا تدين الفترة بأنها كانت فترة طغيان وإرهاب... وفتحت المعتقلات للعناصر الوحدوية النشطة.

"مأمون الكزبرى" يعين رئيسا لوزراء سوريا... وهو الذى تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب "الشيشكلى"... وهو الذى كان صديقا "لعبدالحميد السراج" وأمينا للاتحاد القومى فى دمشق.

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا فى طائرات حربية يوم أول أكتوبر... البعض منهم كان فى ملابس الميدان على جبهة القتال ... حوالى ٧٠٠ ضابط مصرى أساء إليهم بعض عناصر الفساد فى قمة القيادة .... وأساء إليهم أيضا ضباط الانفصال المتمردون.

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى فى القرن العشرين ... وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة.

تم ذلك بانقلاب عسكرى ... كانت طبيعة الحكم والنظام تهيئ له الظروف المناسبة.

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت ... لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة.

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التى استطاعت أن تقضى على عدد من الانقلابات فى المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

الحذر الذى عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفا من انقلابات سوريا، وجعلها تقضى على محاولات الانقلاب فى الجيش المصرى بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطرا على النظام... هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها.

و"الشرط الذى اشترطه "جمال عبدالناصر" بإبعاد الجيش السورى عن السياسة ... والخطوات التى اتخذها المشير عامر فى سبيل ذلك لم تنفع فى القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية فى سوريا.

الأعوام التى سبقت الانفصال فى مصر وما صحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية .... ولكن أعوام الوحدة فى سوريا لم تضعف هذه الفرص، رغم إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة ... لأنها تركت الجيش فى فراغ كبير ... معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسى الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاهتمامات الذاتية واستتر الخوف فى نفوسهم من إعلان الرأى أو القيام بأية حركة إيجابية وهذا الموقف له وجه آخر هو إعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سرا من فرض إرادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة ... كما حدث تماما فى انقلاب الانفصال الذى ركب موجة السخط على الاتجاهات الإرهابية.

عدد الضباط الذين أسهموا فى الانقلاب كان ٣٧ ضابطا فقط... وهى قلة ضئيلة جدا ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادئ الوحدوية أو المعادين أصلا لأسلوب الانقلابات العسكرية.

القضاء على ثورة الانقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكرى ... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسى له

ايديولوجية واضحة، وتتوافر له كادرات قيادية صالحة.

فكرة تسييس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق، وتكوين الاتحاد الاشتراكي... ومع ذلك ظلت كلمات مدونة وغير مطبقة.

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي...اقتصرت في حركتها الوحدوية على الاتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق.

قال "جمال عبدالناصر" بعد ذلك في محادثات الوحدة ـ الاجتماع الأول ـ ناقدا فكرة حل الأحزاب: « في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة ، تبين مثلا ، احنا بعد كده بنقول: إن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانتش صح ... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم تجميع الأحزاب الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف... الأحزاب القومية تكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هدف واحد».

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش ، على قدر ما يعطي القيادة فرصة الحكم والسيطرة، فإنه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى السلطة عن طريق الانقلاب أو المؤامرة... بعيدا عن إرادة الشعب.

كان الانفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة "جمال عبدالناصر"... وكان تعبيرا عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة... وتأكيدا بأن الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد نفضوا الاستكانة إلى الاستقرار والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية، فقرروا أن ينقضوا عليه.

وثبت بعد ذلك أن "حيدر الكزبري" كان على صلة وثيقة بالنظام الأردني والملك "حسين" الذي أمده بالمال والتأييد... وعندما انكشف ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الانقلاب أن يعتقلوه... وتم ذلك عن طريق خدعة قام بها "عبدالكريم النحلاوي" إذ قال له إن "عبدالحميد السراج" يهدد

بالانتحار فى سجن المزة وأن أحدا لا يستطيع أن يقنعه بغير ذلك سواه ، لما يتهددهم ـ لو حدث هذا من خطر ـ .. ركب "الكزبرى" عربته ودخل سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبدا.

كان الانفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية وكان صدمة أيضا للدول المتحررة.

عندما أرسل "مأمون الكزبرى" برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام الجديد أرسل إليه "سيكوتورى" برقية تاريخية قال فيها:

« إننى لا أسمح لك أن توجه خطابا إلى ، وفيما يتعلق بى فإنى أعتبرك متمردا وخائنا ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقات إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية المتحدة».

كان هذا موقف سيكوتورى ... ولكن بعض زعماء البعث لم يتخذوا هذا الموقف، بل وقعوا على بيان الانفصال.."أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار".. وكان هذا خطأ سياسيا جسيما أنهى دورهما الحربى... وأن أحدا من العسكريين فى الحزب لم يشترك فى عملية الانفصال وجماهير الحزب كانت تعتنق الفكرة القومية والوحدوية.

أنهى "جمال عبدالناصر" خطبه الخمس فى أسبوع الانفصال ببيان أذيع يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون الذين اقترح بعضهم رفع عبارات منه تشككا فيما قدمه القيسونى من معلومات... ولكن جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية العربية المتحدة « رافعة أعلامها مرددة نشيدها » مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سندا لكل كفاح عربى ولكل حق عربى ولكل أمل عربى»... وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من :

أولا : أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ ١٣,٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٣ ملايين جنيه سنويا... كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه استرلينى.

ثانيا : ان عدد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصا وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر.

ثالثا : التحقق من أن قوات المظلات التى هبطت فى اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة.

رابعا: أن المصريين الذين ذهبوا إلى سوريا لم يستهدفوا الاستغلال، وإنما ليسهموا فى عجلة التطوير وكانت مصر هى التى تتحمل مرتباتهم.

واتخذ "جمال عبدالناصر" موقفا سياسيا سليما فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية ... إذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية فى سوريا وأعلن أنه لن يقف مطلقا فى وجه قبول سوريا فى هيئة الأمم المتحدة.

وذكر "جمال عبدالناصر" فى بيانه أيضا أن مجموع الإنفاق الفعلى بوساطة الدولة فى سوريا من يوم اتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة.

كانت سيول الاتهامات قد بدأت تتدفق من إذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة.

كانت صدمة الوحدة مفاجئة، رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر... ولما كان الانفصال قد انطلق من معقل رحب فى سوريا فإن وزارة الداخلية فى مصر بادرت باعتقال ٤٥ من السياسيين القدامى مثل "فؤاد سراج الدين" و"إبراهيم فرج" و"سليمان غنام" ولم يفرج عنهم إلا فى فبراير ١٩٦٢.

وأصبح موقف الوزراء السوريين بعد الانفصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حرجا وليس له تبرير ... "جمال عبد الناصر" قال لهم : « أنا مسئول عنكم وعن مستقبلكم السياسى وهذا قرار اتخذته وأنا مسئول عنه». وذلك كما روى لى "أكرم ديرى" الذى رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه فى سوريا.

وقدم الوزراء السوريون جميعا استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى "زكريا محيى الدين" وزارة الداخلية من جديد بعد "عبدالحميد السراج" و"عباس رضوان".

الاتهامات المتبادلة بين صوت العرب وإذاعة دمشق تزداد حدة..

والمدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذى عينه قائدا لفرقة الصاعقة وهو الرائد "جلال هريدى" كان أول المتهجمين على مصر فى الإذاعة السورية... سجلوا له أحاديث فى جلسات خاصة فيها إساءة إلى "جمال عبدالناصر" شخصيا.

وكانت الإذاعة المصرية تتهم ضباط الانقلاب بأنهم يسيئون معاملة الضباط المصريين ويعذبونهم... والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل.

الوحيد الذى جرح كان طيارا مصريا حاول أن يهرع إلى طائرته ويحلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو، ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الإذاعة حديثا يشيد فيه بالمعاملة الطيبة فى المستشفى وبجواره زوجته.

صورة ما بعد الانفصال :

أحدث الانفصال صدمة شديدة للجماهير فى مصر، وإذا كانت السلطة قد بادرت باعتقال بعض السياسيين السابقين ، فإن الحركة المضادة كانت أيضا فى صفوف العسكريين.

التقى العسكريون السابقون ، "وحيد الدين جودة رمضان" سفير مصر فى المجر وأول من أعد وكون منظمات الشباب فى بداية الثورة، وأصدر مجلة الثورة التى شارك بالكتابة فيها الدكتور "محمد مندور"، و"أحمد لطفى واكد" مدير مكتب "جمال عبدالناصر" فى السنوات الأولى ، ورئيس تحرير جريدة الشعب لحين ضمها لجريدة الجمهورية، و"داود عويس" أحد الضباط العاملين في مكتب المشير عامر والذى اتصل به

"ميشيل عفلق" عندما فكر في أن تكون استقالة الحوراني والبيطار ذات طابع قومي باقناع بعض الوزراء المصريين « توفيق عبدالفتاح وعباس رضوان» بالاستقالة.

فكر الثلاثة فور الانفصال في إعداد بيان نقد للنظام يوقع عليه بعض الشخصيات... وقام بكتابة البيان لطفي واكد مهاجما سطوة المخابرات والإرهاب واعتقال اليسار وأخلاقيات النظام... وتولى "داود عويس" كتابة عدة نسخ منه على ماكينة كتابة بنادى هليوليدو وقام بتوزيعها سرا على مكاتب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين.

يؤكد لطفي إنه لم يكن لهذه الحركة أى ارتباط "بالبعث" ... ولم يكن لها من هدف سوى التحذير .... ولكنهم عندما ضبطوا انتحر أحد الضباط المشتركين معهم وهو من جهاز المخابرات "عبد الحفيظ الشناوى" وقدم الثلاثة الآخرون للمحاكمة بعد كشف داود عويس والقبض عليه ـ هو وزملائه ـ يوم أول نوفمبر ١٩٦١... بتهمة التآمر ضد نظام الحكم.

أصدرت المحكمة العسكرية برئاسة اللواء "فؤاد الدجوى" حكمها بالسجن ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة على كل من: "لطفي واكد" و"داود عويس" "ووحيد الدين جودة رمضان" بعد محاكمة بلا محام أو دفاع.

كانت هذه أول محاولة مضادة في صفوف العسكريين منذ عزل "محمد نجيب" ومحاولة "عاطف نصار" الملحق العسكرى بالهند عام ١٩٥٧.

وقد أدى الانفصال إلى اتخاذ عدة إجراءات منها تكوين مجلس الرئاسة وتشكيل مجلس وزراء برأسة "على صبرى".. وقد برّر "عبدالناصر" ذلك "لزكريا محيى الدين" بقوله: إنه عندما يعطى المسئولية لأحد زملائه السابقين في مجلس الثورة فإنه يسيء التصرف ولذا فهو يريد أن يركز السلطة التنفيذية في يده عن طريق "على صبرى" .

وحدثت بعد ذلك في مجلس الرئاسة محاولة تقليص نفوذ عبدالحكيم عامر عن طريق إصدار قانون يجعل المجلس هو المسئول عن

التعيينات الكبيرة فى القوات المسلحة، واستقالة "عبدالحكيم عامر" ثم ذهابه إلى مرسي مطروح وأخيرا رجوعه عن الاستقالة ورجوع المجلس عن محاولة إصدار القرار بعد وصول برقيات من بعض القادة تأييدا للمشير مع المطالبة برفض استقالته وبقائه.

كان "جمال عبدالناصر" مازال على علاقة صداقة قوية مع "عبدالحكيم عامر" رغم هذه التناقضات ، فقد كان مازال معتمدا عليه فى قيادة القوات المسلحة.

وبقى "عبدالحكيم عامر" بكل صلاحياته... ولم يخرج أعوانه أيضا مثل "محمد صدقي محمود" قائد الطيران الذى كان مجلس الرئاسة قد قرر إبعاده للمرة الثانية بعد ١٩٥٦ ... بل إن صلاحيات وسلطة عبدالحكيم عامر قد زادت وتضاعفت كما جاء بالجزء الثانى من الكتاب «مجتمع جمال عبدالناصر».

أما عن الموقف فى سوريا فإن الصلات بين القاهرة وبعض الضباط السوريين فى دمشق ظلت مستمرة بطريقة سرية... ولم يكن موقف الانفصاليين فى سوريا قويا بالدرجة التى تبعث على الاستقرار... فإن تناقضات كثيرة بدأت تظهر بسرعة شديدة... وتبين أنه إذا كانت الرجعية قد نجحت فى ضرب دولة الوحدة؛ فإنها لم تنجح فى تبديد رصيد الوحدة.

قال لى "أمين الحافظ" الذى كان موجودا فى موسكو أثناء الانفصال وعاد إلى سوريا بعد وقوعه بأيام: ، إن الضباط الذين قاموا بالانقلاب إذا استثنينا "حيدر الكزبرى" لم يكونوا انفصاليين ولا أعداء للوحدة... وهو رأى متسامح فيما أعتقد.

"أمين الحافظ" المرتبط بالبعث مبعدا فى أواخر عهد الوحدة... وكان له لقاء مع المشير عامر عندما كان قائدا للمنطقة الشرقية طالب فيه بوجوب التعاون مع "البعث" وعودة الاتصال مع عفلق والحورانى والبيطار، ونقل "عبدالمحسن أبو النور" ؛ حتى لا يكون هناك شعور بتسلط الضباط المصريين على السوريين.

ولكنه عندما عاد إلى سوريا لم يجد ترحيبا من الانفصاليين ... بل إنه كان مفروضا أن يوضع فى قائمة تسريح ٦٣ ضابطا لولا صلة شخصية كانت تربطه برئيس أركان حرب الجيش السورى "نامق كمال" الذى استبدال التسريح بالنقل ملحقا عسكرياً فى الأرجنتين.

وخلال فترة وجوده فى سوريا وقبل سفره إلى مقر عمله الجديد نشط البعث فى الاتصال به.

"ميشيل عفلق" زعيم "البعث" الذى وقع بيانا ضد الانفصال ولم يؤيده كما فعل الحورانى والبيطار ، اتصل "بأمين الحافظ" وطلب منه عدم الذهاب للإرجنتين والبقاء فى سوريا حيث توجد احتمالات تغيير للوضع القائم.

واتصل به أيضا الضابط السورى "رياح شريف" المرافق العسكرى الاسبق "لجمال عبدالناصر" لدراسة احتمالات انقلاب جديد... كما اتصل به زميله فى البعث "محمد عمران" موفدا من اللجنة العسكرية التى شكلت من الضباط السوريين الذين كانوا فى مصر.. وبعد تقرير دقيق للموقف تبين لهم أن هذه الفترة الزمنية نوفمبر ١٩٦١ لم تكن مناسبة لتحريك انقلاب جديد.. ونصح أمين "الحافظ" بالتريث عدة شهور.

كان موقف أمين الحافظ اجتهادا خاصا متعارضا إلى حد ما مع رأى "ميشيل عفلق" فى ضرورة بقائه فى سوريا ، ومتنافرا إلى حد ما أيضا مع رأى زميليه "محمد عمران" و"بشير صادق" اللذين كانا على ثقة أكبر فى قدرة الحزب على القيام بانقلاب جديد.

وأمضى "الحافظ" ليلة راس السنة ١٩٦٢ فى الأرجنتين.

وبقيت سوريا تحت حكم الانفصاليين الذين ظهرت تناقضات شديدة بينهم وبين "مأمون الكزبرى" فأصدروا أمرا باقالته وتعيين الدكتور "بشير العظمة" رئيسا للوزراء.

قادة الانقلاب استخدموا كأداة للرجعية فبدأوا بتحرير أنفسهم عن طريق إقالة وعزل العناصر الواضحة الاتجاهات ، وسافر إلى القاهرة.

فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٦٢ وفد عسكرى سورى كان قد سبقه قبلها بأسابيع وفد آخر حضر ضمن نشاط الجامعة العربية والتقى اعضاء الوفد الثلاثى ، العقيد "زهير عقيل" والعقيد "محمد منصور" والمقدم "فايز الرفاعى".

استقبل "جمال عبدالناصر" الضباط وناقش معهم ظروف الموقف فى سوريا... وكان حريصا فى الاجتماع على أمرين : أولهما تأكيد الوحدة الوطنية فى سوريا بين الجيش والشعب... وثانيهما: عدم تهاونه مع الرجعية التى انقضت على الوحدة مطلقا.

كانت مبادرات الحكم فى سوريا للاتصال مع مصر دليلا على أن الموقف فى سوريا لم يكن شديد الاستقرار ، ودليلا أيضا على أن أنصار الوحدة قد بدأوا يمثلون ضغطاً شعبيا متزايدا.

وحدث تغيير جذرى فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ ، إذ قامت قيادة الجيش باعتقال بعض السياسيين الذين تولوا السلطة بعد انقلاب ٢٨ سبتمبر وظهروا بمظهر رجعى صريح... قال بيان قيادة الجيش فى ذلك اليوم مايلى :

(تمكنت هذه العناصر عن طريق هذا التحكم أن تبتعد بالسلطتين التشريعية والتنفيذية عن مهمتهما الأساسية التى تمكنت من تعطيل سلسلة التشريعات والقوانين والأنظمة التى حققت وضمنت مكاسب العمال والفلاحين وبقية فئات الشعب ، فراحت هذه العناصر تصدر التعليمات والأوامر التى تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على طرد الفلاحين من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم وحملهم على تركها والهجرة منها... كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للابقاء على التشريعات التى تجعل مكاسب العمال صورية ونظرية وغير حقيقية).

واللواء "عبدالكريم زهر الدين" يقول يوم ٢٠ مارس فى بيان صحفى : (يسعدنى أن أعلن أمامكم للمواطنين جميعا أنه تقرر إحالة جميع المتآمرين العملاء والذين ارتكبوا جرائم تمس أمن الدولة الداخلى والخارجى إلى محكمة الشعب التى سيصدر مرسوم بتشكيلها خلال اليومين القادمين).

واستجابت قوات الجيش السورى لذلك فحدثت ثورة فى قوات حمص يوم ٣١ مارس تلتها ثورة الجيش فى حلب ودير الزور يوم أول أبريل... وعقد مؤتمر فى حمص اتخذ قرارات أبرزها العمل على إعادة الوحدة، وإجراء استفتاء على ذلك.

قيادة جديدة فى سوريا... "عبدالكريم النحلاوى" و"مهيب هندى" بطلا الانفصال يعينان ملحقين عسكريين فى فرنسا وإيطاليا.

واتجاه أكثر تعقلا فى قضية الوحدة.

ومحاولات اتصال مع مصر.

عندما حذرت الإذاعة السورية ـ يوم ٣ أبريل ـ الشعب من خطر هجوم إسرائيلى واستنهضت هـمـم (أبناء الشهباء وبنى حمدان وأحفاد "خالد بن الوليد" ورفاق "هاناتو") أصدرت القاهرة بيانا قالت فيه : (هناك ما يوحى بأن السلطات السورية تخشى من احتمالات خارجية لا تقبل بأى حال من الأحوال أن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى خطر خارجى يهدد حرية الشعب السورى أو يمس سلامة أراضيه).

الضباط المعتقلون الذين قادوا الانفصال ظلوا فى سجن المزة بلا محاكمة، انتظارا ـ فيما يبدو ـ لما يسفر عنه الموقف ، وخاصة بعد التخلص من "الكزبرى" و"فيصل سرى الحسينى" ، ونقل "عبدالكريم النحلاوى" و"مهيب هندى".

وفى يوم ٥ أبريل حدثت اتصالات جديدة مع القاهرة عن طريق العسكريين السوريين والعميد "طه عبدالله" والعقيد "أكرم الخطيب" من ضباط القيادة الموفدين من اللواء "عبدالكريم زهر الدين" رئيس أركان الحرب ومن "عبدالحميد غالب" سفير مصر فى لبنان، وهو عسكرى سابق كان يعمل ملحقا عسكريا فى واشنطن.

دارت الاتصالات حول تأكيد رغبة النظام فى سوريا على إطلاع "جمال عبدالناصر" على حقيقة الأوضاع الداخلية بهدف إقامة تعاون جديد فى العلاقات ، وخاصة أنه بعد استمرار تحديد إقامة "حيدر

الكزبرى" وإلقاء القبض على العقيد "فيصل سرى الحسينى" الذى ثبتت صلته بالأردن والسعودية ووقف التعاون بين الملك حسين والقيادة السورية الجديدة، فإن حشودا أردنية وتركية بدأت تتجمع على حدود سوريا... وطلب الوفد السورى وقف حملات صوت العرب حتى لا يعقد ذلك موقفهم ... كما أوضحوا أن موفق عصاصة قائد سلاح الطيران السورى ليس هو الشخصية التى تستحق هذا التركيز من صوت العرب.

وتم الاتصال الثانى فى ٨ أبريل بناء على طلب السفير المصرى لتوضيح أن القاهرة تصر على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لسوريا، وأنها لا يمكن أن ترسل أية قوات إلا فى حالة عدوان خارجى وبناء على طلب القيادة السورية ، وأما عن صوت العرب فإن إذاعته سوف تمضى فى الدعوة الوطنية السورية.

وفى هذه المقابلة أبلغ العميد "طه نور الله" رسالة شخصية من اللواء عبدالكريم زهر الدين إلى "جمال عبدالناصر" ملخصها أن الملك "حسين" قد أبلغ ضباط السلاح الجوى الأردنى أن يتأهبوا لعملية ضد سوريا تقف وراءها الولايات المتحدة وأن أموالا سعودية وأردنية تتدفق لشراء رجال القبائل، وقد لفتت القيادة السورية نظر السفير لذلك ... وأن هناك خشية من وثوب خارجى على النظام فى سوريا تتعاون فيه الأردن وتركيا.

وتمت مقابلة ثانية يوم ١٣ أبريل حضرها مع الوفد السورى العميد "هاشم هاشم أغا" رئيس المكتب الثانى (المخابرات السورية).

كان "ناظم القدسى" قد عاد إلى رئاسة الجمهورية ... وكان الوفد السورى حريصا على تأكيد أن هدف القيادة السورية هو إقامة وحدة عربية سليمة على أساس نظام اشتراكى... وهو قول جديد بعد الانفصال.

الاتصالات سرية وتتم بين العسكريين ... والقيادة السورية ليست منتمية ولا متعاونة مع تنظيمات سياسية سابقة ، والدكتور "بشير العظمة" رئيس الوزراء يعطى تصريحات يقول فيها: (إننا نأمل أن نعكس إرادة الشعب فى مسألتى الوحدة والاشتراكية) ويذيع بيانا يوم ٦ مايو يقول فيه أيضا: (إن الحكومة ترى فى إعادة البحث فى الوحدة مع مصر ضرورة

قومية ومطلبا واقعيا ، ولابد أن يكون البدء بهذه الوحدة مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة العربية المرجوة).

وعادت الصحف المصرية لدخول سوريا.

مظاهر التغيير تتضح ... والحكومة الجديدة تحاول الظهور فى مظهر وحدوى تحت ضغط الرأى العام ... وتصدر بيانا فى ٧ يونيو يؤكد موقفها السابق ويعلن فى وضوح وصراحة عزمها على مباشرة الاتصال مع مصر للتعرف على وجهة نظرها فى إقامة وحدة اتحادية.

وأصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانا أذيع يوم ٢١ يونيو ١٩٦٢ أعلنت فيه رأيها فى الوحدة على شكل مشروع.

وكان رد الفعل عند الحكومة السورية هو إعلان الدكتور بشير العظمة رجوع حكومته عن فكرة العمل لإعادة الوحدة تحت حجة أن حكومته لا تمثل الشعب وليس من حقهم اتخاذ أى خطوة لتقرير مصيره..

الأمور لم تصل إلى الوفاق المنتظر... والتربص قائم بين حكومة القاهرة وحكومة دمشق ، والمحاولات لاشك مستمرة لتغيير الوضع القائم فى سوريا تغييرا جذريا يعيد الوحدة إلى أصلها.

والصراع كما هو واضح يقوم بين العسكريين سواء من القاهرة أو دمشق... ومحاولات الاتصال ببعض الضباط السوريين مازالت جارية من جانب أجهزة المخابرات فى القاهرة.

الفصل الرابع

مصر .. وسوريا بعد الانفصال

(إن حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار الشكوى الواردة فى مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ضد حكومة مصر كأنها لم تكن، وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية).

صلاح البيطار
رئيس وزراء سوريا
مارس ١٩٦٣ بعد اجتماع شتورا

معركة شتورا :

حملة اعتقالات بدأت فى سوريا شملت الذين اصطلح على تسميتهم الناصريين... والمحاولات مستمرة لإنهاء الوضع فى سوريا.

وبدأت محاكمة الضباط السوريين الوحدويين المعتقلين فى سجن المزة.

القنابل تنفجر فى كثير من المدن السورية، تثير القلق والتوتر.

حكومة سوريا تلجأ إلى شكوى مصر لجامعة الدول العربية يوم ١٩ اغسطس ١٩٦٢ تماما كما فعل "كميل شمعون" عام ١٩٥٨ عندما نظرت الشكوى فى اجتماع الجامعة ببنغازى.

وأمين الجامعة "عبدالخالق حسونة" يحاول عقد اجتماع ثنائى بين سلطات القاهرة وسلطات دمشق ... ولكن الجهتين تصران على أن يدرس مجلس الجامعة موضوع الشكوى.

وتقرر انعقاد المجلس فى شتورا بلبنان ... عقدت الجلسة الأولى صباح ٢٢ أغسطس برئاسة "احمد بن عرفة" رئيس وفد تونس ، وحضر وفود ١٢ دولة وتخلف العراق ولم يرسل وفدا.

كانت المفاجأة هى تمثيل مصر بوفد برئاسة "أكرم ديرى" الوزير السورى السابق فى حكومة الوحدة ومعه "جادو عزالدين" الوزير السورى السابق أيضا ، والاثنان من العسكريين ومعهما "عبدالحميد غالب" سفير مصر فى بيروت ، والوزير المفوض "طلعت صدقى" ، وهو سورى ثالث ، ومستشاران مصريان.

وتشكل الوفد السورى من ١٢ شخصا برئاسة الدكتور "جمال الفرا" وزير الخارجية والدكتور "أسعد محاسن" سفير الجمهورية العربية المتحدة السابق فى المغرب و"خليل الكلاس" أحد وزراء الوحدة.

المناقشات الأولية أوضحت أن ثلاث دول طلبت أن تكون الجلسات علنية هى مصر وسوريا والأردن ، وتسع دول طلبت أن تكون الجلسات سرية... وبعد مناقشات استمرت جلستين أخذ قرار بسرية الجلسات لمناقشة الشكوى التالية المقدمة من جمال "الفرا":

(أتشرف بأن أرجو سيادتكم باسم حكومتى دعوة مجلس جامعة الدول

العربية للانعقاد فورا ؛ للنظر فى الموقف الناجم عن الأقوال والأفعال التى يقوم بها ويدفع إليها الرئيس جمال عبدالناصر تجاه سوريا، والتى تشكل اعتداء صريحا على سيادة الجمهورية العربية السورية وكرامة شعبها، على أن يكون مكان الانعقاد فى أى بلد عربى غير مصر).

استند الوفد السورى فى بيانه الأول على خطاب جمال عبدالناصر فى عيد الثورة العاشر الذى قال فيه:

(إننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نرى الشعب السورى يوضع فى السجون ويضرب وتتحكم فيه الرجعية ونقول : إن هذا لا يعنينا... إن شعب سوريا أعلن سنة ١٩٥٨ أنه جزء من الجمهورية العربية المتحدة وإننا نشعرنحوه أيها الأخوة بمسئوليات كبيرة .. إننا مع شعب سوريا فى كفاحه ضد الرجعية وضد الانتهازية وضد الاستعمار).

وأعلنت سوريا قائمة اتهامات لمصر :

١ - سفارة مصر فى بيروت تحرض على اغتيال ضباط القيادة السورية فى أواخر يونيو ١٩٦٢.

٢ - ارسال متفجرات لدمشق مع شخص يسمى "بديع حجازى" يوم ١٧ يوليو عن طريق "نجيب جويقل" عضو الإخوان المسلمين والهارب من مصر.

٣ - محاولات "فؤاد هلال" الضابط السابق والوزير المفوض المصرى ببيروت ، و"زغلول عبدالرحمن" الملحق المصرى بلبنان ، و"خيرى حماد "الكاتب الفلسطينى - التجسس على سوريا عن طريق الاتصال ببعض الزملاء.

٤ - إرساله أموالا للضباط السوريين.

٥ - تحريض لاجئين عراقيين ولاجئين لبنانيين للتآمر على سوريا.

سبع وثائق قدمها الوفد السورى وكلها تدور حول محاولات اتصال بعناصر معادية لنظام الحكم القائم داخل سوريا... وهى فى مجموعها تشكل أساسا استند عليه الوفد السورى فى مهاجمة مصر وضرب الوحدة.

انضم "امين الناقورى" الضابط ووزيرالوحدة السابق إلى الوفد السورى فى الجلسة السادسة ؛ ليواجه زميليه "أكرم ديرى" و"جادو عز الدين" ... وشن حملات علي أسلوب معاملة الضباط المصريين للضباط السوريين، واتهم مصر بالتخاذل لقبولها قوات الطوارئ الدولية مسفها قول المشير بأن هذا يوفر علي مصر تكاليف المواجهة إلى أن نستعد تماما لمناطحة إسرائيل.

وانتقل "امين الناقورى" إلى موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، واتهم مصر بأنها تساعد إسرائيل بطريق غير مباشر عندما تتقاعس فى الهجوم عليها وتدخل ذلك فى حسابات عبر عنها بأنها ـ غير صحيحة ـ ودلل على ذلك بقوله: (القذف الجوى بأحسن الشروط وعلى الارتفاعات المتوسطة لا يحدث تخريبا أكثر من ٥ بالمائة في المطارات وفى الأجهزة ، وإذا ما تدخلت الطائرات المقاتلة انعدمت فعالية القذف الجوى لاعتبارات نفسية وإنسانية تتعلق بالسلامة الشخصية لأفراد القاذفات)... ويؤكد "امين الناقورى" رايه بالقول: (وعلى كل حال حسب معلوماتى أن قوات الجمهورية العربية المتحدة تستطيع سحق إسرائيل حتى ولو دعمت بالمساعدة الفرنسية التى كانت عام ١٩٥٦ هى فرقة مدرعة خفيفة ولواء جوى).

وانطلاقا من هذا المنطق هاجم "أسعد محاسن" مصر وقال: إن حياد القاهرة الإيجابى بين إسرائيل والعرب فقط) ، وانطلاقا من المنطق الذى ساد خلال هذه الفترة ونما خلال مقالات وأحاديث بعض وزراء الوحدة المستقلين ، وخاصة أكرم الحورانى الذى وصم "جمال عبدالناصر" بالتخاذل وتنفيذ المخططات الأمريكية فى المنطقة ومساعدة إسرائيل بطريق غير مباشر... يتبين أن الخلافات كانت قد وصلت إلى درجة من الانفعال يصعب كبح جماحها... وتبين أيضا أن موقف المطالبين بالتعرض الفورى لإسرائيل هو موقف يستند إلى الحماس والتطرف اللفظى، ولا يستند إلى الواقع الموضوعى الذى كان يدركه جمال عبدالناصر فى عمق ويتشبث به.

تسهيل موضوع الاندفاع للحرب ... واتهام كل مناقش لهذه الفكرة بأنه متخاذل ومتردد ... هو أمر يدل على نقص فى سلامة التقدير واندفاع عفوى غير مدرك خطوات المسيرة، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك عام ١٩٦٧

أن الحرب ليست عملا من أعمال الكلام... ولكنها علم وفن وسلامة وتقدير، وارتباط بالجماهير.

وأنقل هنا بعض مادار من نقاش بين المشير والناقورى خلال جلسة مناقشة تحويل مجرى نهر الأردن، كما وردت على لسان الناقورى فى البيان الذى أدلى به فى الجلسة السادسة بمؤتمر شتورا.

قال المشير: (إن الذى يخشاه ليس إسرائيل... بل هى القوات الغربية التى تدعم إسرائيل) ونوه بالعدد المتزايد لقوات إسرائيل.

فأجبته - رأى الناقورى - (إننا نعرف قوات إسرائيل معرفة دقيقة، ونعرف جيدا العدد الصحيح الذى تستطيع تجنيده من النساء والرجال، ولدينا سجلات عن امكانيات اسرائيل العددية، ولا يتجاوز الخطأ فيها نسبة ٥ بالمائة وليس هناك ما يقلق أبدا من جهة إسرائيل، سواء كان من حيث عدد القطاعات أو من حيث التجهيز والمعدات).

تبسيط قضية الصدام بإسرائيل كان طابع المناقشة ومنبع الهجوم.

وذكرأمين "الناقورى" أنه فى اليوم التالى لهذه الجلسة وبينما كان هو و"أحمد عبدالكريم" زميله فى الوزارة بنادى الجزيرة أقبل عليهما صلاح سالم وأبلغهما أن "جمال عبدالناصر" قد تحدث معه تليفونيا بعد انتهاء الجلسة مباشرة قائلا له: (إن الوزراء السوريين قد أثاروا قضية تحويل نهر الأردن ، ووضعوها فى موقف حرج للغاية وأن مهمتنا فى الشرق الأوسط هي مكافحة الشيوعية ، فإذا ما أثرنا هذه القضية الآن فى الصحف يكون الرأى العام فى الجمهورية العربية المتحدة وفى العالم العربى ضد التحويل، وسوف تنضم روسيا لدعم هذا الموقف، ولهذا يجب ألا يذكر شيء فى الصحف عن هذا الموضوع).

وإذا كان صحيحا ما ذكره الناقورى، فإن علاقات "جمال عبدالناصر" مع الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت كانت متردية منذ نهاية العام السابق ١٩٥٨ ، ولكنه كان قد أرسل "صلاح سالم" إلى موسكو فى ٧ نوفمبر ١٩٥٩، وذهبت معه وقتها حيث أجرى حديثا مع "خروشوف" كان من معالم الرجوع عن الهجوم المتبادل ، وتم الاتفاق خلال الرحلة على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع السد العالى.

كان "صلاح سالم" خلال هذه الفترة قد بدأ يغير أفكاره التقليدية السابقة، ويصبح اكثر اقتناعا بالاشتراكية ... زيارة الاتحاد السوفييتى، والاتجاه اليسارى لبعض العناصر فى جريدة الجمهورية، رغم وجود الشيوعيين فى المعتقلات والمناقشات المتكررة مع "خالد محيى الدين" و"مجدى حسنين" ومع أعضاء المجلس القومى للسلام والزملاء السابقين فى الجيش ...كل هذا كان له تأثير كبير فى تطور تفكير "صلاح سالم"... ولعل هذا هو ما دفعه إلى القول على لسان "عبدالناصر": (إن مهمتنا فى الشرق الأوسط هى مكافحة الشيوعية) كنوع من التجسيد والتضخيم لتحذير "عبدالناصر "من إثارة هذا الموضوع إعلاميا... وإن كانت الحقيقة الموضوعية خلال هذه الفترة هى أن القاهرة كانت تضرب الشيوعيين فعلا، وأنها كانت تخدم بذلك أطماع الإمبريالية بطريق غير مباشر.

ولكن الأمور بالقطع لم تكن تصل إلى حد العمالة للسياسة الأمريكية، ولا التآمر على القضية الفلسطينية ولا التخاذل الممقوت فى المواقف الوطنية، كما حاول كثير من الكتاب تصوير موقف مصر، وخاصة "أكرم الحورانى".

وحزب "البعث" فى سوريا كان قد تشبث مع الوحدة ، ولم يكن تجميعه سهلا بعدها فقد انقسم إلى عدة اتجاهات وأحزاب.

"أكرم الحورانى" عاد إلى تشكيل الحزب العربى الاشتراكى، وشارك ببعض وزرائه فى حكومة الانفصال ، وكان قاسيا فى أحكامه ضد عبدالناصر والسلطة فى مصر.

أما "ميشيل عفلق" أمين القيادة القومية فقد أصدر بيانا يدين الانفصال كما سبق أن ذكرت ، وعقد سرا فى حمص مؤتمرا قوميا لقيادة الحزب من أعضاء غير سوريين، كان منهم "على صالح السعدى" الذى أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء العراقى فى ثورة فبراير ١٩٦٣.

ولكن مجموعة من البعثيين رفضت خط القيادة القومية وشكلت قيادة قطرية فى سوريا، كان سكرتيرها العام "رياض المالكى" شقيق "عدنان المالكى" الذى عمل وزيرا للثقافة فى سوريا خلال الوحدة ... وضمت هذه القيادة كلا من: "يوسف زعين" و"إبراهيم ماخوس" و"صلاح

جديد" و"نور الدين الأتاسى".

وهكذا تعددت قيادات البعثيين فى سوريا خلال هذه الفترة..

وبينما أدان حزب البعث فى العراق عملية الانفصال تشتت الأفراد فى سوريا بين موقف القيادة القومية (ميشيل عفلق) وموقف القيادة القطرية المعارضة لها (رياض المالكى) وانتهت وحدة الحزب بعد انفصال الحورانى عنه وإعادة تشكيله للحزب العربى الاشتراكى.

وعندما استشهد الوفد المصرى بمقال نشره "صلاح البيطار" عن تحويل نهر الأردن يوم ١٨ أغسطس ١٩٦٢ فى جريدة "البعث" ، وروى قصة الاجتماعات كما حدثت وأنهاه بهذا التساؤل:

(من حق الناس أن يسألونى : هل تكون عندك خلال هذه المناقشات ومن خلال الحوادث التى تعاقبت فيما بعد شهور أن "عبدالناصر" أو المشير أو الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة يخطط لتصفية القضية الفلسطينية ؟ وجوابى :لا، وهو ذات الجواب بالنفى الذى كنت أعلنه فى عهد الوحدة، والذى أعلنته فى عهد الانفصال).

عندما استشهد الوفد المصرى بهذا المقال تأكيدا من رجل مسئول بسلامة موقف "جمال عبدالناصر" وسلطة القاهرة... استشهد الوفد السورى ببيان لم ينشر ولم يذع "لصلاح البيطار" نفسه يهاجم فيه النظام الفردى ويصف الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة بأنه (شأن أكثر الانقلابات العسكرية جاء عن طريق العنف ويحكم منطقة القوة والقسر).

الاستناد إلى بيان غير مذاع لا يعطى قوة للحجة السورية ، والحديث عن (معاداة النظام الفردى للشعب ولكل فسلفة أو حركة تؤمن بالشعب وتثق بسلامة تقديره وتعمل على تنظيمه). كما كتب "البيطار" ، هذا أمر لا يتناقض مع اتخاذ موقف وطنى فى قضية تحويل مجرى نهر الأردن.

ولم يكن تحويل نهر الأردن هو المشكلة الوحيدة التى ركز الهجوم السورى عليها فى شتورا... وإنما أخذ الجانب السورى موقف النفى لما سبق أن رواه السفير المصرى فى بيروت من وقائع تتصل بأن أموالا سعودية وأردنية تتدفق على سوريا ، وأنه سبق للسلطات السورية أن نبهت السفير السعودى لذلك.

كان ذلك دليلا على أن خطوات التقارب التى تمت بين دمشق والقاهرة خلال شهر ابريل لم تكن مخلصة، وأن موقف الحكومة السورية كان مازال أقرب إلى التعاون مع الحكومات الرجعية فى المنطقة.

وفى الجلسة الثامنة التى عقدت يوم ٢٨ أغسطس القى أكرم ديرى بيانا امام المجتمعين أعلن فيه أن وفد الجمهورية العربية المتحدة قد أجاب على كل الاتهامات والافتراءات وأنه يجد: (أن الجامعة العربية بأوضاعها الحالية ليست - شكلا وموضوعا - أداة صالحة للوصول بالنضال العربى إلى أهدافه... وأنها مازالت - حتى الآن بكل الأثقال التى تفرضها عليها النظم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار - غير قادرة على شىء إلا أن تكرر نفسها مثل ما حدث فى نكبة ١٩٤٨) ولذا قرر الوفد الانسحاب من الاجتماعات ومن الجامعة العربية أيضا.

كان الموقف صدمة مفاجئة للحاضرين... ولكن حدثا ما هو الذى دفع إليه ، فقد هرب المقدم "زغلول عبدالرحمن" الملحق العسكرى المصرى فى بيروت مساء اليوم السابق ٢٧ أغسطس إلى سوريا وأعلنت الحكومة السورية أنه سيجابه الجماهير والصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء فى مؤتمر يعقد فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٨ أغسطس.

كان "زغلول عبدالرحمن" ضابطا فى المخابرات المصرية وأحد المسئولين الرئيسيين عن المنطقة ، باشر عمله فيها منذ منتصف الخمسينيات... ورد اسمه فى اتهامات الوفد السورى بمحاولات التجسس والتخريب والتآمر ، وكان مقربا من المشير "عبدالحكيم عامر"... إذ كان أحد أصفيائه من الضباط الذين يستطيعون مقابلته بلا موعد.

كان ظهور "زغلول عبدالرحمن" بهذه الصفة أمام المراسلين العرب والأجانب كفيلا بتدمير موقف الجمهورية العربية المتحدة فى اجتماعات شتورا ... ولذا صدرت التعليمات من "جمال عبدالناصر" للوفد بالانسحاب.

وقال "خليل الكلاس" تعقيبا على انسحاب الوفد المصرى : "إن ضابط المخابرات زغلول عبدالرحمن كان سينضم للوفد السورى فى اجتماعات شتورا".

وليس من شك فى أن موقف "زغلول عبدالرحمن" كان ثمرة محتملة لإعطاء بعض العسكريين المقربين من مركز القيادة صلاحيات لا تؤهلهم لها خبرتهم ولا كفاءتهم ولا قيمهم السلوكية التى تنهار حتما أمام الإغراء الذى قدمه مركز القيادة والتساهل الذى يراقب به تصرفات المقربين.

وكان معروفا أن "زغلول عبدالرحمن" قد أدمن القمار وخسر مبالغ كبيرة عوض بعضها من القاهرة ومن المشير شخصيا ومع ذلك ظل فى موقعه مسئولا عن أجهزة الأمن مع عدد آخر من العسكريين.

وكان معروفا أيضا أن "زغلول عبدالرحمن" تربطه صلة نسب وقرابة "بأحمد ابوالفتح" و"أحمد فهمى" اللذين خرجا من مصر، وتعاونا لفترة طويلة مع أجهزة مخابرات أجنبية وعربية رجعية خلال إذاعة (مصر الحرة).

ومع ذلك لم تحاول الجهات المسئولة معرفة أثر هذه الصلة فى حركته وأسلوبه.

كانت العلاقات الشخصية والاقتراب الشديد من مركز السلطة، هما المؤهلان اللذان يعتمد عليها الإنسان مدنيا أو عسكريا فى تحقيق أغراضه.

وغريب ألا يكون موقف "جلال هريدى" قائد المظلات والمقرب من المشير بعد إذاعاته المعروفة من دمشق باعثا على مراجعة موقف بعض العسكريين المقربين.

ولكن كانت عودة المشير عامر إلى موقعه فى الجيش بعد استقالته التى قدمها عندما حاول مجلس الرئاسة استصدار قانون يحد من اختصاصاته، وتضامن بعض قادة الأسلحة والوحدات معه، هى بداية عودة الجيش إلى السلطة بصورة مباشرة ... وهى بداية الاعتماد على الاصدقاء المقربين من المشير فى تنفيذ أغراضه وتأكيد سلطته.

هذا النفر القليل من العسكريين المستفيدين هم الذين أساءوا إلى العسكريين عموما وإلى المشير بصفة خاصة... وكانوا وصمة جبين النظام، جعلت وفده فى شتورا ينسحب بطريقة غير منتظمة تثير الأسى، وتشير إلى نقاط ضعف كان يجب أن تعالج منذ البداية.

وانتهت اجتماعات شتورا بقرار من ثلاث نقاط، يتضمن عدم استطاعة الاستمرار فى نظر الشكوى بسبب انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة ، واستمرار الدورة الاستثنائية مفتوحة مع بذل الدول الأعضاء المساعى اللازمة لدعم كيان الجامعة باحترام ميثاقها ولم شملها كفالة لاستمرار نهوضها برسالتها.

وانتهت الجلسة الأخيرة بعد منتصف ليلة ٣١/٣٠ اغسطس١٩٦٢.

اكتسبت الحكومة السورية رصيدا من اجتماعات شتورا لدعم الانفصال... ولكن الضباط السوريين الذين عجزوا عن وقف الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وفشلوا فى فرض وجودهم بعد حركة الجيش وقرارات مؤتمر حمص فى أبريل ١٩٦٢ ، لم يركنوا إلى الاستكانة.

البعث ينتصر :

وعاد ضباط البعث للنشاط من جديد... "محمد عمران" الذى سبق له أن عرض على "أمين الحافظ" أن يتحرك معه كان يدبر أمره فى سرية دون ولاية من أحد ، وخاصة بعد حل حزب "البعث" ، ورغم أنه ضابط بعثى قديم إلا أن اكرم الحورانى يقول إنه لم يكن يعرف شيئا عن تدبيراته ، ربما لابتعاد أكرم نفسه عن صفوف الحزب ... وربما لأنه كان صعبا خلال هذه الفترة القول بأنه كان هناك حزب موحد بعد التناقض السافر بين القيادة القومية والقيادة القطرية.

ولم تكن الرغبة فى ضرب الانفصال قاصرة على ضباط البعث ، ولكنها شملت الضباط الناصريين ايضا.

وشجع الحركة المعادية للانفصال فى سوريا قيام حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ فى العراق والإطاحة بحكم "عبدالكريم قاسم" ، وتعيين "عبدالسلام عارف" رئيسا للجمهورية و"أحمد حسن البكر" رئيسا للوزراء و"على صالح السعدى" نائبا لرئيس الوزراء. والأخير كان أحد المسئولين بعد مؤتمر البعث فى مايو ١٩٦٢ بحمص فى القيادة التى شكلت لسوريا .

نشرت الأهرام يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٣ خبرا يقول: إن "ناظم القدسى" رئيس الجمهورية قد صدق ليلة عيد الوحدة على أحكام الإعدام التى أصدرتها محكمة أمن الدولة العسكرية على ضباط حلب... وإن برقية قد

خرجت من سجن المزة بتوقيع "لؤى الأتاسى" ومقدم "محمد عمران" .

ولم يمض شهر واحد حتى تحركت قوات الجيش السورى...

قاد الحركة عميد زياد الحريرى وهو ضابط بعيد عن الشبهات ، ليس بعثيا وليس له ماض سياسى ... وعين رئيسا لأركان القوات المسلحة.

وخرج "لؤى الأتاسى" قائد منطقة حلب السابق والذى وضع فى سجن المزة بعد محاولة أبريل ١٩٦٢ ، ليصبح قائدا عاما للقوات المسلحة برتبة فريق ورئيسا لمجلس قيادة الثورة السورى.

اللواء "راشد قطينى" عين معاونا للقائد العام للقوات المسلحة.

وعين العميد "محمد الصوفى" وزيرا للدفاع.

وتشكل المجلس الوطنى لقيادة الثورة الذى ضم المقدم "فواز محارب" والمقدم "فهد الشاعر".

و"محمد الصوفى" أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق.

وتولى "صلاح البيطار" منصب رئيس الوزراء ، واستدعى "أمين الحافظ" من عمله ملحقا عسكريا بالأرجنتين ليصبح وزيرا للداخلية.

ودارت العجلة فى اتجاه معاكس ... وصدرت نشرة عسكرية بتسريح ٦٨ ضابطا ، وعاد إلى الخدمة كثير من الضباط البعثيين المسرحين... "محمد عمران" تولى قيادة اللواء مدرع و"صلاح جديد" تولى منصب كاتم أسرار.

يقول "أمين حافظ" الذى وصل إلى دمشق يوم ١٣ مارس بعد خمسة أيام من الانقلاب إنه كان ضد تسريح ضباط من الجيش وإنه يعتبر ذلك جريمة... ولكنها كانت وقعت قبل حضوره كما يقول.

لم يعد إلى الجيش بعض الضباط الذين اشتهروا بأنهم ناصريون.

تغير الموقف فى سوريا جذريا... ولجأ "خالد العظم" رئيس الوزراء إلى سفارة تركيا . وأرسل "صلاح البيطار" رئيس الوزراء ووزير الخارجية كتابا إلى أمين الجامعة العربية يقول فيه:

(إن حكومة الجمهورية العربية السورية قررت اعتبار الشكوى الواردة

فى مذكرتها بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٦٢ كأنها لم تكن وترجو حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية).

وأوضح الكتاب أيضا:

(إن حكومة سوريا التى قامت بعد ثورة أطاحت بمزيفى إرادة الشعب العربى فى هذا البلد المؤمن بوحدة الأمة العربية إيمانه بوجوده، تغتنم الفرصة لتنقل إلى جامعة الدول العربية الموقف المعبر عن حقيقة مشاعر الشعب فى تلك المأساة الكبرى التى أثارتها الفئات الرجعية والانفصالية والشعوبية فى آخر اجتماع لدول الجامعة العربية فى شتورا).

ثم يقول بعد تفصيل : (الموقف الشائن الذى صفقت له أبواب الرجعية وأشادت به رسل الاستعمار وإسرائيل).

(وهكذا جاءت ثورة الشعب العربى فى سوريا ثأرا لمعركة شتورا ولكارثة الانفصال ولعزم هذا الشعب على الانطلاق فى طريق الوحدة على حطام الرجعية والانفصال والشعوبية ... ويعلن فى النهاية استنكار حكومة سوريا لتلك (الشكوى المزعومة) وسحبها شكلا وموضوعا).

مباحثات الوحدة الثلاثية :

وفى اليوم العاشر للانقلاب بالتحديد ... يوم ٧ أبريل ١٩٦٣ اجتمع فى القاهرة ممثلون عن الحكم فى مصر (١) والحكم الجديد فى العراق (٢) والحكم الجديد فى سوريا (٣).

سنة ونصف فقط بعد الانفصال وممثلون من سوريا والعراق يحضرون إلى مصر لمناقشة قضية الوحدة.

كانت سوريا خلال هذه الفترة مسرحا لحركة العسكريين الذين تتابع

---

١ - الوفد المصرى كان مشكلاً من : جمال عبدالناصر - عبداللطيف البغدادى - عبدالحكيم عامر - كمال الدين حسين - على صبرى - امين هويدى - عبدالمجيد فريد.

٢ - الوفد العراقى كان مشكلا من : صالح السعدى - مهدى صالح عماش - طالب شبيب - دكتور عبدالرحمن البزاز.

٣ - الوفد السورى كان مشكلا من : نهاد القاسم - عبدالحليم سويدان - عبدالكريم زهور - راشد قطينى - زياد الحريرى - فواز محارب - فهد الشاعر

ظهورهم على مسرح الأحداث، وتغيرت تبعا لهم الوزارات التى لم تكن أكثر من واجهة للحكم بلا نفوذ حقيقى ... ولا يمكن القول مطلقا بأن الحكم كان مستقرا أو قريبا من الاستقرار .

الضباط السوريون الذين قاموا بالحركات العسكرية المتتالية لم يكونوا فى منصب القيادة العليا مثل "حسنى الزعيم" و"سامى الحناوى" و"أديب الشيشكلى "... وإنما كانوا من رتب وعمر أصغر ... وكانت التسريحات التى تصحب كل حركة والتى تكررت عدة مرات فى سبتمبر ١٩٦١ وابريل ١٩٦٢ ومارس ١٩٦٣، تضعف من ثورة الجيش السورى، وتخرج منه عناصر ذات كفاءة عالية ، البعض منها درس فى كلية الأركان (فرونز) بالاتحاد السوفييتى ، والبعض كان من الذين دربوا فى القوات الجوية تدريبا استغرق كثيرا من الوقت والجهد والمال.

استنزفت الحركات العسكرية السورية قوة الجيش، إلى جانب الضحايا الذين تساقطوا من الجنود والضباط برصاص زملائهم وخاصة فى حلب.

كانت فترة الوحدة من أكثر الفترات استقراراً فى سوريا.. أكثر من ثلاث سنوات ونصف والجيش يمارس دوره الوطنى بلا هزات تؤثر على مستواه، سوى التسريحات وإبعاد بعض العناصر ذات الشخصية والكفاءة من القيادات المناسبة لها.

حركة ٨ مارس ١٩٦٣ كانت انقلابا عسكريا مرتبطا بحزب "البعث" ، الضباط البعثيون شاركوا فيه مشاركة إيجابية ، ولكنهم لم ينسقوا حركتهم مع الحزب، ولم يأتمروا بأمر القيادة السياسية فيه ،ولم ينفردوا وحدهم بالعمل.

وظهر اتجاهان بين الضباط: قوميون يطالبون بعودة الجمهوريات العربية المتحدة فورا ثم ينضم العراق .. وبعثيون عبر عن رأيهم "صلاح البيطار" بقوله: إن هدفهم كان اسقاط الانفصال وعودة العلاقات الطبيعية الأخوية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا لإجراء مفاوضات ومباحثات لإقامة وحدة على أسس سليمة ومدروسة.

بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية فى فترة كان الحكم فى مصر قد

استقر فيها على أسس جديدة.. صدر الميثاق كأول وثيقة رسمية لثورة يوليو ، وتشكل الاتحاد الاشتراكى على أساس مختلف عن تنظيم الاتحاد القومى... وكانت الحركة إلى محاولة التطبيق الاشتراكى أكثر وضوحا.

ومنذ الجلسة الأولى لمباحثات الوحدات التى عقدت مساء يوم ١٤ مارس ١٩٦٣ فى سراى القبة بالقاهرة قال "جمال عبدالناصر" فى صراحة: إنه يرفض وحدة مع حزب "البعث" (إذا كان حزب البعث هو الذى يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث إطلاقًا).

الحساسية من قادة البعث فى ذروتها ... و"على صالح السعدى" نائب رئيس وزراء العراق يقول: (أما عن توقيع "البيطار" لوثيقة الانفصال فإنها كانت جريمة والذى دفعه فى ذلك هو "الحورانى"، وقد فاجأه بها كما أن "صلاح البيطار" بكى كثيرًا بعد ذلك على ارتكابه هذا الجرم).

ودافع السعدى عن "عفلق" و"البيطار" قائلا: إنهما مخلصان فى دعوتهما للوحدة وفى حسن نيتهما للعمل من أجلها.

المرارة فى قلب عبدالناصر شديدة... يعتبر أن موقف العداء الذى اتخذه البعث والشعارات التى رفعها هى التى مهدت للانفصال.

ويقول "جمال عبدالناصر": (أنا شفت من البعث السورى ما لم يره أى إنسان).

وعندما علم "جمال عبدالناصر" فى مقابلة خاصة مع "عبدالكريم زهور" عضو الوفد السورى ووزير الاقتصاد أن توزيع مقاعد المجلس ستتم على أساس سبعة من "البعث" ، وثلاثة من بقية القيادات القومية والوحدوية، شعر أنه يدخل من جديد إلى ميدان المناورات الحزبية.

واقترح "على صالح السعدى" فى الجلسة الرابعة للمباحثات حضور قيادة حزب البعث السورى إلى القاهرة فى محاولة لتصفية الجو بينها وبين "عبدالناصر" .. وفى الجلسة الخامسة تقرر ذلك وانتهت المرحلة الأولي لمباحثات يوم السبت ١٦ مارس ١٩٦٢ ببيان يقول: «إن المباحثات قد وصلت إلى مرحلة تستوجب رجوع وفدى العراق وسوريا إلى بغداد ودمشق، ثم الاجتماع مرة أخرى فى القاهرة».

بدأت المرحلة الثانية يوم ١٩ مارس بوفد مصرى مشكل من "جمال عبدالناصر" و"عبداللطيف البغدادى" و"عبد الحكيم عامر" و"كمال الدين حسين" و"على صبرى" ووفد سورى مشكل من "صلاح البيطار "و"ميشيل عفلق" و"لؤى الأتاسى" و"فهد الشاعر".

المواجهة أصبحت مباشرة بين "عبدالناصر" وقادة "البعث" ، فى جو تحيط به أزمة ثقة.

و"جمال عبدالناصر" يعترف بأن حل الأحزاب السورية على اختلاف مشاربها سار بسرعة شديدة (وما كانش صح) على حد تعبيره ... ويقول: (احنا فى سنة ١٩٥٨ كان لازم اتبعنا أسلوب آخر وهو حل الأحزاب التي لا تتفق فى الهدف ثم جميع الأحزاب التى تجمعها وحدة الهدف.. الأحزاب القومية تكون هى الطلائع الثورية فى جبهة قومية تسير على هدف واحد).

غيبة التنظيم السياسى كانت عامل ضعف شعر به عبدالناصر عندما تهاوت الوحدة، ولم تجد أحدا يدافع عنها.

وتثبت المحادثات أن حزب البعث لم يدافع عن فكرة عدم إلغاء الأحزاب، وقال "ميشيل عفلق" تبريرًا لذلك : (باعتقد أنه بدون الحل ما بتكون تصير وحدة).

و"ميشيل عفلق" و"صلاح البيطار" يدينان موقف "أكرم الحورانى" الذى اعتبراه إقليميًا فى تصرفاته بعد الانفصال... ويقولان" إنهما تصورا أن الاتحاد القومى كان يمكن أن يؤدى دور الحزب إذا كانت قد استبعدت منه العناصر الرجعية.

ويتدرج النقاش إلى موقف الوحدة من الانقلابات العسكرية وعلاقة البعث بضباط الجيش ... و"جمال عبدالناصر"يصرح بأنه رفض عرضاً تقدم به ضابط سورى اسمه "فايز الرفاعى" من ضباط الانفصال للقيام بانقلاب يعلن الوحدة قائلا :

(أنا لا أستطيع أن أقبل وحدة بانقلاب ... الوحدة أولا ثقة كاملة .. محصنة ضد الغدر).

الحرص واضح على إبعاد حركة الوحدة عن انقلابات الجيش حتى لا

تنتشر العدوى إلى مصر بعد استقرار للثورة زاد علي عشر سنين .... تدخل الجيش أو الرضوخ لحركة الانقلابات أمر مرفوض ...

(العملية اللى فاتت تجربة رائدة وانتهت ... وأى عملية جديدة لازم تقوم على أساس سليم).

هكذا اعلن "جمال عبدالناصر".

وقال "عبدالحكيم عامر" : (الانفصال لم يظهر خطورة الرجعية فى سوريا فقط .... ولكن أظهر خطورة الرجعية فى مصر أيضاً ... فهى كلها تجارب)

ويدور حديث عن المباحث وبذر العملاء ... ويقول "جمال عبدالناصر": إنه أعطى "ميشيل عفلق" ٧٠,٠٠٠ جنيه مساعدة لبعث العراق وأنه لم يطلب منه أن يكونوا عملاء ... وأيد "على صالح السعدى" الواقعة وقال: إن المبلغ كان لمساعدة المناضلين.

العتاب والنقد مستمران حول بعض التصرفات الشخصية التى اشعرت البعثيين أنهم فى عزلة وأشعرت عبدالناصر أنهم مستمرون فى المؤامرت الحزبية ... ومجابهة الموقف الحالى بعد ثورة العراق تضع على مائدة النقاش فكرة الوحدة الاتحادية ... وفكرة الجبهة أيضا.

الوحدة الاتحادية تحتاج إلى قيادة سياسية تضمن استقرارها... وجمهوريات الاتحاد السوفييتى لها حق الانفصال دستوريا، ولكن واحدة منها لم تنفصل؛ لوجود القيادة السياسية الواحدة ... وهى إذا كانت شكلية ولدت ميتة مثل اتحاد الجمهوريات العربية مع اليمن.

و"جمال عبدالناصر" يعلن حذره من وحدة اتحادية يلعب فيها البعث دورالقيادة السياسية فى سوريا والعراق ... ويتساءل عن نتيجة حدوث خلاف بين مصر وإحدى دول الاتحاد، واحتمال تطبيق المثل الشعبى (أنا وأخويا على ابن عمى).

والجبهة قضية مطروحة ... ولكن مع استبعاد الشيوعيين والإخوان المسلمين.

النظرة القديمة لم تتغير ... ونظرة حزب البعث تتفق مع نظرة

"عبدالناصر".

"صلاح البيطار" يقول: إنه لا ينظر في الجبهة للحزب الشيوعي على أساس أن له فلسفة اشتراكية خاصة فقط ... ويقول "جمال عبدالناصر": (القومية بالنسبة لهم رجعية) ويعود "صلاح البيطار" للتأكيد (بالنسبة لنا هم أعداء للوحدة ما هم بس أعداء القومية) ... ويوافق "ميشيل عفلق" على ذلك قائلا (لا بالنسبة لنا فقط وإنما بالنسبة للجماهير).

الجبهة في نظر المجتمعين تستبعد الأحزاب الشيوعية .. و"جمال عبدالناصر" يتساءل في خشية عن سبب إعطاء الإخوان المسلمين في سوريا تصريحا بإصدار جريدة .... ويقول "لؤي الأتاسي" بأنهم لا يريدون أن يفتحوا حربا عليهم الآن ولكن لا يفتحون أبواب الجبهة لهم ..

الجبهة في سوريا تقتصر على تفكير "ميشيل عفلق" في تعدد الأحزاب غير المعادية للاشتراكية التي تتنوع خططها، حتى يكون في ذلك (ضمانة لحد ما للحرية السياسية) ... ويقول صراحة (الحزب الواحد مهما كان فيه ديمقراطية يبقى في كونه حزب واحد نوع من القمع ... نوع من التضييق على الحريات)... وينتهي الأمر إلى إقرار ثلاثة تنظيمات رئيسية يمكن أن تنضوي تحت لواء الجبهة وهي «البعث» و«القوميين العرب» و «الوحدويين الاشتراكيين».

التصور عند "جمال عبدالناصر" مازال هو تكوين جبهة ـ كما اقترح على وفد العراق ـ (تضم كل القوميين والوحدويين حتى يمكن الوقوف أمام الرجعيين والشيوعيين).

أحزاب الطبقة الوسطى مازالت تريد أن تنفرد وحدها بالسلطة بعيدًا عن أحزاب الطبقة العاملة ... والاتحاد الاشتراكي الذي يضم تحالف قوى الشعب العاملة يضع العمال والفلاحين بثقلهم الحيوي الكبير تحت قيادة الطبقة الوسطى الممثلة في العسكريين والتابعين لهم من المثقفين وأبناء الرأسمالية الوطنية.

ورغم القول بتمثيل العمال والفلاحين بنسبة (٥٠) بالمائة في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة ومجالس الإدارة ... ومع ما في ذلك من خطوة إيجابية لمشاركة هذه الطبقات وظهورها على مسرح الأحداث

السياسية، إلا أنها تظهر لتؤدي دورًا ثانويًا (كومبارس) بينما أدوار البطولة تنعقد لأبناء الطبقة الوسطى القابضين على السلطة.

المشاركة تأخذ طابعا شكليا أكثر منها حقيقة موضوعية.

والإصرار على عزل التنظيمات الشيوعية يؤدي في النهاية إلى عزل للتيار الفكرى التقدمي.

والحوار يدور حول التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي وبين الجبهة المقترحة ... أو المنتظر تشكيلها في كل من العراق وسوريا ...

وتنتهي المرحلة الثانية من المحادثات بعد خمس جلسات في ٢٠ مارس ١٩٦٣، ولكن الرأى مازال غير موحد وغير متطابق، وصفحة الحساب القديم لم تطو لتفتح صفحة جديدة بيضاء ...

وتبدأ المرحلة الثالثة من المحادثات يوم ٦ أبريل لتستمر عشر جلسات[1].

الصراع مازال يدور بين جريدة البعث التي تحدثت عن أخطاء الوحدة، وجريدة الأهرام التي انبرى فيها "محمد حسنين هيكل" بكتابة مقال تحت عنوان (إني أعترض) أذيع ١٢ مرة في الإذاعة واستهدف كما قال "صلاح البيطار" (إثارة الناس على حزب البعث وعليه يقصد إسقاط حكومته).

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير "عبدالحكيم عامر" وتضم "عبدالحميد السراج" و"أمين هويدى" و"عبدالمجيد فريد". وحدد "جمال عبدالناصر موعدا يلتقي فيه بالمشير والسفير السابق بالعراق "أمين هويدى" الذى أصبح وزيراً للإعلام .. ولكن المشير لم يحضر في

١- الوفد المصرى شكل من : جمال عبدالناصر - عبداللطيف البغدادى - عبد الحكيم عامر - كمال الدين حسين - علي صبرى - كمال الدين رفعت - أمين هويدى - عبدالمجيد فريد.

والوفد السورى شكل من : الفريق لؤي الأتاسي - صلاح البيطار - نهاد القاسم - الفريق محمود الصوفى - عبدالكريم زهور - هاني الهنيدي - سامى صوفان - عبدالحليم سويدان - ميشيل العيسمى - سامى الجندي - اللواء راشد قطيني - العميد درويش الزوني - العميد غسان حداد - العقيد كمال هلال - العقيد فهد الشاعر - العقيد محمد عمران - المقدم فواز محارب.

والوفد العراقى شكل من : أحمد حسن البكر رئيس الوزراء - علي صالح السعدى - صالح مهدى عماش - طالب حسن شبيب - عبدالستار عبداللطيف - محمود خطاب.

الموعد، رغم انتظار "جمال عبدالناصر" وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير و"عبدالناصر" يردد (أعمل ايه فى المشير بتاعكم ده .... حتى المواعيد لا يحترمها).

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التى توضح مناطحة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة "عبدالسلام عارف" فى قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأى المشير و"السراج" على تعيين "عارف عبدالرازق "رئيسًا لجمهورية العراق ... وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة ؛ حيث كان يقيم فيهما بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأى متفقًا مع تفكير السفير السابق "أمين هويدى" فبادر بإرسال برقية إلى "عبدالناصر" يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم إرسال "عارف عبدالرازق" تفاديا لحدوث كارثة ـ على حد تعبيره ـ.

وافق "عبدالناصر" على فكرة "أمين هويدى" التى عرضت عليه بعد نومه فى الثانية بعد منتصف الليل، وبعد أن كان "سامى شرف" قد أبلغ "عارف عبدالرازق الذى استعد فعلا للسفر ثم عاد فتراجع عن الاتصال به.

ووافق "جمال عبدالناصر" أيضا على تعيين "عبدالرحمن عارف" فى منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبدالرحمن عارف من موسكو حيث كان فى زيارة لها .. وعند وصوله العاصمة القاهرة... والإسلام دين الدولة ... واللغة العربية لغتها الرسمية.

ومجلس الأمة يتشكل من مجلس نواب مدته ٤ سنوات باقتراع حر مباشر بأعداد تتناسب مع سكان كل قطر .. ومجلس اتحاد يتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر .. وينتخب انتخابا حرا مباشرا بالاقتراع

السرى العام ومدته ٤ سنوات، ويكون عدد أعضائه ربع مجلس النواب علي الأقل أو ثلثه علي الأكثر يختص مجلس الأمة بنظر طلبات الانضمام للدولة الجديدة والموافقة بثلاثة أرباع الأصوات.

رئيس الجمهورية ينتخبه ثلثا أعضاء مجلس الأمة ويكون له ٣ نواب واحد من كل قطر ... ويكون لكل قطر رئيس ومجلس تشريعى منتخب ووزارة لها رئيس ومسئولة أمامه.

ويشكل مجلس رئاسة من عدد متساو من كل قطر يختارون بوساطة السلطة التشريعية.

كما تكون هناك وزارة اتحادية تضم وزارات : الخارجية والدفاع ووزارة الإعلام والثقافة ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى ووزارة الخزانة والمالية .

تغير العلم ... واضيفت نجمة خضراء ثالثة لأعلام سوريا والعراق ظلت حتى الآن بعد أكثر من عشر سنوات دون أن يربط ذلك بين الدول الثلاث التى كان مفروضاً أن تجرى استفتاء على غرار الولايات المتحدة بعد عشرين شهرا ... ولكن ذلك لم يحدث.

أثبتت مباحثات الوحدة أن تناقضات كثيرة مازالت تسيطر على العلاقات بين القيادات السياسية فى الدول الثلاث ... وأنها ترجع فى معظمها إلى عدم إمكان الوصول إلى صيغة مناسبة للتعاون بين نظام الحكم فى مصر وبين حزب "البعث" ...

فكل منهما كان يعتبر نفسه المؤهل للقيادة، والأكثر أحقية بالانفراد فى السلطة.

وأثبتت أيضًا أن العسكريين فى سوريا قد وثبوا بملابسهم الرسمية إلى الصفوف الأولى بعد انقلاب ٨ مارس الذى انتهى إلى تشكيل مجلس وطنى لقيادة الثورة معظمه من العسكريين.

وأظهرت المحادثات أيضًا أن هناك تناقضات داخل سوريا بين البعثيين وبين غيرهم من القوى الوطنية والتقدمية...

وكان ذلك واضحًا فى المناقشات التى أظهرت بصورة واضحة أن

التيار الرئيسى فى السياسة السورية كان تيارًا بعثيا ... بل كانت هناك تناقضا

أيضًا فى صفوف البعث.

وعند انقلاب ٨ مارس تحددت إقامة "مصطفى حمدون" و"عبدالغنى قنوت" من ضباط البعث السابقين وهرب "أكرم الحورانى".

وبدأ صراع بين الضباط البعثيين وغير البعثيين من الناصريين والقوميين.

لعب "لؤى الأتاسى" و"زياد الحريرى" دور التعاون بين البعثيين لتصفية القوميين أو الناصريين.

خرج "محمد الصوفى" وزير الدفاع و"رشاد قطينى" معاون رئيس الأركان ،

وأرسل وفد عسكرى إلى بغداد يوم ٢٨ أبريل لمناقشة الشئون العسكرية . وعند عودته وجد أفراده أنهم إما قد تعينوا فى مناصب خارج الجيش أو حددت إقامتهم.

وشعر الوحدويون أن تناقضات حادة قد بدأت تظهر بينهم وبين البعثيين ... واستقال من الوزارة "نهاد القاسم" نائب رئيس الوزراء، و"عبدالوهاب حومد" من الجبهة العربية المتحدة ، و"سامى صوفان" من الوحدويين الاشتراكيين و"هانى الهندى" من القوميين العرب.

التنظيمات القومية متعددة .. وهى تزداد انقساما وتشرذما .... بينما البعث يسعى لتوحيد صفوفه وتماسك تنظيماته.

الشارع فى سوريا مازال مع الوحدة .. والفرصة ليست مهيأة تماماً لانفراد البعث بالحكم ... ولؤى الأتاسى فى القاهرة يوم ٨ مايو ١٩٦٣ فى محاولة لتهدئة الأمور .. ويذهب إلى بغداد فى ٤ يونيو حيث يلتقى ضمن مقابلته بالسفير المصرى أمين هويدى حيث يصارحه بأهمية تعديل الاتفاقية ليكون حزب البعث فى مكان الجبهة.

انحاز لؤى الأتاسى للبعث.

وساعدت سياسة القاهرة الحادة فى رفض التعاون مع البحث علي اقتراب الموقف من الانفجار.

وخطب "جمال عبدالناصر" يوم ٢٢ يوليو قائلاً : (يعزُّ عليَّ أن يكون العيد هنا والحزن هناك فى دمشق)... وكان حظر التجول في يومه الخامس واعتقالات القوميين مستمرة .. وقال "جمال عبدالناصر" إنها قد تحولت إلى معسكر اعتقال كبير.

وحسم عبدالناصر بكلماته قضية الوحدة ، ومزَّق نتائجها عندما خطب يوم ٢٦ يوليو قائلاً: (ج . ع . م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة ساحات الإعدام الفاشستية . ج ع م ليست مستعدة للوحدة مع حكومة حظر التجول الفاشستية. وكانت اتفاقية الوحدة مع الشعب السورى ولم تكن أبدا مع حزب البعث الفاشستي ... شعب سوريا الآن فى معسكر اعتقال كبير ، والوحدة هى عملية تقرير مصير ولا يمكن أن تتم عملية تقرير المصير تحت ظلال المشانق، أو فى معسكرات الاعتقال).

وفى يوم ٢٧ يوليو انتهى دور "لؤى الأتاسي" و"زياد الحريرى"، وحدث تغيير انقلابى وضع "أمين الحافظ" رئيسًا للدولة واستمر "صلاح البيطار" رئيسا للوزراء و"محمد عمران" الذى استمر قائد اللواء المدرع حتى تحرك به ليفرض إرادته .. وزيرًا للدفاع.

حدوث هذا التغيير ووثوب عسكرى سورى إلى مركز السلطة أبعد فكرة الوحدة، وجعلها تتراجع إلى الخلف ... وكان فى هذا التغيير بداية إضعاف سلطة "البعث" كحزب سياسى، وظهور العسكريين فى صفوفه كقوة رئيسية محركة.

يقول "أمين الحافظ": إن ما تعرض له حزب البعث خلال فترة الوحدة من حل وما تعرض له بعدها من تمزق، خلق وجهة نظر بين البعثيين والعسكريين تقضى بإزاحة كبار قادته بطريقة عسكرية ... أى عن غير طريق لائحة الحزب ودستوره.

وكان وصول العسكريين للسلطة فى دمشق تحت واجهة حزب البعث بمثابة النهاية لأحلام الوحدة بين مصر وسوريا.

كان حذر "جمال عبدالناصر" من الانقلابات العسكرية وخشيته من

وصول عدواها إلى مصر، ورفضه أسلوب التعاون معها هى العوامل التى جعلت تيار الوحدة العربية مع سوريا ينحسر ... بل ويجف.

وهكذا بدأت علاقة العسكريين فى مصر مع العسكريين فى سوريا خلال حكم أديب الشيشكي ... وتحققت الوحدة بإرادة العسكريين السوريين من مختلف الاتجاهات ... ثم حدث الانفصال بعودة الجيش السورى إلى أسلوب الانقلابات العسكرية التى انهت الرغبة فى عودة الوحدة.

الوحدة والانفصال ... لعب فيها العسكريون السوريون والمصريون الدورالأول والأخير أيضًا.

واستمر حكم "أمين الحافظ" إلي ٢٣ فبراير ١٩٦٦ حيث انتهى بانقلاب عسكرى بعثى قال عنه بيان الحزب : (إن حركة ٢٣ شباط كانت الوسيلة الوحيدة التى بقيت بين أيدى الرفاق لإنقاذ الحزب والثورة، وهى وإن كانت حلا غير نظامى لتقاليد الحزب الديمقراطية، إلا انها تأخذ مبرراتها الثورية من تصديها النضالى للمؤامرت الفعلية التى كانت تحاك لسحق الثورة وإلغاء دور الحزب).

هذا هو الانقلاب الخامس عشر فى سوريا بعد الحرب العالمية الثانية .

وثبت الانقلابات العسكرية مرة أخرى إلى ساحة العمل السياسى فى سوريا، مرتدية ثياب حزب "البعث" العربى الاشتراكى واتجهت خطوات قادة هذا الانقلاب - "نور الدين الأتاسى" رئيس الجمهورية و"يوسف زعين" رئيس الوزراء و"إبراهيم ماخوس" وزير الخارجية - إلى التقارب مع مصر، الأمر الذى انتهى إلى عقد اتفاقية (الدفاع المشترك).

(اتفاقية الدفاع المشترك) كانت البداية لفترة هامة فى تاريخ مصر وسوريا، ترد تفصيلا فى الجزء الرابع من قصة ثورة يوليو (خريف عبدالناصر).

الباب الثالث

القاهرة .. وبغداد

(إذا اتحدت القاهرة
وبغداد فى المعركة ضد
الإمبريالية، تعاظمت فرص
قوى التحرير الوطنى العربى
فى تحقيق أهدافها القومية
والاجتماعية)

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية في العراق

(كان انقلاب بكر صدقى فى
أكتوبر ١٩٣٦ فاتحة دخول
العسكريين لميدان السياسة فى
الوطن العربى)

كان ذهاب بعض الجماهير إلى السفارة المصرية فى بغداد يوم ٢٢ مايو ١٩٥٣ لمطالبة حكومة الثورة في مصر بأن ينص فى الدستور الجديد على أن مصر دولة عربية، كما نشرت جريدة المصرى فى ذلك الوقت، باعثا من بواعث الاهتمام بالقومية العربية لدى قادة ثورة يوليو.

وكانت زيارة "نورى السعيد" للقاهرة عام ١٩٥٣، وعرضه على المسئولين فيها مشروعا لتوحيد البلاد العربية على الأساس التالى:

العراق وسوريا والأردن وفلسطين فى دولة واحدة... ومصر والسودان فى دولة ثانية، والمغرب العربى فى دولة ثالثة، والسعودية واليمن والخليج فى دولة رابعة ... بداية اهتمام بموضوع الوحدة، رغم رفض "جمال عبدالناصر" فكرة مناقشة الموضوع وقوات الاحتلال البريطانى مازالت فى القاهرة.

وعندما قام "صلاح سالم" بجولته الأولى فى البلاد العربية، زار العراق فى أغسطس ١٩٥٤، واستقبله الوصى على العرش الأمير "عبدالإله" و"نورى السعيد" فى مصيف سرسنك بشمال العراق، واحتفى به احتفاء شديدا فى محاولة لاجتذابه إلى أفكاره، التى اشتهر بها فى الوطن العربى... زار معه عرسا كرديا، وعقد معه عدة جلسات، صرح بعدها "صلاح سالم" عدة تصريحات لم يرحب بها "جمال عبدالناصر".

قال "صلاح سالم "إنه من حق أية دولة عربية أن تنضم إلى أخرى فى وحدة واحدة ، وكان فى ذلك موافقة غير مباشرة على مشروع الهلال الخصيب الذى بذر البريطانيون فكرته وتعهدها بالنمو "نورى السعيد" وغيره من الساسة المتعاونين بإخلاص مع بريطانيا.

وقال صلاح سالم أيضًا إنه يؤيد دعم الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعى، على أن يتم التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا فى هذا السبيل.

واعتبر "جمال عبدالناصر" هذه التصريحات سابقة لأوانها ومضعفة لموقف المفاوض المصرى فى مواجهة الاحتلال البريطانى، ومؤيدة بطريقة

غير مباشرة لمشروعات استعمارية مشبوهة ... فاستدعى السفير العراقى فى مصر، وأوضح له أن سياسة مصر لا تتفق مع وضع ميثاق الضمان الجماعي تحت رعاية الأنجلو أمريكية، ولا تؤيد مشاريع الوحدة قبل اكتمال التحرر الوطنى.

كانت مقابلة "صلاح سالم" مع "نورى السعيد" هى مقابلة عسكريين من جيلين مختلفين، فنورى السعيد كان ضابطًا سابقًا متخرجا فى الأكاديمية العسكرية باستنبول عام ١٩١٠ وعمره ٢١ سنة، وحارب فى صفوف الجيش العثمانى فى حرب البلقان عام ١٩١٢ ،وانضم لجمعية العهد التى ضمت عدداً من الضباط والمدنيين العرب من دول مختلفة دفاعا عن القومية العربية عام ١٩١٤، ثم هرب فى نفس العام إلى مصر ثم البصرة حيث اعتقله البريطانيون عند غزوهم لها فى نوفمبر من نفس العام، وأمضى عام ١٩١٥ أسير حرب فى الهند، ثم انتقل فى نهاية العام إلى مصر حيث حارب فى صفوف الحلفاء ، وانتقل عام ١٩١٦ إلي الحجاز حيث وصل إلى منصب رئيس أركان حرب فى "جيش الشريف" حسين تحت قيادة "جعفر العسكرى" ... وكان كل من نورى وجعفر متزوجا من شقيقة الآخر.

شارك "نورى السعيد" فى هجوم الحلفاء على دمشق ... وعاد إلى العراق مع الملك فيصل الذى عينه الحلفاء ملكا عليها بعد خروجه من سوريا عام ١٩٢٠ بعد ثورة العراق ضد الاحتلال البريطانى والتى بلغ عدد القتلى والجرحى فيها حوالى ١٢,٠٠٠.

تكوَّن الجيش العراقى لأول مرة فى ٦ يناير عام ١٩٢١، وكان (اللواء) "نورى السعيد" أول رئيس أركان حرب لهذا الجيش، بينما تولى "جعفر العسكرى" منصب وزير الدفاع .... ثم تولاه بعده "نورى السعيد" من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٤ ... وأصبح رئيسا لوزراء العراق عام ١٩٣٠

كانت مقابلة "صلاح سالم" مع "نورى السعيد" لقاء بين جيلين .. شاب

فى الرابعة والثلاثين وشيخ في الرابعة والستين .. عسكرى لم يمارس السياسة إلا من عامين .. وعسكري شغلته السياسة منذ أربعين عاما.

كان الفرق بعيدًا ومتنافرًا بين أهداف العسكريين المصريين الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو وبين أهداف العسكرى العجوز والسياسى المخضرم.

مقاومة الاحتلال البريطانى والكفاح المسلح ضد قواته أمور لم تكن واردة فى رؤية "نورى السعيد"... الذى حاول التوسط مع الحكومة الوفدية لوقف الكفاح المسلح فى القناة قبل الثورة ... والذى يحاول اليوم ممارسة دوره فى احتواء العسكريين المصريين.

كان "نورى السعيد" معروفًا بأنه ربيب البريطانيين والداعية الأكبر لسياستهم فى المنطقة والمنفذ لها بإخلاص شديد.

أول انقلاب عسكرى فى الوطن العربى :

لجأ "نورى السعيد" إلى السفارة البريطانية عندما قام اللواء "بكر صدقى" نائب رئيس أركان حرب بأول انقلاب عسكرى شهده الوطن العربى فى القرن العشرين.

انتهز "بكر صدقى" فرصة ذهاب رئيس أركان الحرب اللواء "طه الهاشمى" إلى تركيا وألقى فى الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٣٦ منشورات موقعة منه ومن الزعيم (الأميرالآى) "عبداللطيف نورى"، تطلب استقالة وزارة يس الهاشمي وهو ضابط أقدم من "نورى السعيد" الذى كان وزيرا للخارجية فى وزارته وكان "رشيد عالى الكيلانى" وزيرًا للداخلية.

المنشورات حملت إنذارًا يقضى بضرورة الاستقالة خلال ثلاث ساعات وتعيين وزارة جديدة يرأسها حكمت سليمان.

رفض "يس الهاشمى" وقرر المقاومة.

لم يكن الانقلاب موجها ضد "الملك غازي" الذى خلف والده "الملك

فيصل" بعد وفاته فى ٨ سبتمبر ١٩٣٢.

بل قيل: إنه كان يعلم به، وشجع عليه ضد طموح يس الهاشمى ورغبته فى إقامة نظام جمهورى بدل النظام الملكى.

وعجز الملك عن إقالته بحكم الدستور مادام حائزًا لثقة البرلمان.

وفى الحادية عشرة والنصف تمامًا انطلقت خمس طائرات تلقى قنابل بجوار مكتب "بكر صدقى" تقترب من دخول بغداد.

عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة الملك، حضر السفير البريطانى جانبا منه، وانتهى الأمر بتقديم الاستقالة، وتعيين "حكمت سليمان" خريج حقوق استنبول رئيسا للوزراء ... وذلك بعد قتل "بكر صدقى" لوزير الدفاع "جعفر العسكرى" بمسدسه، وهو الرجل الذى كان يعتبر أبا للجيش العراقى، والذى حاول التدخل لتهدئة الحال.

ودخل "بكر صدقى" بغداد فى الخامسة مساء.

نُفى "يس الهاشمى" إلى سوريا حيث مات بعد عدة شهور ، ولجأ نورى السعيد للسفارة البريطانية حيث نقل منها إلى مصر، ولم يعد إلا بعد تعيين "جميل المدفعى".

كان انقلاب "بكر صدقى" هو فاتحة دخول العسكريين لميدان السياسة فى الوطن العربى، وقد تشكلت الوزارة الجديدة وفيها بعض العناصر التقدمية مثل "كامل الجادرجى" الذى عين وزيرا للاقتصاد. وكان "بكر صدقى" على صلة سابقة بجمعية (الأهالى) اليسارية .. ولم يدخل الوزارة سوى وزير عسكرى واحد هو الامير آلاى "عبداللطيف نورى" الذى عين وزيرًا للدفاع ، والذى كان يمثل الرجل القوى فى الوزارة الذى يوجه خطابات إلى رئيس الوزراء بأن يعاملوا الناس بالعدل والعطف إلى غير ذلك من التوجيهات.

استقبل الشعب العراقى انقلاب "بكر صدقى" باعتباره حركة معادية للاستعمار البريطانى، وأيدها لما ظن فى الوزارة من اتجاهات تقدمية

اشتراكية ... ولكن "بكر صدقى" لم يكن اشتراكيا.

ولم يعش قائد أول انقلاب عسكرى مدة فقد قتله شاويش عراقى فى الموصل يوم ١١ اغسطس ١٩٣٧ وهو فى طريقه الى الحدود التركية لحضور مناورات عسكرية.

القادة العسكريون الجدد :

الذين تآمروا ضد "بكر صدقى" كانوا سبعة ضباط ... وقد واصلوا تدخل العسكريين فى السلطة عندما ثار الضباط ضد محاولة الوزارة محاكمة المتهمين باغتيال "بكر صدقى" ... واضطر "حكمت سليمان" للاستقالة يوم ١٧ أغسطس ١٩٣٧ حيث خلفه "جميل المدفعى" بإرادة الضباط أيضا.

ورسم "جميل المدفعى" لوزارته هدفين:

أولاً : إبعاد الجيش عن السياسة.

ثانيًا : إسدال الستار على أحداث الماضى وقتل "جعفر العسكرى" و"بكر صدقى".

نجح المدفعى فى الهدف الثانى .. أما الهدف الأول فقد عجز عن تحقيقه لأن الإرادة العسكرية أصبحت هى الأقوى وصاحبة اليد العليا فى السياسة العراقية.

وتواجد الضباط فى ميدان السياسة العراقية، ووصولهم إلى مناصب الوزارة كان أمرًا طبيعيا مقترنا بظروف العراق الخاصة، حيث خلت العراق من الكليات التى تخرج المثقفين، واعتمد "فيصل" فى بداية حكمه على العسكريين الذين تعاونوا معه والذين درس أغلبهم فى استنبول فكانوا من أكثر الناس ثقافة فى العراق ... وكانت الأكاديمية العسكرية تقبل كل عام من ٦٠ إلى ٧١ طالبا من القادرين ماديا.

كانت هناك ثلاث مدارس ثانوية فى بغداد والموصل والبصرة فقط.

وكانت هناك مدرسة حقوق أنشأها الأتراك ومدة الدراسة فيها ستة أشهر ولم تكن هناك مدارس طب أو هندسة أو زراعة أو علوم ..

المدرسة الحربية أنشئت عام ١٩٢٤ .... وكان يدخلها كل من يعرف القراءة والكتابة دون حاجة إلى شهادة مدرسية .. أدخل فيصل إليها أولاد رؤساء العشائر دون تفرقة بين العرب والأكراد والتركمان والآشوريين فى محاولة لدمج القوميات المختلفة فى وطن واحد . كما أدخل إليها بعض أولاد الضباط وبعض أولاد الأسر الثرية.

كان "فيصل" مهتما بالجيش ويعتبر وحدته هى الأساس لوحدة الوطن الجديد ... سجل نفسه عند إنشاء الجيش باسم الجندى المتطوع "فيصل بن حسين" وحصل على رقم ١، ومعروف أن لكل جندى فى الجيش رقما خاصا.

المدرسة الحربية لم تحول إلى كلية يدخلها حامل البكالوريا أو الثانوية العامة إلا عام ١٩٣٢ وهى السنة التى دخل فيها "عبدالكريم قاسم" ... وكانت مدة الدراسة سنتين يحصل خلالهما الطالب على راتب جندى متطوع دينار ونصف، راتب الجندى العادى كان ٤٠٠ فلس فى ذلك الوقت.

لم تكن الكلية الحربية مثل نظيرتها فى مصر، يدفع الطالب إليها مصاريف كبيرة تعجز الكثيرين عن دخولها، وتحدد الطبقة التى ينتمي إليها الضباط، المجانية فتحت الأبواب لأبناء الأسر البسيطة، "فعبدالكريم قاسم" كان ابن نجار فى بغداد.

ومع هذا فقد كان الجيش يضم عددا كبيرا من أبناء رؤساء العشائر والأسر الثرية لعدم وجود مجال آخر للتعليم أولاً، وثانيا للمركز التاريخى التقليدى للضباط الذين درسوا فى إستنبول ... فكان هناك ضباط من عائلات كبيرة مثل: "العمرى والسويدى والراوى والداغستانى وغيرها" .

وهكذا ظل العراق فترة طويلة يقف الضباط فيه على السطرح، يتولون مناصب المتصرفين - المحافظين - والمناصب الإدارية الكبرى بالوزارات

ايضـاً، حتى بدأت الجامعة العراقية التى انشأها فيصل عام ١٩٢٤ فى تخريج دفعاتها فى مختلف المجالات الثقافية.

وادت هذه الظاهرة إلى خلق روح عسكرية فى المجتمع وبعث روح من الجدية في صفوف الجيش، الذى استمر فارضا إرادته وسيطرته رغم مصرع "بكر صدقى".

الضباط السبعة هم الذين فرضوا "جميل المدفعى"، وهم الذين أجبروه على الاستقالة عندما ترك وزارة الدفاع لأحد ضباط جمعية العهد ، "صبيح نجيب" الذى استخدم سياسة «فرق تسد» وفكر فى فصل بعض ضباط الجيش.

استقال "جميل المدفعى"، وكانت المفاجأة أن الضباط السبعة الذين اجتمعوا على معاداة الاحتلال، قد فرضوا "نورى السعيد" ربيب الإنجليز رئيسا للوزراء فتعين فى ديسمبر ١٩٣٨.

ولعل قرارهم ذلك كان يخفى الرغبة فى التخلص من بقايا الضباط المؤيدين "لبكر صدقى" .. ويضع فى مركز رئاسة الوزراء رجلا معاديا له، ولصبيح "نجيب" الذى حاول تمزيق وحدتهم وفصل بعضهم أيضًا.

وتدخل الضباط السبعة مرة أخرى بعد فترة لا تزيد علي أربعة أشهر عندما قتل الملك "غازى" فى حادث سيارة مشبوهة داخل القصر يوم ٤ ابريل ١٩٣٩ وأصابع الاتهام كانت تشير للقوات البريطانية التى وجدت فيه شخصية وطنية غير طيعة.

فرض الضباط السبعة الأمير "عبدالإله "خال الملك الجديد "فيصل الثانى" - ٢٦ سنة - بدلا من الأمير "زيد" شقيق الملك "فيصل" وصيا على العرش ، ليكون اكثر طواعية فى أيديهم.

وفى اكتوبر ١٩٣٩وصل الحاج "أمين الحسينى" إلى بغداد بعد شهر من قيام الحرب العالمية ليقيم فيها وعقد صلة وثيقة مع هؤلاء السبعة، بحيث أصبح منهم فى مركز الموجه والمرشد.

اشهر السبعة كان الزعيم "صلاح الدين الصباغ" مدير العمليات برئاسة الأركان الذى ولد فى الموصل عام ١٨٩٩، وأسرته كانت تنتمى إلى دمياط .. وكان ضابطا فى الجيش العثمانى ثم عمل مع "فيصل"، وزملاؤه هم مقدم "محمود سليمان" و"كمال شهيب" و"فهمى سعيد" و"عزيز بمولكى" ومعهم لواء "حسين فوزى" و"أمين العمرى" قائد الفرقة الأولى.

وفى منتصف فبراير ١٩٤٠ فاجأهم "نورى السعيد" برغبته فى أن يكون وزيرا للخارجية وأن يصبح "رشيد عالى الكيلانى" رئيسا للوزراء.

كان "نورى" يستهدف من ذلك دخول "رشيد عالى الكيلانى" فى دائرة الحكم التى تؤيد البريطانيين، وخاصة بعد اغتيال وزير ماليته "رستم حيدر" لأسباب شخصية فى يناير ومحاولة "نورى السعيد" تصوير الموقف وكأنه مؤامرة نازية.

انقسم الضباط السبعة أمام هذه المفاجأة إلى قسمين : أقلية من "حسين فوزى" و"أمين العمرى" و"عزيز بمولكى" توافق على تعيين "رشيد عالى" وعدم دخول "نورى السعيد" أو "طه الهاشمى" إلى الوزارة الجديدة.

وأغلبية يقودها "صلاح الصباغ" تطالب باستمرار "نورى السعيد".

وبقى "نورى" فى موقعه رئيسا للوزراء، وأصدر قرارا بإخراج الضباط الثلاثة الذين أخذوا منه موقف المعارضة.

واختزل السبعة إلى أربعة ، البعض كان يطلق عليهم اسم «الفرسان الأربعة» والبعض اسم «المربع الذهبى المتوج».

وبدأ نورى فى تنفيذ سياسته حتى أقنع "رشيد عالى" بقبول رئاسة الوزارة فى ٣١ مارس ١٩٤٠.

وخلال هذه الفترة أمد الإنجليز الجيش العراقى بأسلحة حديثة شملت الطائرات والدبابات المتوسطة والخفيفة .. عكس ما حدث فى مصر عندما صادروا إعطاء الجيش المصرى أسلحة حديثة.

كان للإنجليز أصدقاء مخلصون فى مركز السلطة النافذة المؤثرة.

وكان للألمان أيضا أصدقاء مخلصون .. بعد انتصاراتهم المتكررة فى أول الحرب زاد عدد المؤيدين لهم.

واقترح "نورى السعيد" إرسال فرقتين من فرق الجيش الأربع إلى ليبيا أو البلقان، واقترح أن يكون "صلاح الدين الصباغ" قائدا للحملة.

وكان "نورى السعيد" يسير فى ذلك على نهج القوات السودانية والليبية والهندية وغيرها من التى أسهمت بالحرب مع الحلفاء .. على عكس القوات المصرية التى تعاونت مع الحلفاء تعاونا محدودا لخشية الحلفاء من الموقف الوطنى الكامن فى صفوف الجيش المصرى منذ بدء الاحتلال البريطانى.

وعندما بدأت كفة النازية تبدو راجحة، استبد القلق بالبريطانيين، وبدأ "رشيد عالى" يتعرض لضغوط تطالبه بقطع العلاقات مع إيطاليا وإعطاء مزيد من التسهيلات للبريطانيين .. ولاحظ فى شهر يناير ١٩٤١ أن أغلبية البرلمان قد أصبحت مهيأة ضده، فطلب من الوصى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

ولم يقف الضباط الأربعة مع "رشيد عالى"، وفضلوا استقالته وتعيين "طه الهاشمى" رئيسا للوزراء الذى اعتقدوا أنه سوف يكون أكثر ممالأة لهم.

ولكن "طه الهاشمى" أصدر قرارا بنقل أحد الأربعة، "كامل شبيب"، من قيادة الفرقة الأولى فى بغداد إلى الفرقة ٤ فى الديوانية جنوبا،وأصبح واضحا أن الخطر يقترب من "صلاح الدين الصباغ".

حركة "رشيد عالى الكيلانى" :

ويوم ٢ أبريل ١٩٤١ أجبر اللواء "أمين زكى" رئيس أركان حرب و"فهمى السعيد" أحد الأربعة، وقائد القوات المدرعة ـ "طه الهاشمى" على الاستقالة بعد إبلاغه أن الجيش يحاصر القصر الملكى وأنه فى شوارع بغداد.

هرب الوصى من القصر بمساعدة الأمريكيين إلى الحبانية ثم إلي البصرة فشرق الأردن وكان معه "نورى السعيد".

ويوم ٣ ابريل أعلن رئيس أركان الحرب أن الجيش قد كلف "رشيد عالي" بتولي رئاسة الوزارة، كان هذا هو التدخل السادس من جانب الجيش خلال خمس سنوات منذ ١٩٣٦ إلى ١٩٤١.

وجمع "رشيد عالى" البرلمان الذى أصدر موافقته على تعيين "الشريف شرف" وصيا بدلا من "عبد الإله".

و"رشيد عالى" من سلالة "عبد القادر الكيلانى" أحد الفلاسفة البارزين فى القرن الثانى عشر ..قبره فى بغداد .. وله طريقة معروفة باسمه (القادرية) .. تولى رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٣ ثم عين رئيسا للديوان الملكى عام ١٩٣٩.

وكانت صلة "رشيد عالى" بالحاج "أمين الحسينى" وثيقة .. ولذا فقد أثارت حركته اهتمام كثير من الوطنيين فى العالم العربى الذين وجدوا فيها انتفاضة ضد الاستعمار البريطانى .. وحاول "عزيز المصرى" اللحاق بها عن طريق الهرب جوا لولا سقوط طائرته واعتقاله ..وهرع إلى بغداد "أكرم الحورانى" ومعه عدد من ضباط الجيش السورى .. وتشكلت لجنة لقيادة النضال فى سوريا وفلسطين والعراق كان فيها "شكرى القوتلى" وممثل للملك "سعود".

واتخذت بريطانيا موقفا معاديا من "رشيد عالى" .. الذى ظهر تأييد ألمانيا النازية له فى إذاعاتها، وإمداد حكومة "فيشى" له ببعض الأسلحة من سوريا.

وفى يوم ٢٨ أبريل أعلن السفير البريطانى عن وصول قوات بريطانية إلي البصرة، نزلت فعلا فى اليوم التالى رغم معارضة "رشيد عالى" الذى أرسل القوات العراقية لمحاصرة قاعدة الحبانية البريطانية.

وبدأت الحرب فعلا بين انجلترا والعراق ..الطائرات البريطانية تقصف

مواقع القوات العراقية ... و"صلاح الصباغ" الذى عين قائدا للجبهة الغربية أعلن عن قدرته مقاومة الزحف البريطانى لمدة ٣ شهور حتى تصل الإمدادات النازية.

ولكن "هتلر" لم يكن على استعداد لإرسال قوات أو أسلحة كثيرة إلى العراق .. كان يستعد لتنفيذ خطة (بارباروسا) لغزو الاتحاد السوفييتى. يوم ٢٣ مايو ١٩٤١ .. وصلت إلى الموصل ٣٠ طائرة فقط. من قوات "فيشى" بسوريا.

حاولت تركيا التوسط على أساس بقاء "رشيد عالى الكيلانى" رئيسا للوزراء، وبقاء القوات البريطانية في البصرة .. وكاد رشيد عالى يوافق على ذلك، ولكن صلاح الدين الصباغ رفض العرض وقرر المقاومة.

وقرر تشرشل ضرورة إنهاء النفوذ الألمانى فى العراق .. وأرسل قوات بحرية من شرق الأردن وطائرات من مصر.

ولم تدم المقاومة العراقية طويلا .. وهرب "رشيد عالى الكيلانى" والحاج "أمين الحسينى "والضباط إلى إيران يوم ٢٩ مايو، ودخل الجيش الإنجليزى بغداد يوم ٣١ مايو ثم وصل يوم ٤ يونيو.

بلغت الخسائر العراقية ٤٩٧ قتيلا، ٦٨٩ جريحا، ٥٤٨ مفقودا، ١٠٠٠ أسير .. كانت الهزيمة أسرع مما توقع العراقيون، ومما توقع العرب أيضا.

هرب "رشيد عالي" و"أمين الحسينى" إلى المانيا ثم إيطاليا وأخيرا السعودية .. أما الضباط فتساقطوا فى أيدى القوات البريطانية وحوكموا على مراحل.

"فهمى السعيد" و"محمود سليمان" أعدما فى ٥ مايو ١٩٤٢.

"أمين زكى" رئيس الأركان السابق حكم عليه بالسجن ٥ سنوات

"كامل شهيب" أعدم فى ١٦ اغسطس ١٩٤٤ .

"صلاح الصباغ" هرب من إيران إلى تركيا حيث قبض عليه وتسلمه البريطانيون فى سوريا فى سبتمبر ١٩٤٥ وأعدم فى ١٦ أكتوبر من نفس العام فى بغداد.

كتب "صلاح الدين الصباغ" مذكراته أثناء وجوده بالسجن فى تركيا وقد نشرت فى لبنان عام ١٩٥٦.

وانتهت بهزيمة ثورة "رشيد عالى" مرحلة التدخل العسكرى فى الشئون السياسية بالعراق ، وضعفت احتمالات القيام بانقلاب عسكرى بعد أن عاد الوصى و"نورى السعيد" وانتصر البريطانيون.

العسكريون المصريون والعراقيون .. وجها لوجه :

وقد تمت مقابلة "صلاح سالم" مع "نورى السعيد" فى سرسنك بعد هذا التاريخ الحافل الطويل، وبعد أن استقرت الأمور فى العراق استقرارا كاملا لمدة ١٢ عاما قبل تاريخ اللقاء.

كان شبح الانقلابات العسكرية الذى عاد إلى المنطقة فى سوريا عام ١٩٤٩ بانقلاب "حسنى الزعيم" وما تلاه، يبعث السلطة العراقية على مزيد من الحذر، ومزيد من الضغط أيضا.

ولكن حدوث هذا الانقلاب فى بلد ليس تحت الاحتلال البريطانى يبعث على الاطمئنان نوعا ما .. أما وقد وصلت الانقلابات العسكرية إلى مصر، والقوات البريطانية مازالت فيها، فإن هذا هو الأمر الذى كان يثير القلق فى نفس "نورى السعيد".

والثوار العسكريون فى مصر ليسوا من القادة والجنرالات ولكنهم من البكباشية (المقدمين) وصغار الضباط .. وهذا مما يزيد فى قلق "نورى السعيد".

والعسكريون فى مصر يجمحون فى العداء مع بريطانيا، ويكررون نفس الدور الذى لعبته مجموعة "صلاح الدين الصباغ" فى ظروف زمنياً وسياسية مختلفة.

واتفاقية الجلاء التى وقعت بالحروف الأولي قبل الزيارة لم تكن تعنى التسليم بمطالب البريطانيين.

و"نورى السعيد" يبدو ساحرا فى حديثه، يستجمع ذكرياته ، ويستعرض تجاربه، ويؤكد "لصلاح سالم" أن معاداة انجلترا هى بمثابة مناطحة الصخر .. وان من حسن السياسة أن تكون مرنا مع البريطانيين؛ لتكسب منهم الود والتأييد.

ولكن العسكريين في مصر، وقادة الثورة فيها، لم يتجاوزوا الستين من العمر مثل "نورى السعيد" ، ولم ترتبط حياتهم بمصير الإنجليز ..

وهم قد شبوا متأثرين بهتاف الشعب ضد الاستعمار وقوات الاحتلال.

وزيارة "صلاح سالم" اقترنت بمحاولة تكوين حلف عسكرى غربى مرتبط بحلف الأطلنطى، ويضم مصر والعراق.

وقال "نورى السعيد": «إن العراق مهدد بخطر تسرب الشيوعية وان حدوده قريبة من الاتحاد السوفيتى ..».

وقال صلاح سالم: إن الارتباط مع الغرب يضاعف خطر انتشار الشيوعية .. وأنه من الأفضل أن يتم تعاون عربى وثيق.

عقليتان متنافرتان.

معركة حلف بغداد :

وبعد زيارة "صلاح سالم" للعراق، تبين "لجمال عبد الناصر" أن مشروع الحلف العسكرى يقترب، وأنه أصبح خطرا يهدد مصر.

وانطلقت إذاعة (صوت العرب) تدعو كافة المواطنين العرب إلى اتباع نموذج القاهرة، والتحرر من القوات الأجنبية كما فعلت مصر بعد عامين فقط من ثورة ٢٣ يوليو .. وعواطف الجماهير على امتداد الوطن العربى وخاصة في العراق تلتهب مع هذه الإذاعات المثيرة.

واتبع "نورى السعيد" أسلوبا جديدا فى مقاومة هذا الهجوم الإعلامى

عندما أعلن وزير خارجيته "موسى شهبندر" فى مؤتمر صحفى أثناء اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة.بأن العراق لن ينضم لحلف مع تركيا والباكستان، وإنما سيستبدل ذلك بعقد اتفاقية مع بريطانيا تشابه اتفاقية مصر معها على أن يسمح بعودة القوات البريطانية إلى العراق إذا هوجمت إيران وتعرضت لخطر الغزو. وأكد "نورى السعيد" أقوال وزير خارجيته أمام البرلمان العراقى يوم أول يناير ١٩٥٥، ولكن محاولته لوقف الهجوم على العراق لم تستمر، فقد هبط بغداد بعد خمسة أيام فقط من خطبته "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا مع وفد كبير، أمضى أسبوعا فى العراق، وانتهى الأمر إلى صدور بيان ١٢ يناير ١٩٥٥ يفيد بأن اتفاقا قد تم بين الدولتين على توقيع حلف دفاعى مشترك فى أقرب وقت ممكن، وأنهما يتطلعان إلى انضمام الدول الأخرى التى تفكر بمثل أسلوبهما.

وكان هذا الإعلان صدمة حقيقية "لجمال عبد الناصر" .. إذ تأكد ارتباط العراق بحلف الأطلنطى عن طريق تركيا التى كانت أول دولة من دول الشرق الأوسط ترتبط بهذا الحلف .. ليس هذا فقط ..بل إن الدولتين تسعيان لضم دول عربية.

بدأت معركة الأحلاف، التى دخلها "جمال عبد الناصر" بكل الثقل السياسى والإعلامى الممكن.

كان حكام العراق يهتزون أمام الحملة الدعائية الواسعة ..وعندما زار "أنطونى إيدن" رئيس وزراء بريطانيا مصر فى فبراير ١٩٥٥ طلب من "جمال عبد الناصر" أن يوقف حملات العداء ضد الأسرة الهاشمية ونورى السعيد .. ولكن الحملات لم تتوقف.فإن حكومة العراق لم تتراجع عن انزلاقها للارتباط بالأحلاف، فوقعت مع تركيا وثيقة حلف عراقى تركى مشترك كانت هى خميرة حلف بغداد الذى انضمت إليه بريطانيا بعد مؤتمر باندونج فى شهر ابريل ١٩٥٥، ومعها إيران وباكستان بعد أن أنهت معاهدتها المعقودة مع العراق عام ١٩٣٠.

العراق، أول دولة عربية، بل أول وآخر دولة عربية ترتبط بأحلاف الغرب العسكرية.

قبضة السلطة تشتد على الجماهير العراقية .. ولكن الموقف لا يبعث على اليأس .. وتحت السطح تتوهج الإرادة والتنظيمات الشعبية والعسكرية أيضا.

الحزب الشيوعي العراقي الذى تأسس عام ١٩٣٤ كان قد أصبح له نفوذ كبير فى مختلف المجالات الجماهيرية .. ومنها القوات المسلحة.

ووقع العسكريون العراقيون تحت تأثير عدة عوامل جوهرية فى هذه المرحلة التاريخية:

أولاً : التأثر بالنضال الشعبى المضاد للاستعمار داخل العراق علنيا أو سريا.

ثانياً : النموذج الحى الماثل أمامهم فى انقلابات سوريا المتكررة، وفى ثورة يوليو التى صعدت بالعسكريين إلى قمة السلطة.

ثالثاً : تقاليد التدخل العسكرى فى محيط السياسة العراقية والذى استمر خمس سنوات كاملة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤١.

رابعاً : حرب فلسطين وما كشفت من ذهاب الجيش العراقى للمعركة وهو غير متأهب لها، وخضوع قيادة القوات (لواء طاهر الزبيرى وزعيم رفيق عارف) لتعليمات الاستعمار، الأمر الذى انتهى إلى تكوين دولة إسرائيل.

خامساً : موجة المد الوطنى والشعبى التى اجتاحت المنطقة بعد تأميم "جمال عبد الناصر" لقناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثى ثم انسحاب القوات المعتدية.

الفصل الثانى

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

(إن الثورة العراقية نصر عظيم
للقومية العربية)

جمال عبد الناصر
فى حديث مع الصحفى الهندي كارانجيا

(ثورة العراق هى أول ثورة حقيقية
فى العالم العربى)

مكسيم رودنسون
الكاتب الفرنسى

كل هذه العوامل دفعت الضباط إلى محاولة تشكيل تنظيمات عسكرية متفرقة بدأت على حذر، ولم ترتبط بالأحزاب السياسية إذا استثنينا الحزب الشيوعى.

وكان موقف العراق قريبا من السعودية فى ذلك الوقت .. اجتمع الملكان سعود وفيصل العراق في مايو ١٩٥٧ وأصدرا بيانا جاء فيه (إن الاتحاديين السعوديين والهاشميين قدوة للعالم العربى، وكل عدوان على العراق يعتبر عدوانا على السعودية).

تعددت تنظيمات الضباط ولم تتح الفرصة لحصرها حصرا كاملا، او التعرف على حقيقة حركتها، إلا من أقوال بعض الضباط مثل اللواء «حميد سيد حسين».

من التنظيمات الأولى تنظيم مقدم مهندس «رفعت الحاج سرى» (ابن أخت «جميل المدفعى» رئيس الوزراء السابق) الذى نقل إلى ضابط تجنيد بالجنوب فى منطقة العمارة قرب البصرة، ثم أحيل إلى التقاعد فضعفت حركته.

وتنظيم قام به عقيد «شاكر محمود شكرى» آمر اللواء ١٤، الذى نقل رئيسا لبعثة العراق العسكرية فى ليبيا.

وتنظيم ثالث قام به عقيد «عبد الغنى الراوى» فى البصرة.

وتنظيم رابع للعقيد «إسماعيل على» فى الديوانية.

ولكن أهم هذه التنظيمات وأكثرها قدرة على اجتذاب غيرها، كان تنظيم «عبد الكريم قاسم» الذى ضم «رجب عبد المجيد» و«صبحى عبد الحميد» و«عبد السلام عارف» وكان مفروضا أن يعين «عبد الكريم قاسم» آمرا لأحد الالوية.

ولكن «رفيق عارف» رئيس أركان حرب الجيش عين شقيقه بدلا منه.

ولم يخضع «عبد الكريم قاسم» ..وإنما ذهب إلى «نورى السعيد» الذى أصدر الأوامر بتعيينه، فصدر قرار تعيينه آمرا للواء ١٩ مشاة الذى ظل

قائدا له حتى ثورة ١٤ يوليو.

واستطلف «نورى السعيد» «عبد الكريم قاسم» فقربه إليه وكان يدلله باسم (كورمى)، كما أكد لى زميله اللواء حميد .. ويبدو أن «وصفى طاهر» ياور «نورى السعيد» قد لعب دورا فى دعم هذه العلاقة، لأنه كان منضما لتنظيم «صبحى عبد الحميد»، وقد ساعده منصبه على الحركة وجمع المعلومات وتضليل أجهزة الأمن أيضا.

وقد أسهم «وصفى طاهر» فى وحدة تنظيم «صبحى عبد الحميد» مع تنظيم قاسم تحت قيادة الأخير فى نهاية ١٩٥٧ كما جاء فى محاضر محكمة الشعب.

واستغل «عبد الكريم قاسم» علاقته «بنورى السعيد» فى مواصلة نشاطه السرى، ولكن «رفيق عارف» كان يرصد حركته وأبلغ «نورى السعيد» الذى صارح «عبد الكريم قاسم» بمعلوماته وشكوكه ... ولكن قاسم قال له إنه يعانى من اضطهاد رفيق عارف؛ لأنه محسوب على «نورى السعيد» بعد تعيينه آمرا للواء ١٩، ولذا فهو يريد الإيقاع والتفرقة بين الرجلين ..

وخلال هذه الفترة اقترح «عبد الكريم قاسم» إدخال «عبد السلام عارف» إلى التنظيم الموحد ..ورغم اعتراض البعض فإن قاسم أصر على دخوله وكانت هذه هى بداية العلاقة بين الرجلين .. «عبد الكريم قاسم» آمرا للواء ١٩ مشاة، «عبد السلام عارف» آمرا لأحد أفواج اللواء ٢٠ مشاة والاثنان تجمعهما الفرقة ١٣ مشاة.

لم تكن هناك منشورات تصدر باسم الضباط الأحرار من باب الحذر والسرية، حيث كانت قبضة أجهزة الأمن فى السلطة العراقية أشد وأعنف منها فى مصر، التى كان النظام الملكى قد بلغ فيها جوا من التفسخ يصعب علاجه، ولأن أجهزة أمن حلف بغداد كانت منتشرة فى العاصمة التى اختيرت مقرا له.

كانت ظروف العمل داخل الجيش صعبة ومعقدة، وكانت الشكوك إذا

لاحقت أحدا، أبعدته فورا عن المناصب القيادية الحساسة أو عن الجيش كله.

لم تقتصر حركة هذه التنظيمات داخل حدود العراق.

العسكريون المصريون كانوا يعقدون الصلات مع غيرهم من العسكريين فى المنطقة كلما أتيحت الظروف المناسبة.

«جمال عبد الناصر» أبلغ «خالد محيي الدين» أنه على اتصال بالضباط الأحرار العراقيين ، وذلك فى شهر أبريل ١٩٥٨ قبل اشتعال ثورة ١٤ يوليو .

وقال عبد الناصر لخروشوف فى موسكو حسب رواية هيكل إن قاسم وعارف قد اتصلا «بعبد الحميد السراج» فى مدينة (الرقعا) على الحدود وأبلغاه بأنهما فى حركة ما .

وكان سفير مصر فى السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط علي اتصال «بعبد الكريم قاسم» قائد اللواء ١٩مشاة وعبد السلام عارف أثناء وجودهما فى منطقة H3 بالأردن عام ١٩٥٦ عقب استدعاء الأردن لهم بعد غزو الثلاثي لمصر، وعرف أن هناك تنظيما عراقيا، وقد أمدهما ببعض المتفجرات.

ويقول «أمين هويدى»: إنه كان هناك اتصال خاص مع صبحي عبد الحميد.

وكان سفير مصر فى السعودية (عبد الحميد صبور) وهو ضابط سابق على اتصال وثيق بنجيب الربيعى سفير العراق فى السعودية أيضا، وهو ضابط سابق مثله سبق له أن قدم استقالته أثناء حرب فلسطين احتجاجا على عدم قدرته على حماية قواته ثم سحبها تحت ضغط القائد العام.

كان «نجيب الربيعى» على اتصال بالضباط العراقيين فى تنظيم «عبد الكريم قاسم» الذى اختار اسم (الضباط الأحرار) أيضا، ويقول

«عبدالحميد صبور» : إنه كان هناك اتصال دائم بينهما محوره الرئيسى حركة الضباط الاحرارفى العراق .. وأنه قد أبلغه أن انقلابا سيتم فى العراق يوم ١١ مايو ١٩٥٨ فأسرع بإبلاغ ذلك إلى مكتب «جمال عبد الناصر» ولكنه ابلغه بالتأجيل فى آخر لحظة.

ويقول «عبدالحميد صبور» أيضا أن «نجيب الربيعى» قد تراجع خلال فترة ما من اتصالاتهما؛ بدعوى أن مصر تأخذ اتجاهات يسارية متطرفة.

ولكن الصلة بينهما عادت إلى طبيعتها بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

يؤكد هذه الحقيقة ما يقوله صبور من أنه عند إعلان ثورة العراق قفل الربيعى السفارة ، ورفع سماعة التليفون . وأبقى علم فيصل مرفوعا لمدة ٣ أيام حتى حضرت طائرة عراقية خاصة لتحمله إلى بغداد رئيسا لمجلس السيادة.

خطة الانقلاب أعدت تحت الاسم الكودى (صقر) .. وكان التوقيت مناسبا .. الحرب الأهلية فى لبنان تزداد اشتعالا .. والأردن والعراق انضما فى اتحاد واحد .. و«الأمير عبد الإله» و «نورى السعيد» كان قد تحدد سفرهما إلى استنبول يوم ١٤ يوليو .. واللواء ٢٠ الذى يقود «عبد السلام عارف» فوجا (كتيبة) منه كان مقررا أن يسافر إلى الأردن عابرا بغداد .. آمر اللواء الزعيم (الأميرالآى) «أحمد حقى محمد» على كان فى مقدمة اللواء، الذى كان توقيت تحركه يقضى بأن يعبر بغداد ليلة ١٤/١٣ يوليو.

وعندما وصلت وحدات اللواء إلى (الفالوجا) تولى قيادته «عبد السلام عارف» وتعاون معه قائد الفوج الثانى عبد اللطيف الدراجى ..وآمر الفوج الثالث المقدم الركن «يس محمد» رفض التعاون فضربه «عبد السلام عارف» ووضعه فى الإيقاف.

وكان قائد الفرقة الثالثة اللواء غازى الداغستانى قد استدعى إلى بغداد فتولى قيادة الفرقة مكانه الزعيم (الاميرالآى) عبد الكريم قاسم قائد

اللواء ١٩ الذى كان هو ورئاسة الفرقة فى (بعقوبة) نفس المدينة التى تحرك منها بكر صدقى فى زحفه الأول نحو بغداد منذ ٢٣ عاما.

وامد الزعيم (أميرالاى) ناجى طالب مدير التدريب بالأركان وحدات اللواء ٢٠ بذخيرة اكثر مما كانت تسمح به التعليمات التى صدرت عام ١٩٥٥ مع اشتداد الهجمة الدعائية ضد خلف بغداد، وشعور المسئولين بأن حالة من الرفض قد بدأت تتسرب إلى صفوف الجيش.

لواء «عبد السلام عارف» تتوزع أفواجه وسراياه على القصر الملكى والإذاعة ودار «نورى السعيد»، ووزارة الدفاع، واعتقال بعض المسئولين.

واحتشدت الجماهير حول القصر مع الجيش ..وخرج الملك والوصى يستفسران عن الموقف، فعاجلتهما رصاصات سبع، وتدفقت الجماهير داخل القصر وقتلت معظم أفراد الأسرة المالكة.

لم تتم حركة الجيش فى معزل كامل عن الشعب وكما عرف الشيوعيون والإخوان المسلمون فى مصر موعد الحركة بالتحديد، عرف كل من الحزب الشيوعى العراقى وحزب البعث العربى الاشتراكى موعد ثورة العراق بصلات خاصة بين أعضائهما الملتزمين الذين تعاونوا مع تنظيم الضباط الأحرار.. تماما كما كان الحال فى مصر.

ولكن الحركة عسكرية والقبضة العليا للضباط، و«عبد الكريم قاسم» يعلن فى مؤتمر صحفى بعد خمسة أيام أنهم يعرفون الذين تعاونوا معهم من المدنيين.

جثة الوصى عبد الإله ربطت من الأقدام فى عربة سارت به فى شوارع بغداد .. ونورى السعيد حاول الهرب عبر دجلة فى ثياب امرأة فكشفه صبى وانتهت حياته ..وحرقت السفارة البريطانية.

وسحلت فى الشوارع جثث بعض المسئولين فى العهد الملكى، وخاصة رجال الأمن وسط زغاريد وصيحات ابتهاج وقد علقت الجثث على أعمدة النور.

سقط الحكم الملكى فى بغداد واستقبلت الثورة استقبالا عاصفا من تأييد الشعب .. وتشكل يوم ١٤ يوليو مجلس الوزراء برئاسة «عبد الكريم قاسم» الذى تولى وزارة الدفاع وعين «عبدالسلام عارف» نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، و«ناجى طالب» وزيرا للشئون الاجتماعية ..

وعين ١٢ وزيرا مدنيا يمثلون الاتجاهات والتنظيمات السياسية المختلفة التى اجتمعت على معاداة النظام الملكى .

واختلفت ثورة العراق عن ثورة مصر فى تقديرها لدور الأحزاب الوطنية المعادية للاستعمار، وهى أساسا أربعة :الحزب الشيوعى والوطنى الديمقراطي والبعث والاستقلال، وتعاونها معهم منذ اللحظة الأولى.

وكل منها كان له ارتباط ببعض الضباط ..وكان محتملا أن يصل وحده إلى السلطة عن طريق مؤيديه فى الجيش.

ولكن ولاء كثير من الضباط المرتبطين بهذه الأحزاب كان تابعا للجيش وحركة الضباط الأحرار .. والذين احتفظوا بالولاء الأول لأحزابهم تمت تصفيتهم عبر مراحل الثورة.

كانت ثورة ١٤ يوليو انفجارا مدويا فى الشرق الأوسط ، اهتزت له أرجاء العالم ، وبادرت القوى المختلفة تراجع حساباتها وتواجه الموقف الجديد الذى نشأ بعد ست سنوات من ثورة مصر المحتملة والمتوقعة وفى أقل من سنتين على العدوان الثلاثى على مصر.

كان وقوع الانفجار فى مقر حلف بغداد أكثر مما تحتمله أعصاب الامبريالية؛ لأنه كان يعنى بالتأكيد رجحان كفة الحرب الأهلية فى لبنان لصالح الوطنيين وانهيار الحكم فى الأردن .ولذا نزل الاسطول الأمريكى فى بيروت يوم ١٥ يوليو .. وهبطت قوات المظلات البريطانية فى الأردن قادمة عبر إسرائيل لتنقذ عرش «الملك حسين» بعد تمزق الاتحاد بين الأردن والعراق.

وكان «جمال عبد الناصر» فى زيارة ليوغوسلافيا عندما شبت الثورة

ووصل الأسطول الأمريكي السادس إلى بيروت .. وبعد مراجعة سريعة للموقف، عاد باليخت الحرية إلى يوغوسلافيا بعد أن كانت الباخرة فى طريقها إلى الاسكندرية، ومنها بالطائرة إلى موسكو التى رتبت له الرحلة يوم ١٦ يوليو.

كان انهيار النظام الملكى فى بغداد، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، تصاعدا فى انتصارات «جمال عبد الناصر» الذى هاجم «نورى السعيد» والعرش العراقى فى عنف خلال معركة الأحلاف .. وشعر أن من واجبه ومسئوليته مساندة هذه الثورة التى قادها العسكريون أيضا.

وقبل وصوله إلى موسكو كان قد أعطى تعليمات لاسلكية للمشير عامر فى القاهرة بإرسال بعثة عسكرية مصرية يرأسها ضابط عمليات لدعم ثورة العراق.فقد كان «جمال عبد الناصر» يخشى تحرك القوات البريطانية المعسكرة فى مطار الحبانية بالعراق.

كلف المشير عامر البكباشى «عبد المجيد فريد» بالسفر فورا إلى بغداد فتحرك إليها من سوريا (الإقليم الشمالى فى ذلك الوقت) ومعه أجهزة لاسلكية وأحد الضباط السوريين وبعض الفنيين حيث سلكوا الطريق الصحراوى فوصلوا صباح ١٥ يوليو بعد سفر ١٤ ساعة.

حمل عبد المجيد فريد معه تعليمات أبلغها لقادة ثورة ١٤ تموز وتتلخص فى :

أولاً : استعداد القوات المسلحة والقوات الجوية العربية للوقوف بجوار القوات المسلحة العراقية دعما وتأييدا للثورة.

ثانيا : تقديم كل الدعم الإعلامى والمادى الذى يطلبه قادة الثورة العراقية.

لقد كان الخطر يهدد ثورة ١٤ تموز من قاعدة الحبانية البريطانية ومن احتمالات تقدم القوات البريطانية التي هبطت بالمظلات فى الأردن قادمة من قبرص.

وأصدر «جمال عبدالناصر» بيانا أدان فيه التدخل الأمريكى فى لبنان، واتخذ قراره بالذهاب إلى موسكو للتعرف على موقف الكتلة الشرقية .. وصحبه فى الرحلة الدكتور «محمود فوزى» و«محمد حسنين» هيكل رفاقه فى زيارة يوغوسلافيا.

وطلب عبد الناصر من خروشوف أن يوجه إنذارا إلى الغرب مثل إنذار ١٩٥٦ للتحذير من أى تحركات غربية ضد العراق أو سوريا..

ولكن خروشوف كان يخشى حماقات دالاس وزير خارجية أمريكا، مما قد يجنح بالعالم إلى خطر حرب عالمية ثالثة، ومع ذلك ـ وبعد ساعتين من مقابلة عبد الناصرـ ذهب خروشوف إلى اجتماع المكتب السياسى حسب رواية «محمد حسنين هيكل».

وتقرر القيام بمناورات عامة على الحدود البلغارية التركية أعلنها الماريشال مالينوفسكى مصحوبة بدعاية ضخمة، وأصدر خروشوف بيانا هاجم فيه الغرب،وطلب المندوب السوفييتى فى الأمم المتحدة انسحاب الجنود الأمريكيين والبريطانيين من لبنان والأردن.

وعاد عبد الناصر جوا عبر إيران والعراق إلى دمشق يوم ١٨ يوليو، ووقف يخطب فى الجماهير قائلا: (إن الاتحاد السوفيتى يدعمنا تدعيما كاملا .. ولكننا نطلب السلام من مركز القوة).

ووصل وفد عراقى برئاسة «عبد السلام عارف» إلى دمشق يوم ١٩ يوليو، حيث خطب عارف مشيدا بعبد الناصر والقومية العربية .. ووقعت اتفاقية صداقة ومساعدة متبادلة بين مصر والعراق.

وعاد عبد الناصر سرا إلى القاهرة .. حذرا مما حدث للطائرة المرافقة للمشير «عبد الحكيم عامر» التى سقطت فى طريق عودتها من سوريا بعد العدوان .. وكان مفروضا أن يكون بين ركابها لولا تغيير حدث فى آخر لحظة.

واكتملت مشقة الرحلة على عبد الناصر عندما وصلت الطائرة فوجدت مطار القاهرة مغلقا، فهبطت الطائرة السوفيتية فى مطار أبو صوير

الحربى، حيث عاد إلى منزله بعد رحلة شاقة امتدت ما يقرب من أسبوع.

استقرت الأوضاع العالمية وموازنات القوى الجديدة على حماية ثورة ١٤ يوليو، وعلى إنقاذ عرش «الملك حسين» فى الأردن والنظام فى لبنان .. وكان تدخل الاتحاد السوفيتى بالمناورات وبيانات الإدانة واقتراح مؤتمر القمة وإثارة القضية فى الأمم المتحدة والاعتراف السريع بنظام العراق والنشاط الدبلوماسى الموسع مع الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز .. إلى جانب الانتصار الرائع لشعب العراق، والمبادرة السياسية «لجمال عبد الناصر»، والتأييد الجماعى من جماهير الأمة العربية كل هذا أدى إلى استقرار سريع للموقف، وعدم حدوث سلسلة من الانفجارات تعقب ما حدث فى بغداد.

كان لرحلة عبد الناصر إلى موسكو صدى بعيد فى أنحاء العراق، شعبيته التى اكتسبها فى العراق خلال نضاله ضد حلف بغداد، موقفه الحازم فى قضية التأميم والعدوان وكسره احتكار السلاح جلبت له رصيدا هائلا عند الناس هناك، الذين خرجوا يهتفون لثورة ١٤ يوليو و«لعبد الكريم قاسم» و«لجمال عبد الناصر» أيضا.

وكان «جمال عبد الناصر» يتطلع قطعا إلى نوع من اللقاء والوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة .. ولكن السلطة الثورية الجديدة لم تكن منجذبة فى هذا الطريق.

يقول عبد «المجيد فريد» الملحق العسكرى الجديد: إن «عبد الكريم قاسم» وزملاءه قد استقبلوا فى البداية موقف «جمال عبد الناصر» بترحيب شديد، وأنهم أعطوا له مكتبا مجاورا لمكتب «عبد الكريم قاسم» فى وزارة الدفاع ليكون مقرا له، وقد بقى له لمدة ثلاثة أشهر.

وخلال هذه الفترة قدمت الجمهورية العربية المتحدة كل مطالب العراق: الرجال والخبراء والسلاح والذخيرة التى توافرت للجيش المصرى منذ كان تسليحه بريطانيًا.

ويقول «عبد المجيد فريد» : إن صداقة «عبد الكريم قاسم» وعلاقته

كانت متسمة منذ البداية بالحذر الشديد، وذلك حرصا منه على عدم زيادة النفوذ المصرى فى العراق ، بينما يقول عبد المجيد أنه شعر منذ البداية أيضا بتقارب شديد من «عبدالسلام عارف» و«رفعت الحاج سري» مدير المخابرات، ولكن «عبدالمجيد فريد» يعترف بأنهم قد أخطأوا في زيادة اتصالهم «بعبدالسلام عارف» إلى الحد الذى أثار عبد الكريم قاسم وضاعف الحذر فى صدره.

وحضر إلى مصر وفد من الساسة العراقيين، رأسه كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى وقال لعبد الناصر أن عنده قدرة التأثير على «عبد الكريم قاسم» وأن ملاحظته الوحيدة هى تعطيل الحريات السياسية فى مصر، وطالب بإلغاء الاتحاد القومى وإعادة الأحزاب حتى يمكن قيام اتحاد فيدرالى، ولكن عبد الناصر رفض الفكرة.

أول مؤتمر صحفى «لعبد الكريم قاسم» لم يشد فيه بعبد الناصر كزعيم للعروبة .. وإن كان قد تحدث عن دوره الكبير فى تأييد ثورة العراق.

«عبد الكريم قاسم» كان أكبر سنا من «جمال عبد الناصر» .. ولد فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤، وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٣٤ ودخل كلية أركان حرب عام ١٩٤١، واشترك فى الحرب ضد الأكراد عام ١٩٤٥، وكان فى فلسطين خلال فترة الحرب، ثم ذهب للدراسة فى انجلترا عام ١٩٥٠، وحصل على رتبة الزعيم (الأميرالآى) عام ١٩٥٥.

كان كل من «جمال عبد الناصر» و«عبد الكريم قاسم» متخرجا فى كلية أركان الحرب .. مستوى الدراسة واحد تقريبا .. وكانت رتبة «عبد الكريم قاسم» يوم الثورة كانت تفوق عبد الناصر بدرجتين .. وعمره أيضا كان يزيد حوالى أربعة أعوام فجمال عبد الناصر ولد فى ١٥ يناير ١٩١٨.

صراعات داخلية :

لم يكن «عبد الكريم قاسم» مثل «عبد السلام عارف» مندفعا إلى

القومية العربية والناحية الدينية .. ولم يكن مثله أيضا مرتبطا من بعيد بحزب «البعث» الذى يضع الوحدة العربية فى مقدمة أهدافه. رشح «عبد السلام عارف» صاغ المخابرات «صالح مهدى عماش» المسئول بحزب «البعث» ليكون مندوبا عن العراق فى هيئة الأمم المتحدة بدلا من «إسماعيل عارف» أحد قادة الضباط الأحرار.

كانت مشاكل العراق الداخلية تفرض عليهم الاهتمام بها أولا ..

ولكن «عبد السلام عارف» بدا فى الموقف كما لو كان ممثلا لاتجاه الوحدة مع مصر .. يخطب كثيرا بما لا يتفق مع رأى زملائه .. الأمر الذى أدى إلى إثارة البلبلة فى العراق،وخاصة بعد أن عقد الملحق العسكرى المصرى «عبد المجيد فريد» صلات خاصة به. أوحت إلى زملائه وإلى قاسم بأنه قد أصبح مصدر خطر عليهم وعلى الثورة.

وزاد فى تجسيم هذه الحالة وصول «رشيد عالى الكيلانى» فى أول سبتمبر من القاهرة وإعلانه عن معارضته للإصلاح الزراعى.

وفى ١٢ سبتمبر أى قبل مضى شهرين من الثورة أعفى «عبد السلام عارف» من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ، وزاد ذلك من هوة الجفاء والتوتر، ووصل الأمر غايته فى ٣٠ سبتمبر عندما صدر أمر بإعفائه من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيرا للعراق فى بون.

رفض «عبد السلام عارف» تنفيذ الأمر أو السفر متعللا بعدة حجج شخصية، وفى ١١ أكتوبر عقد «عبد الكريم قاسم» اجتماعا لقادة الضباط الأحرار ومعهم قادة الفرق الأربع بالجيش العراقى فى وزارة الدفاع؛ لإقناع عارف بالسفر وتفادى انفجار أزمة بين الزملاء.

وفى هذا اللقاء أخرج عارف مسدسه وحاول الاعتداء على «عبد الكريم قاسم» الذى عاجله بالقبض على يده وأخذ المسدس منه .. وقال عبد السلام إنه كان يحاول الانتحار .. وسأله قاسم عن السر الكامن وراء تنفيذ هذه الرغبة لو صحت فى مكتبه.

عفا عبد الكريم قاسم عن حركة عبد السلام عارف فى مقابل سفره فى اليوم التالى مباشرة إلى بون، وودعه فى المطار، ولكن عارف أمضى يوما واحدا فقط فى بون، وثلاثة أسابيع فى جولة بعواصم أوروبا، عاد بعدها فجأة إلى بغداد يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٨ حيث اعتقل وقدم للمحاكمة يوم ٢٧ نوفمبر.

كانت شخصية «عبدالسلام عارف» تدفعه إلى تصرفات غير محسوبة معتمدا على رصيد القومية العربية و«جمال عبدالناصر» الكبير فى العراق.

وكانت صلة القاهرة ببغداد قد بدأت تدخل دائرة الحساسية؛ نتيجة تصرفات بعض أجهزة الأمن المصرية.. كانت لهفتهم للوحدة مغرية للعناصر التى لم تجد فى ثورة ١٤ يوليو متنفسا لتعبيرها.

وكان فى حركة هؤلاء الأفراد غير المسئولين تشويه للصورة التى تصل إلى «جمال عبدالناصر»، وتشويه أيضا لصورة «جمال عبدالناصر» فى نظر المسئولين العراقيين.

كانت تجربة الوحدة مع سوريا قد مضت فى الطريق عدة شهور، وكان مفروضا فيها أن تكون قوة جذب للدول العربية المتحررة.. ولكن كما أن الثورة لا تصدر فإن الوحدة لا تفرض.

وبدأت صحافة القاهرة ، وخاصة صحف أخبار اليوم، تلمح إلى أن تيارا شيوعيا قد بدأ يأخذ مجراه فى العراق.. ولكن جريدة المساء التى كان يرأس تحريرها «خالد محيي الدين» نشرت مقالا للدكتور «عبدالعظيم أنيس» تحت عنوان «الحركة الوطنية العربية» واتصل «جمال عبدالناصر» «بخالد محيي الدين» غاضبا على ذكر كلمة «الوطنية» بدلا من «القومية»، وأصدر تعليماته بمنع الدكتور «عبدالعظيم أنيس» من الكتابة.

وإذا كان «مكسيم رودنسون» قد كتب يقول : «إن ثورة العراق هى أول ثورة حقيقية فى العالم العربى» فإنه كان يعنى بذلك أنها حركة عسكرية

منفتحة على الشعب بتنظيماته المختلفة.

ثورة العراق كانت تمضى فى طريق يخدم الشعب المتحرر من قبضة النظام الملكى الرجعى وحلف بغداد.. ولكنها لم تتحرك نحو الوحدة حركة سريعة أو ملحوظة.. وبدا الأمر بالنسبة للقوميين كأنه نوع من التردد أو الخيانة.

حركة الشواف.. بين القاهرة وبغداد :

كان الموقف المنفتح على الشعب لثورة العراق دافعا إلى ظهور حساسيات مع القاهرة التى وصلت إليها الصورة كما لو أن العراق قد أصبح خاضعا تماما للنفوذ الشيوعى، وخاصة بعد استقالة «صديق شنشل» الذى حاول مصادرة جريدة الحزب الشيوعى فى فبراير.

وهى صورة لم تكن دقيقة أو صحيحة.. فالحزب الشيوعى كان يمارس نضاله ولكن بطريقة غير قانونية، وكانت هناك متناقضات بين قيادته وبين السلطة.

صحيح.. أن حرية نسبية قد توافرت لحركته، ولكنها كانت حرية مرصودة.

وبدأت بعد ظهور حملات نقد محدودة فى الصحف المصرية ضد العراق... مهاجمة صريحة من «جمال عبدالناصر» للشيوعيين فى خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ببورسعيد.

وذهب «جمال عبدالناصر» إلى سوريا فى مارس ١٩٥٩ وهو فى خطبه يهاجم أعداء القومية العربية تعميما.. حتى قامت محاولة المقدم «عبدالوهاب الشواف» ابن مفتى بغداد يوم ٨ مارس ١٩٥٩ فى الموصل.

وكما يقول «أنتونى ناتانج» فى كتابه «ناصر»: فإنه سواء عرف عبدالناصر أو لم يعرف بأسرار هذا التدبير، فالأمر الذى لاشك فيه أن أخبار الانقلاب المحتمل كانت قد تسربت إلى الناس، وعلم بها السفير البريطانى «هنرى تريفليان»، وعلى قدر ما شعر السراج بضمان النجاح،

على قدر ما ضعفت السرية.. وقلت إجراءات الأمان.. مما أوقع بعض السوريين بملابسهم العسكرية فى الموصل.

ويقول «انتونى ناتنج» ايضا: إن «جمال عبدالناصر» قد عاتب السراج على تدبيره للانقلاب، ولكن لم يكن امامه خيار.. التورط قد حصل والهجوم خير وسائل الدفاع.

وقال لى «عبداللطيف البغدادى» إن حوارا دار بين بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة عن احتمالات تدخل مصرى؛ لتأييد ثورة ضد نظام «عبدالكريم قاسم» إذا ما طلب منهم ذلك.. وأنه قد أثيرت احتمالات انتهاز إسرائيل الفرصة لمهاجمة سوريا، أو مبادرة الاتحاد السوفييتي لمساندة قاسم، أو تدخل قوات الحلف المركزى أو الولايات المتحدة.. ومع ذلك فإن عبدالناصر أعلن أنه لن يتردد إذا ما حدث ذلك فى إهمال كل هذه الأخطار والقيام بواجبه القومي.

ويؤكد الملحق العسكرى «عبدالمجيد فريد» أنه لم يكن على علم بحركة الشواف، ويقول إنها دبرت بمعرفة السراج.

كان هناك اجتماع لأنصار السلام فى المدينة، واحتشدت الجماهير ومضى الاجتماع هادئا ثم خرجت بعض المظاهرات السلمية، فأرسل لها الشواف قواته لتفريقها عنوة معتقدا أن هذه الحشود قد أعدت للمبادرة بالهجوم عليه، وبدأت مجزرة دامية لم يكن هناك من سبيل لتفاديها.. إذ اندفع الشواف فى مقامرة للسيطرة على الموقف بعيدا عن بغداد.

لم يكن الشواف قائد اللواء الخامس من الفرقة الثانية وحده.. وإنما كان مرتبطا مع «ناظم الطبقجلى» قائد الفرقة و«رفعت الحاج سرى» مدير المخابرات الذى كان يدبر اعتقال «عبدالكريم قاسم».

ولم يجد «رفعت الحاج سرى» الموقف مواتيا فأرسل إلى الشواف يطلب التأجيل.. ولكن الاندفاع الأهوج جعله يعلن الانقلاب فى ذلك اليوم الذى احتشد فيه أنصار السلام.

استمرت الحركة يومين.. خاضها الشيوعيون والأكراد الديمقراطيون دفاعا عن أنفسهم.. واتخذ ضباط الصف المنضمون للحزب الشيوعى موقف الرفض من حركة الشواف.. واستمرت المعركة فى المدينة يومين.

لم يقدر الشواف أن طائرات بغداد تستطيع الوصول إلى الموصل، وضرب التجمعات العسكرية فيها، وهو ما حدث فعلا.

أجهزة الدعاية المصرية والسورية تعلن عن قيام «ثورة الشواف» «وصوت العرب يلهب حماسة الناس.. والقتلى يتساقطون.. وبغداد تعلن عزل الشواف، وهو يواصل المعركة حتى يسقط جريحا وينقل للمستشفى، فيهجم عليه الناس وتنتهى حياته ومحاولته.. وفى المدينة مئات من القتلى والجرحى.. وقام بعض الشيوعيين بأعمال غير إنسانية أساءت إليهم، وجعلتهم يكتبون عنها نقدا ذاتيا فيما بعد.. ولو أنهم فى الحقيقة قد دفعوا إليها دفعا باستفزاز الشواف لهم عندما اعتقل قادة الحزب، ووضعهم فى السجن.

كان عبدالناصر ينتظر أخبار انتصار الثورة التى دبرت مع بعض أعضاء اجهزة المخابرات. ولكنه لابد من ذلك سمع أخبار فشلها ومصرع الشواف.

وأصدر «عبدالكريم قاسم» قرارا بإبعاد الملحق العسكرى «عبدالمجيد فريد» والمستشار بالسفارة «محمد المصرى»، وهو ضابط سابق من رجال رئاسة الجمهورية، وليس من موظفى وزارة الخارجية، واثنين من الموظفين الإداريين خلال ١٢ ساعة على ألا يخرجوا من السفارة؛ حيث إن الدولة لن تكون مسئولة عن حياتهم.

ومع ذلك يقول «عبدالمجيد فريد» أنه تسلل من السفارة ليلا، وذهب إلى «رفعت الحاج سرى» فى مكتبه بوزارة الدفاع، وحذره من انكشاف أمره.. ويقول «عبدالمجيد فريد» أن رفعت كان مرتبكا.

ويبدو أن هذه الزيارة المتعجلة البعيدة عن قواعد الأمان قد أكدت شكوك قاسم فى «رفعت الحاج سرى» ، فأصدر أمرا باعتقاله بعد ٣

ساعات من خروج «عبدالمجيد فريد» من عنده.

وعندما وصلت أخبار الفشل، بدأ «جمال عبدالناصر» حملة فى غاية العنف ضد العراق خلال جولته وخطبه فى سوريا منذ يوم ١١ مارس.

«عبدالكريم قاسم» أصبحُ قاسم العراق .. الشيوعيون عملاء وملحدون لا يؤمنون بحرية بلادهم.. الحزب الشيوعى السورى يعمل بتعليمات من الخارج.. لن نسمح بقيام حزب شيوعى فى مصر. الحزب الشيوعى فى مصر يتلقى تعليماته من الحزب الشيوعى الإيطالى منذ عام ١٩٥٢.

الهجوم يشتد ويتضاعف ضد حكومة العراق.. ورد الفعل ضد مصر يزداد عنفا.

وتمزقت العلاقة بعد شهور معدودة بين ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٤ يوليو، ولم يعد هناك جو مناسب لخلق علاقة صحية مشتركة بين الأفكار القومية والأفكار الوطنية أو العاطفية.

وبدأت فى آخر مارس ١٩٥٩ حملة اعتقالات ثانية ضد الشيوعيين المصريين والسوريين، الذين سبق أن وجهت ضدهم حملة اعتقالات شملت المئات فى ليلة رأس السنة ١٩٥٨/ ١٩٥٩.

الانفعال واضح فى موقف «جمال عبدالناصر».. وفى موقف الحكومة العراقية التى جعلت من محكمة المهداوى ساحة للقذف والسباب والدعاية وفضح الأسرار.

وكانت محكمة الشعب برئاسة العقيد «فاضل المهداوى» قد بدأت فى محاكمة «عبدالسلام عارف» و«رشيد عالى الكيلانى» و«رفعت الحاج سرى» وغيرهم على امتداد شهور طويلة.

طرد «عبدالكريم قاسم» بعد ثورة الشواف ٢٠٠ ضابط من الجيش، منهم ٧٠ أميرالاى وقائمقام.

وفى يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٩ حدثت محاولة اعتداء على حياة «عبدالكريم قاسم»، قام بها بعض البعثيين فى شارع الرشيد.. قتل

السائق وجرح عبدالكريم قاسم وتمت حركة اعتقالات كبيرة، وذلك بعد أن كانت أحكام الإعدام قد نفذت على «ناظم الطبقجلي» و«رفعت الحاج» سرى ضمن ١٣ ضابطا، ٤ مدنيين يوم ٢٠ سبتمبر.

هجمة على الشيوعيين :

وعندما نشرت جريدة المساء في مصر أن الثورة قد انتهت، ذهب «أنور السادات» يوم ١٢ مارس ١٩٥٩ إلى «خالد محيى الدين» وأبلغه قرار «جمال عبدالناصر» بعزله، وتعيين ضابط مخابرات رئيسا للتحرير بدلا منه هو «مصطفى المستكاوى».. كل الجرائد المصرية ظلت تخلق جوا من الإثارة حول ما حدث في الموصل.. وتنشر خطب عبدالناصر الملتهبة في سوريا والتي ظل يواصلها حتى شهر أبريل ١٩٥٩.

وفي حديث مع الصحفي الهندي كرانجيا يوم ١٧ أبريل قال عبدالناصر:

«ليس بالقومية العربية أى خطأ، إلا أنها معرضة في الوقت الحاضر لهجوم من الحركات الهدامة، إننا نقاتل معركة دفاعية ضد الشيوعية ومطامعها تماما كما سبق أن قاتلنا ضد الاستعمار العربي».

وصرح بأنه طلب مقابلة «عبدالكريم قاسم» ولكنه اعتذر بحجج واهية؛ لأنه كان أسيرا للشيوعيين.

وفي ختام الحديث قال إنه يتوقع كفاحا طويلا بين الشيوعيين والقوميين العرب.

وكان قد سبق «لجمال عبدالناصر» أن قال «لخالد محيى الدين» قبل عزله من رئاسة تحرير «المساء»، إن القومية العربية قد انتهت بقيام ثورة العراق.

كانت الصورة عند عبدالناصر أن قاسم كان أسيرا في يد الشيوعيين، يتحرك بأمرهم وينفذ إرادتهم.. ولكن الحقيقة كانت غير ذلك.. فالشيوعيون في العراق كانوا يصارعون من أجل حقوقهم في الوجود.. والسلطة لم

تكن فى أيديهم.. ونضالهم الطويل منذ تأسيس الحزب الشيوعى العراقى عام ١٩٣٤، واعتقال سكرتير الحزب يوسف سليمان «فهد» وزميليه عضوى المكتب السياسى: «زكى محمد بسيم» و«حسين محمد الشبيبى» فى يناير ١٩٤٧ وصدور الحكم عليهم بالإعدام فى يونيو من نفس العام ثم وقف التنفيذ تحت ضغط الرأى العام العالمى فى كل البلاد، وأخيرا العودة إلى اتهامهم بالتآمر من داخل السجن ومحاكمتهم وإعدامهم يوم ١٤ فبراير ١٩٤٩ قبل إذاعة النبأ.

كان إعدام هؤلاء القادة يمثل عند الشيوعيين العراقيين مأساة عنيفة وذكرى مؤلمة.. ولذا فإنه فى التاريخ الأول لإعدامهم بعد الثورة ١٤ فبراير ١٩٥٩ سارت مواكب شعبية حاشدة تحيى ذكرى الشهداء الثلاثة، وكانت لجنة العفو عن المسجونين السياسيين قد أصدرت قرارا فى ٢٤ يناير باعتبار الأعمال التى حوكموا بسببها من أعمال الكفاح الوطنى التى تستأهل التقدير.. واعتبارهم شهداء الشعب.

كان هذا القرار طبيعيا؛ إذ أعدم الثلاثة فى مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطانى.. ولم يكن قيام المظاهرات دليلا على وثوب الشيوعيين على السلطة.

ولكن الصورة المشوهة التى خرجت من بغداد عن طريق عملاء المخابرات المصرية.. والفكرة العدائية الثابتة ضد الشيوعية والشيوعيين.. والتناقض غير المبرر وغير العلمى بين التنظيمات القومية والشيوعية.. وانحراف بعض الصحف العراقية والمصرية إلى الهجوم غير الموضوعى.. وساحة محكمة الشعب التى تحولت إلى مسرح إثارة واتهام للقيادة المصرية.

كل هذا أدى إلى وقوف «جمال عبدالناصر» موقفا عدائيا من الشيوعيين العراقيين.

ولم تكن الحقيقة أن الحزب الشيوعى كان قد قبض على السلطة؛ فإنه فى يوم ٢٩ أبريل أصدر الحزب بيانا يطالب بالمشاركة فى الحكم.. وقاسم

يجيب بأنه يريد حزبا يقضى على كل الأحزاب.. قائلا: إن الشعب هو حزبه.

وفى النصف الثانى من يونيو فصل بعض الضباط الشيوعيين من الجيش.

وفى العيد الأول للثورة ١٤ يوليو ١٩٥٩ أعلن «عبدالكريم قاسم» أنه سيصرح بتكوين أحزاب خلال ستة أشهر.. وبالتحديد فى يوم تأسيس الجيش العراقى أى ٦ يناير ١٩٦٠.

وشكل «عبدالكريم قاسم» وزارة جديدة ضمت ٦ من العسكريين و١١ مدنيا.. مما أعطى الحكم لونا عسكريا.. رغم دخول دكتورة «نزيهة العتلمى» إلى الوزارة وهى ماركسية وتعتبر أول وزيرة تعين فى العالم العربى والإسلامى معا.

تكوين الأحزاب كان يعتمد على موافقة وزير الداخلية.. القانون شبيه بقانون الأحزاب الذى سبق أن صدر فى مصر عام ١٩٥٢ وحلت الأحزاب القديمة بموجبه، على أن تتقدم بطلبات تكوين جديدة.

وفى اليوم المحدد لتقديم الطلبات، تبين أن حزبا شيوعيا آخر يرأسه انتهازى يسمى «داوود صايغ» يضم مجموعة محدودة من الأعضاء تباركهم الحكومة لقسم الحزب الشيوعى الأصلى - قد تقدم بطلب تكوين أيضا.

ورفضت الحكومة أن تعطى اسم الحزب الشيوعى للتنظيميين.. واكتفت بحزب «داود صايغ» .

وبادر الحزب إلى تغيير اسمه إلى «اتحاد الشعب» وهو اسم صحيفته، ولكن طلبه رفض أيضا يوم ٢٢ يناير ١٩٦٠.. وكان هدف «عبدالكريم قاسم» من ذلك هو قسم الحزب الشيوعى، وإجباره على أن يظل سريا لا يمارس نشاطه بصورة علنية.

رغم الشعارات اليسارية والصورة الحمراء التى اكتست بها العراق،

كان «عبدالكريم قاسم» لا يزيد عن كونه ضابطا عسكريا بعيدا عن الطبقة الوسطى. يريد أن ينفرد بالسلطة فى يده ويلعب لعبة التوازن، ويرفض التعاون المخلص مع الطبقة العاملة لتحقيق وحدة وطنية كاملة فى مواجهة أخطار الإمبريالية والرجعية.

هكذا هاجم عبدالناصر الشيوعيين فى نفس الوقت الذى كانوا يعانون فيه من تصرفات «عبدالكريم قاسم».

وهكذا فقد أيضا «عبدالكريم قاسم» تأييد اليسار المطلق، ولم يكسب اليمين.

وضاعف «جمال عبدالناصر» حملته على العراق.. فى السياسة الخارجية بدأ هجومه على الاتحاد السوفييتى تحسنت، العلاقات مع الولايات المتحدة التى أعادت لمصر المعونات، واستقبلت الجامعات الأمريكية ٢٤٠ طالبا كانوا يدرسون فى الاتحاد السوفيتى.

وفى السياسة العربية استقبل «عبدالناصر» اللواء «فؤاد شهاب» سرا، خلال وجوده فى سوريا بعد ثورة الشواف، وتم الاتفاق على تأييد لبنانى كامل لمصر.. وفى أغسطس عادت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع «الملك حسين»، وفى سبتمبر التقى عبدالناصر مع الملك سعود الذى سبق أن تآمر على حياته وعلى الوحدة.

وخلال عام ١٩٥٩ زادت قبضة العنف فى مصر وضمت، المعتقلات كل صوت معارض، وجاءت استقالة وزراء «البعث» فى نهاية العام تكملة لحلقة الضغط ومصادرة الحريات والمعارضة.

ولكن الموقف فى العراق مازال بعيدا عن يد «جمال عبدالناصر».. والأمور هناك تمضى فى حملة العداء ضد القاهرة، ولكن «عبدالكريم قاسم» لا يهاجم مصر ولا عبدالناصر. ولكن توجيهاته للمسئولين جميعا كانت ضد مصر و«جمال عبدالناصر».

سلطات العراق تلغى حكم الإعدام على «فاضل الجمالى» وزير الخارجية فى عهد حلف بغداد .. وتواصل رفضها حضور اجتماعات

مجلس الجامعة العربية إذا عقد فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة. وعندما ذهب الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية مع «عبدالخالق حسونة» إلي بغداد في يناير ١٩٦١، عوامل الأول معاملة المسافر العادي بينما دخل «عبدالخالق حسونة» من باب كبار الزوار.

الأمل ضئيل في تقريب الثغرة بين بغداد والقاهرة، أو بين «قاسم وعبدالناصر».. وتعيين «همفري تريفليان» الخبير في الشئون المصرية والعراقية منذ الأربعينيات سفيرا لبريطانيا في بغداد، قد لعب - كما قال «عبدالناصر» - دورا في زيادة الثغرة بين الدولتين.

ووضع الشقاق والخلاف على المائدة مرة أخرى عندما طالب «عبدالكريم قاسم» بضم الكويت إلى العراق عقب إعلان استقلالها فى يونيو ١٩٦١، باعتبارها كانت ضمن ولاية البصرة فى عهد العثمانين. وصاحب إعلان «عبدالكريم قاسم» حشد للقوات العراقية كما لو كان يريد تنفيذ الأمر بالقوة العسكرية، واستنجد أمير الكويت ببريطانيا التي أسرعت بإرسال قواتها إلي الكويت، ولم يظهر عبدالناصر أي اعتراض علي ذلك عندما أبلغه السفير البريطانى «سير هارولد بيلى» حسب رواية «أنطونى ناتنج».

ولكن مجلس الجامعة العربية اعترض على دخول الكويت إلى الجامعة العربية مادامت القوات البريطانية ترابط على أرضها.. فقد كان فى ذلك مثل ونموذج يمكن أن يتكرر بوساطة بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن.

واقترح «جمال عبدالناصر» أن تطلب الكويت رحيل القوات البريطانية وأن تستبدل بقوات عربية مشتركة.. وعندئذ تفتح أبواب الجامعة العربية للدولة الجديدة.

وبدأت القوات البريطانية فى الانسحاب فعلا يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ودخلت الكويت الجامعة العربية.. ووصلت قوات عربية مسلحة من مصر والسعودية والأردن وتونس والسودان.

ولكن القوات المصرية لم تبق طويلا.. قرر «جمال عبدالناصر» سحبها للأثر العكسى الذى أحدثه وجودها فى الكويت بين الرأى العام العراقى الذى كان قد أخذ موضوع ضم الكويت مأخذ الجد والاهتمام.

وعندما تمزقت وحدة الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١، كان فى ذلك انحسار لموجة القومية والوحدة العربية التى طغت على المنطقة مع منتصف الخمسينيات.. وانجذب اهتمام جمال عبدالناصر إلى ما يدور فى سوريا أكثر مما يدور فى العراق.

ولم يؤد الانفصال إلى تقارب حقيقى بين سوريا والعراق.. وإن كانت حكومة قاسم قد اتجهت لهذا الحدث الذى أيد وجهة نظرها فى ضرورة التريث قبل اتخاذ قرارات علوية فى موضوع الوحدة.

وعند اجتماع مجلس الجامعة العربية فى شتورا تغيبت حكومة العراق ولم تشأ أن تنسحب إلى النزاع الملتهب بين مصر وسوريا.

وخلال هذه الفترة كان حزب البعث قد انتعش قليلا فى سوريا، وبدأ التفكير فى إعادة تنظيمه، وتشكلت قيادة قومية خاصة فى سوريا من حزبين غير سوريين بقيادة منيف الرزاز وعضوية على «صالح السعدى» من العراق.. فى الوقت الذى تكونت فيه قيادة سورية رافضة بقيادة «رياض المالكى».

وبدأ الحزب العراقى يتماسك تنظيميا، ويحاول إعادة تنظيم قواته فى الجيش وخارج الجيش بعد ضربات عنيفة وجهت له فى عهد قاسم.

وتم تدبير انقلاب عسكرى جديد.. قبل أن تنقضى خمس سنين على ثورة ١٤ يوليو.

الفصل الثالث

سقوط عبدالكريم قاسم

« الحمد الله »

مانشيت جريدة الأهرام فى عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وهى الكلمات التى بدأ بها جمال عبدالناصر خطبته تعبيرا عن ارتياحه لانتصار ثورات اليمن والجزائر وسقوط قاسم بعد مأساة الانفصال.

تم تدبير «البعث» للخطة على أساس التنسيق بين المدنيين والعسكريين.

وكان الهدف هو الاستيلاء على الإذاعة ووزارة الدفاع حيث كان يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصنا يضم ٣ كتائب مشاة، ١٨ مدفعا مضادا للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات.

نقطة الانطلاق كانت من الحبانية، وساعة الصفر كانت التاسعة صباحا، وهو توقيت يتناسب مع أسلوب «عبدالكريم قاسم» الذى كان لا ينام إلا فى الخامسة صباحا.

وفى يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم الجمعة كان «عبدالكريم قاسم » نائما فى منزل والدته.

فى الثامنة والنصف صباحا، اندفع بعض الضباط إلى منزل الزعيم «الاميرالاى» الأوقاتى قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده.. وفى نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الإذاعة، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ.

أعلنت القوات التى احتلت الإذاعة فى التاسعة والأربعين دقيقة صباحا خبر إعدام «عبدالكريم قاسم» بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام، إلى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له فى الشارع.

وبدأت معركة بين المعتصمين فى مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج.. ولم يقف إلى جانب قاسم إلا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم، ولم يتعاون معهم فى إخلاص كامل.. وأطلقوا نداءات إلى جماهيرهم تقول «إلى السلاح للقضاء على مؤامرة الإمبريالية والرجعية.. استقلالنا الوطنى ومنجزات ثورتنا فى خطر جسيم.. خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أى مكان، واضربوا المتآمرين عملاء الاستعمار».

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة.. ومستمرة أيضا بين ميلشيا الشيوعيين وحرس قومى البعثيين، وخاصة فى الأحياء

الشعبية.

سقوط الإذاعة جعلها تثير الفزع في نفوس الجماهير؛ إذ تعلن أن المجلس الوطنى لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين.. والإذاعة المصرية تذيع بيانات المجلس الوطنى الجديد فى حماس شديد.

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف.. قوات الجيش وحدها هى القادرة.. والقتال يشتد فى الشوارع وفى وزارة الدفاع.

الثوار معهم «عبدالسلام عارف» الذى أفرج عنه «عبدالكريم قاسم» بعد تخفيف حكم الإعدام إلى المؤبد. وكان قد أمضى ليلة الجمعة في منزله ثم خرج فى الثامنة صباحا إلى معسكر أبوغريب، حيث ركب هو و«أحمد حسن البكر» دبابة فى قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التى نشرت، بينما يقول البعثيون إنه خرج من منزله فى الحادية عشرة صباحا دون أن يكون على علم كامل بما يدور.

وفى المساء اتصل قاسم تليفونيا «بعبدالسلام عارف» وأبلغه استعداده للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق.. ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط .

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية إلى اللحظة الأخيرة. ولكن عارف قال له إنه لن يكون مثل «تشومبى» ولن تكون العراق مثل الكنغو.

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت.. وفى الصباح اتصل «عبدالكريم قاسم» «بعبدالسلام عارف» وتم الاتفاق بينهما على أن يكون التسليم فى مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع.

ووصل قاسم إلى الإذاعة فى مدرعة ومن خلفه فى سيارة مصفحة «فاضل المهداوى» و «طه الشيخ أحمد» مدير المخابرات وضابط رابع.

وحدثت مواجهة بين «عبدالكريم قاسم» وزملائه وبين عبدالسلام عارف وأعضاء المجلس القومى لقيادة الثورة، انتهت إلى صدور قرار بإعدامه وإطلاق الرصاص على الأربعة فى إحدى غرف الإذاعة، ونقل صورة

الجثث إلى المشاهدين فى التليفزيون. وعندما وصلت الصور إلى القاهرة وظهرت على شاشة التليفزيون أصدر «جمال عبدالناصر» أمرا بوقف إذاعتها لبعدها عن الانسانية.

المجلس الوطني لقيادة الثورة يستمر فى الحكم من الإذاعة لمدة ثلاثة أيام ثم ينتقل إلى الجامعة ومنها إلى المجلس الوطنى.

عين «عبدالسلام عارف» رئيسا للجمهورية، و «أحمد حسن البكر» رئيسا للوزراء، والمقدم «مهدى صالح عماش» وزيرا للدفاع وهم جميعا من العسكريين.. وعين «على صالح السعدى» أحد قادة البعث نائبا لرئيس الوزراء واللواء «طاهر يحيى» رئيسا لأركان الحرب و «على رشيد مصلح» حاكما عسكريا.

فرض المجلس الذى لم تعلن أسماء أعضائه منذ البداية حظر التجول من الثالثة مساء حتى الفجر، واستمرت الفترة تتناقص حتى الغى الحظر فى أول مارس ١٩٦٣.

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة، والإذاعة تطالب بإطلاق النار عليهم فى كل مكان.. واعتقل «عزيز شريف» الحائز لجائزة لينين للسلام عام ١٩٦٠.. ونشرت برافدا بيانا تهاجم فيه قمع الشيوعيين فى العراق، وثارت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية والاشتراكية ضد ما يدور فى العراق.

البعث يحكم العراق :

كان انعكاس الموقف فى مصر تأييدا كاملا وسريعا للموقف.. اعترفت مصر والكويت واليمن بالحكومة الجديدة منذ اللحظة الأولى، واعترفت سوريا والأردن بعد ذلك، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد فى العراق يظهر فى مظهر متعارض مع نظام الحكم فى البلدين وقتئذ.

أول خطاب لعبدالناصر بعد الثورة كان فى عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وظهر مانشيت الأهرام «الحمد لله» بخط أحمر كبير.. فهكذا بدأ «جمال عبدالناصر» خطبته، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن انتصارات ثورات اليمن والجزائر ثم العراق بعد الانفصال.

وحضر من العراق وفد برئاسة «على صالح السعدى» و «صالح عماش» و«طالب شبيب» وزير الخارجية و «فؤاد عارف» «كردى» وعقيد «خالد مكى الهاشمى» معاون رئيس أركان الحرب ومقدم «جوى حردان التكريتى».. وحضر أيضا وفد شعبى عراقى برئاسة «حسين جميل».

خطب فى عيد الوحدة «على صالح السعدى»، ثم سافر الوفد العراقي إلي الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها إلي القاهرة، وطلب «علي صالح السعدي» من «جمال عبدالناصر» أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبى مشكلتهم.. وبعد عودته من الجزائر أبلغه عبدالناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير فى نوع ما من الحكم الذاتى.

واعتبر «على صالح السعدى» بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الانقسامى.

وأهدى عبدالناصر إلى الحرس القومى الذى كان يرأسه على صالح السعدى ٢٠,٠٠٠ مدفع رشاش مصرى، سافرت فورا إلى العراق لتسليح الحرس القومى، بعد أن بدأ يلعب دورا هاما وبارزا فى إشاعة الإرهاب بين الجماهير.

كان الحرس القومى تنظيما عسكريا بلا ضبط ولا ربط.. تولى قيادته «منذر الونداوى» أحد قادة «البعث».

وصدر قرار بتعيين «أمين هويدى» سفير مصر فى الرباط سفيرا فى العراق، وكان قد سبق له أن عمل نائبا لرئيس المخابرات، ثم قدم استقالته لتناقضات فى التفكير والأسلوب بينه وبين «صلاح نصر»، وبقى فى منزله ستة شهور قبل تعيينه سفيرا فى المغرب.

وكان تعيين «أمين هويدى» و هو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبدالناصر دليلا على الاهتمام بالعراق فى مرحلته الجديدة.

المجلس الوطنى لقيادة الثورة كان يضم ١١، منهم: ٩ بعثيين وعبدالسلام عارف وطاهر يحيى.. وكان عارف فى البداية يؤدى دورا قريب الشبه من الدور الذى قام به «محمد نجيب» فى ثورة يوليو.

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثيا، ٩ قوميين مستقلين، ٢ من الأكراد. كان البعث هو العنصر المسيطر فى الحركة، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسى.

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط «أحمد حسن البكر»، و «صالح مهدى عماش» و «حردان التكريتى» و «صبحى عبدالحميد» و«عبدالستار عبداللطيف» و «إبراهيم جاسم» و «خالد حسن فريد» و«خالد مكى الهاشمى» و «عبدالكريم فرحان».

انسحب «صبحى عبدالحميد» من هذه المجموعة فى نهاية عام ١٩٦٢، وكون تنظيما آ خر شكلت قيادته منه و «من عارف عبدالرازق» و «محمد مجيد» و «عبدالكريم فرجان» و «جاسم الغمراوى» و «هادى خماس» و «عرفان وجدى» و«عدنان أيوب صبرى» و«فاروق صبرى».. وحددت آ خر رمضان توقيتا للانقلاب.

عين المجلس الوطنى لقيادة الثورة «صبحى عبدالحميد» مديرا للتحركات فى الجيش، وهو من المناصب الهامة بينما أحال «عارف عبدالرازق» إلى المعاش، رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الحبانية.

كان انتصار ثورة البعث فى العراق باعثا للبعثيين فى سوريا على الحركة وضرب الانفصال فكانت حركة ٨ مارس.. وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة على «صالح السعدى» إلى دمشق للتهنئة.. بينما لم ترسل مصر وفدا.

بعد ذلك بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية بالقاهرة يوم ١٧ وانتهت إلى البيان المعروف الذى سبق عرضه فى الباب السابق.

كان «جمال عبدالناصر» يرغب فى أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده.. وكان قادة العراق يرسمون خطتهم على أساس انفراد البعث بالحكم، ولذا فإنهم لم يرتاحوا لإصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية فى اللجان المختلفة.

عندما حاول «فؤاد الركابى» العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد

من مطار بغداد.

وعندما نشر «محمد حسنين هيكل» مقالا فى الأهرام بعنوان «إنى أعترض» دعى «أمين هويدى» لمقابلة «عبدالسلام عارف» و«أحمد حسن البكر» و «طالب شبيب» فى الواحدة بعد منتصف الليل، حيث استمر الاجتماع إلى الرابعة صباحا، وكانت الدعوة من أجل الاحتجاج على المقال لنشره هجوما على «البعث».

وشعر القوميون بضعف موقفهم فى حركة النظام، فآثر بعضهم الاستقالة. وأعيد تشكيل الوزارة، وأصبح «على صالح السعدى» وزيرا للإرشاد بدلا من الداخلية، وتألفت وزارة لشئون الوحدة.

وفى يوم ٢٠ مايو قرر «جمال عبدالناصر» أن يلقى خطابا يهاجم فيه بعض تصرفات سوريا. ولما علم «عبدالسلام عارف» بذلك اتصل به تليفونيا ورجاه تأجيل ذلك، فاستجاب عبدالناصر.. ولكن لم تكد تمضى عدة أيام حتى أعلن عن مؤامرة في مايو اعتقل فيها كثير من القوميين.

المقاومة للنظام الجديدة مستمرة أيضا من جانب الشيوعيين، الذين حاول بعضهم يوم ٣ يوليو الاستيلاء على معسكر الرشيد واقتحام السجن رقم «١» للإفراج عن ٣٠٠٠ سجين.. وأثناء المحاولة التى قتل فيها ٢٣ شخصا واعتقل المئات فى النادى الأوليمبى وصل «عبدالسلام عارف» بنفسه حيث انتهت المحاولة.

ويقول «أمين هويدى» إنه عند الاحتفال بعيد الثورة فى سفارة الجمهورية حضر جميع المدعوين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك.

وكان القتال مع الأكراد قد استؤنف فى شهر يونيو، وأعلنت الحكومة أن الهدوء يعود إلى الشمال فى نهاية الخريف.. ولكن ذلك كان حلما وخيالا..فقد طلب وزير الدفاع «صالح مهدى عماش» فى شهر سبتمبر معونة عسكرية من سوريا، وأعد مشروعًا لوحدة عسكرية بين البلدين تعقبها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة.. وعندما عرض المشروع على اجتماع مشترك للمجلس الوطنى لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبدالناصر ، وسافر إلى

مصر يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة «محمود شبيب خطاب» وعضوية «صبحي عبدالحميد» و«حردان التكريتي»، ولكن عبدالناصر كان غاضبا من إصدار البعث لبيان يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالانفصالية وهو اليوم الذى كان محددا لاستفتاء الاتحاد.

كانت إذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع إذاعة صوت العرب.. استدعى السفير المصرى إلى القاهرة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن «عبدالسلام عارف» الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذى تولى منصبه «صالح مهدى عماش»، وثلاثة من كل قطر واتخذت دمشق مقرا للقيادة العامة.

ووصلت إلى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم «فهد الشاعر» .

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هى الهم الوحيد لنظام الحكم فى العراق.. تكاثفت الهموم فى التناقضات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين، والخلاف المتزايد وتبادل الحملات الإعلامية فى مصر.

الانقضاض على البعث :

ولم تكن هذه هى الهموم الوحيدة أيضا.. نبتت فى صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسمت بين الجيش والحرس القومى.

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشا عقائديا عن طريق الحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية، وترقية الضباط البعثيين وتوليتهم المراكز القيادية، فقد فصل «عارف عبدالرازق» الذى اسهم فى ضرب وزارة الدفاع بالطائرات، وعين بدلا منه «حردان التكريتى»؛ لأنه بعثى.. كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين.

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدى. وظروف الجيش تختلف عن الحرس، حيث يسود فى الجيش الانضباط والضبط والربط والتقاليد

العسكرية.. أما فى الحرس القومى الذى أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما: معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن، وصيانة الأمن الداخلى؛ فإن الأمور كانت تمضى بطريقة عفوية ارتجالية تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تتدفق فى تيار الموالاة للحزب بلا فكر ولا وعى عميق.

وبدات الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومى، حتى ارسل «صالح مهدى عماش» برقية فى ١١ يونيو ١٩٦٣ يمنع فيها منعا باتا تدخل الحرس القومى فى أى قضية إطلاقا مهما كان موضوعها، إلا إذا طلب منه ذلك.. وكان ذلك ردا على إجبار الحرس القومى لبعض مديرى البلديات على الاستقالة ورفض الوزير ذلك.

وأصدر الحاكم العسكرى الزعيم «رشيد مصلح» بيانا فى ١٩ أكتوبر ٦٣ يقول فيه: «كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللا قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومى».

كان هذا تعبيرا عن الانقسام داخل حزب «البعث».. «على صالح السعدى» يعتمد «على منذر الونداوى» والحرس القومى.. و«حازم جواد» يعتمد على الجيش.

وكانت انتخابات القيادة القطرية للبعث تجرى يوم ١١ نوفمبر عندما هجم ٢٠ ضابطا من سرية الانضباط العسكرى واقتحموا قاعة الانتخابات مهاجمين على صالح السعدى.

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من «حازم جواد» و «طالب شبيب» وبمعرفة صامتة من «عبدالسلام عارف» و «أحمد حسن البكر» و «طاهر يحيى».

وكانت نتيجة الاقتحام ترحيل «على صالح السعدى» و«حمدى عبدالمجيد» و«هانى الفكيكى» و«محسن الشيخ راضى» و«عبدالمطلب الهاشمى» أعضاء القيادة القطرية للحزب إلى مدريد.

كانت الظروف تخدم عبدالسلام عارف دون جهد.

حزب «البعث» يمزق بنفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية.

عندما علم الحرس القومى بترحيل «على صالح السعدى» وزملائه خرج إلى الشوارع بأسلحته واحتل الكبارى والجسور، وحاصر قاعدة الحبانية مصرحا للقوات بالتحرك منها إلى بغداد معترضا طريق المتحركين إلى القاعدة من بغداد.. وتطورت الأمور إلى حد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهورى ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميج ١٩.

انقلاب على الانقلاب.. والموقف فى الجيش لم يعد يحتمل تحركات الحرس القومى.. و«عبدالسلام عارف» يصدر قرارا بمنع التجول فى بغداد وحل الحرس القومى، وتجريده من السلاح، ونزول الجيش إلى الشوارع.

رفض «صالح مهدى عماش» تنفيذ الأمر طالبا عرضه على «أحمد حسن البكر»، الذى اتصل بقيادة الحزب فى بغداد التى أصرت على إبعاد كل من «حازم جواد» و«طالب شبيب» كشرط لإعادة الحرس القومى إلى مقره.

وافق «عبدالسلام عارف» وأبعد الاثنين إلى بيروت، تحت وعد منه بعودتهم بعد أيام.

وهرع إلى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من: «ميشيل عفلق» و«أمين الحافظ» و «صلاح جديد» و«نسيم مجدلانى» و «أدانوا حازم جواد» و «طالب شبيب».

كانت الفرصة متاحة أمام «عبدالسلام عارف» لضرب ضربته وامتلاك السلطة بين يديه، وإبعاد سيطرة حزب «البعث».. فكلف «صبحى عبدالحميد» مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت اسم كودى- «سلام»، وافق عليها «طاهر على» و«حردان التكريتى» و«سعيد صليب» آمر الانضباط العسكرى.

تم اعتقال «صالح مهدى وعماش» فى مكتبه بوزارة الدفاع، بوساطة «سعيد صليب» وسكرتيره الخاص.. وعين عارف نفسه رئيسا للمجلس الوطنى لقيادة الثورة وقائدا عاما للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة «طاهر يحيى» وعين «حردان التكريتى» نائبا للقائد العام.. وأصدر أمرا

بحل الحرس القومي، وكافة الأنظمة والتعليمات التي أصدرها.. ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده، والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد.

واعتقد «حازم جواد» و«طالب شبيب» أن الفرصة قد عادت لهما، فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا علي نفس الطائرة.

وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

وانتهت أيضا للمرة الثانية مشاركة حزب «البعث» في حكم العراق. وتشتت أعضاؤه في انقسامات وخلافات.

وحزب «البعث» في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة القومية.. معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة، وإنما شكلوا تنظيمات متعددة، اعتمدت أساسا على جماهير الحزب.

وأصبحت الحياة السياسية منقسمة تقريبا إلى ثلاثة أقسام... أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون اجتماعي مثل: حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا وحزب الاستقلال في العراق.

وأحزاب قومية في مقدمتها «البعث».. وأخيرا الأحزاب الشيوعية واليسارية.

وما كاد الحكم يستقر «لعبد السلام عارف» رئيسا لمجلس قيادة الثورة حتى سعى إلى إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم.. فأقال «حردان التكريتي» كوزير للدفاع وعينه سفيرا في السويد.

ولم يركن حزب «البعث» إلى السكون.. بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية «بعبدالكريم الشيخلي» أمينا للسر و«صدام حسين» عضوا ومسئولا عن الجناح العسكري و«حسن العامري» عضوا ومسئولا عن فرع بغداد.

اتجهت القيادة الجديدة إلى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات: مكتب

عسكرى مركزى، وتنظيم للضباط ذوى الرتب الكبيرة، وتنظيم ثالث للضباط ذوى الرتب الصغيرة، ثم تنظيم لضباط الاحتياط يضم الضباط الاحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين.

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت إليه من الجيش، الذى مازال يعيش فى ظل النظام والعقلية السابقة.. وأن فرصتهم المتاحة فى الحكم لم تكن كافية لتحويله إلى عقائدى؛ لنفور أغلبية الضباط من الالتزام بأى تنظيم خلاف الجيش.. ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسى فى العسكرية، وليس فى السياسة، وأخيرا لما تعرض له الجيش من صدامات مسلحة بذرت فى النفوس نفورا من السبب الذى يدفع إلى ذلك.

حكم عبدالسلام عارف :

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته، بدأت التنظيمات القومية التى طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر إلى تشكيل الاتحاد الاشتراكى، فى اجتماع عقد بقاعة الخلد فى بغداد فى الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

تولى الأمانة العامة عسكرى هو «عبدالكريم فرحان»، وانتخب «فؤاد الركابى» أمينا مساعدا.. وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق مصر.

وبدأ الاتحاد الاشتراكى العربى فى العراق نشاطه بلقاء مع الاتحاد الاشتراكى فى مصر خلال أبريل ١٩٦٥... كان الوفد المصرى مشكلا من أربعة من العسكريين هم: «كمال رفعت» رئيسا و«شعراوى جمعة» و«كمال الحناوى» و«فتحى الديب» وأربعة من المدنيين هم: الدكتور «حسين خلاف» والدكتور «إبراهيم سعد الدين» و«على السيد» وجميعهم أعضاء فى الأمانة العامة ثم «أحمد بهاء الدين» عضو أمانة الصحافة.

كان تنظيم الاتحاد الاشتراكى شكليا وغير مؤثر وعاجزا عن توحيد التنظيمات القومية التى كانت تتشرذم وتتضاعف مع مرور الوقت.

كان «عبدالسلام عارف» يحاول الاعتماد على شخصيته دون الاعتماد الجدى على تنظيمات، مكتفيا بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة

الأمن، ولو انه لم يبالغ نسبيا فى استخدامها.

كما أن «عبدالسلام عارف» كان يتعثر فى خطواته نحو الوحدة، وهو الذى هرع يروج لها فى الأيام الأولى من ثورة ١٤ يوليو.

صحيح أنه بدأ تنسيق سياسى بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤، بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تحويل مجرى النيل عند السد العالى فى أسوان مع خروشوف واحمد بن بيللا وهى، الزيارة التى تهجم فيها خروشوف على عارف متهما إياه بشنق الشيوعيين، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى «محمد حسنين هيكل» فى كتابه «عبدالناصر والعالم».

وصحيح انه شكل لذلك مجلس رئاسة من «جمال عبدالناصر» و«عبدالسلام عارف» كان مفروضا أن يجتمع مرة كل ٣ شهور.... وكان الأعضاء من الجانب المصرى هم: «عبدالحكيم عامر» و«على صبرى» والدكتور «محمود فوزى» و«محمود رياض» و«أمين هويدى» «وهم جميعا عسكريون عدا واحدًا فقط» ومن الجانب العراقى «صبحى عبدالحميد» و«عبدالرازق محيى الدين» و«شكرى صالح زكى» «وهم جميعا عسكريون».

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق.. من مصر: شعراوى جمعة و«كمال الحناوى» و«على السيد على»... ومن العراق: «ناجى طالب» و«أديب الجادر» و«عبدالستار الحسين».. وعين «فتحى الديب» أمينا عاما للمجلس.

وفى ١٦ أكتوبر انشقت قيادة سياسية موحدة من رئيسى الجمهوريتين.

ولكن ظلت هذه التنظيمات شكلية المظهر محدودة الأثر... الوحدة الوطنية فى العراق لم تكتمل.

عدم اعتماد نظام الحكم على حزب ثورى، والتمزق الذى شمل القوميين، والضعف النسبى لشخصية «عبدالسلام عارف»، واشتعال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعى وحزب «البعث»... كان هذه

العوامل أخرت تحقيق الوحدة الوطنية، وكانت بالتالى دافعا إلى شكلية إجراءات الوحدة فى مصر.

ولم يقف الخلاف والتناقض بين «عبدالسلام عارف» وأعوانه من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى... وإنما امتد إلى دائرة السلطة، تماما كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى.

كان «عبدالسلام عارف» قد تأخر متعمدا فى تشكيل مجلس قيادة الثورة، الأمر الذى أثار حفيظة المقربين إليه.

وعندما قرر «عبدالسلام عارف» تعيين شقيقه «عبدالرحمن» رئيسا للأركان اعترض على ذلك كل من «صبحى عبدالحميد» و«عارف عبدالرازق» و«عبدالكريم فرحان» وهادى قماش «رئيس المخابرات» لأنه لم يكن مؤهلا أو حاصلا على شهادة كلية أركان الحرب.

وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف... واستقال وزير الإعلام «عبدالكريم فرحان» فيما سمى بأزمة الإذاعة عندما رفض مدير الإذاعة عمل دعاية سافرة لـ «عبدالسلام عارف» وتضامن معه الوزير.

سافر «عبدالكريم فرحان» إلى مصر يوم ٣٠ يونيو، واستقال تضامنا معه دون وجود أية رابطة تنظيمية كل من: «صبحى عبدالحميد» وزير الداخلية، و«أديب الجادر» وزير الصناعة و«فؤاد الركابى» وزير الشئون البلدية و«عزيز الحافظ» وزير الاقتصاد و«عبدالستار الحسين» وزير العدل.

لم يكن هذا التضامن قائما على أسس تنظيمية، وإنما كان عفويا وحماسيا.

وعندما رفض المستقيلون العودة شكل «عبدالسلام عارف» وزارة جديدة برئاسة «طاهر يحيى» يوم ١١ يوليو ١٩٦٥.

ولم يلبث «عبدالسلام عارف» أن كلف «عارف عبدالرازق» بتشكيل وزارة جديدة، مستهدفا إبعاده عن قيادة القوات الجوية أولا، وعزله عن

الفئات القومية ثم تصفيته ثانيا.

رفضت التنظيمات القومية الاشتراك فى وزارته.

وكان «عارف عبدالرازق» قد قرر القيام بانقلاب ضد «عبدالسلام عارف»، ولذا قبل الوزارة واستجاب لطلبات «عبدالسلام عارف» بنقل عدد من الضباط خارج بغداد؛ وذلك تفاديا للاصطدام، وكشف خطة الانقلاب مبكرا.

ولكن استمرار نقل الضباط كان يعنى ابتعاد العناصر التى يمكن الاعتماد عليها، ولذا قرر الإسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٦٥ أثناء وجود عبدالسلام عارف فى الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع واحد من تعيينه.

كانت شخصية «عارف عبدالرازق» لا تؤهله لمثل هذا العمل رغم انه كان رئيسا للوزراء... فهو لم يبلغ «صبحى عبدالحميد»، وأفرج عن «سعيد صليبى» أمر الانضباط العسكرى بعد صدور الأمر باعتقاله.. الأمر الذى كتل ضده قوات الانضباط، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم بالعمل.

وعندما شعر «عارف عبدالرازق» بفشل خطته ركب طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب إلى القاهرة.

لم يكن «عبدالسلام عارف» يعرف شيئا عما يدور في بغداد إلا بعد أن أبلغه جمال عبدالناصر من القاهرة.

ورتب السفير المصرى «أمين هويدى» إجراءات عودة «عبدالسلام عارف» إلى العراق فى طائرة حربية... ويقول «أمين هويدى» أنه لم يبلغ عبدالرحمن بخبر عودة شقيقه إلا فى المطار عند وصوله عصر يوم ١٦.

أول قرار «لعبد السلام عارف» كان تحديد إقامة «صبحى عبدالحميد» و«عبدالكريم فرحان» فى منزليهما وتكليف الدكتور «عبدالرحمن البزاز» بتشكيل الوزارة الجديدة.

كانت هذه التغييرات قد أضعفت قدرة النظام فى نظر الجماهير، ولم

تعد له شعبية مطلقا.. والتنظيمات القومية مشغولة بخلافاتها الخاصة..

الحزب الشيوعى يحاول استجماع قوته ومواصلة نضاله.. وحزب «البعث» يعيد تنظيم نفسه، وخاصة بعد الضربة التى وجهتها له أجهزة الأمن فى سبتمبر ١٩٦٤، عندما اكتشفت محاولة إعادة لتنظيم الحزب واعتقال عدد كبير من الأعضاء.

كان موقف القاهرة من «عبدالسلام عارف» موقف التأييد المصحوب بالحيرة، فهو فى تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين، ويعطى الفرصة لضعف النظام لأعدائه وأعداء القاهرة.

وحدث انقلاب عسكرى فى سوريا فى فبراير ١٩٦٦ أطاح بـ «أمين الحافظ»، وأصبح «نور الدين الأتاسى» رئيسا للجمهورية و«يوسف زعين» رئيسا للوزراء و«إبراهيم ماخوس» وزيرا للخارجية و«حافظ الأسد» وزيرا للدفاع.

وكان الانقلاب فى حقيقته انفجارا داخل حزب «البعث»، وتغليبا للاتجاه الحزبى... وقد انعكس ذلك على حزب «البعث» فى العراق فأضعف من موقفه، وخلق له جناحين، الضعيف منهما مرتبط بسوريا، وعطل بالتالى فرصة انقضاضه على النظام الضعيف.

عبدالرحمن... بدلا من عبدالسلام :

ولم تكد تمضى عدة أسابيع حتى لقى «عبدالسلام عارف» حتفه فى حادث سقوط طائرة هليوكبتر فى أبريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة، وانتهت حياة الرجل الذى بدأ مع ثورة يوليو نائبا لرئيس مجلس الثورة، ثم أمضى فى السجن ثلاث سنين وعشرين يوما بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيسا للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

كان اختفاء «عبدالسلام عارف» صدمة مفاجئة «لجمال عبدالناصر»، وضعت النظام كله فى وضع حرج، وتحملت القاهرة جانبا من مسئولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاها «عبدالسلام عارف». وبلغت نحو ١٢٠ طقما كاملا للدبابات ولواء مشاة وعددا من الطيارين.

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير «عبدالحكيم عامر»، وتضم «عبدالحميد السراج» و«أمين هويدى» و«عبدالمجيد فريد». وحدد «جمال عبدالناصر» موعدا يلتقى فيه بالمشير والسفير السابق بالعراق «أمين هويدى» الذى أصبح وزيرا للإعلام.. ولكن المشير لم يحضر فى الموعد، رغم انتظار «جمال عبدالناصر» وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبدالناصر يردد «أعمل إيه فى المشير بتاعكم ده... حتى المواعيد لا يحترمها»

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التى توضح مناطحة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الاكتراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة عبدالسلام عارف فى قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأى المشير والسراج على تعيين «عارف عبدالرازق» رئيسا لجمهورية العراق.. وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأى متفقا مع تفكير السفير السابق «أمين هويدى»؛ لاعتقاده أن «عارف عبدالرازق» عاجز عن إدارة الدولة، إلى جانب أنه رجعى ويمينى بالسليقة.. فبادر بإرسال برقية إلى عبدالناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره، ويطلب عدم إرسال عارف عبدالرازق؛ تفاديا لحدوث كارثة على حد تعبيره.

وافق عبدالناصر على فكرة «أمين هويدى» التى عرضت عليه بعد نومه فى الثانية بعد منتصف الليل. وبعد أن كان «سامى شرف» قد أبلغ «عارف عبدالرازق» الذى استعد فعلا للسفر عاد فتراجع عن الاتصال به.

ووافق جمال عبدالناصر أيضا على تعيين «عبدالرحمن عارف» فى منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول «عبدالرحمن عارف» من موسكو؛ حيث كان فى زيارة لها... وعند وصوله إلى مطار بغداد أبلغه «عبدالمجيد فريد» عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة، فغادر المطار إلى القصر الجمهورى فورا.

وهكذا انتهت صفحة «عبدالسلام عارف»، الذى لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من كل الدول العربية.

وبدأت صفحة جديدة فى حياة الجمهورية العراقية... كانت أكثر ضد غا.. فشخصية عبدالرحمن كانت أقل لمعانا من شخصية شقيقه.

دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجا من ضعف رؤساء الجمهورية، وعدم اعتمادهم على تأييد شعبى جارف أو تنظيم حزبى صلب.. ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل: الحزب الشيوعى وحزب «البعث».. وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط فى قيادة واحدة متماسكة... الأمر الذى اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية فى العراق، لم يقبل «جمال عبدالناصر» أن تشترك فى أى عمليات ضد الأكراد فى الشمال، كما أنه أعطى لها تعليمات بألا تستفز مشاعر المواطنين، بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة فى معسكرات داخل بغداد... ولكنها فى النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته.

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة فى القاهرة والسلطة فى بغداد، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكرى وليس على جسر تنظيم شعبى.

لم يكن سهلا عقد صلة تنظيمية من أى نوع بين مصر والعراق، فإن شرذمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل إلى حد مذهل، إذ بلغت ٢٨ تنظيما مختلفا حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة.. والحساسية من البحث مازالت قائمة... والعداء للحزب الشيوعى لم يتغير.

واستمر الموقف كذلك حتى اقترب عام ١٩٦٧ وهو ما نتحدث عنه فى الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب الرابع

اليمن السعيد

(عندما زرت الكونغو
شاهدت جريمة الاستعمار،
ولكن عندما وصلت إلى اليمن
آمنت بأن من سوء الحظ أنها
لم تعرف ولو قدرا ضئيلا من
الاستعمار)

رالف بانش
الأمين العام المساعد
لهيئة الأمم المتحدة

الفصل الأول

الإمامة في اليمن

امتد حكم اليمن ما يقرب من
١١٠٠ عام، وقتل خلال هذه الفترة
١٨ إماما.

لم يثر خلاف حول موضوع، مثل الخلاف حول مساعدة ثورة يوليو المصرية لثورة سبتمبر اليمنية.. وهو خلاف يعبر عن التنافر في وجهات النظر حول التعاون بين حركات التحرر الوطنى فى مختلف الدول.

والعلاقة بين مصر واليمن لم تبدأ فجأة يوم الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢... ولم تكن أيضا هى العلاقة الرئيسية الوحيدة مع اليمن.

وعلاقات اليمن مع الدول الأخرى ذات طبيعة فريدة.

عقد الإمام «يحيى» معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٩٢٦ لمواجهة إنجلترا فى جنوب اليمن، وعقد معاهدة صداقة وتجارة مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٨ ، وعقد معاهدة مع بريطانيا عام ١٩٣٤ لم تحدد فيها حدود اليمن الجنوبية، وظلت هناك بعثة تجارية سوفييتية في اليمن حتى عام ١٩٣٨... ووصلت بعثة أمريكية للتنقيب عن البترول عام ١٩٢٧، ولكنها بقيت خمس سنوات بلال إذن، حتي انتقلت إلي السعودية عام ١٩٣٢ ... وعقد الإمام معاهدة صداقة مع الأمريكيين عام ١٩٤٦.

وعقد الإمام «يحيى» أيضا معاهدة صداقة مع العراق عام ١٩٣٦ لتربط بين الحكام الهاشميين فى كلتا الدولتين لمواجهة حكام المملكة السعودية.

ولكن لم تكن هناك معاهدات مع مصر... فالاحتلال البريطانى لم يكن يشجع حركة مصر فى المجال العربى... كل ما أرسلته مصر كانت بعثة تعليمية كبيرة أرسلت عام ١٩٤٧ ووقع معظم أعضائها تحت نفوذ (الإخوان المسلمين) الذين كان ضابط اتصالهم في اليمن جزائريا كان عضوا فى مكتب الإرشاد هو الفضيل الورثلانى.

وقد اشترك الفضيل الورثلانى فى انقلاب دبره الأحرار اليمنيون ضد الإمام «يحيى» حيث قتلوه عام ١٩٤٨ وتولى الحكم «عبدالله» الوزير باسم «إمام الشورى والدستور».

الذين دبروا الانقلاب كانوا أعضاء فى حزب الأحرار اليمنيين الذى تكون بتشجيع البريطانيين عام ١٩٤٤ فى عدن، وتغير اسمه عام ١٩٤٦

إلى «الجمعية اليمنية الكبرى» عقب احتجاج الإمام على اسم الحزب الذى كان تحت قيادة «محمد محمود الزبيرى» و «أحمد محمد النعمان»، وهما اللذان دبرا الانقلاب ضد الإمام يحيي مع بعض العناصر العسكرية مثل الضابط العراقى «جمال جميل» أحد المشاركين فى انقلاب «بكر صدقى» فى العراق وأحد أعضاء البعثة العسكرية العراقية التى حضرت لليمن عام ١٩٣٦، والضابطان اليمنيان «عبدالله السلال» و «حسن العمرى».

ولكن الانقلاب لم يدم أكثر من شهر واحد فقد جمع الإمام «أحمد» قبائل (تعز) و (الحديدة) و (حجة) وحاصر (صنعاء) بمساعدة السعودية حتى استسلمت فأعدم «عبدالله» و «جمال جميل» واعتقل «النعمان» و «السلال» و «العمرى».

وأصبح «أحمد» إماما لليمن... وضعف حزب الأحرار اليمنيين.

وكان الإمام «أحمد» شخصية أسطورية، يعزل بلده تماما عن حضارة العصر، ويستفيد من الأجانب فى حدود مصلحته الذاتية... فقط .

قال «رالف بانش» عقب عودته من اليمن بعد زيارته لها موفدا من الأمم المتحدة كما يروى «محمد حسنين هيكل»: «عندما زرت الكونغو شاهدت جريمة الاستعمار.. ولكن عندما وصلت إلى اليمن آمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلا من الاستعمار».

وقال لى الفريق «صلاح الحديدى» مدير المخابرات الحربية الذى رافق «رالف بانش» فى رحلته إلى اليمن انه سأله مبتسما بعد وصوله إلى المطار: هل أطلقتم قنبلة ذرية؟

وضاعت دهشة «الحديدى» عندما تبين أنه يقصد عواصف التراب التى تثيرها العربات التى تسير فى طريق غير ممهد.

ويروى الحديدى أيضا أن «رالف بانش» سأله عقب خروجه من الحمام: هل تشربون الشاى فى الحمام؟

كان هناك إبريق شاى للاغتسال فى الحمام.

وقد انعكست عزلة اليمن على مختلف مظاهر الحياة.

الجيش في اليمن :

وكانت مظاهر التخلف واضحة تماما في الجيش اليمني.

عندما خرج الأتراك من اليمن عام ١٩١٨ تركوا وراءهم قوات يمنية مقسمة إلى بلوكات وطوابير «سرايا وكتائب»... الجنود فيها دائمون مثل الشرطة لا يخرجون إلى الاحتياط، وعهدة كل جندى بندقية وخمسون طلقة رصاص، وسترة وزمزمية وحصيرة متران فى نصف متر وسجادة صغيرة من صوف الغنم.

الجندى يحتفظ بعهدته إلى أن يموت فتتسلمها الحكومة من الورثة وإذا أراد أحد الجنود ترك الجيش استبدل نفسه برجل آخر يدفع له مبلغا من المال ليحل محله... وإذا مات الجندى لا يجند بديل له.

الجندى يحصل على مرتب شهرى ٦ ريالات يمنية وأربعة أرغفة خبز فى اليوم دون إدام... والملابس غير موحدة ... كلٌ يلبس على مزاجه إلا فى أيام الأعياد والاستعراضات فقط فيكون هناك حد أدنى من الوحدة فى الملابس.

هذا الجيش التاريخى القديم يطلق عليه اسم «الجيش المظفر أو الأزكى» وهو مازال موجودا حتى اليوم.

أول تغيير حضارى عرفه الجيش كان عقب المعاهدة مع العراق عام ١٩٣٦ ،عندما ذهب الضابطان «أحمد الثلايا» و «حمود الجائفى» للدراسة العسكرية الكاملة، وذهب عدد آخر لدراسة الإشارة ومنهم المشير «عبدالسلام السلال».

وقامت البعثة العسكرية العراقية بقيادة العقيد «اسماعيل صفوت» بفتح مدرسة عسكرية وبدأت تعد نوعا جديدا من التنظيم والتجنيد تحت اسم «الجيش الدفاعى» مدة الخدمة فيه ٤ سنوات ويسير على أسس موحدة فى اللبس والنظام.

كـان يدرس فى المدرسـة الحـربيـة ضـبـاط عـراقـيـون وأتراك ويمنيـون. وعندمـا انتـهـت مـدة البـعـثـة الـعـسكرية الـعـراقـيـة لم يبق إلا الـضـابـط الـعـراقـى «جـمـال جميل» الذى اشترك فى انقلاب ١٩٤٨ ضد الإمام «يحيى»، وبعد انتصـار الإمام «أحمد» أغلق المدرسـة الحربيـة.. وإن كان «الجيش الدفاعى» الذى كانوا يطلقون عليه اسم «النامونة» ظل قائما.

وكان هناك جيش ثالث إلى جانب الجيش المظفر والجيش الدفاعى، هو «الجيش البرانى» الذى يتكون من تابعين للقبائل، يدفع لهم الإمام مرتبا ربع ريال فى اليوم. وكـان جنود هذا الجيش فى خدمة المحافظين الذين يعينهم الإمام فيرسل الجنود إلى الفلاحين ليبقوا معهم فى الأرض يأكلون ويشربون على حسابهم ويضمنون دفع الفلاحين للضرائب العينية التى يقدرها عليهم «المخمنى» وهو رجل يتنبأ أو يخمن بالحاصلات الزراعية قبل نضجها.

وأخيرا كـان هناك جيش رابع باسم «فوج البدر» كـان تابعـا للإمـام «البدر» ولى العهد. وكان جيشـا نظاميـا فى ملابسه وتحركاته ويتولى قيادته العقيد «عبدالله السلال» بعد خروجه من السجن عام ١٩٥٣ بعد خمس سنوات قضاها فى ظروف معيشية قاسية.

وهكذا اجتمعت فى اليمن أربعة أنواع من الجيوش.

«الجـيـش المظـفـر» وكـان أمـيره أو قـائـده رجـلا عـجـوزا اسـمـه «على بن إبراهيم» لفت إليه الأنظار عندما حضر ممثلا الجيش اليمنى فى اجتماعات الجامعة العربية وهو يلبس العمامة. وقد خلفه قائد آخر من نفس الطابع اسمه «الشريف الضمين». ويقدر «عبدالله جزيلان» رئيس أركان الجيش اليمنى- فيما بعد- هذا الجيش بحوالى ٣٠.٠٠٠ جندى.

و(الجيش الدفاعى) ويقدر عدده بحوالى ١٥.٠٠٠ جندى.

أما عدد (الجيش البرانى) فيصل إلى ٢٠.٠٠٠ جندى.

ووصل (فوج البدر) إلى ما يقرب من ١٠.٠٠٠ جندى.

الوحيد الذى كان يعرف الأرقام بدقة هو الامام «أحمد» الذى كان يدفع

لها المرتبات ويحتفظ فى خزانته بكشوف الأعداد.

أسلحة هذه الجيوش كانت متنوعة. بنادق تركية قديمة، ومدفعية ميدان من الحرب العالمية الأولى، وأسلحة بريطانية من العراق، ثم أسلحة فرنسية من البنادق والرشاشات أهدتها بعثة فرنسية إلى الإمام عام ١٩٤٧.

رغم تعدد هذه الجيوش وكثرة عدد أفرادها، فإنها كانت لا تصلح للقتال الحديث. فالضباط بالكاد يعرفون القراءة والكتابة، ومعظمهم غير مؤهلين بالدراسة الحديثة، والظروف المعيشية للجنود قاسية.

عندما حاول الإمام غزو اليمن الجنوبية فى أواخر ١٩٤٨ قضت الملاريا على الجنود بمعدل ٣٠ إلى ٤٠ جنديا فى اليوم، وأصبح ذلك موضعا لتندر الأغانى الشعبية.

الله يخليك يا جيش يا نظامى

القبر مفتوح والكفن مراعى.

بلد ذو طبيعة خاصة تتعدد فيه الجيوش، وجميعها تتحرك بأصابع الإمام الذى يجيد خلق التناقضات بين القبائل واستغلال الثغرات بينها.

ومع ذلك لم تكن الإمامة بعيدة عن محاولات الانقلاب.

محاولات الانقلاب :

وكان العسكريون موجودين دائما فى محاولات الانقضاض على الإمام.

انقلاب ١٩٤٨ الذى قتل فيه الإمام «يحيى» وتولى بدلا منه «عبدالله الوزير» شارك فيه كما ذكرنا الضابط العراقى «جمال جميل» والضابطان اليمنيان «عبدالله السلال» و «حسن العمرى».

واسترداد الإمام «أحمد» للعرش بعد ٢٥ يوما من الانقلاب تم بعمل عسكرى حوصرت فيه (صنعاء) حصارا تاما بعد التجمع فى (حجة)، واعتمد «أحمد» فى ذلك على الجيشين (المظفر والبرانى).

وفى مطلع الخمسينيات بدأت تنشأ تنظيمات حزبية معارضة للاحتلال فى جنوب اليمن مثل حزب رابطة أبناء الجنوب والجمعية اليمنية الكبرى وحزب الأمة والحزب الوطنى، وهى أحزاب كانت تتطلع إلى استقلال ولو شكليا للمحميات، ويقتصر نشاطها على عدن وحدها.

كما ظهرت فروع لحزب البعث العربى الاشتراكى، ولحركة القوميين العرب. ثم أطلق فرع البعث على نفسه حزب الطليعة الشعبية.

وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد فرضت نفسها على الأمة العربية، ووجد الإمام «أحمد» فيها سندا له ضد الوجود البريطانى فى الجنوب. فطلب بعثة عسكرية مصرية، تواصل نشاط البعثة العسكرية العراقية التى انتهت آثارها بإغلاق المدرسة الحربية وقتل «جمال جميل» بعد فشل انقلاب ١٩٤٨.

ورأس هذه البعثة اليوزباشى «أحمد كمال أبوالفتح» الذى كان من قوة المخابرات ثم أصبح محافظا للقليوبية فيما بعد، وكانت معه بعثة أيضا من ضباط الشرطة المصريين.

لم تحاول هذه البعثة القيام بأى نشاط سياسى، فلم يكن من أهداف الثورة المصرية فى سنواتها الأولى الاهتمام بواقع الدول العربية اهتماما كبيرا.. كان التركيز على تحقيق الجلاء عن مصر، ومقاومة الضغوط الاستعمارية لإنشاء أحلاف عسكرية فى المنطقة.

ومضت أحوال البعثة هادئة، ويقول «أحمد كمال أبوالفتوح»: إنهم أقاموا علاقات طيبة مع اليمنيين واكتسبوا ثقة الإمام نسبيا، وفى مصر دخلت الكلية الحربية أول بعثة يمنية عام ١٩٥٢ من الطلبة الذين حضروا للتعليم منذ عام ١٩٤٨ قبل الثورة، وتخرجت أول دفعة فى الكلية عام ١٩٥٥.

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء وبدء النشاط المصرى فى الدول العربية وزيارة «صلاح سالم» لسوريا وتوقيع اتفاقية الجيش فى مارس ١٩٥٥. زار اليمن، ورقص مع القبائل رقصتها التقليدية كما فعل فى السودان.

وخلال هذه الفترة كانت تتصارع الاتجاهات السياسية وتصطدم

المصالح الإمبريالية، وبرز دور الولايات المتحدة كقوة عالمية رئيسية.

وانتهزت فرصة الحياة الرجعية التى يفرضها الإمام «أحمد» على اليمن فشجعت انقلابا ضده من عناصر من داخل الأسرة المالكة، فقام الأمير «سيف الاسلام عبدالله» بمحاولة انقلاب على شقيقه الأمام «أحمد» بالاشتراك مع المقدم «أحمد يحيى الثلايا» أول ضابط يمنى تخرج فى الكلية الحربية العراقية.

ويقول «محمد حسنين هيكل» فى كتابه «عبدالناصر والعالم»: إن الإمام أحمد قد روى «لجمال عبدالناصر» قصة إحباطه للانقلاب، عندما شاهد وهو محاصر فى قصره حارسا يفتش إحدى جواريه فصاح: «والله لن تفتش النساء مادام الإمام حيا» وقفز على صهوة حصان وفى يده مدفع رشاش أخذ يطلقه من برج القصر ولما شاهده الناس أخذوا يهتفون «انتصر الإمام.. انتصر الإمام».

وفعلا وبعد أن نشرت جريدة الأخبار فى صدر صفحتها الأولى يوم ٣ ابريل ١٩٥٥ مانشيت يقول: «تنازل الإمام «أحمد» عن العرش».. انقلب الحال مرة أخرى وانتصر الإمام «أحمد» وقتل شقيقه «عبدالله» و «العباس» ومعهما المقدم «أحمد يحيى الثلايا» الذى كان منضما لتنظيم اليمنيين الأحرار.

وسافر «حسين الشافعى» عضو مجلس قيادة الثورة إلى اليمن لتهنئة الإمام بنجاته حرصا على بقاء العلاقات الودية بين الدولتين لما أشيع فى ذلك الوقت من أن الضباط الثائرين كانوا على صلة بمصر.

ولكن «أحمد كمال أبوالفتوح» ينفى ذلك ويقول: إنه كان حريصا أشد الحرص على خلق علاقات ودية مع الجميع دون تشجيع أحد على ثورة أو انقلاب فى بلد عاش فيها سنوات ثم خرج منها وهو مازال تائها فى علاقات أهلها المتشابكة على حد قوله.

وفى عام ١٩٥٧ ذهبت بعثة عسكرية مصرية برئاسة العقيد «حسن فكرى الحسينى» مشكلة من خمسة ضباط وبعض ضباط الصف. وكان عملها قاصرا ومحدودا على التدريب العسكرى، فقد كان رئيس

البعثة ضابطا ليست له خلفية أو اهتمامات سياسية، بينما كانت مصر موضع انبهار الدول العربية جميعا عقب تأميم قناة السويس ، ومقاومة العدوان الثلاثي ، وإجبار القوات المعتدية على الانسحاب بضغط حسابات سياسية ناجحة . وكان «جمال عبدالناصر» قد أصبح شخصية لامعة تجذب الاهتمام واحترام الملايين من أبناء الأمة العربية .. حتى فى اليمن، حيث كان الناس مازالوا يعيشون حياة بعيدة عن حضارة العصر.

ولذا فإنه ما أن تحققت الوحدة مع سوريا حتى بادر الإمام يطلب الانضمام لها وأعلن الاتحاد بين مصر وسوريا واليمن عام ١٩٥٨ .

تطورات فى اليمن :

اقتراب مصر من اليمن حمل إليها بعض مظاهر الحضارة، وعلى سبيل المثال فإن الضباط اليمنيين الذين دخلوا الكلية الحربية المصرية، درسوا وتدربوا على الأسلحة السوفييتية التى كانت قد بدأت ترد إلى القوات المسلحة المصرية بعد صفقة الأسلحة المعروفة باسم التشيكية عام ١٩٥٥.

وتدارس هؤلاء الضباط فى شئونهم وانتدبوا أحدهم وهو «عبدالله جزيلان» ليعود إلى اليمن للاطلاع على ظروفها بعد فترة دراسة طويلة فى لبنان ومصر غاب فيها عن وطنه.

وعندما ذهب «جزيلان» إلى اليمن وجد فى الجيش اليمنى أسلحة لا يعرف عنها شيئا. ووجدهم فى اليمن لا يعرفون شيئا عن الأسلحة التى تدرب عليها فى مصر. واضطر إلى الخروج هاربا من اليمن عن طريق عدن ليطلع زملاءه من الضباط على هذه الحقيقة.

ولكن الأمور تطورت . وفى عام ١٩٥٧ أعيد افتتاح المدرسة الحربية وتولى قيادتها العميد «حمود الجائفى».

وانتهت الأمور إلى اتفاق الإمام مع السوفييت عام ١٩٥٧ على توريد أسلحة لليمن وإيفاد بعثة عسكرية سوفييتية للتدريب عليها .. ووصلت البعثة فعلا إلى صنعاء ، وافتتحت مدرسة للأسلحة بدأ تدريب اليمنيين

فيها على أسلحة متطورة مثل الرادار والمدرعات وصيانة هذه الأسلحة.

ولم تكن هناك صلة بين البعثة العسكرية المصرية والبعثة العسكرية السوفييتية. الأولى كانت لتنظيم الجيش وتدريبه والثانية كانت للتدريب على الأسلحة فقط.

ويقول «عبدالله جزيلان»: إنه عندما حدث النزاع المصرى السوفييتى عام ١٩٥٩ طلب «حسن فكرى الحسينى» إبعاد السوفييت، ولكن «جزيلان» طالب ببقائهم ، فرفع «حسن فكرى» تقريرا إلى «البدر» يتهم فيه الضباط اليمنيين بالشيوعية ، ولكن «البدر» لم يأخذ التقرير مأخذ الجد ؛ لأنه ـ كما يقول «جزيلان» ـ كان يسخر من المظاهر العسكرية التى كان «حسن فكرى» يتظاهر بها ويريد أن يفرضها على الضباط اليمنيين ، وكثيرا ما تندّر عليه فى مجالسه.

ونبتت منذ ذلك الوقت بعض الخلافات بين البعثة المصرية والضباط اليمنيين وصلت إلى حد الصدام المكشوف بين «حسن فكرى» و «جزيلان» ، عندما تكاسل صف ضابط مصرى عن تعظيم ضابط يمنى ، فأمر «جزيلان» ضباط الصف اليمنيين بألا يعظموا «حسن فكرى» قائد البعثة المصرية.

وحدث عندما ذهب الإمام «أحمد» إلى روما للعلاج خلال عام ١٩٥٩ أن قامت حركة تمرد داخلى ومحاولة انقلاب قبلية تستهدف إعلان جمهورية يرأسها فعليا الشيخ «حسين بن ناصر الأحمر». وكانت الحركة مساندة من الأحرار اليمنيين.

وتصادف خلال هذه الفترة أن كانت مصر قد أرسلت أعدادا من العسكريين تزيد عن العدد المقرر للبعثة ، وذلك بناء على طلب «البدر» الذى كانت تربطه علاقة طيبة مع القاهرة ، وذلك لحمايته فى حالة موت الإمام.

بذر ذلك الشبهات فى صدر الإمام «أحمد» ، ويقال إنه احتج لدى «جمال عبدالناصر» أثناء مقابلته له خلال عودته من روما بحرا فى قناة السويس ، وعندما وصل إلى (الحديدة) عامل ابنه «البدر» بقسوة ، وأعاد

إلى مصر كل الذين وصلوا فوق العدد المقرر للبعثة.

ولكن البعثة نفسها لم تبق طويلا فى اليمن.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضانى»: إن الإمام كان قد وصل فى هذه الفترة إلى درجة من التوتر جعلته يأمر بإعدام أربعة من جنود الحرس الأمامى؛ لأنهم جرؤوا على المطالبة بمرتباتهم المتأخرة او السماح لهم بالاستقالة.

وفى السادس من مارس ١٩٦١ قام الملازم «عبدالله اللقية» والملازم «محمد بن عبدالله العلفى» بمحاولة اغتيال الامام «أحمد» فى (الحديدة) .

وأصيب الإمام ولم تنجح المحاولة . وكان العميد «عبدالله السلال» قائدا لميناء (الحديدة) فى ذلك الوقت.

وشكل الإمام محكمة لمحاكمة الضباط الذين كانوا مثالا للشجاعة والسرية . وصدر الحكم بالإعدام على الضابطين اللذين أعدما علنا بقطع الراس فى ميدان الشهداء.

وهكذا اقتربت الفترة الزمنية بين محاولات الانقلاب أو الاغتيال المتعددة، وتجمعها جميعا ظاهرة واحدة هى أن الذين يقومون بالتدبير والتنفيذ هم العسكريون.

والنقمة على النظام الإمامى. وعلى الإمام «أحمد» بالذات تزداد وتشتد . ويلاحظ أن عددا كبيرا من أئمة اليمن على امتداد حكم استمر ما يقرب من ١١٠٠ عام قد ماتوا قتلى من جور الظلم والاستبداد . قتل ١٨ إماما منذ القرن الرابع الهجرى.

كانت هذه هى الحال فى اليمن.

وكانت الأوضاع العربية تتغير أيضا.

العلاقات بين مصر والسعودية تحولت إلى جفاء وعداء بعد اكتشاف محاولة الملك «سعود» لضرب الوحدة عن طريق رشوة «عبدالحميد السراج» الذى أبلغ «جمال عبدالناصر» بذلك.

الحكم العسكرى فى السودان أحاطها بعزلة شديدة عن الدولة العربية المتحررة ، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة.

الخلافات بين مصر والعراق تزداد يوما بعد يوم .. ولم يعد هناك أمل فى لقاء «جمال عبدالناصر» و «عبدالكريم قاسم».

اتحاد الدول العربية (مصر – سوريا– اليمن) الذى وقع ميثاقه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨ تحول إلى اتحاد شكلى ليس له مضمون حقيقى.

وبعد الشكوك التى نمت فى صدر الإمام «أحمد» أثناء وجوده فى روما وحدوث المحاولة الانقلابية فى اليمن وإبعاد العسكريين المصريين الزائدين إلى مصر ، حدث الخلاف المعروف بين العراق والكويت فى يونيو ١٩٦١، عندما طالب «عبدالكريم قاسم» بضم الكويت إلى العراق فور إعلان استقلالها باعتبارها كانت ولاية تابعة للعراق فى عهد العثمانيين.

ولم يقف الإمام «أحمد» مع «جمال عبدالناصر» فى موقفه المضاد «لعبدالكريم قاسم »، بل أظهر تعاطفا مع موقف العراق.

وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة – يوليو ١٩٦١ – زادت حساسية الإمام من مصر ، وكتب قصيدة شعرية هزيلة هاجم فيها مصر والاشتراكية.

وقررت مصر سحب بعثتها العسكرية ، فعادت فى سبتمبر ١٩٦١ بعد حوالى ثمانى سنوات قضتها هناك ، وعاد أيضا الضباط وطلبة الكلية الحربية اليمنية إلى بلادهم.

وحلت محل البعثة المصرية بعثة عسكرية أردنية.

وهدأت الخلافات بين اليمن والسعودية.

ومع ذلك فإن البعثة العسكرية السوفييتية التى كانت تشرف على مدرسة الأسلحة موجودة تواصل عملها فى هدوء ، ودون محاولة للتدخل فى الشئون الداخلية الغامضة والوعرة معا.

ويقول اللواء «صلاح الحديدى» مدير المخابرات الحربية فى ذلك الوقت إن العلاقات بين مصر واليمن كانت ضامرة تماما خلال هذه المرحلة فلم تعد هناك بعثة عسكرية ، والسفارة فيها عدد محدود من الموظفين فى تعز والسفير غائب مسحوب فى مصر ، وعدد المصريين فى اليمن قليل.

وقد أدى التوتر بين مصر واليمن إلى اشتعال رغبة اليمنيين الأحرار فى مقاومة نظام الإمامة الرجعى المتخلف ، وبدأت تتشكل محاولة الانقضاض عليه استمرارا للمحاولات السابقة التى بدأت فى الأربعينيات وظلت تتكرر بلا توقف . ولكن «البيضانى» استطاع أن يعقد صلة مع «أنور السادات» وكان رئيسا لمجلس الأمة فى ذلك الوقت وكتب «أنور السادات» مذكرة إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» بالتوقعات المحتملة فى اليمن... فأصدر الرئيس قرارا بتكليف انور السادات بأن يكون مسئولا سياسيا عن هذه العملية.

واستدعى «أنور السادات» إليه «أمين هويدى» وكان وقتها قد عين سفيرا فى المغرب وقابله فى منزله بالهرم بحضور «عبدالرحمن البيضانى» وطلب منه أن يعد نفسه لتولى المسئولية التنفيذية لعملية اليمن... واستمر الاجتماع حتى الثالثة بعد منتصف الليل.

ويقول «أمين هويدى»: إنه طلب مقابلة «أنور السادات» فى صباح اليوم التالى ليبلغه أن إنشاء جهاز خاص لهذه العملية ، يعتبر نوعا من الازدواجية حيث يتوافر لدى المخابرات العامة تنظيمات خاصة لمثل هذه العمليات.

والواقع أن علامات استفهام كثيرة كانت تلاحق «عبدالرحمن البيضانى»... فهو رجل شديد النشاط ، كانت له صلات وثيقة بالطلبة اليمنيين فى الخارج خلال الخمسينيات.. درس فى مصر وتخرج فى الجامعة ثم حصل على الدكتوراه من (بون) ، وعمل بها وزيرا مفوضا ثم نقل إلى الخرطوم بعد أن اعتذر عن عدم العمل مدعيا عاما فى محاكمة ثوار ١٩٥٩ ، واستدعاه الإمام إلى اليمن، وعندما شعر أن يد القصاص تقترب منه هرب عام ١٩٦٠ على طائرة مصرية.

ويقول الدكتور «البيضاني» أنه انضم لتنظيم الأحرار اليمنيين وعندما تمت الانتخابات أصبح «أحمد النعمان» رئيسا للاتحاد و «محمد محمود الزبيرى» والدكتور «عبدالرحمن البيضاني» نائبا للرئيس.

ولكن سرعان ما دب الخلاف بينهم حول استراتيجية المعارضة ، فهم كانوا قد اتفقوا على السعي لذلك الارتباط بين مصر واليمن المتمثل فى الاتحاد ، ثم يتم البحث بعد ذلك فى مصير الإمامة.

ولكن ما إن أعلن «جمال عبدالناصر» حل الاتحاد مع اليمن فى خطابه ببورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ حتى فرض الخلاف حول مصير الإمام نفسه فورا ، وأصدر «النعمان» قرارا فى بداية يناير ١٩٦٢ بإقالة «البيضانى» باعتباره طائفيا خطيرا (يريد أن يعالج وباء فى بلد بإلقاء قنبلة ذرية عليه).

ولكن الدكتور «البيضانى» لم يبتعد عن ميدان السياسة ... كانت صلته قد توطدت بأنور السادات رئيس مجلس الأمة فى ذلك الوقت بعد تعارفهما فى (بون).

وكانت له صلات قديمة ببعض الثوار أيضا داخل اليمن وخارجها ، وعندما اشيع خبر الانقسام وانتشر خبر إقالة «البيضانى» ، حضر وفد من حركة الأحرار اليمنيين فى عدن... والتقى المتخاصمون لنقاش جديد مرة أخرى.

ويقول الدكتور «البيضانى»: إنهم قد اجتمعوا فى كازينو النهر بجزيرة الزمالك واتفقوا على جمع الشمل وإعادة الوحدة للاتحاد اليمنى، وإلغاء قرار إقالة البيضانى ، ووقعوا جميعا وثيقة تتضمن يأسهم من النظام الإمامى وضرورة إقامة نظام جمهورى »

أذيعت هذه الوثيقة من صوت العرب.. ولكن مضمونها لم ينفذ طويلا.

كانت القاهرة خلال أنور السادات قد صرحت للدكتور البيضانى بأن يذيع من صوت العرب مساء كل اثنين وخميس مقالات أوصى السادات

بأن تظهر فى روز اليوسف.

وكانت بداية هذا النشاط محاضرة القاهـا «البيضانى» فى دار نقابة المحـامين يوم ٢٠ ينايـر ١٩٦٢ وحدثت فيـها مشـادة بيـنه وبيـن «محـمد أحمد النعمان» ابن رئيس الاتحاد اليمنى.

كانت مقالات «البيضانى» فى روز اليوسف واذاعاته فى صوت العرب عوامل إثارة حقيقية ضد النظام الإمامى.. وساعد على انتشار الراديو «الترانزيستور» الذى كان يصل إلى اليمنيين فى أبعد بقاع الصحراء.

نحو الثورة :

بدأت خيوط المقاومة تتجمع ضد الإمام من المدنيين والعسكريين.. فى الداخل والخارج.

وانتهاء الحساسية من وجود علاقات طيبة بين مصر واليمن ادى إلى مضاعفة السير فى طريق الثورة.

وكان هناك نوع من الارتباط بين المدنيين والعسكريين .. فقد أسـهم ـ على سبيل المثال ـ بعض التجار فى التبرع بالأموال سرا والمساعدة فى الإمداد بالأسلحة ... وليست هناك فروق حادة واضحة بين المدنيين والعسكريين فى اليمن.

وتظاهر الطلبة فى يوليو وسبتمبر ١٩٦٢.

وخـلال هـذه الفترة كـان كثير من العسكريين اليمنيين يصلون إلى مصـر ويتصلـون بالقـادة اليمنيين فيها، ومنهم طيار الأسرة المالكة «عبدالرحيم عبدالله» الذى أصبح بعد الثورة سفيرا لليمن فى مصر ، و «محمد قائد سيف» .. ولم يكن هناك طيارون عسكريون من اليمن فى ذلك الوقت.

وكانت هناك صلة وثيقة قد بدأت بين العسكريين فى مصر والقادة اليمنيين... كانت المخابرات الحربية فى مصر قد أعدت معسكرا لتدريب اليـمنيـين علـى الأسـلحـة الصـغـيرة ، وكـان من بينهـم الدكـتـور

«عبدالرحمن البيضانى» ـ كما يقول الفريق «صلاح الحديدى» ـ الذى كان يتسلم الأسلحة أيضا ، ويقوم بترحيلها إلى اليمن.

ولم يكن «البيضانى» هو حلقة الاتصال الوحيدة.

كانت هناك اتصالات أيضا بين العسكريين اليمنيين والمصريين الذى ربطتهم علاقات زمالة أثناء دراستهم فى مصر.

وتدفقت الأسلحة المصرية الصغيرة سرا إلى اليمن... ذلك أن الإمام كان يحتفظ عنده بمفاتيح مخازن الذخيرة ويترك الأسلحة جامدة فى العراء حتى يأكلها الصدأ وتعبث بها الفئران... ويقول «عبدالرحيم عبدالله» طيار الأسرة المالكة الذى لعب دورا كبيرا فى نقل الأسلحة : إن السلاح الجوى على سبيل المثال كان مكونا من ١٠ طائرات (ياك) ، ٣٥ طائرة (اليوشن) صغيرة ، ولكنها جميعا غير مصرح لها بالطيران.

وظلت هذه الاتصالات سرية وفى أضيق الحدود .. لا يعرفها إلا «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» و «صلاح نصر» و «صلاح الحديدى» قائد المخابرات الحربية فى ذلك الوقت .

وكان المشير مسئولا عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة .. وكان «أنور السادات» مسئولا سياسيا .

وبقيت هناك علامة استفهام كبيرة تحيط بموعد الثورة ضد الإمام «أحمد».

ولكن القدر لحقه فتوفى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ وخلفه ابنه الإمام «البدر» ولى العهد.

ونتج عن هذه الوفاة المفاجئة انقسام فى الراى.

وكان البدر قد أرسل برقية إلى «جمال عبدالناصر» ينعى فيها والده يوم ٢٠ سبتمبر، وكانت هذه مبادرة منه تشير إلى احتمال تحسن العلاقات بين الدولتين.

واشتد ضغط النعمان والزبيرى فى اتجاه إقناع المسئولين بالسير فى

طريق التعاون مع البدر الذى تغاضى عن قسوة الإذاعات والهجمات التى وجهت لوالده.

واصدر «جمال عبدالناصر» قرارا بوقف الإذاعة والنشر ضد الإمام البدر أو معه.. وبلغ ذلك الدكتور «عبدالرحمن البيضانى» يوم ٢١ سبتمبر.

وكان «عبدالله جزيلان» قائد الكلية الحربية فى صنعاء قد ارسل يطلب وقف إذاعات البيضانى؛ لأنها تهاجم الهاشميين بينما ٨٠ فى المائة من ضباط الكلية وطلبتها المؤهلين للانقلاب كانوا من اتباع هذا المذهب.

وكان « أحمد النعمان » و «محمد الزبيرى» قد اجتمعا فى منزل «أمين هويدى» بمصر الجديدة ، وكتب النعمان برقية إلى البدر.

وقع البرقية «أحمد محمد النعمان» ورفض التوقيع «محمد محمود الزبيرى».

وكان ذلك ترجيحا للراى القائل باحتمال إصلاح النظام الإمامى.

وأسقط فى يد الدكتور البيضانى الذى استمر ثمانية شهور يكتب ويذيع مبشرا بالثورة.. ويقول إنه هرع إلى «أنور السادات» يطلب توجيه إذاعة واحدة تكون هى الأخيرة للثوار المتربصين فى اليمن، حتى لا يتصوروا أن الأمور قد انتهت بعد برقية عبدالناصر فى تعزية البدر ، وبعد برقية «أحمد النعمان».

واتصل «أنور السادات» «بجمال عبدالناصر» الذى صرح بإذاعة واحدة تكون هى الأخيرة.

وتصادف أن كان موعد هذه الإذاعة هو يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثانى

ثورة اليمن

(باسم الله وباسم الشعب تعلن
قيادة الجيش سقوط الملكية فى
اليمن، وقيام الجمهورية العربية
اليمنية ابتداء من الساعة
الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر).

البيان الأول للثورة...

وفى ذلك الوقت كانت الأمور فى اليمن تندفع فى سرعة إلى مصير جديد.. وكانت غيبة الإمام أحمد قد فرضت على الثوار وخاصة العسكريين مسئولية خاصة.

كانت حالة الطوارئ معلنة فى اليمن قبل وفاة الإمام أحمد.

وكانت الأسلحة المصرية التي وصلت اليمن تعتبر كافية للحركة الانقلابية.

وبقى تحديد ساعة الصفر.

يقول «عبدالرحيم عبدالله» إن ساعة الصفر كانت قد تحددت لتكون يوم ٢٣ يوليو حتى يعلن «جمال عبدالناصر» خبر الثورة فى خطبته للجماهير.. ولكن الدكتور البيضانى يؤكد أنه لم يتم الاتفاق على ذلك.

ثم يقول «عبدالله جزيلان» إن برقية وصلت من القاهرة تطلب أن تكون ساعة الصفر هى موت الإمام أحمد.. وأنه قد رد على ذلك - حسب قوله - بأن ساعة الصفر لا تحدد إلا مرتبطة بالظروف القائمة فى اليمن.

وكان تحريك القوات العسكرية للانقلاب يعتمد على الضباط اليمنيين أكثر مما يعتمد على غيرهم.. فقد أدت الإثارة دورها كاملا وبقى التنفيذ.

كان عدد محدود من الضباط بدأ يعقد اجتماعا لبحث الموقف والتأهب لاحتمالات المستقبل ، دون أن يأخذ ذلك شكل تنظيم ثابت مثل الضباط الأحرار فى مصر.

وكان هناك اتجاهان بين الضباط: فريق يؤيد البدر ، وفريق يؤيد الحسن .. بينما الثوريون يتأهبون لإقامة نظام جمهورى جديد.

وقد اجتمع الضباط الحاضرون على هذا الأتجاه الثورى.. ونشط المقدم «عبدالله جزيلان» الذى كان مديرا لكل من الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة.. وبدأ يقوم باتصالات مع الأسماء الكبيرة من الضباط لتحييدهم أو ضمهم.

سافر إلى «الحديدة سرا» خلال الليل؛ ليتصل بالعميد «حمودة الجائفى» الذى كان قائدا لحامية الميناء، واتفق معه على الاشتراك معهم وهو اسم معروف لدى اليمنيين إذ كان فى ثانى دفعة عسكرية درست فى العراق، وكان معروفا باطلاعه وله مركز قبلى مرموق.

واتصل ايضا «بالسلال» الذى كان قائدا لحرس البدر.. ووافق السلال على الاشتراك فى قلب النظام الإمامى.

وخلال هذه الفترة الحرجة ارسل الإمام أحمد ـ قبل أن يموت بأيام قليلة ـ رسولا فى طائرته الخاصة من تعز إلى صنعاء؛ ليبلغ البدر بأن هناك تدبيرا خطيرا ضد الإمامة يقوده جزيلان.

واستدعى البدر جزيلانًا إلى قصره ، وقد أعد له كمينا لقتله، ولكن أمكن لجزيلان خلال الحوار أن يقنع البدر بأن هناك خطرا يتهدده شخصيا من الأمير الحسن و «أحمد الشامى» بالتعاون مع الأمريكيين فى تعز.. وأن من خيوط الخطة المعادية له تدبير مؤامرة وهمية يتخلص فيها البدر من الضباط المخلصين له ، وكان جزيلان ومجموعة الثائرين يتظاهرون بأنهم من أنصار البدر ثم ينفردون به ـ بعد ذلك ـ وحده.

وعندما بلغ البدر خبر زيارة جزيلان للحديدة هرع فى التاسعة صباحا ليتأكد من صحة ذلك بنفسه ... فوجد جزيلان فى الكلية يمارس عمله مبكرا عن موعده المعتاد مع نوبة صحيان .. فالرحلة تمت ليلا تحت ظروف طبيعية قاسية .. ولم يفاتح البدر أحدا بشكوكه ... ولكن ما بذره جزيلان فى نفسه من خطة مدبرة ضده كاد يصبح يقينا... إذ اعتقد أن خبر الزيارة كان مكذوبا والمستهدف منه هو التخلص من الضباط الموالين له.

وخرج البدر من الكلية الحربية مطمئنا .

وتحددت ساعة الصفر ليلة ٢٥ – ٢٦ سبتمبر بعد أن شعر الضباط أن هناك خطرا يتهددهم وعيونا شريرة ترصدهم.

كانت الوزارة قد اجتمعت برئاسة البدر ، وحضر القاضى

«محمد الشامى» نائب الإمام فى صنعاء ومعه كشف بأسماء عدد من الضباط قال للإمام إنهم يريدون الانقضاض عليه.

وهكذا أصبحت المسألة سباقا مع الزمن... تماما كما حدث فى حركة ٢٣ يوليو، عندما اجبرت الظروف الضباط الأحرار على سرعة التنفيذ تجنبا لاعتقال الملك لهم.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضانى» إنه كان قد تلقى معلومات أيضا بخبر اكتشاف البدر للحركة، فبادر بإرسال برقية إلى المتصلين به يقول لهم فيها ما معناه : إما تنفيذ الخطة أو النجاة بأنفسكم من اليمن.

يقول «عبدالله السلال»: إن البدر بعد أن تولى السلطة احتفظ بجهاز الحكم فى عهد والده وخطب الجمعة قائلا إنه سيمضى على طريق والده وأجداده... الأمر الذى أقنع المترددين فى الثورة على الإمام بأنه لم يعد أمامهم أمل فى إصلاح النظام الإمامى.

ابلغ «عبدالله جزيلان» موعد الحركة «لمحمد عبدالواحد» القائم بالأعمال المصرى فى صنعاء... وأرسل حسن العمرى الخبر عن طريق اللاسلكى إلى القاهرة ، فقد كان هو مسئول الاتصالات أو مدير الإشارة فى اليمن.

ويقول «عبدالرحمن البيضانى» إن الإشارة قد وصلت من «حسن العمرى» بتحديد ساعة الصفر ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

الخطة كانت تقضى بالاستيلاء على قصر البدر والإذاعة وقصر السلاح واعتقال قادة الحرس.

يقول جزيلان إنهم كانوا يشعرون أنهم مقدمون على مغامرة لا تتجاوز نسبة النجاح فيها ٥ فى المائة فقط.

وبدأ التحرك فى منتصف الليل... ولكن الذخيرة لم تكن متوافرة ، كان هناك ٣٠ دانة مدفعية ، ٣٠ طلقة دبابات إلى جانب القنابل اليدوية والأسلحة الصغيرة.

ووضعت الخطة على أساس إطلاق دانة مدفعية ودانة دبابات واحدة كل ربع ساعة ،أى تستمر في الضرب لمدة سبع ساعات ونصف.

اطفئت الأنوار وقطعت الكهرباء.. وبدأ القصف حسب الخطة الموضوعة... ويقول جزيلان إن البدر دافع عن قصره دفاعا مجيدا.

ولكن قصر السلاح لم يستسلم هو والقلعة التى تضم كل الأسلحة والذخيرة، والبدر يتصل به تليفونيا لأن خطوط المواصلات لم تقطع... وبيان الإذاعة لم يعلن.

الأخطار تتهدد الثورة فى لحظاتها الأولى.

السلال لم يكن موجودا خلال الليل... لم يحضر إلا فى الثامنة صباحا، ولكنه فور حضوره أدى دورا كبيرا فى نجاح الثورة.

و«عبدالله السلال» كان ضابطا من ضباط انقلاب ١٩٤٨ وقد اعتقل فى سجن حجة لمدة تزيد عن سبع سنوات، عانى فيها من العذاب ما يسجل صفحات تنضح بالعار والتخلف، ثم أفرج عنه بعد انقلاب ١٩٥٥ ، وعين رئيسا لحرس البدر.

ويقول بعض الضباط الذين شاركوا فى الحركة إن السلال قد حضر باعتباره مفوضا للبدر بمعرفة مطالب جزيلان وغيره من الضباط.

ويتمادى البعض فى القول بأنه أسهم فى تهريب البدر من منزل مجاور لقصره فى ثياب امرأة.

وسواء صحت هذه المعلومات أم لم تصح ... فإن «عبدالله السلال» وضع نفسه فى خدمة الثورة منذ وصوله إلى الكلية الحربية ، وذلك قبل إذاعة بيان الثورة الذى تأخرت إذاعته لتردد الضابط المكلف بذلك ، بدعوى أن قصر السلاح لم يسقط ، مما دفع جزيلان إلى الاتصال به غاضبا.

وبادر السلال بصفته قائدا لحرس البدر إلى الاتصال بقصر السلاح ، وطلب من حرسه أن يستسلموا فوافقوا على ذلك... وانهارت قلعة البدر

فى صنعاء.

وأذيع البيان فى الثامنة والنصف صباحا... يعلن (باسم الله وباسم الشعب تعلن قيادة الجيش سقوط الملكية فى اليمن، وقيام الجمهورية العربية اليمنية ابتداء من الساعة الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر).

واعتقل قادة الحرس الذين حاولوا إخراج المدفعية ... ووجد البدر طريقه فى الهرب بمساعدة بعض العناصر المترددة التى اتهمها جزيلان بخيانة الثورة، ويقول إنه ذبح أحد الشيوخ من حمدان ، لأنه ثبتت مشاركته فى عملية التهريب.

لم تنته الأخطار بتهريب البدر ... بل حاول بعض رجال القبائل الاستيلاء على صنعاء فى اليوم الثالث بعد دخولها تحت ستار التهنئة.

الأخطار تهدد الانقلاب ؛ لأنه كان مفروضا أن يدعم منذ اليوم الأول بطائرات مصرية خشية قيام الطائرات السعودية أو البريطانية بهجمات مضادة على مقر القيادة فى صنعاء.

وكانت القاهرة قد أعدت طائرة داكوتا فى أسوان وفيها محطة إرسال وصواريخ ، على استعداد دائم للتحرك إلى اليمن.

وصلت الطائرة المصرية الأولى فى اليوم الثالث ، وعلى متنها «محمد محمود الزبيرى» والدكتور «عبدالرحمن البيضانى» . والضابط المصرى «على عبدالخبير» ، وكان يقودها قائد الجناح أحمد نوح الذى أصبح وزيرا للطيران فيما بعد.

ويقول الدكتور البيضانى إن سبب التأخير هو طلبه من عبدالناصر ٥٠٠ جندى وثلاث طائرات وخبير عسكرى أثناء مقابلته ليلة ٢٦ سبتمبر.. وإلى أن اختير الخبير العسكرى فى اليوم التالى وصلت الطائرة فجر يوم ٢٨.

ويقول «عبدالله جزيلان» إنهم قد عينوا البيضانى وزيرا للاقتصاد ، ولكنه عندما وصل وسألوه عن موقف مصر من ناحية المساعدة العسكرية

، قال لهم إن شيئا لن يحضر من مصر إلا إذا عين نائبا لقائد مجلس الثورة ، وأخرج من جيبه بيانا مكتوبا ومعدا للتوقيع بإمضاء كل من السلال وجزيلان.

ويقول جزيلان إن هذا الأمر قد ترك فى نفوسهم مرارة شديدة، ولكن الرغبة فى نجاح الثورة لم تدعهم يتوقفون عند هذه المشكلة المحدودة..

هذا بينما يقول البيضانى إن تعيين السلال رئيسا لمجلس قيادة الثورة قد دفع بعض أصدقائه إلى اشتراط أن يكون نائبا له... ولذا فقد عين نائبا لرئيس مجلس القيادة ، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة رغم أنه مدنى لا يحمل رتبة عسكرية.

ولكن واقع الحال يشير إلى أنه عين فى هذه المناصب اعتقادا منهم بأن له صلة مؤثرة ونافذة مع مصر.

عدم وجود تنظيم للضباط الأحرار ، وعدم توافر حد أدنى من العلاقة التنظيمية خلق منذ اليوم الأول حساسيات ذاتية وأظهر خلافات فردية.

ومن أمثلة ذلك ما أذاعه ضابط له ميول بعثية كان موجودا فى الإذاعة من تشكيلات لمجلس قيادة الثورة و مجلس الوزراء، لم يكن الاتفاق قد تم عليها نهائيا.

والواقع اليمنى المتخلف كان يفرض نفسه على طبيعة الحركة ، فلم يكن هناك انضباط يتناسب مع انقلاب عسكرى، والنجاح السريع غير المتوقع فرض على القائمين بالحركة مسئوليات عديدة متشعبة، لم تترك لهم فرصة التركيز.

وهكذا تفجرت الخلافات الشخصية الممتدة من واقع قبلى وطائفى أو غير حضارى منذ الأيام الأولى .. ولكنها لم تطف على السطح إلا بعد حين.

نجحت الثورة بحركة الضباط اليمنيين ، وتعاون الثورة المصرية ببيانها الأول الذى صدر صباح ٢٧ وحذرت فيه من تدخل أى قوات أجنبية...

وبوصول طائراتها إلى مطارات اليمن المغلقة.

ومع ذلك فقد حدث تدخل بريطاني في الأيام الأولى للثورة.

الجيش الخاضع للبريطانيين في عدن دخل من الجنوب واعتقل بعض الضباط الخبراء السوفييت ونقلهم إلى لندن.

والحقيقة انهم كانوا بعيدين تماما عن المشاركة في الثورة.. بل إن عبدالله جزيلان يقول إنهم عندما حاولوا الاتصال برجال البعثة السوفييتية في مدرسة الأسلحة قوبلوا منهم بحذر شديد وموقف صارم من ناحية الرغبة في التدخل في الشئون الداخلية، وخاصة أن علاقتهم بالبدر لم تكن سيئة...

وقد أرسل السوفييت برقية لقيادة الثورة بضرورة المحافظة على حياة الخبراء السوفييت، الذين كانوا يقيمون في منزل خلف قصر الإمام البدر.

هذا ينفي مشاركتهم الإيجابية في الثورة ، كما حاولت أجهزة الدعاية الغربية وقتها أن تشيع.

وقد تدخلت السعودية أيضا باحتضانها للحسن، الذى أعلن نفسه إماما قبل وصول البدر هاربا من صنعاء.

ارتفعت نسبة النجاح التي قدرها المدبرون للثورة من ٥ في المائة إلى ١٠٠ في المائة تدريجيا يوما بعد يوم...

ولكن الأخطار قد بدأت تهدد الانتصار.

وكان الموقف في صنعاء مطمئنا، من الناحية الجماهيرية ومن الناحية العسكرية.. فقد غمر الأهالي شعور شديد بالفرح والغبطة، لزوال النظام الإمامي المتخلف ، الذى عبروا عن إرادتهم ضده بمظاهرات الطلبة أثناء وجود الإمام في روما ١٩٥٩، ومرة أخرى في يوليو ، ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ ، حيث تظاهر الطلبة وأطلق عليهم الجيش الرصاص وتساقط عدد من الجرحى.

وأثر الثوريون فى الجيش ـ كما يقول جزيلان ـ ألا ينتهزوا فرصة المظاهرات للانقضاض لأن الموقف لم يكن مهيأ تماما ، هذا إلى اعتقادهم بأن الدم السائل فى المظاهرات يمكن أن يزيد من ثورة الجماهير ضد الإمامة ويكون دافعا وحافزا على مساندة الانقلاب... وهو ما حدث فعلا .

نجح الانقلاب ... وتحققت الثورة اليمنية ... وانتهى عهد أسرة «حميد الدين».

وكانت مصر اول دولة تعترف بالنظام الجديد ثم سوريا... من الدول العربية.

وكان الاتحاد السوفييتى اول دولة أجنبية تعترف بالجمهورية اليمنية.

أما العراق فقد طلب سفيرهم فى صنعاء السماح بنزول طائرات عراقية لإجلاء المواطنين العراقيين. ، وقد فسر سفيرهم لجزيلان هذا الموقف بأنه تصور من «عبدالكريم قاسم» بأن الثورة تابعة لمصر.. ولكن جزيلاناً اقنعة بأنها ثورة تحررية تؤيدها مصر.

أرسل قادة الثورة اليمنية وفدا إلى مصر لطلب المساعدة من جمال عبدالناصر فى الأيام الأولى للثورة... ووصل أنور السادات إلى اليمن فى الأسبوع الثانى من أكتوبر، حيث وقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن ، وكانت قد وصلت قبله ٣ طائرات حربية وقوات من الصاعقة المصرية تحركت من السويس يوم ٥ أكتوبر ١٩٦٢ ، وكان أفرادها يلبسون قمصانا بيضاء وبطلونات رمادية .. وتشكلت أول قيادة مصرية فى اليمن.

لم يكن أمام الحركة الانقلابية فى اليمن من سبيل لدعم موقفها إلا باللجوء إلى ثورة يوليو وقائدها «جمال عبدالناصر».

ولم يكن أمام «جمال عبدالناصر» من سبيل أيضا إلا دعم هذه الحركة الثورية التى جاءت فى وقت كانت فيه القوى الإمبريالية والظروف الموضوعية قد نجحت فى شق الحركة الثورية العربية بعد الخلاف مع العراق وانفصال سوريا

كانت فرصة أمام «جمال عبدالناصر» لوقف المد الرجعى فى المنطقة.

ومنع السعودية من السيطرة على الخليج العربى، وتحطيم نظام رجعى متهالك.

ليس هذا فقط، بل إن تغيير طبيعة الحكم فى اليمن وارتباطه بالنظام التقدمى فى مصر يتيح الاقتراب من حدود اليمن الجنوبية لمساعدة العناصر الثورية المناضلة ضد البريطانيين فى عدن، ويعطى للنظم التحررية فرصة السيطرة على طرفى البحر من الشمال والجنوب.

يقول «حسن إبراهيم » عضو مجلس قيادة الثورة إن «جمال عبدالناصر» عندما عرض عليهم القضية قال إن هناك خوفا من تدخل السعودية ضد النظام الجديد ، وإنه إذا أرسلت مصر قوات رمزية فإن هذا سوف يجعلهم يفكرون مرتين قبل الإقدام على اى تحرك مضاد.

ويقول «حسن إبراهيم» إن جميع أعضاء مجلس القيادة بلا استثناء - بما فيهم كمال الدين حسين - قد وافقوا على مساعدة الثورة اليمنية.

ويؤكد «زكريا محيى الدين» هذه الحقيقة، ويقول : إنه لم تكن هناك مناقشة مطلقا حول إرسال القوات وإنما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط فى الحرب.

وقد تحدث «عبداللطيف البغدادى» عن تجربته فى اليمن عندما سافر إليها قبل الثورة.

تبلورت المشكلة فى مساعدة الحركة الثورية من جانب مصر ، ومساندة النظام الإمامى المتخلف من جانب السعودية .

النظم التحررية التقدمية تواجه النظم الرجعية فوق أرض أكثر الدول تخلفا.

تفجر الخلافات :

بدأت الثورة اليمنية تدافع عن نفسها .

الغت في اكتوبر ترخيص البنك السعودي، واستولت عليه بحجة عدم توافر سيولة نقدية.

وانشئ أول بنك يمني في التاريخ، براس مال قدره عشرة ملايين ريال، تسهم فيه الحكومة بنسبة ٥١ في المائة ، وارتفع راس المال اثناء فترة الاكتتاب إلى ٢٠ مليون ريال نتيجة الإقبال الشديد الذي رفع سعر السهم من عشرة ريالات إلى عشرين ريالا كما يقول الدكتور البيضاني.

وكانت ظاهرة غريبة ... إقبال الناس على شراء الأسهم رغم الحرب وأخطارها وتوقعاتها... ولكن ذلك أعطى دليلا على تأييد الجماهير الثورة وتطلعهم إلى حياة أفضل.

وفي المجال العسكري بدأ تشكيل الحرس الوطني، وأقبل الناس على التطوع فيه حتى بلغت أعدادهم ١٥٠ ألفا، كان مفروضا أن يختار منهم ٣٠٠٠٠ يكونون نواة لجيش وطني نظامي جديد.

ولكن تكوين الحرس الوطني لم يستمر ... توقف بعد ثلاثة أشهر؛ نتيجة الخلافات التي كانت قد بدأت تنشأ وتشتد.

كان هناك اتجاهان رئيسيان في التفكير... الأول يدعو إلى الاعتماد المطلق على القوات المسلحة المصرية، اقتناعا منهم بأن هذا هو السبيل الافضل والأسرع لنقل اليمن إلى عالم الحضارة... والثاني كان يؤمن بأن المساعدة المصرية يحسن أن تقتصر على الطائرات والمدفعية الثقيلة دون المشاة؛ حتى لا يتورط الجنود المصريون في معارك مفروض أن يحاربها اليمنيون، وخاصة أن الميزانية المصرية تتكلف كثيرا في نفقات الجنود وتعويضات القتلى، وكان هذا الاتجاه هو الذي اتفق عليه الجميع، رغم الخلاف الجذري في مجالات أخرى كثيرة.

ويفسر «عبدالله السلال» ذلك بقوله: «إن الاتفاق قد تم مع المصريين أساسا على المساعدة بالطيران وقوات محدودة من الصاعقة، وكان ذلك كافيا لتأمين الثورة في حدود طبيعة الموقف داخل اليمن».

وأوضح أن الاستعانة بالقوات المسلحة المصرية منذ البداية كانت ضرورة يستلزمها الموقف لأنه - حسب قوله - لولا مساندة جيش مصر، ما كانت ثورة اليمن لتنجح قياسا بالحركات التى سبقتها.

ويؤكد أن مصر ما كانت لترسل قوات إضافية وأن اليمنيين ما كانوا ليطلبوا مزيداً من القوات لو أن المشكلة حصرت فى إطار الواقع اليمنى.

ولكن التدخل والمساعدات الخارجية من البريطانيين والسعوديين والأردنيين هى التى دفعت البلاد إلى هذه الحرب الأهلية... وأدت إلى تطورات غير منتظرة فى الموقف.

وإلى جانب الاتجاهات الفكرية المتباينة كانت هناك عدة قيادات تعمل فى غير تناسق ، ويوجد بينها نوع من المنافسة الخفية ... وذلك مثل رئاسة الجمهورية اليمنية ... وتجمع المعارضين للرئاسة... والسفارة المصرية ... وإدارة المخابرات العامة ... وإدارة مساعدة القبائل.

كان كل جهاز من الأجهزة يتبنى رأيا خاصا به ، وينظر إلى الأمور من وجهة نظر مختلفة.

صحيح أن المعلومات كانت تصب عند القيادة السياسية .. . والقيادة العسكرية فى القاهرة ، أى عند «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» ... ولكن البعد عن الواقع الحى كان يعطل حل المشاكل فى حينها، ولا يساعد على تذويب الفوارق، وتحقيق تناسق وثيق.

وصحيح أيضا أن القائد العسكرى فى اليمن كان يعتبر مسئولا عسكريا وسياسيا فى وقت واحد... ولكن القادة الذين عينوا كانوا أبعد ما يكونون عن الاهتمام بالسياسة أو الارتباط بها ... وكان بعضهم ممن ألقيت عليهم مسئولية موقف العسكريين المصريين فى مصر... وقيل إنهم تصرفوا تصرفات انتهت إلى مأساة الانفصال.

والفريق «أنور القاضى» الذى عين فى اليمن مثلا كان أحد الذين أمضوا سنة كاملة تقريبا بلا عمل بعد انفصال سوريا حتى عادت به

الظروف إلى اليمن من جديد.

ويقول الدكتور «عبدالرحمن البيضاني» بأنه فوجئ يوما بأن بعض مكاتب الوزراء قد نقلت من الغرف إلى ساحة القصر، واستبدلت بسراير قال عنها الفريق القاضى إنها أعدت للطيارين المصريين... وكان التصرف في رأيه مجافيا للذوق ، فوق أنه يتم فى قلب المكان الذى يعتبر مظهرا لسيادة الدولة.

وبعد نقاش مع الدكتور البيضانى أصر على نقل المكاتب إلى الغرف خلال ٦ ساعات قبل اجتماع مجلس الوزراء.

ويقول الدكتور البيضانى إنه فوجئ بحضور المشير «عبدالحكيم عامر» و«أنور السادات» فى صباح اليوم التالى... وقال له المشير : (إن الحكومة البريطانية اعطتنا إنذارا ١٢ ساعة قبل العدوان الثلاثى، اما أنت فقد اعطيت الفريق القاضى إنذارا بست ساعات فقط).

وصفى الموضوع بعد مواجهة بين القاضى والبيضانى ، وينفى الفريق القاضى وقوع هذه الحادثة تماما، وينفى أن القصر الجمهورى كانت فيه مكاتب للوزراء... بل يؤكد أن مجلس الوزراء فى اليمن لم يأخذ شكل مجالس الوزراء فى الدول الأخرى.

ويروى ناتنج فى كتابه (ناصر) إن «جمال عبدالناصر» قال «لجون بادو » السفير الأمريكى : (انت لا تتخيل ما يحدث فى اليمن ، نصف الوزراء لا يذهبون إلى مكاتبهم ، والنصف الآخر إذا ذهب لا يعرف ماذا يفعل).

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد.

لم تكد تمضى عدة أسابيع حتى أصدر الفريق «أنور القاضى» أمرا بانسحاب القوات المصرية من منطقة بنى هبيرة - حيث كان قد قتل أحد كبار الضباط المصريين «العميد سند» - إلى منطقة رأس جسر العرقوب التى تبعد عنها حوالى ٣٠ كيلو ... وقد وضع تنفيذ هذا الأمر الحكومة

اليمنية - حسب قول البيضانى - فى مأزق تدفق القبائل من المنطقة إلى صنعاء... وعندما عرض الأمر على مجلس الوزراء تقرر إرسال برقية للقاهرة تطلب محاكمة القائد المسئول عن أول انسحاب تقوم به قوة مصرية.

وحضر فى اليوم التالى مباشرة المشير «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» أيضا ، حيث تبين أن البرقية قد كتبت بخط الدكتور البيضانى، وأن أوامر الانسحاب قد صدرت من القاهرة وليس من القائد المحلى.

خلافات تتجدد ، وليس هناك من سبيل لحلها مادام مركز إصدار القرارات بعيدا عن أرض المعركة.

ثم وصلت الخلافات إلى مجلس الوزراء عندما عاد القاضى «عبدالرحمن الإيريانى» من جولة فى البلاد العربية وكان قد أصبح وزيرا للعدل ، وأعلن للمجلس أن «أحمد بن بيللا» قد أبلغه أثناء زيارته للجزائر باستعداده لإرسال قوات جزائرية تحارب دفاعا عن الجمهورية ، على أن تتحمل الجمهورية العربية المتحدة نفقات التموين والذخيرة.

وأعلن «أحمد المرونى» وزير الإعلام بعد عودته من العراق استعداد «عبدالكريم قاسم» لإرسال ١٠٠٠٠ جندى عراقى بالذخيرة والسلاح والتموين دفاعا عن الجمهورية.

ودارت مناقشة واسعة، انتهى فيها الرأى إلى إرسال وفد إلى مصر برئاسة الدكتور «عبدالرحمن البيضانى» لإطلاع مصر على هذه الأخبار ومعرفة رأيها فى الموضوع... وسافر الوفد فعلا يوم ١٣ يناير ١٩٦٣.

وكان هناك اتجاه لقبول القوات العراقية، أو زيادة القوات المصرية.

وقال «جمال عبدالناصر» للدكتور البيضانى عند مقابلته له إنه قد ارسل كتيبتين إضافيتين فعلا.

وهكذا كانت المواقف العسكرية والتدخلات السعودية ، تشكل ظروفا

ضاغطة على مصر تجبرها على إرسال مزيد من القوات.

كانت القوات المصرية قد بلغت حتى ذلك الوقت عشرين الف جندى تقريبا

ورغم أن «عبدالرحمن البيضانى» كان يأخذ جانب المعارضة لوصول قوات جزائرية أو عراقية إلا أنه لم يعد لليمن مرة أخرى لحقته برقية من السلال إلى عبدالناصر تطلب عدم عودته وابقائه فى مصر بناء على إجماع مختلف القوى اليمنية التى كانت تحيطه بالشكوك .... ورضخ البيضانى لذلك حتى أعلنت استقالته التى كتبها فى أواخر يناير ١٩٦٣ ، وكتب فيها خطابات إلى أصدقائه. يطلب منهم فيها الاحتشاد حول الجمهورية وحول السلال.

وهكذا طويت صفحة البيضانى نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد العام للقوات المسلحة بعد فترة عمل لم تتجاوز ثلاثة أشهر .

وكان المعروف عن البيضانى أن له علاقات طيبة مع أعضاء السفارتين الأمريكية والإنجليزية فى اليمن . وقد سمح لهما بالبقاء رغم عدم اعترافهما بالنظام الجديد . الأمر الذى يشكل سابقة فى القانون الدولى العام . ويبرر البيضانى ذلك بقوله إنه كان محتاجا لوسيلة اتصال مع كنيدى وماكملان.

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بالثورة اليمنية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ .وكانت المانيا الغربية قد اعترفت بها فى ٢٢ أكتوبر. وأوشكت السفارة البريطانية أن تعترف بعد خطوات وصلت إلى حد اتفاق البيضانى مع السفير البريطانى على صيغة الخطابات التى يتم تبادلها بعد الاعتراف. ولكن توقفت هذه الخطوة لفترة بعد استقالة البيضانى.

وكان «جمال عبدالناصر» قد هاجم انجلترا فى خطبته يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ ببورسعيد، لمحاولتها التدخل فى شئون اليمن.

الفصل الثالث

العسكريون المصريون فى اليمن

(إن عملية الجيش المصرى فى اليمن عملية تاريخية .. هى اللحظة فى مستوى التاريخ)

ميشيل عفلق
مباحثات الوحدة ١٩ مارس ١٩٦٣

(درب العسكريون المصريون المتطوعين اليمنيين فى تعز استعدادا للكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى فى عملية سميت باسم "صلاح الدين"

وقال عبد الفتاح إسماعيل أمين الجبهة القومية فى تقريره أمام المؤتمر الخامس فى مارس ١٩٧٢

(بعد سنة من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر، أخذت جماهير الشعب اليمنى فى الشطر الجنوبى تفجر النضال المسلح ضد الاستعمار البريطانى وعملائه).

(إن شعبنا اليمنى بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن لتقف على قدميها أسبوعا واحدا لولا الزعيم الخالد "جمال عبد الناصر" والشعب المصرى الشقيق)

على ناصر محمد
عضو المكتب السياسى للجبهة القومية
القاهرة - ٢٨ سبتمبر ١٩٧١

كان تدفق القوات العسكرية المصرية مرتبطا بعدة عوامل لم تكن محسوبة أو مدروسة.

كانت قيادة ثورة سبتمبر اليمنية لا تجد لها نصيرا إلا فى "جمال عبدالناصر" وثورة يوليو ... وكان "جمال عبدالناصر" يجد فى هذه الثورة الوليدة فرصة لإذكاء الروح الثورية والقومية العربية، والتغلب على الانحسار الذى نتج عن الانفصال، ولكن اليمن كانت أرضا غريبة تماما عن المصريين... بل غريبة أيضا عن اليمنيين.

لم تكن هناك خرائط طبوغرافية لطبيعة الأرض... ولم تكن هناك معلومات يمكن الاسترشاد بها فى حركة القوات... ولم تكن هناك مطارات ولا طرق.

والقوات الأولى التى أرسلت إلى اليمن كانت من قوات المظلات والصاعقة، واستقرت فى صنعاء العاصمة.

ولم يكن مفروضا ولا محسوبا أن تستمر القوات المصرية فى التدفق إلى اليمن.. بل إن بعض التقارير المصرية التى وصلت من السفارة قد أشارت إلى أنه يمكن تأمين الثورة بعدد محدود من الوحدات المقاتلة.

ولكن قدرة بعض قادة الثورة اليمنية في السيطرة على اليمن كانت محدودة، ورغبتهم فى الاعتماد على المصريين كانت بلا حدود.

والأصوات التى نادت بتعاون خاص من بعض الأسلحة المصرية مع استثارة همة اليمنيين تلاشت أمام الرغبة الجارفة فى الاعتماد على القوات المسلحة المصرية ، أكبر قوة ضاربة فى الوطن العربى.

وقد فسر «جمال عبدالناصر » للجماهير فى خطابه يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٢ حقائق هذا التدفق ، ولعله كان حريصا على مشاركة الشعب معه فى التعرف على طبيعة الأمور .

قال «جمال عبدالناصر» يوم ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكرى بس اللى بعتناهم ، يوم ٩ أكتوبر بقوا ٥٠٠ ، يوم ١٦ أكتوبر

بقوا الفين ، يوم ١٠ اكتوبر بعتنا اول قوة من سلاح الطيران.. طيارتين ، وقعدنا تقريبا لغاية آخر أكتوبر بنشتغل ومعانا الألفين وهى القوة اللى بتساند السلال ، بعد كده طبعا بعتنا قوات تانية ، لكن الألفين دول شالوا جزءا كبيرا من المعارك)

وفى هذا الخطاب التاريخى الكبير تحدث "جمال عبدالناصر" عن خسائر قواتنا فحددها حتى موعد الخطبة بأنها ٢١ ضابطا ، ١١٥ جنديا (كل واحد منهم جزمته أشرف من تاج "الملك سعود" و"الملك حسين") على حد تعبيره.

وعندما أوفد اللواء «أنور القاضى» إلى اليمن لم يصدر أمر بتعيينه قائدا للقوات المصرية... وإنما أوفد للتحقيق فى مشكلة ضياع وحدة من قوات المظلات، اسقطت فى صرواح، ثم اختفى أثرها تماما، واستشهد قائدها الملازم نبيل الوقاد. وكان ذلك بصفته نائبا لرئيس هيئة العمليات الحربية.

وصدر قرار تعيينه قائدا للقوات أثناء زيارة للمشير عامر... وكانت هذه هى بداية تثبيت الوجود العسكرى المصرى بناء على إلحاح السلال.

ويقول الفريق القاضى إنه وجد نفسه فى فراغ كبير ... المعلومات ناقصة والخرائط غير موجودة، ومعرفته هو وقادته باليمن معدومة، والخطة الإستراتيجية غير واضحة، وتدريب القوات على حرب الجبال لم يكن واردا.

والغريب أن القيادة المصرية لم تستعن بمعلومات وخبرة قادة البعثات العسكرية المصرية السابقين فى اليمن... فعندما وصلت أخبار الثورة عرض «كمال أبو الفتوح» ـ الذى كان قد أصبح محافظا للقليوبية خدماته ـ ولكن أحدا لم يتصل به ، رغم أنه أمضى فى اليمن ثلاث سنوات فى بداية ثورة يوليو.

ويقول الفريق القاضى إن المرحلة الأولى كانت تتمثل فى استقرار القوات فى صنعاء، وحمايتها مع مثلث يشملها هى وتعز والحديدة، ولكن

كل ما هو خارج هذا المثلث كانوا لا يعرفون عنه شيئا ... تسيطر عليه القبائل ولا يدرك أحد مدى تأييدها للجمهورية أو معاداتها لها.

ويقول أيضا إنه قد وضع خطته على أساس تأمين ربوع اليمن للثورة ، وإنه بدا ينفذ خطته عسكريا بالتعاون مع بعض قادة القبائل «عبدالله الأحمر» و"سنان أبو لحوم" وغيرهما.

وتطلب تنفيذ هذه الخطة - التى صدقت عليها القيادة فى مصر ، والتى كان تنفيذها يعتبر ضرورة هامة لحماية الثورة؛ بسبب تقاعس اليمنيين أنفسهم عن أداء دورهم الرئيسى فى تأمين ثورتهم - استدعاء وحدات مقاتلة مصرية تزايد عددها تدريجيا.

ولم يكن من اليسير وقف هذا التدفق بعد انطلاق القوات فى الجبال خارج المدن... وهو الخطأ الذى انزلقت إليه القيادة العسكرية دون تفكير عميق.

ويقول الفريق القاضى إن معاناته الرئيسية لم تكن فى المعركة ذاتها، بل كانت في معرفة العدو من الصديق.. فالإمامة كانت مازالت لها رهبة في نفوس اليمنيين؛ حيث يسود التخلف والأمية والخضوع الأعمى لبعض المظاهر الدينية، التى تفرض رهبة وقدسيةخاصة على الإمام بصفته اميرا للمؤمنين.

ويعلق الفريق القاضى على الحادث الذى أشار إليه الدكتور البيضانى عن انسحاب القوات المصرية لأول مرة من منطقة بنى هبيرة، بعد مصرع العميد سند ، ويقول: إن ذلك كان نتيجة لاشتراك بعض أهالى مدينة (البيضاء) التى ينتمى إليها "عبدالرحمن البيضانى" فى عملية اغتيال بعض الجنود المصريين.

ولكن هذا لم يكن يعنى فى مضمونه الحقيقى سيطرة كاملة فعلية للبيضانى، ولم يعد يطلع أحد على خطط القوات المصرية.

ومع ذلك يقول إن المرحلة الأولى قد انتهت فى مايو ١٩٦٣ بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية، وسيطرتها على اليمن

بصفة عامة.

ويقول إنه اتخذ بعد ذلك جانب الحذر المطلق من الدكتور "عبدالرحمن" على اليمن... لأنه بلد ذو طبيعة جغرافية خاصة ... ولأن القبائل وجدت فى وجود القوات المسلحة المصرية مصدرا للرزق.

كان مشايخ القبائل يحصلون على الأموال والأسلحة من القوات المصرية بهدف مساعدتهم... ولكن معظمهم كان يتعامل على وجهين.. إذا اتيحت له فرصة أخذ الأموال من الملكيين أخذ وغيّر موقفه ... ثم يعود مرة أخرى إلى المصريين ويأخذ منهم ليغيّر موقفه مرة ثانية.

وهكذا أصبح وجود القوات المصرية محل تأييد وحرص من بعض قادة الثورة المتقاعسين عن أداء دورهم الطبيعى فى السيطرة على الجماهير.

وأصبح محل حرص القبائل أيضا؛ باعتباره مصدر رزق وفير لها ... وقد بلغت ميزانية شئون القبائل ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه استرلينى.

وعندما انتهت هذه المرحلة الأولى سحبت مصر بعض قواتها فى مايو ١٩٦٣ من اليمن لأول مرة... وأعدت لأبنائها العائدين استقبالا حافلا انتظرهم فيه المشير "عبدالحكيم عامر" فى مدينة السويس، وانتظرهم "جمال عبدالناصر" وضيفه فى ذلك الوقت "أحمد بن بللا" فى محطة القاهرة.

وحضر استعراضا لهم فى ميدان عابدين... وحصل اللواء "أنور القاضى" على رتبة الفريق.

كانت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٦٢ إلى مايو ١٩٦٣، من أقسى المراحل على الجنود المصريين؛ فلم يكن مصرحا لأحد منهم بمغادرة اليمن مطلقا فى إجازات، ويقول الفريق القاضى إنهم لم يكونوا يحصلون مطلقا على أية علاوة فوق المرتبات التى كانت تصرف لأهلهم فى مصر، بينما يحصلون فى اليمن على الأكل والشرب والسجائر والرعاية الصحية والاجتماعية ... ولم يكن هناك جندى يعرف شكل الريال اليمنى ـ على حد تعبير الفريق القاضى- .

ولكن الوصول للحدود الشمالية والشرقية وانتهاء هذه المرحلة لم يؤمن الثورة بالصورة المرْضية.

وكانت عودة بعض الوحدات إلى مصر بداية مرحلة جديدة، أصبح مصرحا فيها للجنود بالعودة إلى مصر فى إجازات لمدة شهرين كل سنتين... وكانت خدمة الجنود تتم فى دائرة بين سيناء واليمن ، ثم الاجازة والعودة إلى سيناء من جديد وهكذا.

وتقرر أيضا صرف علاوات إضافية للجنود والضباط حيث تميزت هذه المرحلة التى امتدت من مايو إلى نوفمبر ١٩٦٣ بواجب تطهير الجيوب المعادية التى كانت تظهر وتختفى تبعا للتمويل.

ويقول الفريق القاضى إن مهمة التطهير كانت تستهدف تثبيت الثورة نهائيا فوق أرض اليمن..

ويقول أيضا إنه اعتبر بتحقيقه هذا الهدف أن مهمة الجيش المصرى قد انتهت فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وأن ما تم من عمليات عسكرية بعد ذلك يعتبر من وجهة نظره عبئا ثقيلا، تحمله الجنود المصريون فى صبر شديد، ولكنه لم ينفذ عمليا ما قال إنه كان عقيدته.

ويقول إن القوات اليمنية التى دربت فى مصر، وكانت نواة لجيش اليمن الحديث، لا تؤدى الدور المطلوب منها إذا عادت... ويضرب مثلا لذلك بمنطقة (الجوف) المحدودة بالربع الخالى وحضرموت والتى قتل فيها كثير من المصريين بينما لم تشترك القوات اليمنية فى عملية التطهير حيث القبائل هناك شديدة المراس.

وكان موقف القادة اليمنيين خلال هاتين المرحلتين غير مستقر تماما.

"عبدالله جزيلان" العنصر الرئيسى فى الثورة كان يتردد كثيرا على مصر..

وكان "عبدالله جزيلان" مثاليا فى تصرفاته ... زاهدا فى المناصب لا تدفعه حوافز السلطة للمشاركة فى لعبة السياسة ... هذا فى الوقت الذى

ظهر فيه بعض العسكريين اليمنيين، وشاركوا فى المعركة الدائرة على أرضهم، مثل "حسن العمرى" الذى يقول الفريق "أنور القاضى" إنه حارب بجانب المصريين وساعدهم عسكريا.

وقد لاحقت الشائعات "عبدالله جزيلان"؛ لأنه كان من أنصار التركيز على استثارة همم اليمنيين لمساندة الجمهورية، والاقتصار على مساعدات مصرية محدودة... فقيل عنه إنه (قاسم اليمن) تشبيها "بعبد الكريم قاسم" الذى أطلق عليه "جمال عبدالناصر" اسم (قاسم العراق).

ولكن موقف جزيلان بالتأكيد لم يكن فى البداية متناقضا مع موقف القوات المصرية ولا مع السلال ... وإنما كان (يحرن) إذا صح استخدام الكلمة كلما واجه أمرا لا يرضيه.

والواقع أن القيادة المصرية كانت تتصرف بمبادرتها الخاصة ورؤيتها الذاتية... ولكنها فى نفس الوقت كانت تبذل جهدا بالغا فى تنظيم وتدريب وتسليح القوات اليمنية المسلحة على أساس عصرى.. الأمر الذى جعل هذه القوات السند الحقيقى لجمهورية اليمن، رغم كل ما مر عليها من تقلبات بعد ذلك.

ويمكن القول إنه مع نهاية عام ١٩٦٣ كانت القوات المسلحة المصرية قد قامت بدورها الفعال فى تثبيت الجمهورية اليمنية، وتركت على أرضها ألوف الشهداء الذين قُضوا فى سبيل قضية الحرية والتقدم.

وكان عام ١٩٦٤ الذى وصل فيه الفريق "عبدالمحسن مرتجى" ليحل محل الفريق "أنور القاضى" بداية مرحلة جديدة، هى مرحلة التعمير ونشر مبادئ الثورة.

ولم يكن "جمال عبدالناصر" راغبا فى دفع القوات المصرية إلى اليمن.

بل إنه كان حريصا على ألا يتحول تأمين الثورة إلى نزيف يستنزف جهد مصر الاقتصادى.

أذكر أن "جمال عبدالناصر" قال لى أثناء مقابلة معه بعد عدوان ١٩٦٧

(لقد أرسلت سرية إلى اليمن، واضطررت إلى تعزيزها بسبعين ألف جندى)

كانت حركة القوات المسلحة المصرية إلى اليمن مرتبطة بمحاولات الملكيين المؤيدين من السعودية للانقضاض على الثورة والجمهورية، واستنجاد القادة اليمنيين بجمال عبدالناصر ، الذى لم يتردد فى اللجوء إلى أى سبيل يهدئ الحالة فى اليمن ويجعلها تستقر... بما فى ذلك الاتصال بحكومة الولايات المتحدة.

ولم تكن العلاقات مع الولايات المتحدة سيئة فى بداية الحملة... بل إن أنطونى ناتنج فى كتابه (ناصر) يقول: إن "جمال عبدالناصر" قد طلب من السفير الأمريكى "جون بادو" أية ملفات عن اليمن ، ولم يجد السفير إلا ملفا قديما من السفارة الأمريكية فى صنعاء.

وكان ظهور البدر فى السعودية لمحاربة الحكومة الجمهورية بداية لحرب أهلية ، تهدد النظام الوليد الناشئ .

ويقول "عبدالله السلال" إنه لم يكن ممكنا لقوات الثورة وحدها أن تنتصر نهائيا على القبائل الموالية للبدر والسعودية.

وإنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية.

ويؤكد أيضا أنه لولا التدخل الخارجى من السعودية لأمكن تسوية الموقف داخل اليمن بقوات محلية.

ولكن السعودية كانت قد اختارت الطريق.

وقد أخذ بعض الضباط الوطنيين فى الجيش السعودى موقفا إيجابيا ضد العدوان على الحركة الثورية فى اليمن، فقد هرب ثلاثة من الطيارين السعوديين بطائراتهم إلى مصر؛ طالبين حق اللجوء السياسى فى ٢ أكتوبر ١٩٦٢ ، ومعهم صناديق أمريكية محملة بالسلاح والذخيرة.

ويقول « محمد حسنين هيكل» : إن "جمال عبدالناصر" قد احتج لدى السفير الأمريكى قائلا (إن هذه ليست بالطريقة السليمة للمساعدة، وأن

هذا النوع من المساعدات ينطوى على تقديم الموت على الصداقة)

وأصدرت الحكومة السعودية أوامرها بعدم طيران القوات الجوية السعودية، وخاصة أنه هرب إلى مصر أيضا بعد أسبوع واحد ثلاث طائرات أردنية كانت مرابطة فى جدة ومعها قائد سلاح الجو الملكى الأردني.

ولكن السعوديين شجعوا القوات والقبائل الإمامية لاحتلال سبأ وصعدا فى الشمال وأصبحت تطرق أبواب صنعاء ... ولم يعد هناك من أمل لإنقاذ الموقف إلا بإرسال مزيد من الوحدات المحاربة المصرية.

ويقول إنه لم يكن فى خطة المصريين استفزاز السعوديين.

ويقول البيضاني إن عبدالناصر قد أوصاه قبل سفره بأن يتجنب إثارة الخلافات المصرية السعودية.

وخلال هذه الفترة كانت هناك رسائل متبادلة بين "جمال عبدالناصر" و"جون كنيدى" الذى كتب رسالة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ إلى عبدالناصر، وكتب منهاصورتين إلى الملك حسين و"الأمير فيصل" كما يقول "محمد حسنين هيكل" فى كتابه:

واقترح كنيدى العناصر الأساسية الآتية:

١ - الإجلاء المرحلى والسريع للقوات الأجنبية عن اليمن.

٢ - إنهاء العون الخارجي للملكيين.

٣ - الإجلاء المرحلى والسريع للقوات التي أدخلت بعد الثورة فى اليمن، إلى منطقة الحدود السعودية - اليمنية.

واقترح أن تصدر الجمهورية العربية اليمنية المتحدة بيانا، تعلن فيه استعدادها للقيام بفك اشتباكها على أساس المقابلة بالمثل، إذا سحبت القوات السعودية والأردنية من الحدود، وإذا أوقف العون السعودى والأردنى عن الملكيين اليمنيين.

وقد رد عليه "جمال عبدالناصر" فى نفس اليوم بخطاب جاء فيه أنه

يخرج بالخلافات العربية عن نطاقها المحلى لأول مرة . ويشير إلى الطائرات الأمريكية التى هربت إلى مصر بطياريها السعوديين ومعها أسلحة وذخائر أمريكية الصنع.

ويقول بالتحديد: (ومن ثم كانت الاستجابة الضرورية لطلب حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، بوضع بعض قواتنا تحت تصرفها، لتشترك معها فى الدفاع ضد الهجمات العنيفة التى تتعرض لها حدودها الشمالية فى منطقة صعدة فى ذلك الوقت والتى اتخذت من منطقة نجران فى السعودية قاعدة لها) .

ويؤكد جمال عبدالناصر فى خطابه أنه يمكن فرض انقلاب على شعب آخر من الخارج ، ولكن لا يمكن فرض الثورة، لأنها طاقة داخلية تفجرها الشعوب فى أعماقها.

وكان السفير الأمريكى فى مصر بمشاعره مع ثورة اليمن، وقد قال لجزيلان فى شهر ديسمبر ١٩٦٢ إن أمريكا سوف تعترف بثورتهم وأن فيصل سوف يخلف سعود... وكان ذلك ردا على تخطئته لموقف أمريكا من الثورة.

وما لبثت حكومة الولايات المتحدة إن اعترفت بجمهورية اليمن ، بينما رفضت بريطانيا الاعتراف؛ وذلك لأن ثورة اليمن كانت فى أبعادها الحقيقية تهدد الاحتلال البريطانى فى عدن ، كما تهدد النظام الرجعى فى السعودية ... بينما كانت الولايات المتحدة تحاول تثبيت أقدامها فى المنطقة.

واستمرت المراسلات بين كنيدى وعبدالناصر حول ثورة اليمن مدة أطول من عام ـ حسب ما كتب هيكل فى كتابه ـ ووصل خلال هذه الفترة الى القاهرة السفير "إيلسورث بنكر" مندوبا عن كنيدى يدعو إلى السلام، بينما كان هناك ضابط مخابرات أمريكى سابق اسمه (روبرت كومر) يرتب ويقود ما عرف باسم (حرب كومر) التى كان يقود فيها عددا من الجنود المرتزقة لصالح السعوديين والملكيين.

ترك "جمال عبدالناصر" للرئيس كنيدى فرصة تنفيذ خطته بفك الاشتباك ، مع حذره من وقف المعونة العسكرية للثورة اليمنية؛ حتى لا تسقط فريسة التدخل الخارجي.

وقد استجاب إلى رجاء السفير الأمريكى "جون بادو" بعدم مهاجمة الأراضى السعودية، خاصة أثناء عمل لجنتي الزورت بنكر ورالف بانش مندوب الأمم المتحدة الذى فوضته بعد عرض القضية عليها فى مارس ١٩٦٣.

ولكن الاطمئنان لم يستقر أبدا في قلب عبدالناصر من السياسة الأمريكية ، التي امدت إسرائيل فى ذلك الوقت ـ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣ بصواريخ الهوك ، واستخدموا فى ذلك خدعة سياسية إذ طلب السفير الأمريكى "جون بادو" مقابلته وأبلغه بالصفقة قبل إعلانها . وعندما أعلنت واحتجت مصر قالت أبواق الدعاية الأمريكية إنه لا حق لعبدالناصر في أن يحتج مادام قد استشير فى أمرها.

وزادت الشكوك فى قلب عبدالناصر عندما طلب من كنيدى التفتيش على المفاعل النووى المقدم لمصر من الاتحاد السوفيتي، ورفضت مصر ذلك.

وطويت صفحة الاتصالات الشخصية حول القضية اليمنية بين مصر وأمريكا باغتيال "جون كنيدى" ليلة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ ... وبعد أن كان يوثانت قد أعلن فى سبتمبر ١٩٦٣ عجز هيئة الأمم المتحدة على تقديم حل عملى للمشكلة.

وكان هذا هو الشهر الذى انتهت فيه القوات المصرية من تنفيذ واجبها كما يقول الفريق القاضى وسحبت عددا آخر من القوات إلى مصر.

مواقف عربية متنافرة :

كان "الأمير فيصل" شديد العناد فى موقفه ... وكان صاحب نفوذ متزايد فى المملكة .

عندما قررت جامعة الدول العربية إرسال بعثة خاصة فى أكتوبر ١٩٦٣ لمقابلة الملكيين ، عجزت عن مقابلتهم.

وعندما أرسل يوثانت مندوبا آخر من هيئة الأمم فى محاولة أخيرة لحل المشكلة فى ديسمبر ١٩٦٣ رفض "الأمير فيصل" مقابلته.

كان "جمال عبدالناصر" على استعداد دائما لفض الاشتباك فى اليمن وإعادة القوات المصرية من هناك ، إذا ضمن تماما عدم وجود احتمال تدخل خارجى ضد الثورة اليمنية ... ولكن "الأمير فيصل" لم يعطه الفرصة أبدا بتدخله المستمر لمساعدة الملكيين بالأموال والأسلحة والقواعد.

وكان "جمال عبدالناصر" مدركا أنه ينجذب إلى ساحة المعركة بأكثر من توقعاته، ولكنه لم يكن يملك حيلة أخرى لمساندة الثورة اليمنية... والسلال كان حريصا على شد مصر إلى اليمن - كما ذكرنا إدراكا - منه للأخطار القبلية والرجعية التى تهدد محاولته نقل اليمن إلى حضارة القرن العشرين.

وكان موقف مصر قد طرأ عليه تحسن ملحوظ بعد نجاح ثورة فبراير ١٩٦٣ فى العراق، ومارس ١٩٦٣ فى سوريا، وبدء محادثات الوحدة الثلاثية فى القاهرة التى كانت فى واقعها تعبيرا عن إرادة الجماهير العربية.

أثناء محادثات الوحدة قال "ميشيل عفلق" الأمين العام لحزب "البعث" الاشتراكى فى جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣ بعد أربعة أشهر من بدء الوساطة الأمريكية لحل المشكلة اليمنية: (الحقيقة يا سيادة الرئيس إن عملية الجيش المصرى فى اليمن عملية تاريخية... هى اللحظة فى مستوى التاريخ).

وقال له "جمال عبدالناصر" معقبا: (إن "رالف بانش" قال: إنها عملية إنسانية ... أنا لمست ذلك بعد ما رحت هناك ولقيتها متأخرة عن أى بلد فى أفريقيا)... وكان "رالف بانش" قد غادر مصر فى طريق عودته من

اليمن قبلها بأيام ، وكان التناقض بين مصر والسعودية يظهر فى أشكال مختلفة.

السعودية تستضيف بقايا الإخوان المسلمين، وبعض المصريين الهاربين المتعاونين مع وكالات المخابرات الغربية.

ومصر تستضيف الأمير "طلال بن عبدالعزيز" الذى كان يطالب بحد أدنى من الديمقراطية فى السعودية، وذلك بعد الطيارين اللاجئين إلى مصر، والذين وصلوا إلى اليمن واستقبلهم السلال فى المطار يوم ١٩ نوفمبر ١٩٦٢.

وتصادف فى ذلك الوقت وقوع خلاف بين المغرب والجزائر حول الحدود فى الصحراء، وأرسل "أحمد بن بيللا" يطلب المساعدة من "جمال عبدالناصر"، الذى بادر بإرسال كتيبة من المدرعات الثقيلة وصلت إليه فى الوقت المناسب.

وهكذا كانت القوات المسلحة المصرية منتشرة بين الجزائر واليمن وسيناء فى وقت واحد.

وكانت السعودية قد أعلنت رفضها قبول المحمل وكسوة الكعبة وهو تقليد مصرى قديم ... محاولة بذلك إثارة المشاعر الدينية ضد جمال عبدالناصر..

وكان صوت العرب فى هذه الفترة يؤدى دوره المعروف فى استثارة الجماهير ضد نظام الحكم السعودى والأردنى، خاصة بعد لقاء "الملك حسين" و"الأمير فيصل" فى الطائف أثناء اجتماعات شتورا. وما قيل عن اتفاقهما على تكوين قيادة مشتركة وقد وزعت القوات المصرية ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جهاز راديو ترانزستور على رجال القبائل... وكان هذا الجهاز الصغير قد لعب دورا كبيرا فى تهيئة الأذهان للثورة، وأصبح مطلوبا منه أن يسهم فى تأمينها عن طريق اقتناع الناس بما يسمعونه من سيئات الحكم الملكى فى صوت العرب ... كان للدعاية دور مثل دور القوات المسلحة.

وكانت بداية حكم "جونسون" في الولايات المتحدة تعبر عن تغيير في علاقات مصر؛ فقد توقفت المراسلات التي كانت تتم مع "كنيدي".. واتخذ "جونسون" موقفا أكثر صراحة في تأييد السعودية.

وعندما أهل عام ١٩٦٤ كانت اليمن تدخل مرحلة جديدة سياسيا وعسكريا واجتماعيا.

معالم جديدة في طريق الثورة اليمنية :

قال الفريق "عبدالمحسن" مرتجى إن عام ١٩٦٤ قد تميز بالبدء في مرحلة التعمير والتطور الاجتماعي بعد استقرار الوضع العسكري نسبيا.

وكانت معالم الحياة العصرية قد بدأت تدخل اليمن... في بداية عام ١٩٦٣ صدر أول قانون للتجنيد والخدمة العسكرية والوطنية ، ... ونص على أن الخدمة العسكرية شرف لكل يمني من الذكور ابتداء من سن الثامنة عشر حتى الثلاثين... وعرف الجيش اليمني تنظيم الأسلحة لأول مرة في تاريخه.

وصدر دستور مؤقت لليمن في أغسطس ١٩٦٣، تنص مادته الأولى على أن (اليمن دولة إسلامية عربية مستقلة ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية) . وتنص مادته التاسعة على أن (الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أنواعها ووظيفتها الاجتماعية).

وقد صدر الدستور بعد ذلك في يوليو ١٩٦٤، ونص على أن تكون السلطة التشريعية مشكلة من مجلس شورى يختار أعضاءه ومدته ٣ سنوات من أول اجتماع له، وهو الذي يرشح رئيس الجمهورية بتوقيع ثلث الأعضاء، ويتم الانتخاب بأغلبية الثلثين.

وكان إعلان الثورة عن إلغاء الرق، والفوارق، القبلية، والدينية، والمساواة بين الطوائف، وإلغاء التفرقة بين الزيود والشوافع، ومنع الرق والاستعباد والرهائن... كان هذا الإعلان خطوة تقدمية كبيرة.

وخلال عام ١٩٦٤ وضعت خطة كبيرة لنشر المدارس والتعليم وتعبيد الطرق والرعاية الصحية... وكان الناس قد شاهدوا السينما لأول مرة فى حياتهم. ويذكر أن الجماهير قد تظاهرت ضد أول عرض سينمائى: باعتبار أن ذلك خارج على الدين.

وكان الفريق "عبدالمحسن مرتجى" القائد الجديد الذى أشرف على هذه التطورات مقتنعا بأن أخطر قرار كان إرسال قواتنا فى كل أنحاء اليمن . لأن ذلك كان يدفعها إلى التورط فى معارك غير متكافئة بين قوات نظامية دربت على تكتيكات الحرب التصادمية وبين قوات قليلة بدائية تستقر فى قمم الجبال وتسيطر على دروبها، وتختفى فى الكهوف والحفر من قصف الطائرات.

كل القادة يقولون بذلك، ولكنهم فى الحقيقة يتحملون مسئوليته الفعلية.

ورغم وصول القوات المصرية إلى حدود اليمن الشمالية والشرقية، ورغم السيطرة الشكلية العامة على اليمن... فإن الجيوب والقبائل المعادية ظلت عاملا مؤرقا للقوات المسلحة المصرية... ولكن بدرجة أقل. وقد ثبت إسهام بعض المرتزقة من الأوروبيين الذين سبق لهم أن حاربوا فى كتانجا بالكونغو تحت علم الملكيين.

ويقول الفريق مرتجى إنه كتب تقريرا للقيادة فى القاهرة يقول فيه: إن مشكلة اليمن لن تحل عسكريا وإنما سياسيا.

ووجد هذا التقرير استجابة من عبدالناصر، الذى كان أكثر الناس إدراكا لخطورة النزيف المستمر للقوات المسلحة... التى كانت قد بدأت تعامل معاملة أخرى مختلفة عن الشهور الأولى... زادت المرتبات والعلاوات ... وقلت العمليات الحربية ... واستكانت معظم الوحدات فى المعسكرات بلا تدريب... وأصبح الضباط يرغبون فى الذهاب إلى اليمن للفوائد المادية التى يحصلون عليها.

وتطورت معاملة الضباط إلى حد إحضار الطعام لقياداتهم الكبيرة أحيانا من محلات جروبى بالقاهرة... بينما عامة الجنود تحت ضغط

ظروف شديدة القسوة.

وكان مؤتمر القمة الأول الذى عقد فى القاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٦٤ قد أخذ توصية بتصفية الجو بين مصر والسعودية، بعد أن كانت العلاقات قد اقتربت بين القاهرة وعمان قبل المؤتمر، ولكن مضت الشهور دون أخذ خطوات إيجابية فى هذا السبيل.

وقام "جمال عبدالناصر" بزيارته الأولى لليمن بعد ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر فى ٢٣ أبريل ١٩٦٤، وصحبه في هذه الزيارة المشير عامر و"زكريا محيي الدين" و "أنور السادات".

ويقول "زكريا محيي الدين" إنه لاحظ أهمية الدور الذى تلعبه القوات المسلحة المصرية في تأمين الثورة اليمنية، بما ترك انطباعا عنده بأن انسحاب القوات دفعة واحدة قد تؤدى إلى انهيار الجمهورية.

وكانت علاقات القاهرة مع بغداد قد وصلت إلى حد إعلان الوحدة فى ١٦ مايو ١٩٦٤، وتعيين ثلاثة وزراء مصريين كوزراء وحدة (شعروای جمعة و"على السيد" "وكمال الحناوى").

الهدوء يسود العلاقات العربية بعد مؤتمر القمة... وتكوين القيادة العربية المشتركة يغير طبيعة العلاقات بين مصر والأردن أيضا.. والملك حسين يبلغ المشير "عبدالحكيم عامر" أثناء زيارته لعمان فى شهر يوليو ١٩٦٤ لمهمة عسكرية بأنه سوف يسحب مساعدته للملكيين، وكان ذلك عقب تصريح أصدرته الحكومة البريطانية فى نفس الشهر تعلن فيه أن اليمن الجنوبية سوف تحصل على استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨ ... و"جمال عبدالناصر" يذهب إلى تونس لمشاركة "بورقيبة" فى احتفالات جلاء آخر جندى فرنسى عن بنزرت.

وبدأ الموقف أمام السعودية يتغير.

كانت هناك خلافات داخلية، لا تغلفها السرية المطلقة بين الملك سعود وولى العهد "الأمير فيصل" ... وقد احتدت هذه الخلافات بينهما إلى درجة كبيرة ، ولعب فيها "الأمير فيصل" دوره بمهارة السياسى المتمرس على

الاحتكاك بالمجالات الدولية ، صاحب العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة.

وقدر "الأمير فيصل" ضعف السعودية بعد انسحاب الأردن من قضية اليمن، وعجز الملكيين عن تحقيق انتصار كامل على الجمهوريين، واستجاب فى نفس الوقت إلى روح مؤتمر القمة، التى كانت تتعارض مع إرادة الملك سعود ، فأرسل رسالة إلى عبدالناصر فى شهر سبتمبر ١٩٦٤، يبدى فيها استعداده لمناقشة وقف إطلاق النار...

كان "الملك حسين" قد قابل "جمال عبدالناصر" بالاسكندرية فى زيارة خاصة خلال اغسطس ١٩٦٤، سبقت مؤتمر القمة الثانى الذى عقد فى فندق فلسطين فى المنتزه بالإسكندرية، لعب فيها دور الوسيط بين القاهرة والرياض، لمحاولة تهدئة الموقف وتصفيته ، وهو الأمر الذى انتهى برسالة "الأمير فيصل" إلى عبدالناصر.

وعندما اجتمع مؤتمر القمة فى سبتمبر كان "الأمير فيصل" هو الذى يرأس وفد السعودية، بعد أن كان "الملك سعود" قد رأس المؤتمر الأول وكان المشير "عبدالله السلال" هو رئيس الوفد اليمنى، والتقى الاثنان معا.

وأبلغ "الأمير فيصل" "جمال عبدالناصر" بقرب عزل الملك سعود من منصبه، الأمر الذى نفذ فعلا فى ٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، وأصبح "الأمير فيصل" ملكا للسعودية ، وسافر "زكريا محيى الدين" لتهنئته بمنصبه فى محاولة من "جمال عبدالناصر" لتهدئة الموقف وبعدها بيومين فقط فى ٥ نوفمبر أعلن الطرفان قبول وقف إطلاق النار، بعد أن كانت قد تمت فى أركويت بالسودان اجتماعات خلال شهر أكتوبر بين الملكيين والجمهوريين، لدراسة اتفاقية هدنة كان قد تم الاتفاق عليها فى الاسكندرية.

ولكن الأمر لم يتحقق فى سهولة... فإن غلاة الجمهوريين أعلنوا رفضهم الجلوس مع أحد من الأسرة المالكة لجرائمهم السابقة التى ارتكبوها... والبدر لم يقبل من الجهة الأخرى وقف إطلاق النار.

ولذا فإنه لم يكد يمضى شهر واحد حتى خرج على اتفاق وقف إطلاق النار الملكيون من الجبال، وهاجموا الجيش المصرى فى مواقعه التى كان

يعسكر فيها قرب الحدود.

وعاد الملكيون للقتال من جديد.

الثورة فى جنوب اليمن :

ولكن أيام القتال الصعبة قد مضت بانتهاء عام ١٩٦٣، ولم تعد هناك سوى دوريات قتال تتحرك إلى مناطق بعض القبائل التى كانت تعتبر مثل الرمال المتحركة ، مواقفها غير مستقرة ، قد تجدهم جمهوريين فى النهار ويتحولون فى الليل لمساعدة الملكيين.

كان اتساع مساحة اليمن، وانتشار القوات العربية عليها، يسمح بتعكير صفو الأمن والسلام، عن طريق الكمائن، أو التعرض للقوات العابرة من قمم الجبال.

ومع ذلك يمكن القول إجمالا بأن الموقف العسكرى فى اليمن لم يكن شديد الالتهاب، ولم يكن قتالا مستمرا لا يتوقف... وأنه لم يكن هناك من شىء يحول دون تقدم المجتمع اليمنى بقوة دفع ثورته إلا تناقضات وخلافات مشايخ القبائل ورجال السياسة.

ومع اتجاه الموقف للهدوء النسبى ظل الوجود البريطانى فى الجنوب يشكل خطرا دائما على الثورة.

وكان سلاطين (يافع والفضلى والضالع وبيحان والعزالق العليا والعوازل) قد اتفقوا عام ١٩٥٩ على تشكيل (اتحاد إمارات الجنوب) على أن يرتبط الاتحاد بمعاهدة حماية وصداقة مع بريطانيا، كما تعهدوا بألا يدخلوا فى أية علاقات خارجية من أى نوع دون موافقة بريطانيا، وكان ذلك بعد هروب جيش لحج بأكمله إلى اليمن عام ١٩٥٨ ، وعزل بريطانيا للسلطان «على عبدالكريم» وتولية السلطان «فضل بن على» مكانه.

وبدأت المقاومة فى جنوب اليمن، ودعا حزب الشعب الاشتراكى (عبدالله الأصنج) إلى التظاهر احتجاجا على تشكيل المجلس التشريعى بعدن والمطالبة بعقد انتخابات عامة، وتكوين حكومة منتخبة فى عدن قبل

البحث فى موقفها من الاتحاد، وكانت بريطانيا قد أصدرت كتابا أبيض عام ١٩٦٢، جاء فيه (أن تصبح محمية عدن ضمن ولايات الاتحاد ابتداء من مارس ١٩٦٣).

وكان اندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر فرصة فريدة لمساندة النضال الثورى فى الجنوب.

وقد أسهمت مصر فى ذلك اسهاما كبيرا... قال «جمال عبدالناصر» فى خطابه للشعب يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ فى بورسعيد موجها الحديث عن البريطانيين: «همه يروحوا يحتلوا عدن والجنوب والمحميات والخليج ويعتبروا ده حقهم، واحنا لما الثورة اليمنية تطلب مننا أن نساندها ضد العدوان يزعلوا قوى الإنجليز) .. ثم يوجه لهم الاتهام بأنهم يساعدون الملك سعود بالسلاح وبعثة عسكرية من ٣٧ ضابطا لتنظيم الجيش، وبعد أن كانت العلاقات مقطوعة بينهما تحسنت.

ثم يقول «جمال عبدالناصر»: إن «احتلال بريطانيا لعدن والجنوب المحتل رغم إرادة الشعب» ثم يعلن صراحة «احنا بنؤيد أحرار عدن واحرار الجنوب المحتل بكل قوتنا. وأن كل إمكانياتنا ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة».

ويقول «عزت سليمان» وكيل المخابرات العامة وأحد الضباط الذين أسهموا فى التعاون مع حركات التحرير فى عدد من الدول العربية أنهم كانوا قد فتحوا معسكرًا فى تعز؛ لتدريب المتطوعين وإعدادهم للكفاح المسلح فى الجنوب... وأنهم أطلقوا على هذه العملية اسم (صلاح الدين).

وقبل خطاب «جمال عبدالناصر» بأيام فى ديسمبر ١٩٦٣ ، القيت قنبلة يدوية على المندوب السامى البريطانى وجماعة من قادة الاتحاد كانوا على وشك مغادرة مطار عدن إلى لندن لإجراء مباحثات دستورية...

واعتبر هذا الحادث الذى قتل فيه اثنان وجرح خمسون شخصا ذروة اضطرابات عام ١٩٦٣.

وخلال زيارة «جمال عبدالناصر» الأولى لليمن قال فى المؤتمر

الشعبى بصنعاء يوم ٢٣ أبريل ١٩٦٤ (إن بريطانيا لابد أن تجلو عن عدن ، وإن كلا من عدن والجنوب العربى أرض عربية ، وأنه من المستحيل تماما على بريطانيا أن تفرق عربا عن عرب أو يمنيين عن يمنيين ... إننا لن نسمح للاستعمار بأن يبقى فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى».

وفى الشهر التالى قام وزير المستعمرات البريطانى بزيارة عدن ٢٤٥، وأعلن أن مؤتمرا يتم عقده فى لندن مع منتصف يونيو؛ لمعرفة وجهة نظر المنظمات السياسية فى وضع عدن وعلاقتها مع الاتحاد ... وهو المؤتمر الذى انبثق منه الإعلان بأن الجنوب سوف يحصل على استقلاله ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨.

وكانت الحركة الوطنية فى الجنوب غير محتشدة فى تنظيم أو جبهة واحدة..

وكان هناك تضارب شديد فى وجهات النظر ، وفى أسلوب النضال.

وأطلقت الطلقات الأولى لثوار الجبهة القومية فى ردفان يوم ١٤ اكتوبر ١٩٦٤، وصحب ذلك إعلان أصدرته عن نفسها كمنظمة للكفاح المسلح، حتى تتحقق الاهداف الوطنية.

وتعرضت القاهرة نتيجة الخلافات بين القوى الوطنية فى اليمن إلى مواقف حرجة لم تتعرض لها فى الشمال، حيث لم تكن هناك تنظيمات سياسية مؤثرة، وحيث كان التخلف أكثر تأثيرا فى الشمال عنه فى الجنوب.

والأسلوب الذى انتهجته القاهرة للتعاون مع القوى الثورية كان استمرارا لأسلوبها السابق على ضباط المخابرات المسئولين عن الشئون العربية، وهو أسلوب يثير كثيرا من الحرج فى معاملة الثوريين ، ورغم نواحيه الإيجابية فى المساعدة، إلا أنه غالبا ما يكون ضامرا فى النواحى السياسية وله تأثير عكسى.

وكانت عقيدة عبدالناصر هى تشكيل جبهة شعبية تضم كل القوى، ولكن الخلافات كانت أشد عنفا الأمر الذى وضع ضباط المخابرات فى

وضع الاختيار اضطراريا .

وكانت الجبهة القومية قد هددت بالعنف كل من ينوى حضور المؤتمر الذى دعت له بريطانيا... وأعلن حزب «الشعب الاشتراكى» مقاطعته أيضا للمؤتمر.

وفى مارس ١٩٦٥ تولى «عبدالقوى مكاوى» الوزارة كأول عربى، وبدأ بمطالبة بريطانيا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وبدأت أيضا بمحاولة الجامعة العربية، لتوحيد جهود المنظمات الوطنية والثورية فى الجنوب، لتوحيدها فى منظمة واحدة، ولكن الجهود لم تنجح.

وفى شهر مايو دعا «عبدالله الأصنج» إلى مؤتمر فى تعز، أعلن فيه قيام منظمة تحرير الجنوب، كمنظمة تؤمن بالكفاح المسلح وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية... وطالب القاهرة بالعون المادى.

وقد أجبرت هذه المواقف بريطانيا على إلغاء المؤتمر، وأعلنت عن إرسال بعثة دستورية للنظر فى نوعية الكيان الدستورى للدولة الجديدة، وأعلن «عبدالقوى مكاوى» أنه سيمنع البعثة من دخول عدن... وتراجعت بريطانيا مؤقتا عن فكرة البعثة، وأرسلت «جرينوود» وزير المستعمرات فى شهر يوليو الذى أعلن تحفظ بريطانيا فى سحب قواتها تحت ضغط أعمال العنف والثورة، التى تجتاح كل مدن اليمن... وقد رفض مكاوى فكرة تشكيل حكومة تمثل فيها منظمة التحرير بنسبة ٦٠ فى المائة.

وفى سبتمبر وصلت البعثة الدستورية إلى اليمن ، ورفض مكاوى استقبالها ، فانهى المندوب السامى سلطات الحكومة فى عدن، وبدأت حملة اعتقالات واسعة.

وفى يناير ١٩٦٦ اتحدت منظمة التحرير مع الجبهة القومية، وكونتا معا (جبهة تحرير اليمن المحتل).

واستمرت عملية الكفاح المسلح فى الجنوب تزداد عنفا وضراوة.

المصدر الرئيسى لها فى السلاح والتدريب كانت مصر، التى اعتمدت

خطة «صلاح الدين» ... وما كان ذلك ليتحقق لولا ثورة ٢٦ سبتمبر، التى حولت أرض الشمال فى اليمن إلى ساحة تدريب لثوار الجنوب ... والتى أصبحت سياجا يحمى ظهورهم، ويمدهم بكافة ما يحتاجون إليه من أسلحة وإمدادات.

الكفاح المسلح الذى قهر الوجود والاستعمار البريطانى فى عدن والجنوب ، كان ثمرة من الثمار الرئيسية العديدة لثورة ٢٦ سبتمبر.

ورغم وجود وبقاء الخلافات بين تنظيمات الجنوب التى لم تنته بالوحدة التى تمت فى (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل)... فإن خطوات الكفاح المسلح لم تتوقف؛ حيث انتهت بالنصر النهائى وجلاء الاستعمار عن عدن ، قال «عبدالفتاح اسماعيل» أمين عام الجبهة القومية فى تقريره أمام المؤتمر الخامس فى مارس ١٩٧٣، (بعد سنة من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر، أخذت جماهير الشعب اليمنى فى الشطر الجنوبى تفجر النضال المسلح ضد الاستعمار البريطانى وعملائه).

وقال «على ناصر محمد» عضو المكتب السياسى للجبهة القومية فى خطابه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ :« إن شعبنا اليمنى بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن تقف على قدميها أسبوعا واحدا لولا الزعيم الخالد جمال عبدالناصر والشعب المصرى الشقيق».

الخلافات ايضا فى الشمال :

وإذا كانت الخلافات فى الجنوب قد أخذت هذا الشكل الحاد، الذى انتهى بصدام بين القوى المختلفة، وصل إلى حد التصفيات البدنية من الطرفين... فإنها فى الشمال أيضا كانت موجودة وقائمة ... ولها طابع قبلى وطبقى خاص.

ومنذ قامت ثورة ٢٦ سبتمبر، وهدفها الأكبر هو تصفية نظام الإمامة، ووقف هجمات الملكيين المعتمدة على السعودية .

ولكن كافة القوى الداخلية من العسكريين أو رجال القبائل لم تكن

متحدة الهدف ... والتنظيمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها، لم تكن ذات نفوذ واضح قوى، يمكن التأثير من خلاله على الجماهير وأفراد القبائل المنتشرين فى أرجاء اليمن الواسعة.

وكان وجود السلال فى قمة ثورة سبتمبر دافعا لاتخاذ موقف مضاد له من بعض القبائل التى كانت تعيش أسيرة نفوذ وتقاليد بالية، وتزن الرجال بميزان الأصل والنسب.

واخذت هذه الاتجاهات المتخلفة تتبلور فى شكل جناح عقد عدة مؤتمرات فى عمران ١٩٦٣، والخمر ١٩٦٥ والجند فى أواخر نفس العام.

أصمت هذه المؤتمرات العناصر الرجعية المتخلفة، التى استترت خلف ستار «تجنيب اليمن ويلات الحرب الأهلية» واتصل بعض أفرادها سرا بالسعوديين والامريكيين، ووقفوا موقف التحفظ من وجود القوات المصرية المسلحة.

كان أبرز أهداف هذه الفئة هو الرغبة فى تنحية «عبدالله السلال» ومحاصرة دور مصر، والتشهير بمن يتعاون مع القوات المصرية باعتبارهم عملاء وليسوا وطنيين.

وكانت القاهرة تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد... فظهور العداء فى صفوف الجمهوريين كان يشكل خطرا أشد من مجابهة الملكيين، ولكنها لم تأخذ خطوات سياسية لتصفية المشاكل فى مهدها.

كان العمل السياسى يكاد يكون محظورا على اليمنيين وعلى القوات المصرية ، أيضا الأمر الذى أضعف فرصة وجود تفاعل سياسى عميق مع الجماهير المتعطشة إلى التحرر من تخلف الإمامة بشكل موضوعى فعال.

وكثيرا ما أعيد إلى القاهرة بعض الضباط الذين دفعتهم روحهم الوطنية إلى اقتحام حديث السياسة، وأصبح هناك تعبير شائع بأن فلان (اتأنتف) بمعنى ان الطائرة السوفييتية الجبارة حاملة الدبابات والطائرات (الانتينوف) قد عادت به إلى مصر.

كانت قبضة ضباط المخابرات فى اليمن شديدة أيضا... وكانوا هم العنصر المؤثر فى إعطاء الصورة للقيادة السياسية فى القاهرة، والعنصر الرئيسى فى تحديد موقف الزعماء اليمنيين.

وعندما بلغت الخلافات السياسية درجة عنيفة، عقد «جمال عبدالناصر» اجتماعا فى قصر الأمير عبدالمنعم بمصر الجديدة فى يناير ١٩٦٥ ، حضره «عبدالله السلال» و «حسن العمرى» و «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» و «أنور القاضى» .. وفى هذا الاجتماع تقرر عودة الفريق أنور القاضى لليمن مفوضا سياسيا وعسكريا معا ، لحل المشاكل الداخلية بين الجمهوريين دون انتظار الرجوع إلى القاهرة فى كل صغيرة وكبيرة.

ولكن هذا الأسلوب الجديد لم يفلح أيضا فى حسم الخلافات الداخلية.. وانحازت معظم الأجهزة المصرية إلى مجموعة الأريانى والنعمان و «حسن العمرى» باعتبارهم القوة الرئيسية القادرة على توجيه الأمور وقيادتها... وكان الزبيرى قد لقى مصرعه بعد مؤتمرهم الأول فى عمران.

وخلال هذه الفترة حدثت عدة وساطات للتهدئة بين مصر والسعودية، قامت بها الأردن والكويت والجزائر.

وبادر جمال عبدالناصر بالذهاب يوم ٢٤ اغسطس ١٩٦٥ ، إلى جدة لمقابلة الملك فيصل وصحبه «زكريا محيى الدين» ويقول زكريا محيى الدين إن «جمال عبدالناصر» كان حريصا على عودة السلام إلى اليمن ، وأنه لم يتردد مطلقا فى الذهاب إلى السعودية عندما وجد أن ذلك قد يحقق هدفه الكبير.

ويقول «زكريا محيى الدين»: إن «جمال عبدالناصر» كان يود أن يذهب إلى مؤتمر القمة الثالث فى الدار البيضاء ، الذى كان مقررا عقده بعد ثلاثة أسابيع من الزيارة ، ومشكلة اليمن لا مكان لها فى جدول الأعمال، ولا فى مناقشات المؤتمر الجانبية.

وكانت الزيارة قد تمت بعد نقض الملكيين لاتفاق وقف اطلاق النار السابق المعلن فى ٧ نوفمبر ١٩٦٤ ... وانتهت باتفاق جديدة للهدنة على أن تسحب مصر جنودها خلال عام ، ويسحب البدر جنوده أيضا.. وتوضع نقطة مراقبة أمام إمارة بيحان ... وينعقد مؤتمر فى حرض.

وقبل أن ينعقد المؤتمر وحتى يزيل جمال عبدالناصر أية مصاعب يمكن أن تعترض طريق الاتفاق، استدعى السلال إلى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٥، ليمنح المجموعة الأخرى فرصة الانفراد بالحكم اختبارا لنواياهم ومحاولة لتقليل الخلافات ورغبة فى الوصول إلى اتفاق.

واستجاب السلال لإرادة عبدالناصر، رغبة منه فى البرهنة على حسن نيته وعن استعداده لقبول أية تضحيات أو تنازلات تمهد للسلام، وبقى فى القاهرة وعين «أحمد محمد النعمان» رئيسا للحكومة. ومنح «حسن العمرى» رتبة الفريق وعين نائبا لرئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وأصبح العمرى يمارس كل صلاحيات المشير السلال.

ولم ينعقد مؤتمر حرض الذى مثل مصر فيه الفريق «محمد فريد سلامة» رئيس هيئة العمليات ومثل السعودية «الأمير عبدالله»، لخلافات بين اليمنيين

وتغير الفريق «أنور القاضى» القائد العام للقوات المصرية وعين اللواء أركان الحرب «طلعت حسن» على فى يوليو ١٩٦٦ ... وقد استدعاه المشير عامر قبل سفره إلى اجتماع حضره «حسن صبرى الخولى» والسيد «أحمد شكرى» ... وعندما تساءل اللواء طلعت عن طبيعة مسئوليته، قيل له إنها تفويض سياسى وعسكرى يمثل فيه «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» ويخضع لتعليماته «حسن صبرى الخولى» ، المسئول عن الإعانة فى اليمن وكذلك السفير وكل الأجهزة بما فيها المخابرات العامة.

ويقول اللواء طلعت إنه سرعان ما اكتشف أن المجموعة الحاكمة تتآمر على الوجود المصرى بصلات سرية مع السعوديين والأمريكيين، وإنها

تمثل ردة رجعية عن اهداف الثورة ، ولذا طالب بعودة السلال الذى ما أن عرفت هذه المجموعة أنه فى طريق العودة حتى أخرج «حسن العمرى» بعض الدبابات اليمنية لمحاولة منع السلال من الحضور، ولكن اللواء طلعت واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دبابة لا تعود إلي موقعها خلال ساعتين، وتراجع العمرى ووصل السلال، وحدثت مشادة بينه وبين العمرى فى المطار.

وكان «جمال عبدالناصر» و «عبدالحكيم عامر» و «أنور السادات» قد قاموا بزيارة السلال في منزله بالإسكندرية لمناقشة موضوع عودته والاتفاق على الخطوط الرئيسية للمستقبل.

وهنا طلبت هذه المجموعة التي شملت الأرياني والنعمان ومعظم الوزراء تقريبا الذهاب إلى القاهرة للمناقشة حول موقفها من السلال، ووجود القوات المصرية وتحميل مصر ما يحدث في اليمن من مشاكل..

ويقول اللواء طلعت إنهم كانوا قد دبروا أمرهم على الذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بإخراج القوات المصرية من اليمن... ولكنه وضعهم في طائرة مصرية هبطت في القاهرة.. وعندما وصلوا لم يجدوا أحدًا من المسئولين في انتظارهم ، وذهبوا إلى «شمس بدران» مدير مكتب «عبدالحكيم عامر»، الذى خرجوا من مكتبه إلى المعتقل بناء على أوامر عبدالناصر، عدا القاضى «عبدالرحمن الإريانى» الذى ظل طليقا ولم يسمح له بمغادرة مصر.

ولم يكن احتجاز هذه المجموعة فى مصر خارجا على تقاليد اللعبة السياسية في الوطن العربي.

ويقول «عزت سليمان» إن جمال عبدالناصر سبق أن استجاب لطلب «أحمد بن بيللا» في اعتقال اثنين من الجزائريين، وقد انقذهما ذلك من شر أكبر.

واعتقال هذه المجموعة في مصر لا شك أنه انقذها من عصف السلال بعد عودته، مؤيدا من القاهرة ومحميا بالقوات المسلحة.

يقول الدكتور «محمد على الشهاوى» مدير مكتب السلال إنه كان ينوى الفتك بهم بعد مشادته مع «حسن العامرى» لولا السفير المصرى «أحمد شكرى» الذى تدخل لمنع ذلك حتى لا تقع المسئولية على مصر، وخاصة بعد أن كانوا قد أصدروا منشورات معادية لمصر وزعت فى بيروت.

ويقول «عبدالله السلال»: إن السفير المصرى «أحمد شكرى» لم يكن خير مثال لثورية عبدالناصر وأفكاره التقدمية، وإنه كان يتصرف بطريقة مثيرة ، يفتح أبوابه لمشايخ القبائل، ويرتاح للتعامل مع الأثرياء منهم ، وإن ذلك كثيرا ما كان يبعث الضيق فى نفس السلال، الذى نبت فى أسرة متواضعة وتشربت نفسه بروح الثورة منذ انتفاضة عام ١٩٤٨ ، والذى أمضى أيامه فى السجن حانقا على الإمام والمرتبطين به من مشايخ القبائل.

وفى لقاء للسلال مع «عبدالحكيم عامر» شكا له تصرفات السفير المصرى وسأله (هل هو ابن باشا؟ وضحك عامر وأجابه (لا .. ولكنه متزوج من بنت باشا).

و «أحمد شكرى» كان ضابطا فى الجيش ورئيسا لعمليات الفريق القاضى وحصل على ترقية استثنائية برتبتين ثم أصبح سفيرا.

ولم يستمر «أحمد شكرى» طويلا بعد ذلك، فقد نقل بعد توصية من القائد العام الجديد.

وكان أسلوب اللواء «طلعت حسن» يختلف عن أسلوب القادة السابقين، وخاصة بعد استقرار الأمور نسبيا بعد عودة السلال.

من الناحية الداخلية أوقف صرف معونات القبائل التى كانت تشكل نزيفا للمالية المصرية ، واتخذ موقفا حاسما من المتآمرين والمتلاعبين على أمن الثورة، فشكل فى أكتوبر ١٩٦٦ أول محكمة عسكرية علنية حاكمت وزير شئون القبائل «الدعينى» الذى كان يطلق قذائف البازوكا على المواقع المصرية ليلا، ويعمل فى النهار وزيرا.

رأس المحكمة وزير الداخلية الضباط السابق «محمد الدهنومى»، وكانت علنية صرح للسفراء بحضورها.

وحاكمت أيضا ضابطا يمنيا اسمه «هاوى عيسى» كان يؤدى دور قاطع طريق يحرسه ٥٠٠ جندى ويرهب الناس بسطوته .. يسرق الجمارك... ويقول اللواء طلعت إنه ذبح محافظ تعز ليحل محله، وقطع لسان شخص جرؤ بالتحدث عن بعض جرائمه.

ويقول اللواء طلعت إنه عندما صارح «جزيلان» بأنه سيحاكمه تردد قائلا" إنه يفضل اغتياله سرا ، ولكن طلعت أصر وقدمه للمحكمة نفسها أيضا.

وحكمت المحكمة بعد محاكمة علنية بإعدام سبعة متآمرين، منهم الوزير والضابط «هاوى عيسى».

ولم تكن هذه المحكمة هى المحكمة الوحيدة ، بل شكلت محاكم علنية أخرى فى مختلف القطاعات.

وانتهى عهد الإخلال بالنظام، واستتب الأمن بعد أن كان الجنود المصريون يتعرضون كثيرا لأعمال الغدر.

ومن الناحية السياسية كون ما سماه (مكاتب سياسية) تتشكل من : ضابط صاعقة، واثنين من ضباط الصف وتمرجى ، يعيشون مع القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها، ويتناقشون معهم فى مختلف القضايا السياسية والفكرية... وكان هذا أول نسج بين الناحية السياسية والعسكرية.

تكونت هذه المكاتب السياسية فى شتى أنحاء اليمن... الجوف وصعدا.

ومن الناحية العسكرية واصل تركيز القوات فى مثلث تعز صنعاء الحديدة... بل وبدأ عملية تخفيف للوحدات نزلت بعدد القوات المصرية التى كانت قد بلغت ٧٠,٠٠٠ جندى عام ١٩٦٥ ، لتصبح حوالى ٢٠,٠٠٠

جندى فقط عند حدوث العدوان على مصر فى يونيو ١٩٦٧.

ولا شك أن انسحاب القوات المصرية إلى هذا المثلث مع استتباب الأمن إنما يثبت خطأ الاندفاع منذ البداية لكافة أرجاء اليمن.

ويضرب اللواء طلعت دليلا على ذلك بأنه أمكن تطهير طريق صنعاء صعدة، بعد أن قطعته قوات الملكيين بخمسة الاف جندى يمنى فقط ، تساعدهم الطائرات والمدفعية المصرية بلا جنود مصريين مطلقا، ونتيجة ذلك استولت القوات على كميات من الأسلحة والذخائر الأمريكية.

ومن ناحية التعمير الغى استيراد الخضر من مصر، وكلف الوحدات بزراعتها فى اليمن، وبدأ فى تكوين شركة مصرية يمنية لإصلاح الأراضى وزرعها ، كما حصل من هيئة الأمم على معونة قدرها ٢٠ مليون دولار، كان يحرص على وصولها للقبائل مع قوافل ثقافية تضم الكتب والسينما والندوات العلمية، وانشأ مجلسا اقتصاديا على راسه جزيلان وكان طلعت يحضر اجتماعاته للنهوض باليمن.

عدوان ١٩٦٧:

وخلال هذه الفترة التى عاد فيها السلال إلى اليمن، وعين اللواء «طلعت حسن» قائدا للقوات ، وعزلت المجموعة الرجعية الإقطاعية فى مصر، أصبح الموقف الاجتماعى فى اليمن أكثر وضوحا وتحديدا، الموقف السياسى فى الشمال أكثر استقرارا بينما التهب الموقف فى الجنوب واشتعلت المقاومة المسلحة.

وكانت العلاقات قد ترددت إلى الغاية بين مصر والسعودية أمام الإصرار على عدم المساعدة فى تسوية نهائية للمشكلة.

وكان «الملك سعود» قد طلب الحضور إلى مصر مع بعض أبنائه.. وبشهامة العرب فتح «جمال عبدالناصر» له أبواب مصر، وهو الذى سبق له أن تآمر على حياته الشخصية ثم تآمر على وحدة الجمهورية العربية المتحدة.

وطلب «الملك سعود» الذهاب إلى اليمن. ليكفر عن مساعداته للبدر وليرد لأخيه «الملك فيصل» مؤامراته عليه.

وصل «الملك سعود» ومعه «المشير عامر» و «أنور السادات» و «شمس بدران» إلى اليمن يوم ٢٤ أبريل ١٩٦٧، وأعلن فور وصوله الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية ... وقال بعد زيارته لمناطق التعمير (الحكم الثورى في اليمن حقق منجزات ضخمة)، ثم أعلن الملك سعود (لا أعترف بفيصل ملكا للسعودية) . وقرر أن يترك ابنيه خالد ومنصور في صعدة شمال اليمن قرب حدود السعودية ليؤثرا على الملكيين، ويضعفا الموقف الداخلي في السعودية.

وفي هذه الزيارة خطب «عبدالحكيم عامر» قائلا :(سنبقى في اليمن عشرين عاما حتى لا يعود إلى الوراء).

ولكن الأحداث بدأت تتجمع في الأفق بالغة من التوتر حدا لم تصل إليه من قبل.

يقول اللواء « طلعت حسن » إنهم أعلنوا لدواعي الأمن إن «الملك سعود» والمشير عامر والسادات سيصلون إلى تعز... ولكن الطائرة انطلقت بهم عائدة إلى القاهرة.

«فوجئ اللواء طلعت بخبر من تعز يبلغه أن صواريخ قد انطلقت من معسكر النقطة الرابعة تجاه معسكر كتيبة مظلات مصرية، وأنها فجرت مخزنا للذخيرة.. وذلك في الموعد المعلن عنه لوصول طائرة الملك ، وهرع اللواء طلعت ومعه وزير الداخلية والخارجية اليمنيان، وأمر بمحاصرة معسكر النقطة الرابعة ومنع خروج أحد منه... وقام بتفتيشه: حيث قبض على ثلاثة من الأمريكيين أرشدت عنهم الكلاب البوليسية.

حاول الأمريكيون إقناعهم بأنهم ديبلوماسيون ، ولكن وزير الخارجية أبلغه بأنهم لا يحملون هذه الصفة... فقرر السلال إلغاء النقطة الرابعة الأمريكية نهائيا وترحيل أفرادها خلال ٤٨ ساعة ... وفتح خزينتهم الكبيرة في صنعاء، وكانت مليئة بأوراق سرية أرسلت كلها للقاهرة.

وتولى المهندسون المصريون إدارة مشروعات المياه التي تخفى خلف ستارها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية.

واقيم جسر جوى نقل أفراد ومهمات النقطة الرابعة إلى (اسمرة)، وتدخلت القاهرة لمنع محاكمة الأمريكيين الثلاثة المعتقلين الذين أفرج عنهم إلى المطار للسفر إلى الخارج فورا.

كان الموقف في اليمن يدخل مرحلة استقرار مبشر بتطور سريع.. بينما كان الموقف الداخلي في السعودية قد اهتز بوجود سعود في اليمن، ومشروعات التعمير قد بدأت تؤتي ثمارها.

وأخذت مؤامرات الإمبريالية الأمريكية تتجمع محاولة إبعاد الخطر المصرى التقدمي ، عن هذه المنطقة الحيوية النابضة على عنق البحر الأحمر، والقريبة من دول الخليج.. وكان انقلاب اليونان العسكرى قد وافق حدوثه هذه الفترة الهامة ، أبريل ١٩٦٧.

وبينما كان الوضع يستقر في اليمن ويجنح إلى الهدوء ، إذا به يتوتر فى سوريا ... وتغالى إذاعات السعودية فى الحديث عن وجود قوات الطوارئ بين القوات المصرية والإسرائيلية وفى شرم الشيخ.. الأمر الذى يحاول إظهار «جمال عبدالناصر» بمظهر التهادن مع الصهيونية .

وبدأت الأزمة تدخل مرحلتها الحرجة وليس فى اليمن أكثر من ٢٠,٠٠٠ جندى كما سبق أن ذكرنا.

ونفذت مؤامرة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية بعدوان يونيو ١٩٦٧ المباشر بعد أن عجزت عن إسقاط النظام التقدمى فى مصر بكل مؤامرات التخريب والاغتيال أو استنزاف قوة مصر فى حرب اليمن.

ولم يعد ممكنا للقوات المصرية المسلحة أن تواصل البقاء فى اليمن بينما قواتها فى مصر قد تبعثرت وضاعت الأسلحة بعد الضربة الاسرائيلية الخاطفة.

وانعقد مؤتمر القمة فى الخرطوم خلال أغسطس ١٩٦٧، بعد أن كان

اللواء «طلعت حسن على» قد استدعى للعمل مديرا لهيئة العمليات فى القاهرة وحل محله اللواء « عبدالقادر حسن » ... وهناك استقر الرأى بين مصر والسعودية على انسحاب القوات المصرية ، وترك الأمور لأبناء اليمن يرسمون مستقبله.

وتجمعت القوات المصرية فى الحديدة بعد مظاهرات تعرضت لها يوم ٣ اكتوبر، وهاجم فيها المتظاهرون القيادة المصرية وقتلوا ١٠٠ جندى قبل أن يستطيعوا تفريق المظاهرات واستتباب الهدوء .

وقد كانت هذه المظاهرات استجابة لدعوة مشتركة من بعض الذين أرادوا المزايدة برفع شعار إخراج الجنود المصريين.. والذين كان منهم للأسف بعض الشباب المثقف الذى اجتمع بهم اللواء عبدالقادر حسن بعد ذلك لتوضيح الموقف لهم. ويقول اللواء طلعت حسن إن بوادر هذه الصورة كانت قد ظهرت خلال وجوده، وأنها وضحت فى مجموعة تلتف حول جزيلان وتؤثر ضمنيا على السلال.

ويقول فى ذلك إنه منع اجتماعا كان مفروضا أن يعقد فى إحدى دور السينما لهذه المجموعة.

ولا شك أن غياب العمل السياسى كان عاملا مؤثرا على تنمية اتجاهات خاطئة حتى بين أصحاب النوايا الطيبة ، الذين قد تجذبهم عوامل الإثارة الوقتية دون التعمق فى أبعاد الصورة الشاملة.

انسحبت القوات المصرية من اليمن تماما بعد أن تجمعت فى ميناء الحديدة.

وغادر السلال اليمن فى زيارة للقاهرة، ثم بغداد وبعدها إلى موسكو لحضور احتفالات الاتحاد السوفييتى بالعيد الخمسين للثورة الاشتراكية العظمى ... فى وقت كانت فيه الأمور غير مستقرة.

وقبل أن يصل السلال إلى موسكو، وأثناء وجوده فى بغداد يوم ٥ نوفمبر ١٩٦٧،تحركت بعض وحدات الجيش اليمنى فى الساعة الأولى بعد منتصف الليل واحتلت قصر السلال والإذاعة وبعض الأماكن الحيوية

وأعلنت سقوط السلال ، وقيام نظام جديد للحكم على قمته مجلس رئاسة يضم القاضي «عبدالرحمن الإرياني» (٦٧ سنة) رئيسا وعضوية «أحمد محمد النعمان» و«محمد علي عثمان».

وما لبث النعمان أن استقال وحل محله الفريق «حسن العمري»، والاثنان كانا محتجزين في مصر ولم يفرج عنهما إلا بعد سقوط السلال.

وكما جاء السلال بانقلاب عسكري ذهب أيضا بانقلاب عسكري .

ولكن ذهب السلال وبقي النظام الجمهوري... فإن قوات الملكيين ما أن استشعرت بأن في قدرتها اقتحام صنعاء بعد خروج المصريين وسقوط السلال حتى تجمعت قبائلهم تحاول دخول العاصمة.

ولكن جيش اليمن الحديث ابن ثورة ٢٦ سبتمبر لم يسلم المدينة ويرجع شعبه إلى نظام الإمامة المتخلف ، بل قاوم قبائل الملكيين الزاحفة لمدة ٧٠ يوما تراجعت بعدها رغم أن القاضي الإرياني قد هرب إلى تعز، وترك الجيش وحده.

وقال «جمال عبدالناصر» لسفير العراق في القاهرة: (لقد أمضيت أياما مليئة بالقلق وأنا أرقب وأتابع الحالة حول صنعاء.. ولم يعد الهدوء إلى نفسي إلا بعد أن انتصر جيش اليمن والنظام الجمهوري، أيا كانت قيادته).

وكانت مصر قد اعترفت بالنظام الجديد فور سقوط السلال ... ورافق ثبات ثورة اليمن في الشمال انتصار الثورة في الجنوب، وخروج البريطانيين وإعلان استقلال جمهورية اليمن الديمقراطية، تحت قيادة الجبهة القومية في ٣١ نوفمبر ١٩٦٤.

خمس سنوات تقريبا غيرت معالم هذه المنطقة، التي سادها التخلف أكثر من ألف عام في الشمال ، وسيطر عليها الاستعمار البريطاني ما يقرب من قرن كامل.

وإذا أرجعنا الأمر إلى أصوله لوجدنا أنه إلى جانب الدور الهام

والحيوى لأبناء المنطقة، فقد كان هناك أيضا الدور الفعال والمؤثر لثورة يوليو المصرية وقواتها المسلحة.

حصاد الثورة :

ويحاول البعض تصوير النتيجة النهائية لثورة اليمن بعد انسحاب القوات المصرية المسلحة عقب العدوان بأنه هزيمة لثورة يوليو بعد نزيف شديد تعرضت له فى اليمن.

والواقع أن أحدا لم يتصور فى البداية أن الموقف يمكن أن يتطور إلى هذا الشكل المعقد.

وجمال عبدالناصر كان حريصا منذ البداية على إبعاد الثورة اليمنية عن التناقضات والخلافات القائمة بين مصر والسعودية... وذلك حسب توجيهاته للدكتور عبدالرحمن البيضانى قبل سفره من القاهرة إلى اليمن.

ولكن انفجار الثورة فى اليمن كان يهدد النظام الملكى فى السعودية بشكل مباشر؛ لأنه يقضى على نظام الإمامة التى استغلت الدين فى تجسيد أمير للمؤمنين، لا يطبق تعاليم الدين الإنسانية السمحة.

ولذا فإن تدخل السعودية الفورى والمباشر لمساندة إمام اليمن المخلوع كان دفاعا عن نظامهم ، ووجدت الإمبريالية الأمريكية والبريطانية الفرصة فى هذا التناقض لإشعال الموقف وتحويله لتحقيق أهدافها فى ضرب النظام التقدمى فى مصر.

ولم يقدر حكام السعودية ما قاله السلال أمام مؤتمر القمة الأول من أنهم كان يجب أن يؤاخذوا ليس على الثورة ضد الإمام... ولكن على التأخر فى تنفيذ هذه الثورة، وذلك بعد أن أوضح لهم صورا من بشاعة الحكم الإمامى.

يكفى أن ثورة اليمن قد أطاحت نهائيا وإلى الأبد بنظام حكم رجعى ومتخلف، ضغط على الجماهير وقهرها أكثر من ألف عام.

ومع ذلك فإنه يجب القول بأنه كانت هناك أخطاء فى التنفيذ...

وليس فى الفكرة... أخطاء فى شخصية المسئولين وليس فى هدف القيادة السياسية.

وكانت مساعدة الثورة اليمنية دون أن تكون هناك معرفة عميقة سابقة لطبيعة البلد والشعب... ودون أن تكون هناك مساعدات من المعلومات الطبوغرافية... ودون أن يدخل فى تدريب القوات المسلحة حروب الجبال ومقاومة العصابات ... ودون أن تكون هناك طرق أو مواصلات برية... ودون أن تكون هناك مطارات صالحة كافية... إلى غير ذلك. كانت مساعدة الثورة اليمنية رغم كل نواحى النقص المذكورة تعبيرا عن إدراك «جمال عبدالناصر» ووعيه بأن المشاكل الإدارية لا يجوز أن تقف حائلا دون إتمام المسئوليات الثورية التضامنية بين قوى التحرر الوطنى.

ولم يكن واردا فى تفكير «جمال عبدالناصر» أن بعض المشاكل الإدارية يمكن أن تكون عقبة فى سبيل المهمة الثورية التى كلفت بها القوات المسلحة.

وكل هذه العقبات فعلا رغم أنها سببت مزيدا من الخسائر، ولكنها لم تتجاوز حدود المعقول، ولم تعطل القوات المسلحة، ولا ثورة يوليو عن تحقيق أهدافها.

خسرت القوات المصرية فى اليمن ما يقرب من ١٠,٠٠٠ جندى خلال معارك استمرت خمس سنوات تقريبا... بينما خسر «محمد على» فى حربه ضد الوهابيين فى يناير ١٨١٢ واثناء حركته من ينبع إلى المدينة حوالى ٨٠٠٠ جندى كما ورد فى كتاب «لوتسكى» «تاريخ الأقطار العربية الحديث» فى وقت لم تكن الاسلحة فيه قد تطورت إلى هذه الدرجة.

وفى عهد كان سكان مصر فيه ثلاثة ملايين. بينما سكان مصر خلال ثورة اليمن كانوا يقتربون من ثلاثين مليونا... وخلال حرب لم تمتد كل هذه السنين.

خسائر القوات المصرية أثناء أداء دورها البطولى لا تمثل كارثة كما تحاول بعض الأقلام تصوير الموقف.

واذا انتقلنا للناحية الاقتصادية لوجدنا أن ثورة اليمن قد كلفت الاقتصاد المصرى كثيرا واستنزفت الملايين، ولكن ذلك لم يكن أمرا إختياريا... فقد كانت هذه هى خطة الإمبريالية لحصار النظام فى مصر وإجباره على الخضوع.

ولا شك أن أسلوب التعامل مع القبائل ورشوة مشايخها بالمال قد فتح على مصر بابا لم يغلق، ورفع ميزانية مساعدتها إلى ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه استرلينى سنويا... وتعرضت هذه الاموال للسرقات من بعض من فقدوا الشرف والضمير.

كما أن ميزانية بدل السفر التى كانت تصرف للجنود كانت تحمل الميزانية العامة عبئا كبيرا.

كان الجندى يصرف جنيها واحدا فى اليوم.

وكان صرف هذه الأموال ضرورة، لجنود يعرضون حياتهم للخطر فى كل لحظة... ولو أن ظروف المعركة قد أدت إلى بقائهم فى أحيان كثيرة ينتظرون المعركة ولا يخوضونها... ومع ذلك لم يكن سهلا إصدار القرار بانسحابهم أو تخفيضهم وذلك لخطر القوات الملكية المتربصة بالثورة... والدليل على ذلك ما أشرنا إليه من هجومهم على صنعاء ومحاصرتهم لها سبعين يوما بعد انسحاب الجيش المصرى وسقوط السلال، لولا الجيش اليمنى الحديث الذى نشأ فى أحضان الجيش المصرى.

ومع ذلك فإن «زكريا محيى الدين» عندما تولى رئاسة الوزراء فى أكتوبر ١٩٦٥ ، وخلال معاناته من المشكلة الاقتصادية أثار مشكلة وجود القوات المصرية في اليمن... وعبر عن أفكاره بقوله إنه لتحقيق الهدف المفترض، وهو المحافظة على حكومة صنعاء، فإن الاستنزاف المستمر لموارد مصر يعتبر فى النهاية وسيلة لتحقيق أهداف العدو فى إضعاف النظام المصرى.

ويقول «زكريا محيى الدين» إن عينه فى ذلك الوقت كانت على فيتنام، حيث تعرضت القوات الأمريكية لظروف تشابه الظروف التى تعرضت لها

قواتنا مما أجبرها على اللجوء إلى المدن الكبيرة والموانئ فقط.

ولذا طالب بتخفيض القوات المصرية إلى أقل عدد ممكن، على أن تحتل فقط مثلث تعز صنعاء الحديدة؛ لتخفيض الأعباء حيث لم يكن هناك تصور لنهاية حرب اليمن.

وكان هذا هو الاقتراح الذى أشار إليه الفريق «أنور القاضى» والذى كان مفروضا فى رأيه أن ينفذ من نوفمبر ١٩٦٣، ولكنه لم يدافع عن وجهة نظره بما يجعلها تنتصر... بل إنه وافق منذ البداية على خطة الوصول إلى الحدود الشمالية والشرقية.

ويقول «زكريا محيى الدين» إن الاقتراح قد رفض وقتها.

ويقول اللواء «طلعت حسن» إنه لم يجد صعوبة فى تنزيل وحدات كثيرة إلى مصر، وتخفيف القوات إلى أقل حد ممكن بعد اتخاذ أسلوب حاسم وجاد فى محاكمات المتآمرين علانية. وفى الاعتماد على المكاتب السياسية المبذورة بين القبائل.

والواقع أن هناك فرقا هائلا بين وجود القوات المسلحة المصرية فى اليمن، ووجود القوات الأمريكية فى فيتنام.. وهو ما صوره ناتنج فى كتابه «ناصر».

القوات المصرية كانت تساند ثورة شعب ضد نظام متعفن... بينما القوات الأمريكية كانت تقهر ثورة شعب فيتنام ورغبته فى التحرر الوطنى واختيار طريقه لبناء مستقبله الاجتماعى.

الفرق كبير، وليس هناك مجال للمقارنة من الوجهة السياسية، ولا من الوجهة العسكرية أيضا... فقبائل اليمن المتأرجحة فى موقفها كبندول الساعة والمساندة بمرتزقة الكونغو السابقين، لا وجه للشبه بينها وبين قوات جبهة التحرير فى فيتنام الجنوبية؛ حيث كان الأمريكيون يواجهون أعلى مستوى من الكفاءة القتالية والمهارة والشجاعة الفردية المندفعة إلى المعركة بوعى وطنى واجتماعى عميق.

ولو كانت القوات المصرية قد مارست عملا سياسيا ناجحا فى اليمن، لساعد ذلك على تعبئة وحشد الشعب اليمنى دفاعا عن ثورته، وأدى أيضا إلى تخفيف أعداد الجنود المقاتلين هناك.

ولكن ما حدث فى مصر خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حدث فى اليمن أيضا، فقد أخذت السلطة هناك موقفا مضادا معاديا للأحزاب والحزبية، رغم أنها بالتأكيد كانت تمثل تجمعا تقدميا عن نظام الإمامة الرافض أصلا لكل عمل سياسى.

الأحزاب فى اليمن كانت تلعب دورا تقدميا، وكان بعضها امتدادا لأحزاب وحركات سياسية تقدمية فى الوطن العربى مثل البعث والقوميين العرب إلى جانب إرهاصات لتنظيمات شيوعية.

ولذا كان ضرب هذه الأحزاب وحظر نشاطها خسارة سياسية كبيرة أدت إلى ضعف جبهة التماسك حول الثورة.

ولا شك أن من دوافع هذا الموقف الصراع الذى كان موجودا فى الساحة العربية بين الناصريين والبعثيين، الذين توافر لهم قدر من النشاط السياسى فى اليمن كان يمثله «محسن العينى».

ورغم أن حركة القوميين العرب قد وقفت مع عبدالناصر ضد «البعث»، إلا أنه حدث انشقاق فى مطلع عام ١٩٦٦ ، عندما فكر عبدالناصر فى توحيد قوى النضال فى جنوب اليمن فى جبهة واحدة، ومنع «قحطان الشعبى» و«عبدالفتاح إسماعيل» من العودة إلى اليمن.

ويقول «عزت سليمان» إن: «جورج حبش» و «محسن إبراهيم» كانا يقابلان عبدالناصر وأنهما قابلاه لمناقشة الموقف معه بعد هذا المنع.

أما الشيوعيون فقد ضربوا أيضا، رغم مساندتهم لثورة يوليو وموقفها من ثورة اليمن.

كل القوى والأحزاب السياسية حظر نشاطها فى اليمن... وتم تقليد تجربة مصر بمحاولة إقامة تنظيم واحد فى اليمن اسمه « الاتحاد الشعبى

اليمنى» وفتحت أبوابه للجميع، عدا كل الحزبيين أو الذين اشتغلوا بالسياسة سابقا.

ومع ذلك لم يفلح هذا التنظيم فى إقامة الوحدة الوطنية أو ضم قوى الثورة الوطنية... وإنما بقى تنظيما مؤقتا وشكليا مماثلا لتنظيم الاتحاد القومى، وليس الاشتراكى. فى مصر... ولكن بصورة باهتة.

وهكذا اقتصر الوجود المصرى فى اليمن على المساعدة العسكرية فقط ، دون استثارة طاقات الجماهير وتقويتها فى تنظيم سياسى قوى... ولا نود التطرف فى القول بأن «فاقد الشيء لا يعطيه» ، ولكننا نقول إن العمليات العسكرية قد شغلت اهتمام القيادة فى مصر، وأن القادة الذين أعطتهم المسئولية هناك كانوا من العسكريين الذين لم يكونوا حتى من الضباط الأحرار، أى لهم حد أدنى من الصلة بالسياسة، وإنما كانوا ضباطا محترفين فقط ، لا يهتمون بالسياسة أصلا ولا يتابعون أحداثها.

ولذا اقتصر الدور المصرى فى اليمن على الدور العسكرى مع التأثير السياسى على السلطة فقط دون الجماهير... الأمر الذى أدى إلى عدم محاربة الإقطاع أو النظام القبلى حربا مباشرة وإنما تحقق ذلك خلال نشر الحضارة والثقافة والتعليم وإنشاء الطرق والمواصلات، وإقامة المستشفيات ومختلف أنواع الخدمات.

ومع كل هذه التحفظات فإن جانبا كبيرا من شعب اليمن وخاصة الشباب المثقف كان معارضا لخروج الجيش المصرى بعد العدوان، وقد عقد اللواء «عبدالقادر حسن» اجتماعا بعد مؤتمر الخرطوم مع هؤلاء الشباب أوضح لهم فيه الظروف السياسية الضاغطة، ولم تنته صلة ثورة يوليو المصرية بثورة سبتمبر اليمنية بخروج القوات المسلحة بعد عدوان يونيو، الذى تآمرت وخططت لتنفيذه الإمبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية، وإنما استمرت هذه الصلة قائمة بنمو القيم والأهداف التى بذرتها الثورة العربية المشتركة.

إن النظام الجمهورى الذى رأسه الإريانى بعد سقوط السلال، لم يكن

امتدادا لنظام الإمامة المنهار، ولم يكن صورة مطابقة من حيث الجوهر الطبقي والأيديولوجية الاجتماعية والنظرة السياسية لنظام الإمامة... وإنما كان جمهورية جديدة، قد تكون لها نظرة للأمور أقل تقدمية من نظرة جمهورية السلال، ولكنها بالتأكيد ليست صورة مكررة لنظام الإمامة... وهذا فى ذاته دليل على أن ثورة سبتمبر لم تطو صفحتها مع سقوط السلال، ولم يتوقف تأثيرها بعد خروج القوات المصرية.

انتقلت اليمن إلى حضارة العصر... ويشق اليوم أبناؤها الطريق بأسلوبهم ونظرتهم الخاصة.

وظهرت إلى الوجود جمهورية اليمن الديمقراطية ، التى يعترف أبناؤها صراحة بدور ثورة ٢٦ سبتمبر ودور «جمال عبدالناصر» والشعب المصرى وقواته المسلحة فى دعم كفاحهم البطولى.

ولا شك أن ظهور هذه الدولة التقدمية الناشئة جنوب جمهورية اليمن هو حافز فى ذاته على توحيد نضال الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب ضد الإمبريالية المتربصة بهذه المنطقة الحيوية العامرة بالثروة البترولية.

واذا كان عدوان يونيو ١٩٦٧ قد وجه ضربة شديدة إلى النظام المصرى، فإن الأحداث قد أثبتت أن سقوط شرم الشيخ فى يد الاسرائيليين لا يمنع حصارهم ـ مؤقتا وإلى أن تتحرر ـ بالسيطرة على مضايق البحر الأحمر من الجنوب بالتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية، وهو ما تحقق بعد ذلك فعلا خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣.

كلمة إنصاف :

وأخيرا فلابد من كلمة إنصاف لدور ثورة يوليو فى مساندة ثورة سبتمبر.

وقرار «جمال عبدالناصر» بالاعتراف الفورى والموافقة غير المترددة فى مساعدة الثورة اليمنية بالقوات المسلحة المصرية كان نقطة البداية.

وكان فى ذلك الرد على محاولات الإمبريالية فى تطويق الثورة العربية،

ونجاحها فى تحطيم الجمهورية العربية المتحدة لم يؤد إلى انحسار دائم، وإنما ظهر البعث الجديد فى أكثر الدول العربية تخلفا ضد أشد النظم انحطاطا.

كان رفض المعاونة أمرا غير مقبول ولا وارد سياسيا... فليس من منطق الثورة التقاعس عن مساعدة حركات التحرر الوطنى، وإلا كانت نتيجة ذلك العزلة التامة عن ساحة الثورة العربية، وتسهيل فرصة الإطاحة بنظام الحكم التقدمى فى مصر.

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن يقدروا فزع الإمبريالية من ظهور عبدالناصر فى الجزيرة العربية ليطوق النظام السعودى. ويقترب من آبار البترول فى الخليج، ويسيطر على مفتاح البحر الأحمر من الجنوب... وما بذلته بعد ذلك من جهود ومساعدات لدفع نظام الحكم السعودى لمساعدة بقايا النظام الملكى فى اليمن خلف أموال «أمير المؤمنين» البدر.

ورغم جهود «جمال عبدالناصر» المخلصة لإقرار السلام مع عدم التفريط فى تأمين وسلامة الثورة والجمهورية، فإن هذه الجهود قد تبددت واحدا بعد الآخر أمام تعنت الملكيين مدفوعين بمساعدات الإمبريالية وجنودها المرتزقة.

ولم يكن ممكنا «لجمال عبدالناصر» أن يقبل أنصاف الحلول لما يحمله ذلك من تعريض الجمهورية للخطر، وسط قبائل تعيش فى تخلف رهيب.

وتسيطر عليها معتقدات دينية، ليست من صلب الدين، ولكنها من صنع البشر... ومثال ذلك ما رواه لى الفريق أنور القاضى من أن بعض الطائرات قد قامت بغارات استكشاف ليلية مستخدمة الأنوار الكاشفة فأطلق أنصار الإمام شائعة بأن أنواره تهل من السماء وأن هذه علامة من الله.. وكبر الناس وسجدوا وغيروا مواقعهم لتكون مع الإمام.

والتراجع كان يعنى فى مضمونه تعطيلا لتنفيذ حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب، وهى التى بدأت فى تعز كما

ذكرنا تحت اسم «صلاح الدين»، واستمرت تشتعل وتزداد اشتعالا لوجود القوات المصرية فى اليمن واستقرار النظام الجمهورى.

وعلى الذين يفصلون بين سلامة مبدأ المساعدة وأخطاء التطبيق أن يقدروا أيضا غموض الموقف فى اليمن وطبيعة الحياة المتخلفة، واختلاف طبيعة الارض إلى جانب طبيعة الحكم فى مصر، حيث انفردت زعامة «جمال عبدالناصر» بالتأييد الجماهيرى المطلق، وغابت الكيانات التنظيمية والكادرات السياسية القادرة على التعاون السياسى والتوجيه الفكرى بطريقة نظرية وعملية سليمة، ولا يمكن مناقشة الأمور قفزا فوق الواقع، ولكن يجب مناقشتها فى حدود الإمكانيات المتاحة، والأخطار المحتملة.

وما تحقق فى اليمن لم يكن قياسه بخسائر عشرة الآف بطل فوق أرض اليمن ، ولا فى سقوط عشرات الالوف من اليمنيين فى الحرب الأهلية التى فرضها الملكيون فرضا... ولا يمكن قياسه أيضا بما صرف من ملايين الجنيهات على العمليات العسكرية.

كل هذه الاشياء تعتبر صغيرة إذا قيست أو قورنت بالإنجاز الأعظم وهو إنقاذ شعب اليمن من ابشع نظام متخلف، وإخراج جنوب الجزيرة العربية من حصار طويل إلى نور الحضارة العصرية.

إن مجرد دخول الكهرباء والمصانع وتعبيد الطرق وفتح المدارس والمستشفيات فى مجاهل هذا البلد، الذى يضم ما يقرب من خمسة ملايين قد اختصر الزمن الذى كان يمكن أن يعيش فيه الشعب اليمنى عشرات أو مئات من السنين فى هذا التخلف الشديد.

وعلى الذين ينظرون فى بساطة واستخفاف إلى واجب التعاون بين حركات التحرير الوطنى، أن ينظروا إلى موقف مصر لو أن الاتحاد السوفييتى لم يقدم لها الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والصناعية وتركها فريسة فى يد الإمبريالية العالمية تسيطر عليها وعلى نظام الحكم فيها وتمتص خيراتها وتترك شعبها غارقا فى تعاسته.

إن واجب التعاون والمساعدة بين حركات التحرر الوطنى هو أمر لا

يجوز النظر إليه باقليمية محدودة أو سطحية متعجلة... فسير التاريخ وحركته تفرض التعاون بين مختلف حركات التحرر الوطني... فما بالنا وثورة سبتمبر هي حركة تحرر في إطار الوطن العربي.

والقول بأن مساعدة ثورة اليمن قد استنزفت مصر وكبدتها خسائر اقتصادية كبيرة، هو قول مبالغ فيه كثيرا.. فإن مساعدات الأسلحة كانت من الاتحاد السوفييتي، ووسائل النقل السريع أيضا، وقد أعطيت كلها مجانا. والأمور لم تصل بمصر إلى حد الأزمة، بل ولم تقترب منها ابدا.. لنمو خطط التنمية.

والذين يثيرون القول بأن ما صرف من أموال في اليمن كان كافيا لرفع مستوى الشعب المصري، يعيشون في وهم التصور بأن النظام المصري كان يمكن له أن يواصل عمليات التخطيط والبناء والتنمية وهو مغلق أبوابه على نفسه.

ويقول «زكريا محيى الدين» أحد دعاة الاهتمام بالأمور الاقتصادية وعدم نسجها بالقضايا السياسية إن صعوبة الموقف الاقتصادي لم تكن كلها كامنة في اليمن، وانسحاب القوات المصرية جميعها لم يكن يحقق في ذاته انفراجا حقيقيا للاقتصاد المصري.

إن ملحمة القوات المسلحة المصرية فوق أرض اليمن، هي من أعظم أمجاد ثورة يوليو التي حارب جنودها النظام الملكي الإقطاعي حتى انهار داخل الحدود، وحاربوا النظام الإمامي المتعفن حتى انهار خارج الحدود.

كان خروج الجنود المصريين للحرب في اليمن عملا له دلالة تاريخية عظيمة في وحدة الثورة العربية.

وليست نتائج هذه الثورة في حاجة إلى كلمة إنصاف بقدر ما هي في حاجة إلى كلمة تقدير.

الباب الخامس

مصر .. والسودان

(إن السودان كغطاس، مصر أنبوبته التى يستنشق منها الهواء، فإذا فصل السودان عن مصر انقطع عنه الهواء فمات مختنقا)

ونستون تشرشل
رئيس وزراء بريطانيا

الفصل الأول

نضال مشترك ضد الاستعمار البريطانى

(إن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة ، وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها)

سعد زغلول

فى رسالة إلى الحاكم العام

٢٢ اغسطس ١٩٢٤

(يجب أن يتم جلاء البريطانيين عن وادى النيل »

للملازم أول « على عبد اللطيف »

مؤسس جمعية (اللواء الأبيض)

علاقة مصر بالسودان تتميز عن علاقتها بأى قطر عربى آخر... ومنذ دخل الجيش المصرى السودان فى أكتوبر ١٨٢٠ خلال عهد محمد على لم يخرج منه بصفة نهائية إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد نمت العلاقات بين الشعب المصرى والسودانى خلال نضالهما المشترك ضد السيطرة العثمانية والاحتلال البريطانى، وتوثقت العلاقة إلى الدرجة التى جعلت من وحدة وادى النيل شعارا ترفعه الجماهير فى الشمال وفى الجنوب.

وقد لعب الجيش المصرى دورا رئيسيا فى العلاقة بين الدولتين.

منذ اهتمت الإدارة المصرية فى أيامها الأولى بالسودان ـ بتنظيم تجارة الرقيق باعتباره موردا رئيسيا لتكوين الجيش، وارسلت الحملات العربية إلى الجنوب والشرق لاصطياد الرقيق من الرجال وارسالهم إلى مصر، كما يقول الدكتور "زاهر رياض" فى كتابه (السودان المعاصر)، حتى تبين عقم هذه المحاولات فتوقفت نهائيا عام ١٨٣٩.

منذ ذلك الوقت البعيد الذى تبدلت فيه الظروف أكثر من مرة... من تقييم لدور الجيش فى عهد "محمد على"، إلى تهبيط رتبة حكمدار السودان فى عهد "عباس" بحيث لا تزيد عن أميرالاى، واتخاذه منفى للوطنيين مثل الشيخ "رفاعة رافع الطهطاوى" الذى كانت له رتبة فى الجيش أيضا... ثم استخدامه فى عمليات الاستكشاف خلال عهد "إسماعيل".. وكان أول المستكشفين الذين ارتادوا هذا السبيل هو البكباشى "محمد سليم قبطان" الذى قاد حملات الكشف عن منابع النيل الأبيض ومناطق النيل العليا بين سنة ١٨٣٩ و ١٨٤٢ وصحبه فى رحلته علماء فرنسيون وبريطانيون.

واخيرا جاء حكم الخديو "توفيق" الذى واكب ثورة "المهدى" فى السودان ١٨٨١ إذ جاهر "المهدى" بدعوته فى شهر أغسطس وقام "عرابى" بمظاهرة الجيش فى عابدين يوم ٩ سبتمبر من نفس العام.

وعندما وصلت أخبار دعوة "المهدى" بأنه نبى الله إلى رءوف باشا حكمدار السودان أرسل إليه الضابط "محمد بك أبو السعود" وكان على

صلة بإخوة "المهدى" لمحاولة إقناعه بالتخلى عن دعوته، وحضر الاجتماع ثلاثة من علماء المسلمين ، ولكن "المهدى" رفض وأصر على موقفه، فسير إليه سريتين من المشاة تحت قيادته إلى جزيرة (آبا) حيث قابلهم الأنصار والحقوا بهم هزيمة وصلت أخبارها إلى القاهرة وكانت تحمل أخطار ثورة "المهدى" لأول مرة.

وغادر المهدى جزيرة (آبا) توقعا منه لحملة ثانية واستقر فى جبل (قدير) حيث هزم حملة ثانية قادها مدير (فاشودة) دون إذن حكمدار السودان.

وعندما وصلت أخبار الهزائم قررت الحكومة المصرية إرسال قوة من الجيش، ولكن القادة العسكريين اعتبروا أن ذلك محاولة لتشتيت الجيش المصرى... وفى فبراير ١٨٨٢ عندما وصل العسكريون إلى مراكز السلطة ركزوا اهتمامهم على محاربة الخديو واعتبروا السودان ميدانا ثانويا لا يستحق إرسال مزيد من القوات واكتفوا بعزل "رءوف" باشا حكمدار السودان وتعيين "عبدالقادر حلمى" الذى وصل فى مايو١٨٨٢ ، والذى كان من أنصار "أحمد عرابى".

ولكن ما لبث الموقف أن تعقد فى مصر، واحتل البريطانيون القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وحل الخديو "توفيق" الجيش المصرى بمرسوم صدر بعد خمسة أيام فى ١٩ سبتمبر.

وصدر قرار عزل "عبدالقادر باشا حلمى" من حكمدارية السودان يوم ١٧ يناير ١٨٨٣ وتعين بعده الجنرال "هكس" البريطانى الذى فشل فى القضاء على الثورة المهدية، ودحرت قواته يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، وهنا بدأت بريطانيا عملية ضغط على الحكومة المصرية لإجلاء قواتها عن السودان.

ولكن "شريف" باشا رفض تنفيذ الاقتراح.

وهنا أرسل إليه اللورد "جرانفيل" وزير المستعمرات البريطانية برقية شهيرة فى يناير ١٨٨٤ يقول فيها: « لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر أن تتأكد

حكومة جلالة الملك من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها من الخطر... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة».

واستقال "شريف" باشا فى ٧ يناير ١٨٨٤ قائلا: « إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا»... وجاءت وزارة "نوبار" باشا فى ١٠ يناير خاضعة للاحتلال البريطانى ساجدة لأوامره مصدرة تعليماتها بإخلاء السودان وترحيل الموظفين وسحب الحاميات المصرية التى بلغت ٢٥,٠٠٠ جندى.

وصدر مرسوم فى ١٥ يناير بإلحاق إدارة السودان بوزارة الحربية بدلا من رئاسة الوزراء... وعين "غوردون" حكمدارا عاما للسودان بقرار من مجلس الوزراء البريطانى لإرجاع الجنود والموظفين المدنيين والتجار إلى مصر.

كان اتخاذ هذا القرار غريبا ودليلا على وجود نية مبيتة ضد مصر من جانب انجلترا؛ لأنه لم يكن معقولا أن ينتصر دراويش بالرماح على جنود يملكون المدافع والبنادق.

وحوصر "غوردون" فى الخرطوم التى سقطت فى يد "المهدى" يوم ٢٦ يناير ١٨٨٥، وقتل الجنرال البريطانى على سلالم قصره قبل أن تصله الإمدادات العسكرية لانقاذه والتى قادها الجنرال "ولسلى" الذى استطاع أن يشهد سقوط الخرطوم بمنظاره المعظم ثم يرتد عنها دون محاولة لإنقاذها.

وتحيط الشبهات التاريخية بموقف الحكومة البريطانية التى تقاعست فى إنقاذ "غوردون" والتى حاولت الإساءة إلى الحكومة المصرية وإظهارها بمظهر العجز عن معالجة الموقف فى السودان.

واستغلت بريطانيا فرصة مصرع "غوردون" وأنهت الإدارة المصرية فى السودان رغم إصرار حكومة مصر على استمرار العلاقة بين القطرين... واعتبرت السودان قطرا خاليا لا سيد له ودعت الدول الأجنبية إلى احتلاله، وبادرت هى إلى النزول فى ثغرى (زيلة) و(بربر)ة نواة الصومال البريطانى فيما بعد، ونزلت إيطاليا فى (مصوع) حيث عقدت فيها معاهدتان فى ١٥ ابريل ١٨٩١ ، ٥ مايو ١٨٩٤ ، وضمت جانبا من السودان: «منطقة (لادو) فى أعالى النيل» إلى الكونغو البلجيكى بعد معاهدة مع الملك "ليوبولد" فى ١٢ مايو ١٨٩٤، وأدت تناقضات القوى الاستعمارية فى أفريقيا إلى معاهدة أخرى مع ألمانيا فى أول يوليو ١٨٩٠.

استهدفت بريطانيا من ذلك إخراج الجيش المصرى من السودان وقطع العلاقة التاريخية بين الشعبين والدولتين، وأصبحت سياسة حكومة اللورد "سالسبرى" المحافظة فى لندن ووزير خارجيتها "تشمبرلين" ترك دراويش المهدية فى السودان حيث يصعب عليهم إقامة سيادة فعلية؛ لأنهم لا يملكون من أسلحة القتال سوى الدروع والحراب كما ذكرنا.

ويحاول بعض المؤرخين الإشارة إلى وجود علاقة ما بين البريطانيين والقوات المهدية منذ البداية؛ لاستنكارهم أن يكون قرار انسحاب القوات المصرية مبنيا فعلا على ظروف موضوعية قوية... ولاعتقادهم أن بريطانيا كانت تخطط سياستها على أساس احتلال دائم لمصر وانفراد بحكم السودان.

كانت بريطانيا تريد أن تقيم عازلا أمنيا بين مصر والسودان، يظل فيه الفراش دافئا فى السودان بحكم دراويش المهدية إلى أن تعود فى اللحظة التى تهيئها الظروف السياسية.

ولكن الأمور فى أفريقيا لم تكن تسير وفق الإرادة البريطانية وحدها... فرنسا كانت تزحف على أفريقيا من الغرب، ولما كان السودان قد أصبح يعتبر بعد عام ١٨٨٥ دولة مستقلة خالية من سيادة دولة أوروبية فإنها قررت أن تحتله وزحفت عليه حملة "مارشان" حتى وصلت إلى حدوده عام ١٨٩٧.

واضطرت بريطانيا إلى تغيير خططها والاستعانة بالجيش المصرى للزحف على السودان من جديد، **وذلك لسببين: أولهما:** صعوبة التحرك من الجنوب لصعوبات النقل والمواصلات، **وثانيا:** إظهار الأمر أمام الفرنسيين كما لو أن مصر هى التى تعود إلى السودان.

وتمت موافقة سلطان تركيا على الحملة بعد خطاب أرسله إليه الخديو "عباس حلمى" تحت ضغط القنصل البريطانى فى مصر مبينا فيه أن غرض الحملة هو سحق الحركة المهدية.

وتحملت مصر كافة تكاليف الحملة بعد خطاب كتبته الحكومة البريطانية - باعتبارها المتصرف فى الشئون المصرية - إلى صندوق الدين تعلن فيه الأخطار التى تحدق بمصر إذا لم تتحرك إلى السودان، وقدرت المبلغ بنصف مليون جنيه.

وافقت ألمانيا والنمسا وإيطاليا من الدول الأعضاء فى صندوق الدين، واعترضت فرنسا وعضدتها روسيا... وأسرعت حكومة مصر فسحبت المبلغ حسب قرار الأغلبية... ولكن الدولتين المعترضتين رفعتا الأمر إلى المحكمة المختلطة لمنع مصر من سحب المبلغ بدعوى أنها ستدفعه على حملة حربية لا داعى لها... وحكمت المحكمة فى صالح هذا الرأى فى يونيو ١٨٩٦... وأسرعت الحكومة البريطانية استعجالا لتنفيذ الحملة خشية دخول قوات فرنسا للسودان، فأقرضت مصر ثلاثة أرباع مليون جنيه بفائدة قدرها اثنان وثلاثة أرباع فى المائة.

عين اللواء "كتشنر" سردار الجيش المصرى قائدا للحملة التى اشترك فيها الجنود المصريون مسخرين، وبدأت يوم ٣ مارس ١٨٩٦ وانتهت بدخول (أم درمان) يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨، بعد أن لحقت الكوليرا بالحملة وقتلت أكثر من ألف جندى خلال شهر واحد.

صحب الحملة مد خط للسكة الحديدية من وادى (حلفا) إلى الجنوب.

وإذا كانت المعركة قد أنهت حكم السودانيين لأنفسهم، فأن هدفها الآخر قد تحقق أيضا وهو منع انتشار النفوذ الفرنسى فى وادى النيل،

وخاصة بعد وصول "مارشان" إلى (فاشودة) فى ١٨ سبتمبر ١٨٩٧ ورفعه العلم الفرنسى عليها ثم اضطراره إلى الانسحاب شرقا فى ديسمبر ١٨٩٨ لصعوبة مركزه الحربى وتعذر اتصاله بالحكومة الفرنسية.

أدى انسحاب "مارشان" إلى تحسن الجو بين انجلترا وفرنسا وعقد اتفاق بين الدولتين فى مارس ١٨٩٩ لتحديد الحدود انتهى إلى حصول فرنسا على منطقة الصحراء الكبرى حتى السواحل الغربية لأفريقيا، وحصول انجلترا على النفوذ فى السودان الذى تشكل فيه أول «احتلال مشترك» فى التاريخ تحت اسم «السودان المصرى البريطانى»، وصدر تبليغ بريطانى يقضى «برفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة (سواكن) فلا يرفع إلا العلم المصرى»، وذلك لأن القوات المصرية لم تنسحب مطلقا من هذه المدينة.

ووقعت اتفاقية السودان التى كانت تقرن دائما باسم "المشئومة" فى ١٩ يناير ١٨٩٩... وقع عليها اللورد "كرومر" عن الجانب البريطانى و"بطرس باشا غالى" عن الجانب المصرى.

ونصت الاتفاقية على أن يعين الخديو حاكما عاما بريطانيا لا يفصل إلا بموافقة الحكومة البريطانية، ويصدر أوامر لها قوة القانون، كما نصت الاتفاقية أيضا على عدم سريان القوانين المصرية، وعدم تعيين قناصل للدول الأجنبية فى السودان، وكان الوضع فى السودان فريدا بالنسبة للمستعمرات فهو لم يكن تابعا لوزارة المستعمرة وإنما كان تابعا لوزارة الخارجية الأمر الذى جعل الموظفين البريطانيين لا ينتقلون إلى المستعمرات المختلفة وإنما يستقرون طوال مدة خدمتهم أو حياتهم فى السودان.

بداية النضال المشترك :

وما إن وقعت هذه الاتفاقية حتى بدأت روح النضال المشترك بين المصريين والسودانيين تتبلور ضد الاحتلال البريطانى.

كانت الوحدات السودانية يقودها ضباط مصريون ويوجد بها بعض

ضباط الصف من المصريين أيضـا... ولم تكن فئة الضباط السودانيين قد ظهرت بعد فى ذلك الوقت.

قاد الحزب الوطنى بقيادة "مصطفى كامل" و"محمد فريد" المعارضة السياسية للاتفاقية الأمر الذى أدى إلى اغتيال "بطرس باشا غالى" وزير الخارجية... واستجاب الضباط المصريون لهذه المعارضة، وأرسل ٣٢ ضابطا من حامية (سواكن) برقية تأييد إلى "مصطفى كامل" الذى كان شقيقه "على فهمى" ضابطا فى هذه الحامية، قالوا فيها: «إن قلمك الحق أمضى من سيوفنا وحججك القوية أمضى من رصاصنا».

ولكن "مصطفى كامل" كانت له وجهة نظر خاصة فى دور الجيش فى العمل الوطنى خلال هذه المرحلة، فأرسل لهم ردا قال فيه: «من الحكمة الا نمكن العدو من رقابنا، وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش فى حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لأن هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم».

ومع ذلك تحرك الضباط المصريون والقوات السودانية فى الأورطة الرابعة عشرة فى (أم درمان) وهجموا على غرفة الحرس حيث استولوا على الذخيرة وطردوا الضباط البريطانيين؛ احتجاجا على الاتفاقية وما نتج عنها من احتكار البريطانيين لمعظم الوظائف الرئيسية فى الإدارة الجديدة، والاستيلاء على جانب من ذخيرة الجيش المصرى وإرسالها إلى الإنجليز لمساعدتهم فى حرب (البوير) بجنوب افريقيا، وأصدار "كتشنر" قرارا بقطع بدل الميدان عن مرتباتهم.

حوكم الضباط وطرد سبعة منهم من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المعاش، وآخر إلى الاستيداع.

وقررت الحكومة البريطانية نقل "كيتشنر" ليشترك فى حرب (البوير)، وتعيين السير "ريجنالد وينجت" عام ١٩٠٠ وكان مسئولا عن إدارة المخابرات والتجسس على السودانيين خلال حملة استعادة السودان.

وقد بدأ "وينجت "عهده بالاستغناء تدريجيا عن العسكريين وتعيين

المدنيين فى وظائف المديرين، كما فتح كلية "غوردون" عام ١٩٠٣ . ومما يذكر أن دفعتها الأولى كانت تضم ٩١ طالبا سودانيا ، ٥٨ طالبا مصريا.

وبدأ أسلوب الحكم البريطانى يواجه مقاومة متزايدة تنسج بين المصريين الذين يعايشون السودانيين فى حياتهم الاجتماعية وتربطهم روابط اللغة والدين ضد البريطانيين الذين كانوا يعيشون حياة مرفهة متعالية ومنعزلة عن الجماهير.

وقال لى اللواء "محمد نجيب": إن المصريين فى السودان كانوا يقاومون البريطانيين فى مختلف المجالات... ويذكر أنه تعرض للجلد عشر جلدات عندما أملى عليه المدرس البريطانى قطعة إملاء جاء فيها: « إن مصر يحكمها البريطانيون» ورفض "محمد نجيب" الكتابة قائلا: « لا يا سيدى مصر تحتلها بريطانيا دون حق ولكنها دولة مستقلة»، ويقول "محمد نجيب": إنه كان متأثرا فى ذلك الوقت مثل غيره من الضباط المصريين بكلمات "مصطفى كامل" التى كانت تهرب إليهم حيث كانت محظورة التداول فى السودان.

وتشير ظواهر الأمور إلى الدور الحضارى الذى قام به المصريون عامة والجيش المصرى خاصة فى أرجاء السودان، فقد مد الجيش المصرى خطوط السكك الحديدية من مصر إلى مدن السودان، وكانت هناك كتيبة عسكرية خاصة لمد السكك الحديدية تحت قيادة اللواء "محمد فاضل"، وتحملت مصر أموالا بلغت ٣٥٤ ألف جنيه رغم الأزمة الطاحنة التى كانت تعانى منها.

وكان رجال الجيش المصرى أيضا هم الذين شيدوا ثكنات الجيش وأطلقوا عليها أسماء "سعيد" و"إسماعيل" و"توفيق" و"عباس" ، وأعادوا بناء قصر الحاكم العام وبناء الإدارات الحكومية وغير ذلك من المبانى.

ويقول الدكتور "زاهر رياض": إن المصريين قد أقاموا حواجز لمقاومة فيضان النيل الأزرق الذى كان يهدد الخرطوم الأمر الذى رفع ثمن المتر من الأرض من مليمين إلى جنيهين ونصف فى مدى الخمس سنوات الأولى من الحكم الجديد.

وقد صور لى اللواء "محمد نجيب": هذه الحالة بقوله: إن "إبراهيم عرابى" صديق والده وابن الزعيم "أحمد عرابى" وكان مقيما فى السودان أراد أن يثنيه عن رغبته فى الالتحاق بالمدرسة الحربية قائلا له: « يا ابنى.. إن الضابط فى بلد محتل ليس سوى مقاول أعمال أو رئيس فعلة لا يتعدى عمله الحفر والردم».

ويقول "محمد نجيب": إنه استرجع هذه الكلمات عندما تخرج فى المدرسة الحربية وعين ضابطا فى السودان ، واخذوا كتيبته بعد يومين من وصوله لإنشاء خط سكة حديد وإنشاء جسور حوله تقيه من فيضان النيل.

قال اللورد "كرومر": إنهم مدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا... وقال أحد الضباط المصريين «إنه توجد تحت كل شبر منها جثة جندى مصرى».

ومع ذلك قررت الحكومة البريطانية إنقاص الوحدات المصرية البحتة فى السودان وضمت (سواكن) إلى بقية السودان حيث رفع عليها العلم البريطانى أيضا، وشتت الجيش المصرى فى السودان إلى حاميات صغيرة مبعثرة فى المدن البعيدة بينما تمركزت الحامية البريطانية فى الخرطوم.

كما أوقفت الحكومة البريطانية ترقى ضباط الصف إلى رتب الضباط فى الجيش المصرى تحاشيا لتكرار ظهور "عرابى" جديد.

وبدأ النضال ضد الاحتلال البريطانى يتبلور فى صورة حركات سرية استمدت وحيها من ثورة ١٩١٩ التى اجتاحت مصر وظهرت عام ١٩٢٠، فى تنظيم أطلق عليه اسم «الاتحاد السودانى» طالب بجلاء الإنجليز عن مصر والسودان، وقاوم محاولة الحاكم البريطانى "سيرلى ستاك" فى إرسال وفد سودانى من القيادات الدينية والعشائرية والقبلية لتهنئة ملك إنجلترا كحركة مواجهة مضادة لحركة "سعد زغلول" الذى سافر إلى (فرساى) لعرض قضية تحرير مصر والسودان على مؤتمر الصلح المنعقد هناك.

وظهر موازيا لجماعة «الاتحاد السودانى» السرية انتفاضة "عبدالله السجينى" فى (نيالا) عام ١٩٢١، حيث احتل الطابية بعد قتل المفتش البريطانى والبكباشى الطبيب البريطانى.

وفى عام ١٩٢٢ حدث انشقاق فى جمعية «الاتحاد السودانى» حول إرادتين: **متطرفون** يطالبون بالعمل العلنى، **ومعتدلون** يفضلون السرية، وظهر فى ذلك الوقت الملازم أول السودانى "على عبداللطيف" فى (مدنى) داعيا لجلاء البريطانيين معبرا عن رأيه بمقال أرسله إلى جريدة الأخبار القاهرية التى كان يرأس تحريرها "أمين الرفاعى" تحت عنوان: «مطالب الأمة السودانية».

وعقب نشر المقال حوكم الملازم "على عبداللطيف" وصدر الحكم بفصله من الجيش المصرى وسجنه لمدة عام، وما إن خرج "على عبداللطيف" من السجن فى أبريل ١٩٢٣ حتى بدأ فى تكوين جمعية «اللواء الأبيض»، بعد شهر واحد من خروجه فى اجتماع عام لم يحضره مصريون، وذلك دليل على أن أهداف الجمعية فى الارتباط مع مصر كانت بوحى سودانى كامل.

اختارت الجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر وعلى الأرضية البيضاء كلمتا: «إلى الأمام» .

وانتشرت الجمعية فى معظم مدن السودان واتصل بها الضباط من زملاء على عبداللطيف، كما قامت بإرسال وفد إلى مصر من ملازم "زين العابدين عبدالدائم" بالجيش المصرى و"محمد المهدى التعايشى" ولكنه لم ينجح فى الوصول إليها، فقد اعتقله البريطانيون فى (حلفا) وعاد تحت حراسة شديدة إلى (الخرطوم) حيث استقبله فى المحطة حشد كبير من المواطنين على رأسهم "على عبداللطيف".

وأمام هذا الموقف ناقش البرلمان المصرى قضية احتجاز الوفد السودانى فى جلسة عاصفة، وانتقلت المناقشة أيضا إلى مجلس اللوردات البريطانى فى جلسة ٢٥ يوليو ١٩٢٤ مما وضع القضية أمام الرأى العام العالمى.

ولم تنته جمعية (اللواء الأبيض) مع الزعماء المصريين باعتقال وفدها فى (حلفا، وإنما استمرت سرا مع بعض أعضاء الحزب الوطنى كما جاء فى كتاب "محمود عبدالرحيم" « مؤرخ السودان» باسم « الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤ » ومع "حمد الباسل" و"حمدى سيف النصر" رئيس لجنة السودان فى البرلمان المصرى والضابط السابق كما كتب الدكتور "محمد أنيس" فى الأهرام بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٣، وكذلك مع "حافظ رمضان" الذى زار السودان عام ١٩٢٣.

وكانت وزارة "سعد زغلول" الأولى فى مصر التى شكلت فى عام ١٩٢٣ ترقب هذه الأحداث فى قلق... وأبلغت الحكومة البريطانية فى ٢٥ يوليو ١٩٢٤ عن طريق مفوضها فى لندن أن بعض الموظفين البريطانيين فى السودان يشجعون حركة مصطنعة ترمى إلى انفصاله عن مصر، وأنهم يقمعون - بقسوة وشدة - المظاهرات التى يقوم بها المواطنون الموالون لمصر، وطلب "سعد زغلول" من رئيس الحكومة البريطانية أن يساعده فى القضاء على تلك الأعمال التى تجرح الشعور المصرى وتمس حقوقه.

وأرسل "سعد زغلول" برقية بنفس المعنى إلى الحاكم العام.. لم يجب الحاكم العام للسودان على البرقية... أما وزير الخارجية البريطانية فقد أجاب بأن حكومته تؤيد الحاكم العام للسودان فى أخذ المشاغبين الذين يثيرون الاضطرابات عمدا بالشدة.

وعندما سافر "سعد زغلول" فى ٢٥ يوليو ١٩٢٤ لمفاوضة "رمزى ماكدونالد" رئيس حكومة العمال، بدأ الضباط المصريون فى تجميع توقيعات تأييد له كما روى لى اللواء "محمد نجيب" الذى كلف بجمع التوقيعات أمام باب نادى الضباط مما أدى إلى إغلاق النادى ووضع بعض الضباط تحت التحفظ حتى أفرج عنهم بضغط زملائهم.

ولم تنجح مفاوضات "سعد"- "ماكدونالد"، اذ رفضت الحكومة البريطانية كل مطالبه وخاصة فيما يتعلق بالسودان التى تكلم عنها اللورد "بارمور" فى البرلمان البريطانى قائلا: « إن الحكومة البريطانية لا تترك

السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى».

وانفجر الموقف فى السودان.

وتحول النضال المشترك ضد الاحتلال البريطانى من السرية إلى العلانية، وتجسد فى عدة مظاهر منها قيام مظاهرة فى (أم درمان) بعد تشييع جنازة مأمورها المصرى "عبدالخالق حسن" الذى كان محبوبا من السودانيين، ومظاهرة أخرى يوم ٢٣ يوليو ١٩٢٤ فى الخرطوم هتفت بخروج الإنجليز واصطدم بها رجال الأمن.

ووصلت المظاهرات ذروتها فى شكل صدام مسلح يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة المدرسة الحربية بزيهم العسكرى وهم يحملون البنادق وخمسين طلقة رصاص ويحملون صور الملك "فؤاد" و"سعد زغلول" ومروا بمحطة السكة الحديد ليرى المسافرون إلى الاقاليم أن الخرطوم تتظاهر ضد البريطانيين، ثم اتجهوا إلى منزل الزعيم "على عبداللطيف" وهتفوا بحياته وسقوط الإنجليز والحاكم العام ثم مروا أيضا خارج سجن (كوبر).

خلع طلبة المدرسة علامات الرتب حتى يتجنب الصف ضباط مسئولية ما يحدث. وصاحبهم في المظاهرة ضباط المدرسة وكان من بينهم اليوزباشى "حسن حسنى الزيدى" الذى أبلغ القائد البريطانى عن المظاهرة ليخلى مسئوليته والذى أصبح مفتشا عاما للجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦.

وعقب عودة الطلبة إلى المدرسة حاصرتهم فصيلة بريطانية وطالبتهم بتسليم سلاحهم ولكنهم رفضوا إلا إذا وصلتهم برقية من الملك "فؤاد".

وأبلغهم قائد الأورطة الرابعة المصرية أن برقية قد وصلته من الملك تطالبهم بتسليم السلاح إلى أقرب وحدة مصرية، فسلموا سلاحهم إليه فعلا، ولما علم الإنجليز بذلك عادوا إلى حصار المدرسة الحربية.

وكان ممكنا حدوث معركة رهيبة إذا حدث اقتحام أو تلاحم، ولكن

البريطانيين تحايلوا عليهم حتى نقلوهم إلى بواخر فى النيل ثم إلى أحد السجون.

ولم يقف الأمر عند حدود الكلية الحربية، بل إن أورطة السكة الحديد التى أنشئت مع دخول الجيش المصرى إلى السودان وقامت بإنشاء طرق عديدة أسهمت فى المظاهرات حتى أطلق عليهم الرصاص بأمر الإنجليز من بعض وحدات الفرسان فقتل خمسة جنود وانتهى الأمر إلى إبعادهم إلى أسوان.

. حوكم "على عبداللطيف" زعيم جمعية اللواء الأبيض وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات حيث تعرض لمأساة شديدة بعد دخوله سجن (كوبر) إذ اعتدى عليه أحد المساجين بضربة على رأسه أدت إلى ارتجاج فى المخ هز قواه العقلية... والغالب أن الحادث كان مدبراً .

عقب هذه الأحداث أرسلت وزارة "سعد زغلول" خطابا فى ١٥ أغسطس إلى الحكومة البريطانية تقول فيه: إنها تتابع بمزيد من الحزن والأسف الحوادث الأليمة التى تتوالى فى السودان منذ بضعة أسابيع والتى اعتبرتها نتيجة طبيعية لخطة الموظفين البريطانيين فى السودان.

وأجابت الحكومة البريطانية فى نفس اليوم بأنها «تريد أن تعلن الحكومة المصرية ـ بأتم الصراحة ـ بأنها تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان».

وأضافت القول بأنها قد اتخذت العدة لتعزيز الحامية البريطانية، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديد وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى فيها عدم الولاء، كما هددت بأنها «لن تتردد فى اتخاذ أى تدابير أخرى لحماية الأمن».

ورد «سعد زغلول» فى ٢٢ أغسطس... رفض أن يكون للحاكم العام حق اتخاذ قرار بإبعاد جنود مصريين أو تعزيز الحاميات الموجودة هناك قبل الرجوع للحكومة المصرية... وقال احتجاجا على التصادم المسلح: «إن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة وهى

ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها».

مصرع السردار والصدام المسلح :

كانت هذه الكلمات تعبيرا عن موقف الحكومة المصرية الوطني وتأكيدا لمشاعر النضال المشترك ضد الاستعمار البريطاني.

ولكن ظروف الاحتلال لم تسمح للحكومة المصرية بتوفير مساندة إيجابية للقوات والشخصيات التى انبرت للنضال.

ومع ذلك فقد وقع حادث تحيط به الشكوك وهو مصرع سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان "سيرلى ستاك" ظهر يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ اثناء خروجه من منزله.

انتهزت إنجلترا الفرصة وقدمت يوم ٢٢ نوفمبر إنذارين إلى الحكومة المصرية حملهما اللورد «اللنبى» إلى «سعد زغلول» فى موكب من ٦٠٠ فارس بريطانى بهدف إشعال التوتر والوصول به إلى غاية مداه تطالب بالآتى :

أولا : اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية.

ثانيا : البحث عن الجناة وإنزال أشد العقاب بهم.

ثالثا : منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية.

رابعا : دفع نصف مليون جنيه غرامة للحكومة البريطانية.

خامسا : سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.

سادسا: إطلاق يد حكومة السودان فى أرض الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى قدر غير محدود.

سابعا: أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر،

وإبقاء منصب المستشار المالى والقضائى، واحترام نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية.

وهكذا أسفت الحكومة البريطانية عن كافة أطماعها بعد مقتل السردار، وانتهزت الحادث فرصة لا تعوض لتحقيق أهدافها... واستندت بمظاهرة اللورد «اللنبى» إلى إثبات احتمال لجوئها إلى القوة العسكرية.

قبل «سعد زغلول» البنود الأربعة الأولى من الإنذار، ورفض الباقى فى محاولة منه لعبور الأزمة التى قال عنها: « إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا».

ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل ذلك، واستندت إلى عدم قبول الإنذار كاملا، واحتلت القوات البريطانية جمرك الإسكندرية، فقدمت الوزارة الوطنية استقالتها فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليها الحكم. وجاء "زيوار" باشا رئيسا للوزراء قابلا للإنذار متساهلا فى كل شىء قائلا كلمته المشهورة التى جعل منها أساسا لسياسته: «إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

أسرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ مخططها، فحاصرت القوات البريطانية القوات المصرية فى الخرطوم... وأصدرت حكومة "زيوار" باشا أوامرها للقوات المصرية بعدم المقاومة لأنه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى».

ووصل الموقف فى السودان إلى درجة الغليان، وثارت الكتيبة «الأورطة» الحادية عشرة السودانية بقيادة "عبدالفضيل الماظ"، وقررت التحرك إلى كوبرى الخرطوم الشمالى حيث قررت الاتحاد مع الجيش المصرى بالخرطوم بحرى، وهنا خرجت قوة بريطانية لمنعها من الوصول فأصدر "عبدالفضيل الماظ" أمرا بالضرب فى البريطانيين الذين تعرضوا لها واستمر القتال حتى انتهت ذخيرتها عند منتصف الليل... وهنا هجمت على المستشفى العسكرى البريطانى وقتلت بعض ضباطه، واحتلوا نادى الضباط المصريين خلال الليل، لكن القوات البريطانية حاصرتهم وأطلقت عليهم النيران كما نسفت المستشفى الذى اتخذته القوات السودانية حصنا

لها.

واستمرت مقاومة الأورطة الحادية عشرة حتى صباح ٢٩ نوفمبر واستشهد قائدها "عبدالفضيل ألمظ" أثناء القتال، ثم اضطرت للتسليم حيث أصدرت قوات الاحتلال البريطانية حكما بإعدام ثلاثة ضباط شهداء هم: "حسن فضل الخولى" و"سليمان محمد" و"ثابت عبدالرحيم" وكان رابعهم "على البنا" الذى استبدل الحكم عليه إلى السجن المؤبد.

واعتبر يوم الإعدام ٢٥ ديسمبر يوم حداد عام فى السودان.

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام، وفروا إلى مصر كما حضر إليها عدد من طلبة المدرسة الحربية حيث عملوا جميعا فى الجيش والبوليس.

ودخلت الثورة سجن (كوبر) مرة أخرى عندما علم المسجونون السياسيون بالحوادث فقدموا إلى المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وصدر حكم ثالث بالسجن على "على عبداللطيف" لمدة سبع سنوات وانتقل من سجن (كوبر) إلى سجن (واو).

وثارت الأورطة العاشرة السودانية فى ديسمبر ١٩٢٤ عقب سماع أحكام الإعدام واستولت على مدينة (واو)، وثارت الكتيبة ١٣ فى الأبيض، ولكن الاستعمار البريطانى استطاع فى النهاية أن يفرض نفوذه على الموقف... ومع ذلك قبلت حكومة "زيوار" باشا أن تشترك فى نفقات القوات العسكرية فى السودان بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا.

وهكذا اكتملت مؤامرة الاستعمار البريطانى ضد الوجود المصرى فى السودان...

الجيش بعد نكسة ١٩٢٤ :

خرجت الوحدات المصرية كلها من السودان، وحولت الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تابعة للحكومة السودانية وحدها.

وصدر قرار من الحاكم العام السودانى بإنشاء قوة دفاع السودان يوم ١٧ يناير ١٩٢٥ يكون له فيها حق منح العرائض للضباط وتعيينهم وعزلهم مع تحمل حكومة السودان لكل التزامات المرتبات.

ولم يجد "زيوار" باشا أمام هذا القرار الذى يفصل بين وحدة المصريين والسودانيين فى وحدات الجيش قسرا وبحد السكين إلا أن يرسل إلى الحاكم العام معلنا «أسف» الحكومة المصرية لهذا الموقف الذى (سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام فى مصر).

وأنهى خطابه قائلا :« لا يسعنى بحق إلا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية، وأن أؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصريين وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية، كل هذا لا يمكن أن يؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها».

ولكن خطاب "زيوار" لم يمنع من تنفيذ أخطر قرار فى تاريخ العلاقات بين الدولتين، حيث أنهى الصلة الوطيدة التى كانت قائمة بين المصريين والسودانيين فى إطار الجيش.

وأصبح الجيش المصرى لأول مرة من عهد "محمد على" مكونا من المصريين فقط ولم يعين له سردار بريطانى بعد مقتل "سيرلى ستاك"... وكان سردار الجيش المصرى يعين فى منصب الحاكم العام كما كان الأمر مع "كيتشنر" و"وينجت" و "سيرلى ستاك".

انفصل المنصبان بتعيين «سير جيفرى آرثر» حاكما عاما للسودان بدلا من «سيرلى ستاك».

وأنشئت وظيفة «مفتش عام الجنود المصريين» باعتبارها أكبر منصب عسكرى فى مصر، يعادل وظيفة السردار التى اقتصرت على السودان..

وعين اللواء "سبنكس" باشا فى هذا المنصب فى يناير ١٩٢٥.

ومع ذلك فقد ظهرت تحت ضغط المعارضة المصرية فكرة تعيين سردار مصرى للجيش .. ولكن الحكومة البريطانية عارضت ذلك بشدة حتى لا يصبح هناك نفوذ مصرى على الجيش، واستبدلت ذلك بالاتفاق مع حكومة "زيوار" باشا على إنشاء مجلس للجيش ولجنة للضباط تكون لها مسئولية برلمانية.

وكان "سبنكس" باشا عضوًا فى هذه اللجنة التى أصبح تشكيلها بمثابة عامل إضعاف لنفوذ أى سردار للجيش فى حالة تعيينه.. هذا فى الوقت الذى زاد فيه التركيز على دعم المركز للمفتش العام البريطانى.

وقد أدت عودة الجيش المصرى من السودان إلى خفض عدد قواته إلى أقل من النصف وزيادة نسبة الضباط فيه وهم الذين كان بعضهم يقود وحدات سودانية.. كما نشر الدكتور "عبدالعظيم رمضان" فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٥ نقلا عن جريدة المقطم الصادرة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ التى نشرت أن عدد الجنود كان ٨٠٠٠، وعدد الضباط يربو على ٥٠٠، منهم ٣٠٢ عائدين من السودان.

وحاولت حكومة "زيوار" معالجة ذلك بزيادة عدد القوات المصرية ونقل عدد من الضباط إلى البوليس والمصالح الأخرى.

أما التسليح فقد انهار وتخلف تنفيذا للخطة البريطانية التى كانت تحتفظ بمسئولية الدفاع عن مصر.

لم يكن هناك سلاح للطيران ولا مدرسة بحرية. وقال اللواء "صالح حرب" باشا فى مجلس النواب ، جلسة ٢١ يونيو ١٩٢٧: «إن الفارق بين مدافع الطوبجية «المدفعية» والأخشاب يسير للغاية».. ولم يكن عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الوقت يزيد عن ٢٤ مدفعا.

وقال "عبدالرحمن عزام" الذى سبق له الاشتراك مع العثمانيين فى حرب ليبيا فى جلسة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧: «لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان. الجيش المصرى وجيش الاحتلال؛ لأنه مع

بقائه يتعذر إصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عددة عبثا»... ثم يتمادى فى رأيه فيقول: «ورأيى أنه إذا تعذر إصلاح الجيش وجب الغاؤه».

واعترض "عبدالحميد سيد" عضو الحزب الوطنى وعضو مجلس النواب فى جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ على بقاء مبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه ضمن الميزانية كمصروفات على الجيش فى السودان فى وقت أن «أنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الإنجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تماما الانفصال».

وكان ابتعاد الجيش المصرى عن السودان، وقصر التجنيد فيه على المصريين أمرا جديدا يتم لأول مرة بعد أكثر من قرن كامل اختلط فيه أفراد الشعبين فى وحدات عسكرية مشتركة، ونسجت علاقات اجتماعية دينية بين الضباط المصريين والسودانيين.

وعلى سبيل المثال فإن جد "محمد نجيب" لوالدته ووالده وخاله كانوا جميعا من المصريين الذين عاشوا فى السودان وحاربوا ودفنوا هناك.

ولذا كان تصور المصريين بأن ابتعاد الجيش المصرى عن السودان هو أمر مؤقت لا يمكن أن يستمر ويدوم وهو الشعور السائد، وهو ما دفع "فكرى أباظة" إلى المطالبة فى مجلس النواب بالاحتفاظ بالمبلغ المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان، أو تخفيضه كرمز للعلاقة الوثيقة الخالدة بين الشعبين.

وخلال هذه الفترة لم تستطع قوات الاحتلال أن تقيم سدا عازلا بين مصر والسودان.. فقد ظلت العلاقات حية ومتجددة، على الصعيد الشعبى والسياسى، واستمر موضوع السودان نقطة أولى فى المفاوضات المتكررة بين الحكومتين المصرية والسودانية، وموضوع مناقشة دائمة تحت قبة البرلمان.

وحضر إلى مصر الزعيم السودانى "على عبداللطيف" بعد الإفراج عنه، حيث دخل مستشفى الأمراض العقلية متأثرا بإصابته فى رأسه داخل سجن (كوبر).. وظل محل رعاية الحكومة المصرية حتى وافاه الأجل

فى ٢٩ مايو ١٩٤٨.

وتدفق عدد من الضباط السودانيين الوطنيين الرافضين لمحاولة الاستعمار البريطاني عزل وطنهم عن مصر والانفراد بالسيطرة عليه، ووجد هؤلاء الضباط فى مصر ترحيبا وتأييدا من معظم الجهات وخاصة من الوفد.

وفى ذلك يقول "محمد عبدالرحيم" فى كتابه «الصراع المسلح على الوحدة فى السودان»: إنه قابل "النحاس: باشا رئيس الوفد الذى قال له: إنه قرأ فى الصحف أن فريقا من الضباط السودانيين بلغوا القاهرة عقب نكسة ١٩٢٤ بعد عناء وشقاء ولم تصرف لهم مرتباتهم عدة شهور... واتصل بهم "النحاس" باشا كحاكم وطلب منهم تفويضا له لمطالبة الحكومة بحقوقهم فأجابوه إلى ذلك ورفع لهم قضية طلب فيها لكل ضابط ١٣٠٠٠ جنيه وعندما بلغت الجلسة الأخيرة التى ينطق الحكم فيها لصالحه كلفه الملك "فؤاد" بتشكيل وزارته الأولى عام ١٩٢٨، فكان أول قرار أصدره بصفته رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية هو إلحاق هؤلاء الضباط ببلكات الخفر وصرف مرتباتهم وعلاواتهم المتأخرة، مع ترقية الذى يستحق الترقية منهم.

وكان الضابط السودانى "على البنا"، الذى صدر ضده حكم الإعدام فى نوفمبر ١٩٢٤ ثم استبدل بالسجن المؤبد، قد أمضى ١٠ سنوات فى سجن (واو)، ثم أُفرج عنه وسافر فورا إلى مصر حيث ساعده الأمير طوسون على التعيين فى وظيفة مدنية إلى أن تولى "النحاس" باشا رئاسة وزارته الثانية، حيث كان "حمدى سيف النصر" وزيرا للحربية فأعاد "على البنا" إلى الجيش برتبة اليوزباشى، حيث صار يتدرج فى سلم الترقيات إلى أن أصبح كبيرا للياوران بعد ثورة ١٩٥٢ فى عهد "محمد نجيب".

وظلت الأمور على ما هى عليه ١٢ عاما كاملة رغم محاولة حكومة الوفد إقرار بعض القواعد الإصلاحية للجيش عام ١٩٢٨، فوصلت إلى الإسكندرية ثلاث بوارج حربية بريطانية للتهديد.. وخرجت حكومة الوفد، ورقى "سبنكس" باشا إلى رتبة «فريق».

وأخيرا .... وقعت معاهدة ١٩٣٦ ....

الحركة السياسية قبل ثورة يوليو :

نصت معاهدة ١٩٣٦ على عودة الجيش المصرى إلى السودان بعد أن انتهت خدمة الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى على رأسهم المفتش العام واستبدالهم ببعثة عسكرية بريطانية كان مقرها فى كوبرى القبة.

واستقبل الجيش السودانى عودة الجيش المصرى بترحيب صادق وغمر جنوده بالورود والهتافات والزغاريد فقد وجد فيه باعثا على حيوية الكفاح المشترك ضد الاستعمار البريطانى.

عاد الجيش المصرى إلى السودان بقيادات مصرية غير خاضعة للبريطانيين، وموقفها من الحاكم العام يختلف عن موقفها سابقا حيث كان سردار الجيش المصرى هو الحاكم العام فى نفس الوقت.

عاد الجيش المصرى بينما لم يزر السودان واحد من رؤساء الأحزاب المصرية أو كبار السياسيين سوى "على ماهر "و"حافظ رمضان".

وكانت الروح السائدة أن معاهدة ١٩٣٦ هى كما أطلق عليها "مصطفى النحاس" «معاهدة الشرف والاستقلال»،وأن عودة الجنود المصريين تشكل انتصارا وطنيا للنضال المشترك ضد الاستعمار البريطانى.

وانتهز المثقفون السودانيون فرصة عقد معاهدة ١٩٣٦، وعودة العلاقات بين البلدين إلى صورة شبه طبيعية، وكونوا مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٧ وضموا إليه صغار الموظفين والبرجوازية الوطنية والطلاب، وعقد المؤتمر الأول فى فبراير ١٩٣٨، حضره ١١٠٠ خريج وتكون له مجلس إدارة من ٦٠ عضوا انتخبوا من بينهم ١٥ عضوا لهيئة تنفيذية انتخبوا، "إسماعيل الأزهرى" سكرتيرا عاما له.

ومع ذلك فإن الفصل قد تم بطريقة عملية فلم يكن هناك ضباط مصريون فى قوة الدفاع السودانية، ولم يعد الجيش المصرى مطعما بقوات سودانية، اللهم إلا الذين هربوا من السودان احتجاجا على أحداث

١٩٢٤ أو سافروا إلى مصر بعد الإفراج عنهم من السجون السودانية، واقتصر دخول المدرسة الحربية فى الخرطوم على السودانيين.

كما أن الجيش المصرى لم يكلف بواجبات دفاعية ولم تكن قد تكونت فيه حتى هذه المرحلة تشكيلات قتالية، بل كان أسلحة منفصلة يكاد كل منها لا يعرف شيئا عن طبيعة الآخر حيث انعدم التدريب المشترك والمناورات أيضا.

وخلال هذه الفترة تدفق جيل جديد من الضباط لم يخدم فى السودان من قبل، ولم تتوافر له الصلات التى توافرت للجيل السابق من الضباط جيل "محمد نجيب" ومن سبقه.

وانتقل "جمال عبدالناصر" و"عبدالحكيم عامر" ضمن ضباط الكتيبة «الأورطة» الرابعة المشاة إلى السودان فى ديسمبر ١٩٣٩، حيث بقى هناك سنتين إلى ديسمبر ١٩٤١، وهى المدة التى كانت مقررة لبقاء الكتيبة المصرية فى السودان.

وتنوعت واجبات القوات المسلحة خلال الحرب... واعتمد البريطانيون على قوة الدفاع السودانية وحدها، فتحركت بعض الوحدات إلى ساحة القتال فى ليبيا وأثيوبيا وشرق أفريقيا، ويقدر عددها بحوالى ٧٠,٠٠٠ جندى، وكانت بذلك اكبر قوة عسكرية من الجنود الأفريقيين اعتمد عليها البريطانيون.

أما الجيش المصرى فلم يضع البريطانيون له دورا أو واجبا فى خطة قتالهم إلا ضمن خطة الدفاع الجوى عن القاهرة والإسكندرية ومدن القناة فقط... وذلك أنهم كانوا يخشون تزويدهم بالأسلحة الحديثة مع وجود خميرة من العناصر الوطنية المعادية للاحتلال البريطانى المتأثر بالحركة السياسية خارج الجيش، وخاصة بعد دخول أبناء البرجوازية الصغيرة إلى الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦.

وقد نجم عن تجنيد أعداد كبيرة من السودانيين أزمة شديدة عام ١٩٤٥ عندما انتهت الحرب، وقررت الحكومة البريطانية تسريح الجنود بلا

مكافأة، الأمر الذى أدى إلى إعلان قوة الدفاع السودانية للعصيان وكانت هذه أول حركة معادية بعد أحداث ١٩٢٤.

واضطرت الحكومة البريطانية إلى تسوية الموقف بدفع المكافآت للجنود، وتشكيل مجلس استشارى للحاكم العام من رؤساء القبائل والطوائف الدينية.

ولكن مؤتمر الخريجين قاطع المجلس الاستشارى، بعد رفض الحاكم العام البريطانى للمذكرة التى كان قد تقدم بها مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢، يطالب فيها بحكومة سودانية بعد انتهاء الحرب ، وإلغاء احتكار الحكومة للتجارة الخارجية.

رفض الحاكم العام البريطانى المذكرة، ورفض أيضا الاعتراف بالمؤتمر كممثل للشعب السودانى.

وبدأت مع عام ١٩٤٥ ومن مواجهة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى فكرة تكوين الأحزاب، فشكل حزب «الأشقاء» برئاسة "اسماعيل الأزهرى" سكرتير مؤتمر الخريجين، وحزب «وادى النيل» الذى أسسه "الدرديرى إسماعيل"، وحزب «الأحرار الاتحاديين»، وقد اندمجت جميعا فى الحزب الوطنى الاتحادى عام ١٩٥٢.

كما تشكل حزب الأمة فى ٢٨ يناير ١٩٤٥ تحت رعاية السيد "عبدالرحمن المهدى"، ويضم نظار العشائر وشبه الإقطاعيين، وبعض المثقفين المرتبطين فكريا وماديا بالثقافة العربية.

ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى تفجر النضال الشعبى فى مصر والسودان ضد الاستعمار البريطانى.. ولم تشهد مصر فترة زاخرة باضرابات ومظاهرات واعتصامات الجماهير الشعبية، من عمال وطلبة ومهنيين مثلما شهدت فى هذه الفترة التى برز فيها ٢١ فبراير ١٩٤٦ كيوم من أمجد أيام نضال الشعب المصرى، عندما تصادمت جماهير الشعب مع قوات الاحتلال القابعة خلف ثكنات قصر النيل فى ميدان الإسماعيلية «التحرير فيما بعد» وسقط ٢٣ قتيلا، و١٢١ جريحا، وذلك خلال حكم

"إسماعيل صدقى" الذى خلف وزارة "محمود فهمى النقراشى" التى ارتكبت جريمة الاعتداء على الطلبة المشهورة بحادث كوبرى عباس يوم ٩ فبراير.

كان الضباط المصريون قد بدأت صلاتهم تنعقد خلال هذه الفترة الباهرة من فترات النضال الوطنى مع التنظيمات السياسية وخاصة «الإخوان المسلمين»، و«الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وهى تنظيم الشيوعيين.

ولم تستطع الأحزاب «الوفد» وأحزاب الأقلية اجتذاب الضباط إلى صفوفها لأسباب كثيرة أوضحناها فى الجزء الأول «قصة ثورة ٢٣ يوليو».

أما فى السودان فالموقف كان يختلف، كانت هناك صلات قبلية وطائفية وعائلية تربط ضباط الجيش بالأحزاب التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك انعكاسا لطبيعة المجتمع السودانى البسيط.

وإلى جانب الأحزاب التى أشرنا إليها والتى انفلقت عن مواجهة مؤتمر الخريجين للمجلس الاستشارى، ظهر التنظيم الشيوعى «الحركة السودانية للتحرر الوطنى» والذى نبت فى أحضان «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» ثم انفصل عنها بعد أن اكتمل نضجه واستوت عناصره.

وكان الخط السياسى للحركة الجديدة الناشئة يدعو إلى «الكفاح المشترك للشعبين المصرى والسودانى ضد الاستعمار مع حق تقرير المصير للشعب السودانى».

كان اقتران الهدفين معا ذا مغزى سياسى هام. لأن الاستعمار البريطانى كان يشجع فكرة «حق تقرير المصير للشعب السودانى» مفرغة من محتواها الوطنى، إذ إنه كان يود إعطاءه هذا الحق فى ظل النفوذ والسيطرة الاستعمارية، كما أن بعض المصريين تسرعوا فى مهاجمة فكرة تقرير المصير باعتبارها تنفيذا لما يطمع فيه الاستعمار.

هذا بينما كان رفع شعار «الكفاح المشترك» ضربة شديدة موجهة

للتخطيط الاستعمارى، الذى كان يثير عواطف السودانيين ضد شعار (وحدة وادى النيل) باعتباره محاولة لتسلط فى الشمال على الجنوب.

وبدأت الحركة السودانية للتحرر الوطنى تظهر ايجابيتها عندما قادت الشعب السودانى فى مظاهرات عنيفة يوم ١١ مارس ١٩٤٦ تأييدا لنضال الشعب المصرى ضد الاستعمار، وفى أعقاب مظاهرات الإسكندرية فى يوم الحداد ٤ مارس ١٩٤٦.

كانت هذه أول مظاهرات يشهدها السودان بعد ٢٢ عاما منذ أحداث ١٩٢٤.

وكانت الحركة السودانية للتحرر الوطنى التى تكونت فى مطلع ١٩٤٦ من خلية صغيرة من المثقفين وبعض الطلبة وعناصر قليلة من العمال، قوة ناشئة ذات أفكار جديدة نابعة من الماركسية اللينينية.

وكان لهذه الحركة نظرة للنضال السابق فى السودان كما ورد فى كتاب «لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى» الطبعة الثانية الذى جاء فيه «أن الشعار الرئيسى لحركة وحدة وادى النيل يعبر عن العجز السياسى والاقتصادى للطبقة الوسطى السودانية، أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية فى الانعتاق من عسف الاستعمار البريطانى، يدل على هذا أن أقساما كثيرة من جماهير الشعب السودانى كانت ترى- على حق- فى الجنود المصريين المسخرين والموظفين المصريين جزءا من القوة التى سحقت استقلال البلاد قبل سنوات، وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين، وكذلك كان المأمير المصريون أمام أعينهم ينفذون فى قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره، لهذا فإن شعار (وحدة وادى النيل) كان عاجزا عن تعبئة الجماهير فى حركة ضد الاستعمار.

وتتبلور نظرة الحركة السودانية للتحرر الوطنى فى القول بأن ممثلى الطبقة المتوسطة الذين تكون منهم مؤتمر الخريجين ورفعوا شعار (وحدة وادى النيل) تحت التاج المصرى، والذين ادعوا أنهم تحت هذا الشعار يضمنون تأييد مصر، ونسوا أن الدوائر الحاكمة المصرية كانت تمنح التأييد لشعب السودان على أمل زحزحة النفوذ البريطانى ونيل

مكاسب استقلالية فى السودان.. وأن قوة القضية السودانية لا تنبع من تأييد البلاط الملكى المصرى، بل من عدالة هذه القضية واستعداد شعب السودان للنضال فى سبيلها.

وهكذا نشأ اتجاه سياسى جديد فى السودان لا يتطابق مع الاتجاهات التى انفلقت عن مؤتمر الخريجين وتركزت فى حزب الأمة أو الوطنى الاتحادى.

وبعد انتفاضة ١٩٤٦ فى مصر، وإضراب الطوائف المختلفة عام ١٩٤٧ وفشل مشروع (صدقى/ بيفن)، وحيرة الأحزاب السودانية فى مجابهة الموقف، حدث خلاف فى وجهات النظر داخل الحزب الشيوعى السودانى نتيجة موقف بعض عناصره القيادية التى رددت شعار «وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى» ولم تجرؤ على إعلان برنامج الحزب والوثيقة المشتركة التى وضعت مع الشيوعيين المصريين ونادت بالجلاء عن مصر والسودان وحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره، كما أن البعض منهم قد تمادى فخطب مؤيدا التاج المصرى، حتى أطلق على بعضهم اسم «الشيوعيون الملكيون».

وحسم هذا الموقف فى صيف عام ١٩٤٧ إذ تقرر فصل العناصر المسيطرة على الحزب.

وانطلقت الحركة الجماهيرية بعد ذلك فى مسارها الجديد، ووصلت إلى الطبقة العاملة التى اتسع نطاق إضراباتها، حتى أصبح عام ١٩٤٨ عام تحول فى الحركة الوطنية السودانية ووضع الأساس لاستقلال البلاد فيما بعد.

ولكن الحزب الشيوعى ظل مع ذلك غير بارز كقوة منفردة فى الحياة السياسية، واتجه بعض أعضائه للعمل داخل الأحزاب الأخرى.

ودخل الحزب أزمة جديدة فى مطلع عام ١٩٤٩، عندما بدأ المد الجماهيرى ينحسر بعد حرب فلسطين، ويخرج من صفوف الحزب عشرات من المثقفين، وعقد أول اجتماع تداولى وأدينت فيه سياسة

"عوض "عبدالرازق" سكرتير الحزب، وتقرر فصله وانتخاب الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" سكرتيرا عاما للحزب.

وانفتح الحزب بعد ذلك على مختلف الطوائف والفئات، ووصل الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" إلى مركز سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان، وحاول الاستعمار أن يحل الاتحاد عام ١٩٥١، ولكن تطور الحركة الوطنية فى السودان أدى إلى تكوين الجبهة المتحدة لتحرير السودان فى أوائل عام ١٩٥٢ ، وفيها اتحاد النقابات الذى دعا إلى الأحزاب فى ابريل ١٩٥٢ ردا على محاولة الاستعمار تعديل قوانين النقابات.

وقد أدى ضعف نظام الحكم الملكى فى مصر بعد حريق القاهرة، وسرعة تغيير الوزارات، إلى تركيز القوى الحزبية السودانية على العمل فى صفوف الجماهير، ونمو فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار فى مصر والسودان.

وكما كانت حركة الجيش تختمر فى مصر كانت الحركة الجماهيرية فى السودان تزداد اشتعالا.

الفصل الثانى

السودان..وحركة الجيش المصرى

«لم أقرأ فى حياتى قبل
٢٣ يوليو عن السودان سوى
النزراليسير»
«صلاح سالم»

«إن لحم أكتافى من مصر.
ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا
"صلاح سالم" والعسكريون
فى مصر؟»
«إسماعيل الأزهرى»

كان انتصار حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ موضع تأييد شامل من جماهير الشعب السودانى، وكان تعيين "محمد نجيب" قائدا عاما للقوات المسلحة ثم رئيسا للوزراء فرئيسا للجمهورية محل حفاوة وترحيب الكثير من السياسيين الذين كانت تربطه بهم علاقات شخصية وثيقة.

عندما مر وفد السودان بالقاهرة فى طريقه إلى لندن عام ١٩٣٦؛ لعرض قضية السودان زار أعضاء الوفد جميعا منزل "محمد نجيب"... وكان لايزال ضابطا برتبة اليوزباشى.. وكان الوفد يضم "محمد عثمان الميرغنى" و"الصديق المهدى" قطبا الطائفية فى السودان: الختمية والأنصار.

و"محمد نجيب" أمضى طفولته وصباه فى السودان مع والده يوزباشى "يوسف نجيب" الذى خدم ومات هناك، حيث دفن مع جد "محمد نجيب" أبو والدته، وخاله أيضا، وعندما ذهب "محمد نجيب" إلى المدرسة الحربية فى القاهرة فى أبريل ١٩١٧ لم يبق بها سوى شهور عاد بعدها ضابطا فى الكتيبة ١٧ مشاة بالسودان فى فبراير ١٩١٨، وهى نفس الكتيبة التى كان والده يخدم بها.

وبقى "نجيب" فى الجيش المصرى بالسودان حتى ٢٣ أبريل ١٩٢٣، حيث نقل ضابطا فى الحرس الملكى بمصر. ولم يمنعه ذلك من الاتصال بالمناضلين السودانيين الذين هربوا من السودان إلى مصر، ولذا نقل من الحرس الملكى فى مايو ١٩٢٥ ، وأتاح له ذلك مزيدا من حرية الحركة والاتصال بزملائه الضباط السودانيين ومنهم "السيد فرح" الذى هرب بعد الحكم عليه بالإعدام وترقى فى الجيش المصرى حتى أصبح محافظا لمطروح فى سلاح الحدود، واللواء "عبدالعزيز عبدالحى" الذى عين مديرا لأسوان.

لم تكن هناك حساسيات ولا فروق فى تعيين السودانيين فى المناصب الكبرى حتى فى السراى، مثل "عبدالله النجومى" الذى كان ياورا للملك.

لم يعد "محمد نجيب" للسودان بعد ذلك إلا فى بعثة كان يرأسها اللواء "إبراهيم خيرى" وكيل وزارة الحربية عام ١٩٣٦؛ لتنظيم إعادة الجيش بعد

توقيع المعاهدة هناك، وقام بزيارة أسر الضباط الهاربين إلى مصر.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية ووفدت إلى الصحراء الغربية وليبيا بعض وحدات قوات الدفاع السوداني وعسكرت فى منطقة بنى يوسف بمحافظة الجيزة، وكان "محمد نجيب" كثير التردد عليهم عاقدا لصلات الود معهم، مستعينا بالأمير "عمر طوسون" وبنك مصر والجمعية الزراعية لمساعدتهم وتقديم الهدايا لهم.

وعندما بلغ ذلك إدارة المخابرات البريطانية، أصدرت أوامرها لضباط القوات السودانية بعدم النزول إلى القاهرة أو قبول دعوات المصريين.

وخلال عام ١٩٤٦ لعب "محمد نجيب" دور الوسيط بين مجموعات من السودانيين، فلفت ذلك نظر السفارة البريطانية التى أرسلت خطابا إلى "محمود فهمى" النقراشى تلفت فيه نظره إلى «أن القائمقام "محمد نجيب" اعتاد على عقد اجتماعات مع بعض السودانيين بمنزل رقم ٧ شارع سكة الميدانين بسراى القبة للتباحث في الشئون السياسية».

ويقول "محمد نجيب": إن النقراشي باشا قد استدعاه لمناقشته.

وعندها علم منه انه قدم عدة أبحاث ودراسات عن السودان بدأها عام ١٩٣٤ بعنوان «ماذا يجرى فى السودان»، «يد الاستعمار على حدود السودان»، "اللغة والأدب فى جنوب الوادى» ومقالات فى مجلة الجيش.

وعندما علم "النقراشى" باشا بذلك طلب منه بحثا عن قضية السودان ليحمله معه إلى نيويورك أثناء عرض قضية مصر على مجلس الأمن... وانعقدت الصلة بين الرجلين حتى قتل "النقراشى"، وخلال حرب فلسطين كانت هناك فصيلة من المتطوعين السودانيين بالمجدل ضمن وحدات قيادة نجيب الذى كان قد وصل إلى رتبة الأميرالاى «العميد».

هكذا كان "محمد نجيب" وهو على قمة ثورة يوليو مؤهلا بحكم تاريخه وعلاقاته لاكتساب ثقة السودانيين ودعم روح النضال المشترك بين الشعبين ضد الاستعمار البريطانى.

وعندما حل الملك "فاروق" مجلس إدارة نادى الضباط وعزل

"محمد نجيب" الرئيس المنتخب لجأ إلى "محمد أحمد محجوب" بصفته محاميا لرفع الأمر إلى القضاء . ويقول "محجوب" : إن ذلك لم يتحقق لسبب بسيط هو قيام الثورة بعد يومين من الحديث.

ولم يكن "محمد نجيب" هو صاحب الصلة الشخصية الوحيدة بالسودان من أعضاء مجلس قيادة الثورة.. كان هناك أيضا الصاغ "صلاح سالم" الذى ولد فى قرية (سناكات) عام ١٩٢١ ، ولكنه كما روى الدكتور "محمد المعتصم" فى كتابه «صلاح سالم» كان بعيدا عن أية صلة بالسودان إذ يقول على لسانه: «لم أقرأ فى حياتى قبل ٢٣ يوليو عن السودان سوى النزر اليسير.. لم أقرأ سوى كتابين أحدهما استخفنى عنوانه عن الصيد والمغامرات فى غابات جنوب السودان لعطا اثنا سيبوسى، والآخر لتشرشل بعنوان «حب النهر».. ولم يكن لى صديق سودانى واحد يحدثنى وأتحدث معه فى شئون بلاده وأهله.. لم اسمع شيئا عن السودان إلا من والدى الذى أمضى زهرة شبابه وحياته فى ربوع هذا القطر».

وقد ارتبط "صلاح سالم" بقضية السودان مصادفة وعن غير قصد؛ فقد كان مكلفا بشئون الجيش فى بداية الثورة إلى جانب اللواء "محمد نجيب" كل من الصاغ "عبدالحكيم عامر" مدير مكتبه، والصاغ "كمال الدين حسين" والصاغ "صلاح سالم".

وتصادف أن تلقى "صلاح سالم" مكالمة م كباشى "عبدالفتاح حسن" الياور المصرى للحاك العام فى الخرطوم ه فيها أن بعض الجنود السودانيين الذين جندوا بعد حريق القاهرة ثم سرحوا وأرسلوا إلى السودان، قد تظاهروا ضد مصر لأنهم لم يحصلوا على مكافأة ترك خدمة، ورغم أن القانون لا يسمح بصرف هذه المكافأة فإن "صلاح سالم" أصدر قراره بصرفها باعتباره مكلفا بمسئولية قوات الجيش فى السودان.

وفى اغسطس ١٩٥٢ كلف المجلس "صلاح سالم" بالإشراف على شئون السودان، بعد أن كان هناك اتجاه لتكليف "خالد محيى الدين" بذلك.

وتوافدت على القاهرة وفود الأحزاب السودانية للتعرف على رجال مجلس قيادة الثورة الذين لم يعرفوا منهم إلا "محمد نجيب" .

حضر ممثلو كافة الأحزاب المؤيدة للاتحاد مع مصر، والمعارضة له ايضا.. حضر السيد "عبدالرحمن المهدى" واعتذر عن عدم الحضور السيد "على الميرغنى" لمرضه.

وبدأت مفاوضات قادة حركة الجيش مع مندوب الأحزاب بوفد مصرى مشكل برئاسة اللواء "محمد نجيب" رئيس الوزراء، و"على ماهر" و"عبدالرازق السنهورى" والصاغ "صلاح سالم" وقائد الجناح "حسين ذو الفقار صبرى".

ورغم أن مندوبى هذه الوفود كانوا يلتقون بـ «جمال عبدالناصر» إلا أنه لم يكرس جانبا كبيرا من وقته لموضوع السودان، حيث استغرقته المشاكل الداخلية فى مصر خارج الجيش وداخله.

ولكن استبان من اللحظة الأولى أن موقف حركة الجيش لم يكن جامدا فى مواجهة مشكلة السودان التى تحطمت عليها معظم المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية.

كانت حركة الجيش فى مضمونها الحقيقى حركة تحرر وطنى لاتستطيع رفض مبدأ تقرير المصير لشعب شقيق.

ويؤكد هذه الحقيقة "محمد أحمد محجوب" فى كتابه «محاكمة الديمقراطية» قائلا: إنه قد سمح لهم لأول مرة بالنشر فى الجرايد المصرية دفاعا عن فكرتهم الاستقلالية، وأنهم وجدوا من حركة الجيش تحولا فى النظرة إلى مشكلة السودان.

وعبارة «تقرير المصير» كانت محل خلاف شديد.. إذ كان ينادى بها البريطانيون قبل الحركة؛ لثقتهم من قوتهم ونفوذهم على السراى وأحزاب الأقلية فى مصر، وانفرادهم بحكم السودان حكما غير ديمقراطى.

وقد أيد الاتحاد السوفيتى جلاء الاحتلال البريطانى عن مصر والسودان عند عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن، كما أيد مبدأ تقرير

المصير لشعب السودان بعد جلاء البريطانيين.

وكانت دعوة البريطانيين لذلك تستهدف فصل مصر عن السودان فصلا نهائيا، وقد بادر الحاكم العام في أوائل ١٩٥٢ بعد إلغاء "مصطفى النحاس" لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ بإعلان دستور للحكم الذاتى للسودان.

ومن الجانب الآخر كانت الأحزاب المصرية ترفض تماما فكرة تقرير المصير.

قال لى "فؤاد سراج الدين": إن "محمد صلاح الدين" وزير الخارجية الوفدى فاجأهم قبل سفره إلى باريس فى يناير ١٩٥٢ لحضور اجتماعات هيئة الامم بأنه يريد إلقاء قنبلة يتحدى بها البريطانيين على أساس قبول الاستفتاء إذا خرج الموظفون البريطانيون من هناك.

ولكن الحكومة لم توافق لمخالفة ذلك لسياسة الوفد، وخشيتهم من التدحرج لقبول مبدأ الاستفتاء وما قد يصحب ذلك من تعثر الضمانات المطلوبة لاستفتاء حر سليم.

وقد تراجع "محمد صلاح الدين" عن رأيه ولكن الوزارة الوفدية فوجئت بخطابه يوم ٢٣ يناير يكرر ما سبق أن قاله لسراج الدين... واجتمع مجلس الوزراء فورا لمناقشة خطاب "صلاح الدين" وانبرى بعض الوزراء لمهاجمته وفى مقدمتهم الدكتور "طه حسين" الذى تحدث عن «الخيانة الوطنية العظمى» التى ارتكبها وزير الخارجية.. وأمر "النحاس" باشا باستدعائه على أول طائرة ولكنه وصل يوم ٢٧ يناير بعد إقالة الحكومة الوفدية.

التنظيمات الوحيدة التى أيدت «حق تقرير المصير» للسودان قبل حركة ٢٣ يوليو، كانت التنظيمات الشيوعية التى ورد ضمن برنامجها المنشور فى ١٧ ابريل ١٩٥١ بمجلة روز اليوسف «حرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أرضيه».

لم تستمر المفاوضات بين مجلس القيادة ومندوبى الأحزاب السودانية فترة طويلة، فسرعان ما تم الاتفاق يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٥٢ على قبول أمرين:

أولهما توحيد الأحزاب السودانية عدا حزب الأمة عن طريق تفويض لجنة ثلاثية من الدرديرى "أحمد إسماعيل" و"خضر حمد" و"ميرغنى حمزة؛" لوضع ميثاق تأليف حزب واحد انتهت إلى تشكيل (الحزب الوطنى الاتحادى)، مع اختيار "إسماعيل الأزهرى" رئيسا له و"محمد نور الدين" نائبه.

وثانيهما قبول مبدأ تقرير المصير والخضوع لنتيجة الاستفتاء الذى يتم حوله.

وهكذا أمكن لحركة الجيش مواجهة البريطانيين بأسلوبهم مع ضمان توحيد الأحزاب السودانية فى حزب واحد برأى موحد هو (الاتحاد مع مصر) .. مع ضمان موافقة حزب الأمة على نتيجة الاستفتاء أيا كانت.

وهذا مما يفسح الطريق للاتحاد مع مصر حيث كان حزب الأمة يمثل الإقليمية فى رأى مجلس القيادة.

وبعد ما وصلت المفاوضة مع الأحزاب السودانية إلى هذه النتيجة فى ٢٨ أكتوبر تشعب النشاط السياسى إلى شعبتين.

اتفاقية فبراير ١٩٥٣ :

سافر "صلاح سالم" إلى السودان لأول مرة فى نوفمبر ١٩٥٢، حيث استقبل بترحاب شديد وعقد صلات متعددة مع زعماء الأحزاب هناك.

وأرسل "محمد نجيب" مذكرة إلى الحكومة البريطانية اقترح فيها :

أولا: تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل.

ثانيا : تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير.

وبدأت المباحثات فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢، وكانت هذه هى التجربة الأولى

التى يجلس فيها الضابط المصرى فى مقعد المفاوضات.

ويلاحظ أن الوفد المصرى قد تشكل من الوفد الذى فاوض الاحزاب السودانية بعد استبدال "على ماهر" و"عبدالرازق السنهورى" بالدكتور "محمود فوزى" والدكتور "حامد سلطان" و"على زين العابدين".

ويلاحظ ايضا أن "جمال عبدالناصر" بقى بعيدا عن مائدة المفاوضات مركزا جهده على الشئون الداخلية للحركة فى تفاعلها مع القوى السياسية المختلفة.

وسافر "صلاح سالم" إلى السودان للمرة الثانية فى ١ يناير ١٩٥٣، حيث اتفق مع ممثلى الاحزاب السودانية (الأمة والوطنى الاتحادى، والجمهورى الاشتراكى) على توقيع وثيقة تؤيد نظر المفاوض المصرى فيما يتعلق بموضوعات جنوب السودان، واختصاصات الحاكم العام وسودنة الوظائف وجلاء الجيوش الاجنبية، وأن تكون هذه الوثيقة هى أساس دستور الحكم الذاتى، وإلا فإن الأحزاب تقاطع الاستفتاء.

وعندما وضعت هذه الوثيقة أمام المفاوضين السودانيين أسقط فى يدهم وسدت عليهم سبل المناورة ووقعوا اتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ قبل أن يمضى ثلاثة أشهر على بدء المفاوضات.

وقع عن الجانب المصرى "محمد نجيب" وعن الجانب البريطانى السفير سير "رالف سبنسون".

وذكر "محجوب" أن "على ماهر" قال له: (مبروك.. السودان حصل على استقلاله) وكانت وجهة نظره أن الاختيار بين الاستقلال والاتحاد لابد أن يكون من جانب الاستقلال .

ونصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية (الأنجلومصرية) ، ويكون للحاكم العام أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا، وفقا لقانون الحكم الذاتى، تعاونه لجنة خماسية مؤلفة من عضوين سودانيين، ومصرى وبريطانى، وباكستانى ..

مثل مصر فيها قائد الجناح "حسين ذو الفقار صبري".

وتقرر أيضا تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على اساس:

أولا : ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ثانيا : الاستقلال التام ، أى الانفصال عن مصر.

وكانت كل الظروف والملابسات تشير إلى نجاح الأساس الأول ، فقد كانت العلاقات بين زعماء الأحزاب السودانية وقادة الحركة في مصر طيبة وليس هناك ما يشوبها ، غير أن بعض ما صحب الثورة فى شهورها الأولى خلق بعض الحذر فى نفوس السودانيين.

سبق التوقيع على الاتفاقية إلغاءالدستور وحل الأحزاب واعتقال ضباط المدفعية كما سبق توضحيه فى الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو) وانعكس ذلك فى السودان بتأثيرات مختلفة.

نشر "محمد أحمد محجوب" قطب «حزب الأمة» مقالا فى جريدة المصرى، اعتبر فيه رأى "سليمان حافظ" فى تنحية النحاس عن رئاسة الوفد عملا مخالفا للقانون، وكان للوفد أعضاء كثيرون فى السودان منذ أيام "سعد زغلول" وبعد تولى "مصطفى النحاس".

وكان "إسماعيل الأزهرى" مقربا من الوفد ومرتبطا بزعمائه.

وقد حاول "صلاح سالم" خلال زياراته المتعددة طى صفحة الأحزاب المصرية فى السودان ، وساعده على ذلك ثقة السودانيين فى "محمد نجيب" وارتباطهم به واعتباره نصف سودانى.

وقد أحيط بعض ما قام به بدعاية هائلة فعندما قرر زيارة الجنوب لم يحصل على التصريح الخاص الذى اعتاد أبناء الشمال أن يحصلوا عليه إذا أرادوا السفر إلى الجنوب.

ويقول يوزباشى "محمد أبو نار" مدير مكتبه: إن مستر "كافرى" السفير الأمريكى و"مسترى سوينى" ضابط اتصال السفارة قد ساعدا

علي عدم حدوث أزمة من زيارة "صلاح سالم" دون تصريح.

وقد نجحت الرحلة تماما ، وكان للمناقشة العنيفة التى دارت بين "صلاح سالم" ، والمحافظ البريطانى حول أسلوب معاملة الناس فى الجنوب أثر سحرى بين الجماهير التى تعرض فيها المعبود البريطانى أمامهم للنقد والهجوم.. وكذلك فإن مشاركته لقبائل الدنكا بالرقص معهم (رقصة الحرب) عاريا قد جذبت إليه قلوب الجنوبيين.. وأطلقت عليه الصحافة البريطانية اسم (الصاغ الراقص).

وحدثت عدة مساجلات بين "أيدن" و"صلاح سالم" .. فقد قال ايدن فى مجلس العموم فى أكتوبر ١٩٥٣: إن "صلاح سالم" ذ هب إلى السودان لإقناع السودانيين بتقسيم مقاعد البرلمان ولكنه لم ينجح ـ حسب تعبير "أيدن-".

ولم يتردد صلاح سالم فى مهاجمة "ايدن" علنا مؤكدا هزيمة السياسة البريطانية فى السودان.

وكانت كل الدلائل تشير إلى نجاح التعاون المصرى السودانى .. فقد أجريت أول انتخابات فى ظل الاتفاقية .. وفاز الوطنى الاتحادى بأغلبية ساحقة، وتولى "اسماعيل الأزهرى" أول وزارة سودانية يوم ٩ يناير ١٩٥٤ ، وتولى "محمد أحمد محجوب" زعامة المعارضة فى برلمان مكون من ٥١ عضوا للوطنى الاتحادى ، ٢٢ حزب الأمة ، ١١ مستقلين ، ٩ جنوبيين ، ٣ جمهورى اشتراكى، نائب عن الجبهة المعادية للاستعمار .

انعكاس خلافات مجلس الثورة :

ولكن الأمر لم يمض حسب الخطة المرسومة ، ولم يتحقق الهدف المنشود.

كانت الخلافات قد بدأت تتفجر داخل مجلس قيادة الثورة بين معظم أعضائه من جهة وبين "محمد نجيب" من جهة أخرى، كما شرح تفصيلا فى الجزء الأول (قصة ثورة ٢٣ يوليو).

وانعكس هذا الخلاف على نفوس السودانيين الذين وجدوا فى بقاء

«نجيب» على قمة السلطة ضمانا واطمئنانا على حقوقهم.. والذين تنفر نفوسهم من أسلوب الضغط والحكم العسكرى، الذى يتنافر مع ديمقراطيتهم البدائية، وبساطتهم القبلية التى ترفض الهالة الصناعية التى تحيط بمركز السلطة.

واضعفت ردود الفعل من هالة النظام المصرى الناشئ الذى كان فى قوته وتماسكه عاملا من أهم العوامل المؤثرة لنجاح الاتفاقية وانتهائها إلى نوع من الاتحاد أوالوحدة مع مصر.

وتجاوبت هذه الحالة مع تحول فى موقف "إسماعيل الأزهرى" الذى تولى رئاسة الوزارة ، فى وقت كانت تتجمع فيه سحب الخلافات والذى شعر أن أى نوع من الارتباط مع مصر سوف يضعف من سلطته كرئيس للوزراء وهو الذى عاش حياته مناضلا من أجل حرية السودان.

وسافر "عبدالحكيم عامر" و"صلاح سالم" إلى السودان لتهنئة "الأزهرى" برئاسة الوزارة فى نفس الشهر ، يناير ١٩٥٤ وصرح قائلا: (إن الاتفاقية سوف توضع موضع التنفيذ نصا وروحا).

ولكن تنفيذ الاتفاقية بدأ ينفذ واتجاهات الأزهرى السياسية بدأت تتغير، مستغلا فى ذلك فرصة تشابك أعضاء مجلس قيادة الثورة فى خلافات ومشاكل محلية جانبية.

وصلت المشكلة إلى الذروة عندما فوجئت الجماهير السودانية باستقالة "محمد نجيب" فى فبراير ١٩٥٤.

وسافر إلى القاهرة فور إعلان الاستقالة وفد سودانى فى محاولة لرأب الصدع، ولكن "نجيب" كان قد عاد إلى موقعه رئيسا للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة تحت ضغط المظاهرات فى الشوارع ، وتأييد بعض وحدات الجيش لموقفه.. ونتيجة أيضا لمظاهرات خرجت فى الشوارع فى الخرطوم تهتف لمحمد نجيب (التفاصيل كاملة فى الجزء الأول قصة ثورة ٢٣يوليو).

وما إن عاد «محمد نجيب» إلى موقعه حتى قرر تلبية دعوة حكومة

السودان لحضور احتفالات افتتاح أول برلمان سوداني في أول مارس ١٩٥٤، وصحبه في الرحلة "صلاح سالم"، الذى كانت التناقضات بينهما قد دفعت به إلى تسليم نفسه إلى "أحمد أنور" قائد البوليس الحربي قائلا له: إنه يفضل دخول السجن عن التعاون مع "نجيب".

ولم يتورع صلاح سالم عن إعلان هذه الحقيقة للصحف ببساطة شديدة مع اتهامات لنجيب في محاولة لتقليل دوره في نجاح حركة ٢٣ يوليو.

وقد أدت الأيام - التى مضت بين استقالة نجيب وقبول مجلس الثورة للاستقالة، ثم عدوله عنها وعودة «نجيب» رئيسا للجمهورية - إلى حدوث انفجارات سياسية غير متوقعة.

سقطت هيبة النظام في مصر أمام السودانيين ، وتمزقت علاقات الإخوة والتماسك التى ظهرت بين أعضاء مجلس القيادة ، وفتحت الأبواب أمام المؤامرة المعادية لوحدة الشعبين.

وما كاد وفد مصر برئاسة "محمد نجيب" يصل إلى مطار الخرطوم، حتى فوجئ بوجود مظاهرات حاشدة أطلقها حزب الأمة الذى حصل على أقلية في البرلمان لم تسمح له بالمشاركة في الحكم وهي تهتف (لا مصرى ، ولا بريطاني .. السودان للسودان).

وكان حزب الأمة له رأى عبر عنه "محمد أحمد محجوب" في كتابه بقوله: (ربما كان الحكم البريطاني أقل شرا من الحكم المصرى؛ لأنه إذا كانت مصر قد حكمت فإنها ما كانت لترغب في ترك السودان مطلقا).

وحدثت اشتباكات دموية قتل فيها ٣٣ شخصا وجرح ١٠٧ ، وتقرر تأجيل افتتاح البرلمان السوداني. وعاد "محمد نجيب" إلى القاهرة فجر اليوم التالي.

وقد أكد لى "محمد نجيب" أن السيد "عبدالرحمن المهدى" كان قد أرسل ابنه "الصديق" لاستقباله في المطار، وإبلاغه تحيات والده وإنه حاول الاتصال بالمهدى سبع مرات من تليفون قصر الحاكم العام ولكن الاتصال

لم يتم لقطع الخط بعد تبادل التحية بأمر واضح التدبير.

وحاول الحاكم العام تجسيد خطر المظاهرات لـ «محمد نجيب» ، ولكنه أصر على مخاطبتهم من شرفة القصر، ولكن ما أن اتجهت الجماهير إلى الهدوء حتى فوجئ بهراوات الجنود.

ويقول "محمد نجيب" : إنها كانت مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن العداء قد انفجر ضد مصر فى السودان.

ويقول "محمد احمد محجوب" رئيس وزراء السودان فيما بعد فى كتابه «محاكمة الديمقراطية»: إن الأنصار عندما خرجوا للمظاهرة كانوا يؤيدون "محمد نجيب"، ولكنهم لم يستهدفوا العدوان عليه وإنما استفزتهم قوات البوليس عندما حاولت تفرقتهم.

وكان وزير الخارجية البريطانى "سلوين لويد" قد وصل الخرطوم أيضا؛ للمشاركة فى الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه حتى حملته الطائرة إلى لندن.

ولاشك أن هذه المظاهرات صدمت الانتصار الذى حققه "محمد نجيب" على أعضاء المجلس، وأضاعت تأثيره وهزت إلى حد ما ثبات موقفه الذى كان يستند فى شعبيته إلى حب السودانيين له وتمسكهم به.

ولم تكن عودة "محمد نجيب" من موقعه نهاية .. فسرعان ما تحولت الريح ضده وحدثت أزمة مارس ١٩٥٤ التى حاصرته فى منصب شكلى هو رئيس الجمهورية فقط، بينما أصبح "جمال عبدالناصر" رئيس الوزراء فى ١٧ أبريل إلى جانب "عبدالحكيم عامر" قائدا عاما للقوات المسلحة.

وضعفت فرصة حركة الجيش بعد ذلك فى التعاون المؤثر الوثيق فى الحركة السياسية السودانية، الأمر الذى دفع "إسماعيل الأزهرى" إلى اتخاذ عدة خطوات غير موفقة:

أولا : أوقف الصحف الاتحادية، ففصل أسرة تحرير جريدة العلم وأغلق جريدة الاتحاد.

ثانيا : رفض هدية من الأسلحة عرضتها مصر فى أوائل ١٩٥٤.

ثالثا : رفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر على نفقتها وأصر على تدريبهم فى بريطانيا.

رابعا : لم يوافق على رصد مصر لمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية واجتماعية فى السودان.

وسافر "إسماعيل الأزهرى" بعد ذلك إلى لندن يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٤، حيث استقبلته الملكة "اليزابيث" وأقام له تشرشل حفل غداء وعقد اجتماعا مع لجنة الشئون الخارجية لحزب المحافظين.

ولحق ذلك بأيام إقالة "محمد نجيب" وتحديد إقامته يوم ١٤ نوفمبر، وأشارت الصحف إلى احتمال محاكمته لارتباطه بالإخوان المسلمين ، الذين كانوا قد حاولوا الاعتداء على حياة "جمال عبدالناصر" أثناء القائه خطابا فى ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤.

وهرع إلى مصر وفد سودانى لإنقاذ "نجيب" من المحاكمة ، مشكل من نجل السيد "على الميرغنى" و"اسماعيل الأزهرى" و"محمد نور الدين" و"على عبدالرحمن" و"يحيى الفضلى" و"إبراهيم المفتي" واستقبل الوفد "جمال عبدالناصر" و"صلاح سالم" ، وتم الاتفاق بينهما على إصدار هذا البيان الذى نشر فى الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ وجاء فيه :

اطلع وفد الحزب الوطنى الاتحادى على دقائق الأمور ، وكان متتبعا لسير الحوادث التى قادت إلى الظروف الراهنة فى مصر ، وهو مقتنع تماما بأن إجراء تنحية اللواء "محمد نجيب" عن منصبه كان إجراء لا مفر منه روعيت فيه مصلحة البلاد العليا أولا وأخيرا فى تلك المرحلة التى ما كانت لتحقق خيرا للبلاد لو سارت الأمور على ما كانت عليه ، ولقد تلاقت وجهات النظر مع الحسيب النسيب السيد "على الميرغني" ووفد الحزب الوطنى الاتحادى والمسئولين فى مصر على قفل هذا الموضوع نهائيا بعدم تقديم اللواء "محمد نجيب" للمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لأعداء البلاد الذين يتربصون للنيل من وحدة الصفوف وتدمير أهداف البلاد.

هكذا كان للسودانيين دور فى منع محاكمة "محمد نجيب" وطى صفحته من تاريخ مصر سلميا.

المحاولة الأخيرة :

ولكن عزل "نجيب" من منصب رئاسة الجمهورية كان غلقا لباب الأمل فى الوصول إلى اتحاد مصرى سودانى عن طريق الاستفتاء، وهو ما سبق تفصيله فى الفصل الأول من الجزء الثانى (مجتمع جمال عبدالناصر) وما ننقل هنا منه صفحات لارتباطه بسرد الحوادث وترابطها.

لم تحسب المسألة بدقة .. والتدهور الذى حدث فى العلاقات بين "نجيب" وبين أعضاء المجلس والذى تبادل فيه الطرفان الاتهامات، لم تنجح المحاولات لتصفيته وتفادى أبعاد أخطاره فى الداخل والخارج.

ووجد "إسماعيل الأزهرى" فى عزل "نجيب" تكأة يستند عليها فى تغيير موقفه من قضية الوحدة أو الاتحاد .. وساعد على ذلك ما أحيطت به محاكمات "الإخوان المسلمين" من قسوة وهم السودان كانوا يفرخون فى أحضان حزب الأمة .

كما أن الشيوعيين السودانيين كانوا قد اتخذوا موقفا معارضا لحركة الجيش فى اعتقالها للشيوعيين المصريين.. وهم فئة نامية متطورة فى أوساط العمال والمثقفين السودانيين.

وأسفر "إسماعيل الأزهرى" عن موقفه فى (باندونج) فابتعد عن مصر واقترب من العراق التى كانت تهيئ نفسها لدخول حلف بغداد.. كما أسفر عن موقفه فى السودان عندما شكل لجنة من أعضاء الوطنى الاتحادى قررت التخلى عن مسألة الاتحاد مع مصر ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك.

ولم يكن فى تصرف "إسماعيل الأزهرى" من قضية الاتحاد ما يعيب سوى اقترابه وارتباطه بالسياسة البريطانية التى طالما ناضل ضدها .. ذلك أنه إذا وضع أى مواطن سودانى أمام اختيارين هما الاستقلال أو الاتحاد مع مصر، فإنه قطعا وفى هذه الظروف المتفجرة بالخلافات فى

مصر كان سيختار الاستقلال ؛ لأنه يطمئن اطمئنانا كاملا لفوائد الاتحاد ومنفعته له وثقته فى قيادته . وخاصة أن هذا الاختيار يتم بعد رحلة طويلة من الاستعمار لم ينعم فيها الشعب السودانى بحريته ويمارس فيها حكم نفسه بنفسه.

وانتهى موقف "الأزهرى" إلى تناطح حاد بينه وبين "صلاح سالم" الذى وجد أن ثمار سياسته قد تحولت إلى ماء يتسرب من بين أصابعه.

وكان "صلاح سالم" قد اتبع فى سياسته بالسودان أسلوبا يخرب علاقات القوى السياسية ، ويمزق صلابة الأفراد، إذ استخدم الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب، وهى وسيلة لها بداية وليست لها نهاية.

وهى وسيلة لا تفيد أيضا إذا استخدمت مع عناصر وطنية مناضلة ذات مبادئ.

ولم يجد "صلاح سالم" سوى محاولة حصار "إسماعيل الأزهرى" بتأليب بعض أعوانه ضده ونشر بعض الحقائق القديمة عنه.

وطفت المعركة إلى السطح.. وخطب "إسماعيل الأزهرى" فى الجماهير يقول: (إن لحم أكتافى من مصر وقد دخلتها لابسا حذاء كاوتش .. ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا :صلاح سالم" والعسكريون فى مصر؟).

وتصرخ الجماهير بصوت عال (لا..لا).

ونجح "صلاح سالم" فى إثارة فريق من أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة "محمد نور الدين" كما أثار الجنوبيين ضده كقوة ضغط.

وأراد "صلاح سالم" أن يشدد حصاره على "الأزهرى" وأن يبذل محاولته الأخيرة فى إنجاح الاتفاقية لصالح الاتحاد بين مصر والسودان؛ فقرر الاتصال بالحزب الشيوعى السودانى وهو الحزب الذى لم يحصل وقتها على أية أموال من مصر، ولم يدخله "صلاح سالم" فى حساباته رغم نفوذه الناشىء وذلك لاعتقال الشيوعيين ومطاردتهم فى مصر.

اتصل "صلاح سالم" بالشهيدين المناضلين "عبدالخالق محجوب" سكرتير الحزب الشيوعى السودانى، و"الشفيع أحمد الشيخ" سكرتير عام اتحاد العمال وعضو المكتب السياسى بالحزب.. وعندما علم أن الحزب الشيوعى السودانى هو نواة انفلقت عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، فى مصر قرر أن يتصل بالشيوعيين المصريين ليساعدوا فى اقناع زملائهم بالسودان.

وكان موقفا غريبا ومتناقضا.. الشيوعيون المصريون معتقلون والبعض منهم قدم إلى المحاكمة وصدرت ضده أحكام بالسجن ، وأجهزة الدولة تطاردهم مثل كلاب الصيد.

ومع ذلك لم يتردد "صلاح سالم" فى معركته الحامية يوم أول سبتمبر ١٩٥٥ فى استدعاء البعض منهم : الدكتور "يوسف إدريس" من سجن القناطر، والكاتب "إبراهيم عبدالحليم" ، والكاتب "فتحى خليل" ، والفنان "زهدى"، وكانوا معتقلين فى سجن أبى زعبل.

وصل الأربعة إلى قصر عابدين ، حيث كانت مكاتب وزارة الإرشاد فى ذلك الوقت ، بثياب ممزقة وأجسام هزيلة بعد معاملة بوليسية قاسية أعقبت إضرابا عن الطعام استمر ١٨ يوما من أجل مطالب إنسانية خاصة.

دخل الأربعة على "صلاح سالم" فى مكتبه ، فاستقبلهم استقبالا حارا وأبدى استنكاره لمظهرهم واتصل تليفونيا - حسب رواية فتحى خليل - بزكريا محيى الدين وزير الداخلية طالبا منه وقف المعاملة الشاذة للمعتقلين فى سجن أبوزعبل.

وقدم لهم "صلاح سالم" تحليلا سياسيا استمر ثلاث ساعات ركز فيه على النقط الآتية :

١ - المفهوم العام لقيادة الثورة وتصور خط سيرها مع تحفظ بعض العناصر على الاتحاد السوفيتى بتأثير دعاية العرب.

٢ - أرجع غموض موقف الثورة من الشيوعيين إلى خشية البعض

من اتهام الحركة بأنها شيوعية .

٣ - أبرز نقط الخلاف مع الولايات المتحدة وخاصة رفضها إمداد مصر بالسلاح .

وخلص "صلاح سالم" من ذلك إلى أن هناك تغييرا فى الخط السياسى للثورة يتلخص في:

أولا : فى السياسة الخارجية . استقرار الثورة على توثيق العلاقة مع الاتحاد السوفيتى والصين والدول الاشتراكية.

ثانيا : فى قضية الديمقراطية . وضع دستور جديد وإعداد انتخابات عامة وتشكيل برلمان.

وأكد لهم "صلاح سالم» أن هذين الاتجاهين سوف ينطلقان بأقصى قوتهما فى منتصف عام ١٩٥٦.. ولعله كان يقصد بذلك تحديد موعد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال.

وفاجأهم "صلاح سالم" بخبر لم يكن قد أعلن بعد.. وسر لم يعرفه أحد .. وهو تعاقد مصر مع الاتحاد السوفيتى على توريد صفقة سلاح.. كما وعدهم بالإفراج عن جميع الشيوعيين قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٦ .

وعرض موقفه بعد ذلك فى قضية السودان، ونقد نفسه نقدا ذاتيا لاضطراره إلى السير بأسلوب حكام ما قبل الثورة ، أى دفع النقود للزعماء وتردى الحال بعد ذلك حتى فى صفوف حزب الوطنى الاتحادى ، ومع "إسماعيل الأزهرى" خاصة.

ثم انتقل إلى الحديث عن (الحزب الشيوعى السودانى) .. وقال: «إننا تجنبناه لموقفنا من الشيوعية فى مصر.. وإنه كان فى التأييد والمعارضة حزبا مبدئيا شريفا.. وأنه- على حد تعبيره- (حزب حقيقى وجاد وغير ملوث)».

وقال لهم "صلاح سالم" : إنه عندما اتصل بالشهيدين "عبدالخالق" و"الشفيع" وعرض عليهما مساعدات فى حدود العمل الوطنى مثل إقامة

السرادقات أو الإمداد ببعض الأموال ، رفضوا بشدة.

وقال "صلاح سالم": إنه تدور فى صفوف الحزب مناقشة حول الموقف فى مصر، ويتأرجح الرأى بين التأييد والمعارضة، وموقف الحكومة المصرية من الشيوعيين المصريين يلعب دورا كبيرا فى ترجيح جانب على اخر.. وإنه لو تحول الموقف داخل قيادة الحزب إلى التأييد فإن هذا قد يخرج الموقف في السودان من دائرة اليأس.. ولم يخف "صلاح سالم" مرارته ويأسه نتيجة تغير موقف "الأزهرى".

وصارحهم بأنه استأذن مجلس القيادة فى الاتصال بهم فوافقوا، وأنه طلب منهم إذا اقتنعوا بصدق تحليله السياسى فإنهم عندئذ يصبحون مطالبين بالسفر إلى السودان لإقناع قيادة الحزب هناك بتأييد القاهرة وخط الاتحاد مع مصر.

وتداول الأربعة على جانب ووجدوا أنه لابد من شيئين :

الاستيثاق من حديث "صلاح سالم" ، والاتصال بزملائهم الهاربين خارج المعتقل.

واتفق "صلاح سالم" معهم على الخروج لفترة محدودة مدتها أسبوع يعودون بعدها إلى مكتبه.

ولكن الأربعة لم يعودوا إلى مكتب "صلاح سالم".. لأن الصحف نشرت فى اليوم الخامس للمقابلة خبر استقالته واعتكافه فى منزله.

ولم تكن استقالة "صلاح سالم" مفاجأة للقريبين من مجلس القيادة ، فإن سياسة "صلاح سالم" فى السودان كانت موضوع خلافات ومناقشات داخل المجلس وخاصة بعد حريق اشتعل فى الجنوب بتدبير من الاستعمار ومطالبة "صلاح سالم" بأن تطلق يده فى العمل بصورة كاملة.

وقد حدث نوع من التحقيق مع "صلاح سالم" فى تدهور العلاقة بين مصر والسودان فى مارس ١٩٥٥، ولكن "صلاح" كان عنيفا فى مناقشاته و سفه آراء بعض الذين اشتركوا فى المناقشة من غير علم كاف، وانتهى حديثه بتقديم استقالته.. ولكن المجلس لم يقبل الاستقالة.

وسافر "صلاح سالم" ضمن الوفد المصرى إلى (باندونج) والخلاف يثقل صدره ، ومعاملة "جمال عبدالناصر" له يتسرب إليها البرود.

وكان "صلاح سالم" فى وقت من الأوقات وبقوة اندفاعه وحيويته، وبموقفه كوزير للإرشاد وبقدرته على تلوين الحديث ، يتطلع إلى رئاسة جمهورية الاتحاد.. ولم يكن ينظر إلى "جمال عبدالناصر" كمنافس له وإنما كان يخشى منافسة "نجيب" فى الاستفتاء.

ولكن هذه التطلعات سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية، تلاشت وذبلت بعد إقالة "محمد نجيب".. وبدأ "صلاح سالم" نفسه يتعرض لهجمات زملائه، بل وبعض ضباط الصف الثانى، وهو الذى كان عنيفا فى هجومه على "محمد نجيب".

وبدأ مجلس القيادة يحاصر "صلاح سالم".. وخاصة بعد اتصاله بالشيوعيين المصريين:

"زكريا محيى الدين" قال: إن الفريق الذى يعتمد عليه صلاح سالم ليس هو القوة الأساسية فى السودان.

و"جمال عبدالناصر" انتقد سياسة التعامل مع الزعماء السودانيين بأسلوب غلبت عليه روح المنفعة الذاتية.

و"حسين ذو الفقار صبرى" اضطر إلى مسايرة حزب الأمة لينقذ ما يمكن إنقاذه.

ووصل الخلاف إلى ذروته عندما تصادم "صلاح سالم" مع "جمال عبدالناصر".. ولم يستطع "صلاح" أن يجتذب زملاءه إلى صفه لانفراده بالعمل طوال الفترة الماضية وسخريته من بعضهم وتفوق "جمال عبدالناصر" فى قدراته على إقناع زملائه برأيه.

وقدم "صلاح سالم" استقالته للمرة الثانية فى سبتمبر ١٩٥٥ متصورا أنها لن تقبل مثل استقالته السابقة ، ولكن المجلس قبلها فورا وكان شقيقه "جمال سالم" وقتها فى زيارة خارج مصر.

الفصل الثالث

الاستقلال .. وانقلاب الچنرالات

(أصبح السودان رجل
إفريقيا المريض)
أحمد سيكوتوري

وطويت صفحة "صلاح سالم" أيضا في تاريخ علاقات مصر والسودان بعد أن طويت صفحة "محمد نجيب".. وتولى "زكريا محيى الدين" مسئولية السودان.. ونقل "محمد أبونار" إلى وزارة الخارجية حيث عمل مديرا للإدارة الإفريقية لشئون السودان.

وأصبح واضحا بعد خلع "صلاح سالم" من موقعه أن الموقف السياسى بين القاهرة والخرطوم قد فقد كثيرا من نشاطه، وأنه دخل مرحلة جديدة تبدد منها الأمل فى انتهاء فترة الانتقال إلى ظهور الاتحاد بين دولتى وادى النيل القريبتين.

وبعد أن أخذت إجراءات السودنة مداها، وأوشكت ثلاث سنوات الاتفاق على النهاية، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة الأزهرى حكومتى مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية، وطالبت بسحب جيش الاحتلال لإجراء الاستفتاء (فى جو حر محايد).

وحدثت انتفاضة فى الجنوب ضد القوات الشمالية هناك فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥، قتل فيها ٣٠٠ شخص من الطرفين ، وكانت الحركة نتيجة الدعاية المصاحبة لجلاء القوات البريطانية وخوف الجنوبيين من ذلك.

سحبت بريطانيا جيوشها فى أواخر أغسطس وسحبت مصر جيوشها، وتركت كل الأسلحة الثقيلة التى كانت تخص جيشها فى السودان وتم الجلاء فعلا فى نوفمبر ١٩٥٥.

ووجدت حكومة السودان بعد الجلاء أن الأمر لا يحتاج أى استفتاء بشأن تشكيل الحكم بعد اتفاق كل الأطراف الحاكمة على معارضة الاتحاد.. واعلنت قيام الجمهورية السودانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس سيادة لرئاسة الدولة.

وهكذا تم استقلال السودان وجلاء قوات الاحتلال نهائيا بعد ١٣٤ عاما من حكم أجنبى متصل.

ولم يجد مجلس قيادة الثورة فى مصر فرصة للمطالبة باتمام

الاستفتاء.. وأعلن استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦.

وذهب "صلاح سالم" إلى هناك مدعوا كشخص عادى ، ورفض "الأزهرى" اقتراحا بقبوله أول سفير مصرى هناك .

وكان إعلان الاستقلال إيذانا ببدء صراع جديد داخل السودان ، صراع اجتماعى سياسى.

وكان مجلس قيادة الثورة فى مصر قد اتخذ موقف الحرص على عدم التدخل فى شئون السودان الداخلية.. وتحول جموح "صلاح سالم" واندفاعه فى ميدان العمل السياسى إلى تحفظ من "زكريا محيى الدين".

وعين اللواء "سيف اليزل خليفة" سفيرا فى السودان، وهو من الضباط الذين خرجوا من الجيش مع ثورة يوليو ، ولم يكن له ماض سياسى.. واشتهر عنه حرصه على المجاملة فى المناسبات الاجتماعية الأمر الذى جعله يمارس منصبه بلا حساسيات.

واعتمد "زكريا محيى الدين" على الملحق العسكرى "على خشبة" ليكون وسيلته فى الحركة السياسية هناك.

وبدأ السودان الاستقلال بأحزاب ايديولوجيتها تعبير عن الطبقة البرجوازية التى كونتها من الذين أتيحت لهم فرصة التعليم، وبذرت فى نفوسهم التطلعات الذاتية .

ولم يستمر الحزب* الوطنى الاتحادى منفردا بالحكم؛ فقد تشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين المتنافرين أصلا.. الأمة والشعب الديمقراطى ، فى ٥ يوليو ١٩٥٦ برئاسة "عبدالله خليل" الضابط السودانى السابق وقطب حزب "الأمة".

وقد عاصرت هذه الحكومة أحداثا بارزة فى مصر.. فقد أعلن "جمال عبدالناصر" تأميم القناة فى ٢٦يوليو، وفشل العدوان الثلاثى واضطرت قواته للانسحاب ، وانتصرت حركة الجيش فى معركة رفض الأحلاف العسكرية الغربية ، وعقدت صفقة الأسلحة التى كسرت احتكار السلاح ورفضت مشروع "أيزنهاور" ١٩٥٧ لملء الفراغ، وتحسنت

العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية.

سنوات صعود ثابتة نحو التقدم وصلت الذروة بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وظهور الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يواكب هذه الانتصارات الوطنية إنجازات فى السودان، وكما عجزت حكومة الوطنى الاتحادى عن تحقيق الوحدة الوطنية، فشلت الوزارة الائتلافية الثانية فى إشعار المواطنين بأهمية الاستقلال، وفتحت أبواب السودان للاستعمار الجديد، وخضعت خضوعا واضحا للنفوذ الأمريكى المتربص بالمنطقة، والذى أبدى اهتماما بالسودان من قبل الثورة، وأرسل إليها بعثة أمريكية فى أوائل عام ١٩٥٢ فى وقت لم يكن سهلا على أية بعثة أجنبية دخول أرضه بدعوى «بحث مشكلة السودان».

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الاتجاهات.

وخلال فترة الاستفتاء على الوحدة وقعت أزمة شديدة بين حكومة مصر وحكومة السودان حول الحدود الفاصلة بين البلدين، فقد تصادف أن كان استفتاء الوحدة يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وانتخابات البرلمان السوادنى الجديد يوم ٢٧ فبراير.. وأرسلت مصر لجنة لأخذ رأى المواطنين فى منطقة (حلايب) تحرسها قوة عسكرية صغيرة، واحتجت حكومة السودان، ووصل الأمر إلى حد رفع القضية إلى مجلس الأمن يوم ٢٠ فبراير، ولكنه لم يتخذ قرارا لأن مسألة الحدود بين الدولتين لم تكن محل خلاف من قبل ولم يكن الحديث حولها حادا مطلقا.

ولما وجد "جمال عبدالناصر" أن موقف الحكومة السودانية قد وصل إلى هذه الدرجة من التردى، لم يتجاوب معها فى العنف والصدام، وآثر أن يسحب اللجنة والقوة العسكرية ويفوت على الحكومة السوادنية هدفها من إشعال نيران الكراهية ضد مصر فى المظاهرات التى أطلقها حزب الأمة فى شوارع الخرطوم.

ونتيجة لهذه الآثار المتعمدة حصل حزب الأمة المعادى لمصر القريب من البريطانيين والأمريكيين على ٧١ مقعدا من ١٧٣ بينما حصل الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعدا.

ونتيجة لذلك أيضا فإن حكومة القاهرة عندما أرسلت "على خشبة" الملحق العسكرى السابق ليعمل مستشارا مدنيا بعد نقله لوزارة الخارجية فى أول ١٩٥٨ طردته الحكومة السودانية بعد أربعة أيام من وصوله.

ويقول "زكريا محيى الدين" : إن مصر قد مضغت الصبر ولم تتخذ إجراء مضادا يزيد من التهاب الموقف.. وكانت صلة "زكريا" بالسودان لم تنقطع، ولو أنه يثير تحفظا مضمونة أنه كان يباشر مسئوليته بدافع التكليف القديم، وليس نتيجة تنظيم ثابت مستقر.. والواقع أن استمرار بعض أعضاء مجلس القيادة فى مباشرة بعض مسئولياتهم القديمة دون ربط ذلك فى إطار تنظيم سليم، كان يشكل أحيانا ازدواجية تعرقل العمل ولا تسمح بتخطيط سليم، كما كان يضع بعض المهمات الكبيرة فى يد فرد واحد بعيدا عن المناقشة الجماعية فى حدود المسئولية الوزارية.

ولذا تضاربت الآراء والاتجاهات.. واعتبر كل من "زكريا محيى الدين" و"حسين ذو الفقار صبرى" أن "صلاح سالم" كان يلعب على أحصنة خاسرة، وخاصة بعد اتصاله بالشيوعيين.

ولكن "جمال عبدالناصر" الذى تابع موقف زعماء حزب الأمة تاريخيا، وبعد الثورة، وعقب حادث (حلايب) لم يكن مستريحا لوجود وزارة "عبدالله خليل" الائتلافية فى الحكم، وكان يعتقد أنه يمكن تشكيل ائتلاف جديد فى السوادن يخلق نوعا من التناسق مع سياسة مصر التقدمية.

والتقى "جمال عبدالناصر" فى القاهرة بـ "إسماعيل الأزهرى" والشيخ "على عبدالرحمن" بحضور "زكريا محيى الدين" فى محاولة لتغيير الائتلاف لينضم حزب الوطنى الاتحادى مع الشعب الديمقراطى ويعود حزب الأمة للمعارضة من جديد.. وبلغ "يوسف التنى" سفير السودان فى القاهرة وعضو حزب الأمة خبر هذا اللقاء فبادر إلى إبلاغ "عبدالله خليل" رئيس الوزراء.

ولم يجد "عبدالله خليل" أمامه سوى تسليم الحكم للعسكريين حتى لا يضع حزبه فى حصار العزلة، ويقضى على كل محاولة ديمقراطية تقلب الشعب ضد اتجاهاته.. و لاشك أنه قد نسق ذلك مع الأمريكيين أصحاب

النفوذ المتزايد، و"عبدالله خليل" ضابط سابق في القوات السودانية بالجيش المصري حارب تحت قيادة الضباط البريطانيين في الحرب العالمية الثانية.

وكانت المعارضة الشعبية لحكومة "عبدالله خليل" قد زادت إلى الدرجة التي احتشد فيها الجماهير الثورية خارج البرلمان؛ للضغط على أعضائه من أجل إلغاء المعونة الأمريكية المتسللة بالنفوذ الإمبريالي، وخاصة بعد نجاح الإضراب التاريخي الذي دعا إليه اتحاد نقابات العمال يوم ٢١ أكتوبر.

وفجأة .. وفي اليوم المحدد لاجتماع البرلمان السوداني تخلى "عبدالله خليل" عن الحكم لكبار ضباط الجيش بعد أن اكتشف أن عددا من نواب حزب "الأمة" كانوا قد اقتربوا من الخط الوطني، وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل إقامة حكومة ائتلافية جديدة .

تسلم كبار ضباط الجيش السلطة.. واتخذت العملية صورة انقلاب عسكري ؛ فقد أصدر رئيس أركان الحرب اللواء "إبراهيم عبود" أمرا بدخول بعض الوحدات إلى العاصمة يومي ١٧/١٦ نوفمبر واستولت على مباني الوزارات والمنشآت الحيوية ووضعت الوزارة في الاعتقال ، وأعلن اللواء إبراهيم عبود بيان رقم «١» صباح يوم ١٧ نوفمبر يقول فيه: إن الجيش قد تدخل ليضع حدا لحالة الفوضى التي تجتاح البلاد.

وظهر الأمر في صورة انقلاب عسكري مدبر .. وأصدر الحزب بيانا في ١٨ نوفمبر جاء فيه: (أحس الاستعماريون والرجعيون بالخطر المحدق بمصالحهم وخشوا أن تسيير البلد في خطوات جريئة نحو بناء الديمقراطية وتأسيس نظام برلماني ديمقراطي على أسس سليمة، وعند هذا سلم "عبدالله خليل" ـ بالتعاون مع الاستعماريين الأمريكان والإنجليز ـ السلطة للقيادة الرجعية في الجيش بهدف المحافظة على كل المصالح الاستعمارية ووقف التطور الديمقراطي في البلاد، هذا هو انقلاب ١٧ نوفمبر الرجعي).

ولم تلبث الحقيقة أن تكشفت.. أعلن "عبدالله خليل" أنه كان يعرف

اخبـار الانقـلاب.. وانكر اللواء "إبراهيم عبود" ذلك محاولا الاحتفاظ للانقلاب بهيبته.. ولكن الرجل الثانى ، اللواء "احمد عبدالوهاب" كتب فيما بعد قائلا : (إننا لم نفعل بوحي من أحد ، حتى "عبدالله خليل" نفسه فإنه لم يكن يعلم بتشكيل حكومة الانقلاب ، ولم يشترك حتى فى الحديث عنها.. ولكن لما يتمتع به من مكانة واحترام فى قلوب ابنائه الضباط كان يعلم بالانقلاب وان الوقت مناسب جدا فباركه وكل ما قاله: ربنا يوفقكم).

الانقلاب السودانى كان مثالا على الانقلابات الرجعية التى يلجأ إلى قبضتها العنيفة أى نظام تفسخت أوصاله وتهاوت دعائمه وأصبح معرضا للانجراف فى طوفان ثورة شعبية.. وقد قال اللواء "احمد عبدالوهاب" أيضا : (إن ما حدث كان انقلابا لا ثورة لسبب واحد هو إنه لم يكن هناك ما يدعو للثورة).

رئيس الوزراء يعلم بالانقلاب الذى هو تمرد على الدستور والسلطة الشرعية ثم لا يفعل شيئا سوى مباركته والدعوة لقادته بالتوفيق.

عملية تسليم وتسلم غيرت شكل المجتمع السودانى فورا بعد قرارات عنيفة صاحبت انتقال السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

أولا : حل جميع الأحزاب السياسية.

ثانيا : منع الاجتماعات والتجمعات والمواكب والمظاهرات فى جميع أنحاء السودان.

ثالثا : وقف صدور الصحف إلى أن يصدر بذلك أمر من وزير الداخلية.

وفى نفس اليوم صدر ما سمى بالأمر الدستورى رقم (١) الذى يعلن الأحكام العرفية فى البلاد، ثم الأمر الدستورى رقم (٢) الذى يقضى بإيقاف العمل بدستور السودان وحل البرلمان السودانى اعتبارا من ١٧ نوفمبر.

وتشكلت الوزارة السودانية من ١٢ عضوا ستة منهم من العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ولوحظ أن معظم المدنيين منهم كانوا من الأنصار أو المقربين إليهم ، كما أن بعض العسكريين من ضباط

المجلس الأعلى كانوا قريبين من الوطنى الاتحادى وكأنما أراد عبود وسادته من الإمبرياليين توفير نوع من التوازن السياسى الذى يضمن تهدئة الأحوال فى صفوف القوى الطائفية والسياسية.

وفى الأسبوع الأول للحكم العسكرى صدر قانون دفاع السودان، ولائحة دفاع السودان.

والوثيقة الأولى تتيح توقيع عقوبة الإعدام والسجن الطويل (لكل من يعمل على تكوين أحزاب أو يدعو إلى إضراب أو يعمل على إسقاط الحكومة أو يبث الكراهية ضدها) والوثيقة الثانية تتيح لوزير الداخلية فرض الرقابة على الصحف والبريد والمطبوعات وإعلان حظر التجول ومنع السفر.

وبعد ذلك حلت التنظيمات.. حتى مجالس إدارة الأندية الرياضية.

جو كئيب يزحف على السودان فى وقت كانت الحياة فيه تشرق على مصر بانتصارات وطنية وقومية كبيرة.

ولم تجد مصر سبيلا إلا الاعتراف بحكومة "عبود" وإبقاء السفير "سيف اليزل خليفة" فى منصبه فهو جنرال مصرى يمكن أن يتفاهم مع الجنرالات السودانيين الذين أعلنوا أن ما حدث بين البلدين كان جفوة خلقها السادة المدنيون.

ومع ذلك لم تسر الحرارة فى أوصال العلاقات بين البلدين.

انقلابات مضادة :

الانقلابات العسكرية فى مصر وسوريا والعراق كانت تملك منذ لحظتها الأولى بعض ما يمكن أن تدين به النظام المنهار وتلوث سمعته.. ولكن الأمر فى السودان كان يختلف ، فإن الشعب السودانى لم يكن قد نسى - خلال أزمة اقتصادية امتدت ثلاث سنوات بعد الاستقلال - نضال الزعماء الذين حصلوا على الاستقلال بعد نضال طويل.. والحكم البرلمانى رغم أخطائه وانحرافات بعض المسئولين فيه لم يكن قد قدم حججا كافية يمكن أن تدينه وتجعل منه نظاما معاديا للجماهير.

النظام السابق الذى ورثه الحكم العسكرى لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات فقط ، وضباط الجيش لم تجتمع كلمتهم على معاداة أمور واضحة... ولذا بدأت الخلافات ووجهات النظر المتباينة تظهر مبكرا فى صفوف الجيش .. بل وبين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

بعد أيام قليلة من الانقلاب.. وبالتحديد يوم ٢٩ نوفمبر أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه: إن اللجنة التى كونها المجلس قد رأت بإجماع الآراء (أنه لا يوجد فى اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته ، وأنها كانت لسوء الحظ هدفا للمناورات الحزبية فى الماضى).

ويعيب المجلس أيضا على البرلمان المنحل تحديده لمجالات نشاطها؛ فيصدر قراراً بعودتها دون تحديد للميادين التى تنشط فيها.

وقد أثر هذا القرار المتعجل- وغيره من القرارات التى تكرس الديكتاتورية العسكرية - على عدد من الضباط الوطنيين فى الجيش، فهبت فى ٤ مارس ١٩٥٩ وحدات من الجيش بقيادة الأميرالاى "عبدالرحيم محمد خير شنان" قائد المنطقة الشمالية ، والأميرالاى "محيى الدين أحمد عبدالله" قائد المنطقة الشرقية، ومعهما الصاغ "محمد أبو الدهب" والبكباشى "حسن ادريس" وتحركت مطالبة بحل المجلس الأعلى الحاكم وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وعودة بعض الضباط المحالين إلى الاستيداع بعد محاصرة بيت عبود واعتقال ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى.

وانتهت أزمة ٤ مارس إلى خروج اللواء "أحمد عبدالوهاب" الذى دبر الانقلاب ، وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدخال "عبدالرحيم شنان" و"محيى الدين أحمد عبدالله" و"المقبول الأمين الحاج" وإخراج خمسة آخرين هم: "عوض عبدالرحيم" و"محمد نصر عثمان" و"حسين على كرار" و"محمد أحمد الخواص" و"محمد أحمد التيجانى".

منحت الحكومة اللواء "أحمد عبدالوهاب" أرضا مساحتها ٣٠٠٠ فدان بعد خروجه من المجلس إلى المعاش.

وتشكلت وزارة جديدة يوم ٩ مارس من ١٥ وزيرا.. عشرة منهم هم الأعضاء الذين بقى المجلس الأعلى مشكلا منهم (الوزارة السابقة كانت ١٢ وزيرا منهم ٦ ضباط فقط).

استقبل الشعب السوداني انتفاضة ٤ مارس استقبالا طيبا ، ورغم أنها لم تصل إلى نتائجها المنطقية فى توفير حكم وطنى فى البلاد، وإرجاع حقوق الشعب الديمقراطية، إلا أن الطريق قد أصبح مفتوحا للشعب السودانى والعناصر الوطنية فى الجيش التى عاد بعضها من الاستيداع الذى أحيلت إليه عام ١٩٥٧.

وحاول الأميرالاى "عبدالرحيم شنان" تكملة ما بدأه فى ٤ مارس يوم ٢٢ مايو ولكن محاولته فشلت ، وانتهز "عبود" وقادة الانقلاب الرجعى الفرصة؛ فقاموا بعمليات اعتقال واسعة داخل الجيش وخارجه ، وقدموا عددا من الضباط إلى المحاكمة العسكرية فى أول يوليو انتهت إلى أحكام مدتها ١٤٠ عاما على عشرة ضباط... المؤبد على عضوى المجلس الأعلى المنضمين فى مارس : الأمير آلاى "عبدالرحيم شنان" والأميرالاى "محيى الدين عبدالله" وعلى كل من البكباشية: "حسن إدريس" و"عبدالحفيظ شنان" و"محمد على السيد" والصاغ "أحمد أبو الدهب" والسجن ١٥ عاما على اليوزباشى "محجوب بابكر سوار الذهب" وطرد ١٧ ضابطا من الجيش، وسجن المحامى "رشيد طاهر بكر" ٥ سنوات.

وخلال هذه المحاكمات ظهرت علامات الشجاعة على الضباط وكشفت أيضا بعض الأسرار، منها ما قاله الأمير آلاى "عبدالرحيم شنان" من أن تدبيره للانقلاب كان نتيجة للقائه مع خبراء أمريكيين يدرسون إقامة قاعدة أمريكية فى منطقة (حلايب) قريبا من حدود مصر الجنوبية وذلك أثناء قيادته لمنطقة شمال السودان، وكشف أيضا ما قاله "عبدالله خليل" بعد انقلاب ١٧ نوفمبر (عندما سلمت الحكم للرئيس "عبود" كنت مطمئنا إليه).

وعدّد البكباشى "عبد الحفيظ شنان" أخطاء الحكم العسكرى واضطهاد السلطات للقوى الشعبية من العمال والمثقفين والمزارعين... أثناء دفاعه عن نفسه ، الأمر الذى أوضح وعى هؤلاء الضباط سياسيا

وثقافيا.

وانتهز "عبود" وأعضاء المجلس الأعلى وخاصة "حسين بشير" قائد الجيش فرصة فشل محاولة ٢٢ مايو فضاعفوا إرهابهم واعتقالهم المواطنين الذى كان قد بدأ فى يناير ١٩٥٩ بمحاكمة الشهيد المناضل الشيخ "أحمد الشيخ" سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان، وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى بمجلس عسكرى وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ومعه أيضا عدد من القادة النقابيين.

اعتقل عدد من قادة الحزب الشيوعى السودانى فى معسكر (ناجيشوط) وهو على قمة جبل ارتفاعه أكثر من ٦٥٠٠ قدم وجوه شديد الرطوبة... وكان من بين المعتقلين الدكتور "عزالدين على عامر" و"جوزيف جرنجر" والمحامى "أحمد سليمان" وكانوا أعضاء فى المكتب السياسى للحزب ولم يفرج عنهم إلا بعد إضرابهم عن الطعام فى أكتوبر ١٩٥٩.

ولم تحل المحاكمة العسكرية دون نشاط العناصر الوطنية داخل الجيش.

وكان الضباط خلال هذه المرحلة يتجهون إلى قادة الحزب الشيوعى سرا لمناقشتهم والتعرف على آرائهم ، ذلك أنه كان هو الحزب الوحيد الذى بقى يناضل الحكم العسكرى ، ويربط بين الشعب والعناصر الوطنية فى الجيش، ويؤيد حركة ٤ مارس ويقاوم محاكمات مايو بالمقالات فى مجلاته السرية والمنشورات أيضا.

وفى نوفمبر تجمع عدد من الضباط الثائرين ومعهم عدد من الضباط أصحاب الاتجاهات التقدمية ، ودبروا خطة انقلاب بدأت فى مدرسة المشاة بـ "أم درمان" ... وقد قال لى المحامى "أحمد سليمان" عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى في ذلك الوقت: إنهم اتصلوا به لعجزهم عن الاتصال بقادة الحزب المختفين، وأخذوا رأيه فوافقهم فى تسرع لا يتناسب مع الفكر الماركسى الذى يعادى الانقلابات العسكرية مهما كان نوعها، ويؤيد نسج الحركة الشعبية الديمقراطية بالعناصر الوطنية التقدمية داخل الجيش، حتى يكون فصيلة من فصائل الشعب وليس قوة

تفرض عليه وجودها بقوة السلاح من أعلى.

نصيحة المحامي" أحمد سليمان" المتعجلة أدت إلى كارثة فشل المحاولة رغم نجاح خطوتها الأولى، وأعدم خمسة من شباب الضباط هم: الطيار "الصادق محمد" والبكباشى "يعقوب كبيرة" والبكباشى "على حامد" والصاغ "عبدالبديع على كرار" واليوزباشى "عبدالحميد عبدالماجد".

وأُعدم الضباط شنقا رغم مخالفة ذلك لتقاليد الجيش خوفا من عصيان الجنود لتنفيذ الأوامر.

وحكم بالسجن المؤبد على الصاغ "عبدالرحمن كبيرة" والملازم ثانى "محمد محجوب عثمان" وطرد عدد من ضباط القوات المسلحة.

وبقيت انتفاضة ٤ مارس، ١٠ نوفمبر موضعا لاحتفال وتقدير الوطنيين فى السودان كرمز على مقاومة الديكتاتورية العسكرية.

الرجل العربى فى أفريقيا:

ورغم أن حكام مصر خلال هذه الفترة كانوا من العسكريين أصلا ، ورغم أن "جمال عبدالناصر" كان قد جنح إلى مهاجمة الشيوعيين واعتقالهم فى أول يناير ,١٩٥٩...إلا أن ذلك لم يخلق بين البلدين علاقات وثيقة.

كان رجال الانقلاب فى السودان حريصين على الابتعاد عن النظام المصرى وعدم التورط معه فى مشاكل تضعف من كيانهم الداخلى.

عندما بدأت دراسات السد العالى توصل "زكريا محيى الدين" مع حكومة السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ إلى اتفاقية المياه دون مشاكل تهز محاولتهم للاستقرار الداخلى، وتعتبر اتفاقية مثالية للاتفاق السلمى على مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطانى بعد اتفاقية مياه ١٩٢٩ التى عقدت بين البلدين بوساطة بريطانيين يمثلون الجانبين.

وافقت حكومة "عبود" على الحصول على ١٥ مليون جنيه تعويضا عن خسائر المياه على أرض (حلفا) بدلا من ٣٥ مليون جنيه كانت تطالب بها

حكومة "عبدالله خليل"..ووافقت على أن يكون للسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب. وكانت سياسة مصر منذ الانقلاب تميل إلى التحفظ المطلق واعتبار السودان أرضا بيضاء في الساحة العربية.. وكادت تخلو الصحف المصرية من أية إشارة هامة إلى أنباء السودان.

وكان حكام السودان فيما يبدو سعداء بعزلتهم الشديدة التى تمثلت فى عدة مظاهر هامة منها أن السودان لم يكن ممثلا فى مؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى ، ولا فى اتحاد العمال العرب ، واعتذر كثيرا عن عدم الاشتراك فى المؤتمرات العربية.

كتمت حكومة الجنرالات وجه السودان العربى ، فأخفت حقيقته.

قال "طلعت فريد" وزير الإعلام السودانى فى مؤتمر صحفى عقد فى فبراير ١٩٥٩: (لا معنى لأن تهاجم صحافتنا فرنسا ... فكما تقتل فرنسا الجزائريين ، فإن الجزائريين يقتلون الفرنسيين.. ولذا فإن وفود الحكومة الجزائرية زارت كل الدول العربية عدا سودان "عبود".)

ومنعت حكومة "عبود" الطائرات العربية من النزول فى بورسودان لمساعدة الثورة اليمنية ، بينما فتحت الميناء للأسطول البريطانى.

ورفضت مرور القوات المصرية إلى الكونغو لمساعدة لومومبا، كما رفضت إمداده بالأغذية، حتى اتهم الشعب السودانى أعضاء المجلس الأعلى بأنهم قتلة لومومبا.

وأكدت صحيفة (الواشنطن بوست) الأمريكية ذلك فى عددها ٦ أكتوبر ١٩٦٠، عندما ذكرت أن السودان رفض السماح بحق الطيران فوق سمائه أو الهبوط فى أرضه لشحنات الإمدادات السوفيتية.

وأرسل "أحمد خير" وزير خارجية الانقلاب مذكرة إلى السفارة البلجيكية فى الخرطوم (بأن حكومة السودان لا تقر الفوضى وعدم احترام القانون وستعمل على إعادة الأمور فى نصابها)... وكان اللواء "حسن بشير" قد أدلى بتصريح فى لندن يشكو فيه حكومة الجمهورية العربية المتحدة لأنها تضغط على السودان ليسمح لها بإرسال المساعدات.

ويكمل "ميتن ويليمز" وكيل الخارجية الأمريكية لشئون إفريقيا صورة الأحداث بتصريح فى مطار الخرطوم يوم ١٧ فبراير ١٩٦١ بقوله: (إن حكومة السودان قد بذلت جهدا شاقا لتحول دون عبور الأسلحة إلى الكونغو).

وقام عبود بزيارة للولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا... وقال كنيدى وهو يستقبل "عبود" فى أكتوبر ١٩٦١ بعد أيام قليلة من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة: (الرئيس "عبود" هو أحد الأقوياء الذين يظهرون على مسرح السياسة الأفريقية).

وأضاف مادحا موقف السودان فى منع المعونات عن ثوار الكونغو قائلا: (لقد لعب السودان خلال عام ١٩٦١ وخاصة فى الشتاء والربيع دورا هاما وبارزا فى المحافظة على الحرية فى أفريقيا).

وكان اللواء عبود قد سبق أن أرسل برقية إلى "أيزنهاور" بمناسبة يوم الجيش الأمريكى عام ١٩٥٩ يقول فيها: (إن السودان كجزء من العالم الحر يهنيء بهذه المناسبة القوات التى تعمل حقيقة من أجل السلم والحرية)

وهكذا توثقت العلاقات بين قادة الحكم العسكرى والدول الغربية، مما دفعهم إلى اتخاذ مواقف غير وطنية ، عندما لم يسمحوا للطائرات المصرية عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ بالهبوط فى بورسودان لمساعدة الثوار فى جنوب اليمن، بينما فتحوا ميناء المدينة لقطع من الأسطول البريطانى وسمحوا للطائرات البريطانية بالتزود بالوقود والتموين وهى متجهة لضرب الثوار اليمنيين.

ومع ذلك فإن نظام "عبود" رغم أنه عسكرى ومتعاون مع الدول الغربية فإنه لم يرفع ميزانية الجيش، ولم يعمل على تقويته وظل على ما كان عليه قبل الاستقلال بلا تسليح حديث... وبدأ الفرق يزداد ويتسع بشكل واضح بينه وبين الجيش المصرى بعد التسليح السوفيتى.

كان الجيش السودانى ١٢,٠٠٠ جندى عام ١٩٥٨ لم يزد سوى ٣٠٠

خلال فترة الانقلاب ... وللمقارنة فإنه رغم ان السودان نصف سكان مصر إلا أن جيشه بعد الانقلاب لم يكن يصل إلى ١٠٪ من عدد الجيش المصرى.

لم يكن من أهداف انقلاب الجنرالات تكوين جيش وطنى.

ولذا لم يكن غريبا أن يشتهر السودان بين الشعوب الإفريقية بكلمة "سيكوتورى" زعيم غينيا (الرجل المريض فى أفريقيا).

المواجهة الشعبية :

المواقف التى اتخذها الحكم العسكرى أدت إلى عزلة السودان، والانهيار الاقتصادى السريع الذى لمس الحياة اليومية للجماهير ، وفتح الأبواب بلا حساب للاستعمار الجديد ، وإهدار الديمقراطية إهدارا كاملا، وملاحقة الوطنيين والأحرار.

كل ذلك كان دافعا لمقاومة هذا النظام والإصرار على إسقاطه من جانب القوى والتنظيمات السياسية ، وتشكلت جبهة وطنية ضمت أحزاب: الأمة والوطنى الاتحادى والشيوعيين ، وبدأت خطوات الالتقاء فى صلاة عيد الفطر عام ١٩٦٠، وكان تشكيل هذه الجبهة سابقة سياسية هامة فى كل بلاد منطقة التحرر الوطنى، إذ لم يسبق الاعتراف بالشيوعيين كقوة سياسية فى أى بلد عربى.. وكان ذلك دليلا على قدرة الشيوعيين السودانيين فى كسب احترام وتأييد القوى الأخرى رغم انتماءاتها القبلية والطائفية.

ويرجع ذلك أساسا إلى مقاومتهم للحكم العسكرى منذ اليوم الأول، وصلابتهم فى مهاجمة القوانين والقرارات التى قيدت الجماهير وحرمتهم من حرياتهم الديمقراطية.

عندما انعقد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فى فبراير ١٩٥٩، وقف "إبراهيم زكريا" مندوب الحزب الشيوعى السودانى يدين الديكتاتورية العسكرية ، وكان رد الفعل تصريحا للواء "طلعت فريد" وزير الإعلام قال فيه: (من المؤسف أن ينخدع حزب شيوعى

مثل الحزب الشيوعى السوفيتي بأكذوبة وجود حزب شيوعى سودانى ، فلا يوجد حزب من هذا النوع في السودان إطلاقا).

ويلاحظ أن حزب الشعب الديمقراطى المرتبط بالختمية الطائفية القريبة من مصر نسبيا لم يكن مشتركا فى الجبهة ، وكان متعاونا إلى حد ما مع الحكم العسكرى ... وهكذا يوضح موقفه المتأرجح الذى انفصل فيه عن الوطنى الاتحادى ثم ارتبط فى تحالف مع حزب الأمة في تشكيلة وزارية، وأخيرا خضع فى هدوء للحكم العسكرى.

ويلاحظ أيضا أن حزب الأمة كان شديد التردد فى الارتباط بالجبهة؛ فإنه بعد أن توفى السيد "عبدالرحمن المهدى" فى ٢٤ مارس ١٩٥٩، وتولى إمامة الأنصار "الصديق المهدى" ، أصدر منشورا بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٠ يقول فيه (لازال السيد الإمام سائرًا على تأييد الإمام الراحل للوضع الحاضر وإننا متعاونون معه على ما يحقق المصلحة العامة للبلاد بإذن الله).

ورغم حظر الأحزاب ومنع صحفها ووضع الصادرة منها تحت الرقابة، فقد بدأ نوع من التنسيق العلمى بين أحزاب الجبهة... وكان الشيوعيون يتكفلون بإصدار وتوزيع المنشورات فى كل مناسبة دون توقف.

وفى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٦٠ قامت مظاهرات فى حلفا ضد رياسة التهجير إلى (خشم القربة) امتدت إلى أنحاء السودان، وأظهرت إرادة الجماهير فى مقاومة الحكم العسكرى.

وبعد ذلك بأيام قام "جمال عبدالناصر" بزيارة السودان بدعوة من "إبراهيم عبود" ، وكان ذلك موقفا ضروريا بعد عقد اتفاقية المياه مع السودان، وهى التى سهلت خطوات بناء السد العالى.

وبدأ "جمال عبدالناصر" زيارته يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٠، وحاول الحكم العسكرى بوجوده هناك أن يكسب رصيدا حاول به تثبيت قواعد نظامه.

ولكن الأمر من الوجهة الأخرى أثار نشاطا سياسيا شديدا بين القوى التقدمية والوطنية ، فقد خطب "جمال عبدالناصر" معلنا أن الشعب

المصرى يمارس (ثورة سياسية حفزته وتحفزه دائما إلى مقاومة الاستعمار بكل صوره، باعتباره خطرا داهما يهدد حياة الشعوب فضلا عن حريتها وكرامتها... ومن عمق هذا الإيمان يشعر شعبنا أن قضية الحرية لا تتجزأ ، ومن ثم فإن معاركها الكبرى سواء على أرضه أو أراضى غيره من الشعوب هى فى صميم الأمر معارك كل الشعوب).

أراد "جمال عبدالناصر" أن يستثير قضية العزلة السودانية بقدر ما تسمح به ظروف وتقاليد الضيافة، ملمحا إلى ثورة الكونغو التى وقف منها قادة الانقلاب موقفا سلبيا لما سبق شرحه قائلا: (بهذا القدر شعرنا أن عدوان السويس لم يكن علينا وحدنا كما أن العدوان فى الكونغو لا يهدد شعب الكونغو وحده).

وتطرق "جمال عبدالناصر" بعد ذلك دون تردد إلى قضية الثورة الاجتماعية التي قال إن الشعب المصرى يمارسها (ذلك لأن حرية الوطن هى تجميع لحرية المواطنين، ولا يمكن أن تكون حرية المواطن فى بلد إلا بقيام تكافؤ اجتماعى يمنح الفرصة المتساوية للجميع ويمد خير الأرض إلى جميع الأحياء عليها).

ولم يشأ "جمال عبدالناصر" أن تنتهى خطبته عند هذه الحدود فقد طعن عزلة السودان طعنة مباشرة بقوله: (يمارس شعبنا اليوم ثورة عربية دفعته وتدفعه دائما إلى رفع صوته إيمانا بالقومية العربية) واستطرد قائلا: (هكذا فإن شعبنا فى نضاله العنيد من أجل استرجاع حقوق شعب فلسطين إنما ناضل من أجل قطعة سليبة من وطنه ، وكذلك يستقر فى ضمائر شعبنا نفس المفهوم... فى النضال العنيد من أجل حق شعب الجزائر فى وطنه الحر).

فلسطين والجزائر قضيتان كانتا بعيدتين تماما عن تفكير قادة الانقلاب العسكرى، وتصريحات "طلعت فريد" التى ذكرتها كانت مازالت تتردد فى أرجاء السودان.

وختم "جمال عبدالناصر" خطابه بقوله: إنه يؤمن بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب السودان سوف يلتقيان فى معارك الكفاح من أجل

أوطان ترفرف عليها أعلام الحرية ، وفى معركة التطور الاجتماعى الذى يمهد له ويحققه تطوير الزراعة والصناعة والخدمات.. وفى معركة القومية العربية دفاعاً عن شرف كل وطن عربي واستقلاله ، دفاعا عن كرامة كل وطن عربى وعزته.

قال لى "زكريا محيي الدين"، الذى صاحب "جمال عبدالناصر" فى رحلته التي حضر فيها احتفالات العيد الأول للثورة وطاف فيها بأرجاء البلاد حتى غادرها يوم ٢٦ نوفمبر: إن الشعب السودانى كان يلتهب حماسه لرؤية "جمال عبدالناصر" وسماع خطبه.

ورغم ما كان في كلماته من بعض العبارات التقليدية التى تفرضها واجبات اللياقة، إلا أن معانيها وأهدافها السياسية كانت تصل إلى قلوب المواطنين فترفع عنها قبضة اليأس وتشعل فيها الأمل.

ويؤكد "زكريا محيى الدين" أن "جمال عبدالناصر" كان يستهدف من رحلته إثارة مشاعر الجماهير.

وقد تحقق ذلك فعلا فلم تكد تمضى عدة أيام على مغادرته الخرطوم عائدا إلى مصر حتى نشطت الجبهة وانتهى الرأى عندها إلى إعداد مذكرة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ مرفوعة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقعها قادة الأحزاب وعدد من الشخصيات البارزة وطالبوا فيها (مدفوعين بالرغبة الصادقة فى التفاهم والتعاون) بالأسس الآتية :

١ – أن يتفرغ الجيش لمهمته الوطنية الأساسية وهى حماية البلاد.

٢ – تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتحقق الآتى:

(أ) تمارس سلطات الحكومة فى فترة الانتقال.

(ب) تضع التخطيط السليم والأسس الواضحة الديمقراطية فى السودان وعلى ضوء تجارب الماضى.

(جـ) تضع قانون انتخابات عادل يجرى الانتخابات، لإيجاد ممثلى الشعب الذين سيتولون الحكم فى صورته النهائية

ليضعوا الدستور.

٣ - رفع حالة الطوارئ فورا وكفالة حريات المواطنين وضمان حرية الصحافة؛ ليستطيع الشعب أن يعبر عن إرادته فى حرية ؛ولتستطيع الحكومة القومية تحسس رغباته والتجاوب مع اتجاهاته.

كان نتيجة هذه المذكرة كما يذكر "محمد أحمد محجوب" فى كتابه (محاكمة الديمقراطية) حرمان "إسماعيل الأزهرى" و"عبدالله خليل" من معاشهما البالغ ١٠٠ جنيه شهريا.

هكذا حققت زيارة "جمال عبدالناصر" خطوة إيجابية فى طريق الوحدة الوطنية والنضال ضد العسكريين.

ولما ذهبت المذكرة الأولى بلا صدى وجه قادة جبهة الأحزاب المعارضة مذكرة ثانية فى يناير ١٩٦١ ، كانت نتيجتها قيام اتصالات منفردة بين بعض أعضاء المجلس الأعلى (اللواء "طلعت فريد" وأميرالاى "المقبول الأمين") وبين "الصديق المهدى" فى محاولة للوصول إلى نتيجة فيما يتعلق بمستقبل السودان.

ولكن هذه الاتصالات قد انتهت إلى غير نتيجة عندما أصر ممثلو المجلس الأعلى علي أنهم قد استولوا على الحكم بالقوة، ولن يتركوه إلا بالقوة.

ورد "الصديق المهدى" على ذلك بمذكرة فى ١٣ مارس ١٩٦١ نشرت فى كتاب (ثورة شعب) وجاء فيها انه (ليس صحيحا أن الجيش قد جاء إلى الحكم بالقوة وأن هذه حقيقة تاريخية سافرة لا تقبل الجدل) وانتهى إلى نفس مطالب مذكرة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠.

بعد فشل الاتصالات بدأ الحكم العسكرى فى حملة استفزازات ضد الأنصار، فحدد فى شهر مايو ١٩٦١ إقامة "الصادق المهدى" و"أحمد المهدى" بعد رحلة إلى غرب السودان ومنع الأنصار من رفع الأعلام وترديد الأناشيد.

وأرسل "الصديق المهدى" مذكرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦١ إلى اللواء "إبراهيم عبود" يحتج فيها على ماحدث ، محملا إياه (مسئولية ما قد يترتب على تصرفات الحكومة الاستفزازية ضد الأنصار من فئات الشعب).

وفى منتصف يونيو ١٩٦١ حدث إضراب شامل لعمال السكة الحديد شكل نقطة انطلاق جديدة فى نضال القوى الثورية وأعقب ذلك محاكمة مناضل شيوعى فى الأبيض وتعرضه للتعذيب واعتقال محاميه.

وبادر زعماء الأحزاب فى ١١ يوليو بإرسال برقية إلى المجلس الأعلى تدين هذا التصرف وتطالب بتنحى الحكومة وعودة الحياة الديمقراطية.

ووضح للحكومة أن هناك تحفزا شعبيا عاما، وأن الجماهير قد وصلت إلى درجة كبيرة من السخط فأصدرت قرارها باعتقال ١٢ من زعماء الأحزاب ونفيهم إلى (جوبا) وهم الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" و"إسماعيل الأزهرى" و"عبدالله خليل" و"محمد أحمد المحجوب" و"مبارك زروق" و"محمد أحمد المرضى" و"إبراهيم جويل" و"أمين التوم" و"عبدالله عبدالرحمن نقدالله" و"عبدالله ميرغنى" و"عبدالرحمن شاخور" و"أحمد سليمان".

ويقول "محمد أحمد محجوب" فى كتابه (محاكمة الديمقراطية): إنه كان ينام فى غرفة واحدة مع عبدالخالق محجوب و"عبدالرحمن نقدالله" و"أحمد سليمان" . وهكذا اجتمع ممثلو الأنصار مع الشيوعيين فى غرفة شديدة الضيق فى (جوبا) حيث تكاد الأمطار لا تنقطع.

ويقول "محمد أحمد محجوب" : إنه كان قد بدأ يدرس الماركسية ويترجم مع الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" كتابا لبليخانوف.

أحدثت هذه الاعتقالات صدي محليًا وعالميًا واسعًا، وبادر الشيوعيون فى (أم درمان) و(الأبيض) بتنظيم مظاهرات حوكم فيها عدد من أعضاء الحزب أمام محاكم عسكرية.

وتوالت البيانات والمنشورات من الجبهة إلى أن أضرب الزعماء عن

الطعام بعد ٢٠١ يوم من الاعتقال، حتى يتم الإفراج عنهم وفزعت الحكومة لذلك،وأصدرت قرارها بالإفراج عنهم فى اليوم التالى للإضراب عن الطعام مباشرة : ٢٨ يناير ١٩٦٢.

ارتفعت الروح المعنوية عند الجماهير بعد الإفراج عن زعمائهم ، ولكن جبهة الأحزاب المعارضة بدأت تتراجع متأثرة بوفاة الإمام "الصديق المهدى" كما جاء فى كتاب الحزب الشيوعى (ثورة شعب) والتى حدثت يوم ٢ أكتوبر ١٩٦١ أثناء وجود الزعماء فى معتقل (جوبا).

وافقت الجبهة صاغرة علي قرار الحكومة بإلغاء احتفالها بعيد الاستقلال فى أول يناير ١٩٦٢، كما وافقت على إلغاء الاحتفال الذى قررت إقامته بمناسبة الإفراج عن زعمائها... وركنت الأحزاب الأخرى عدا الحزب الشيوعى إلى الهدوء والاستكانة ، مما جعل الحزب الشيوعى لا يجد سبيلا للتغلب على سلبيته إلا بالخروج من الجبهة بعد رفضهم الدعوة إلى الإضراب السياسى العام.

وانسحب الحزب الشيوعى من تجمع المعارضة فى نهاية عام ١٩٦٢، معبرا عن رأيه فى ضرورة دفع حركة الطبقات الثورية للحد الأقصى عن طريق تجميع كل القوى الوطنية والديمقراطية وتوحيدها فى اتحاد أوثق.

الفصل الرابع

ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤

(أول ثورة فى التاريخ ينتصر
فيها الشعب الأعزل على
انقلاب عسكرى مسلح)
(ثورة أكتوبر ثورة وطنية
مناهضة للاستعمار القديم
والحديث ... ويعتمد
مستقبلها على مقدرة القوى
التى أشعلتها فى التعبير عن
إرادتها تعبيراً ديمقراطيا)

الشهيد المناضل
عبد الخالق محجوب

ثورة ٢١ أكتوبر:

جنحت الأحزاب التقليدية للصمت والإذعان لواقع الحياة ، بينما واصل الحزب الشيوعى نضاله بين مختلف الفئات والطبقات الثورية بما فيهم ضباط القوات المسلحة الذين شكل لهم تنظيما سريا خاصا يشرف عليه سكرتير الحزب الشهيد المناضل عبدالخالق محجوب.

لم يتهاون الحزب الشيوعى مع الديكتاتورية العسكرية مطلقا .. وعندما قام بريجنيف وكان رئيسا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بزيارة السودان، لم يصدر الحزب الشيوعى بيانا يرحب بالزيارة ولكنه أصدر منشوراً يهاجم فيه بعنف الحكومة العسكرية.

وتبنى الحزب الشيوعى السودانى شعار الإضراب السياسى العام، وأصدر مكتبه التنظيمى فى أغسطس ١٩٦١ الخطة التنظيمية التى يسير عليها الحزب لتنفيذ الشعار.

وأوضح التقرير مضمون هذا الإضراب السياسى العام بهذه الفقرة (أنه توقف الجماهير الثورية عن العمل ويتم تنفيذه عندما تصل الجماهير الثورية إلى وضع لا تحتمل فيه العيش تحت ظل النظام الراهن).

وترك الحزب توقيت الإضراب (مرهونًا بالحدود التى تصل اليها الحركة الجماهيرية الصاعدة) .. وعن مكانه قال : (قد تكون البداية للطبقة العاملة وقد تكون للطلاب أو الزراع، وقد تكون البداية فى الخرطوم أو عطبرة أو بور سودان أو الجزيرة .. ليس المهم أو الأمر الجوهرى تحديد تبعات الإضراب أو فى أى منطقة يبدأ، وإنما الأهم والذى تتطلبه الظروف الراهنة هو الارتقاء بالنضال الجماهيرى وتنظيمه ليصل إلى نقطة التنفيذ الشاملة).

وخلال فترة الحكم العسكرى كانت هناك بعض العناصر تدعو إلى الإضراب السياسى قبل نضج الظروف المهيئة لذلك .. وعلى سبيل المثال تقرر عقد مؤتمر النقابات للعمال السودانيين فى أغسطس عام ١٩٦٣ تحت إشراف ضابط الجيش البكباشى "محمد عبدالحليم" الذى تخرج فى

الكلية الحربية المصرية وتخرج فيها ضابطا بالمدفعية المضادة للطائرات عام ١٩٤٢، ثم نقل إلى القوات السودانية ، والذى عينه الحكم العسكرى مديرا لمكتب العمل، وصاغ قرارات تهاجم الحزب الشيوعى بلا مبرر.

وأصدر الحزب بيانا قال فيه: (إن الاستعمار الأمريكى الذى تشرف على مؤامراته بالخرطوم السفارة الأمريكية هو صاحب المصلحة الأولى فى قسم الحركة النقابية .. إن هذا يخدم الأغراض التى من أجلها جاءت المعونة الأمريكية للسيطرة على اقتصاد البلاد واستغلال الأيدى العاملة، وليس البكباشى "محمد عبدالحليم" إلا أداة فى يد القوى الاستعمارية لتنفيذ المؤامرة).

وحاول البعض إثارة فكرة الإضراب السياسى، ولكن الحزب الشيوعى عارض ذلك؛ لأنه كان مقدرا له لو تم أن يعود على الحركة بنفس الانتكاسة التى تسبب فيها إضراب عمال السكة الحديد فى يوليو ١٩٦٠.

ونضجت الظروف للاقتراب من الإضراب السياسى عندما ارتفعت الأسعار ارتفاعا جنونيا، وبلغ عدد العاطلين المسجلين فى مكتب الخرطوم ٦٠ ألفا فى مدينة لا يزيد سكانها على ثلث مليون ، وارتفعت الضرائب غير المباشرة خلال خمس سنوات إلى نسب تتراوح بين ٥٠ و٦٣ فى المائة.

وبدأت الأحداث تتحرك.

فى صيف ١٩٦٣ أضرب المزارعون فى مشروع شمال الجزيرة.

وفى بداية ١٩٦٤ تمت الانتخابات بين المزارعين على الأسس التى وضعتها الحكومة، وكانت النتيجة نجاح ١٥٤ عضوا كلهم من المعارضين لسياسة الحكومة.

وفى صيف ١٩٦٤ وافقت الحكومة تحت ضغط العمال على مبدأ تكوين اتحاد لنقابات العمال، وشددت من أجل ذلك قبضتها وضاعفت رقابتها، ولكن ٥٥ نقابة من ٦٣ قررت انتخاب الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" سكرتير عام اتحاد النقابات المساعد الذى أمضى فى السجن خمس

سنوات.

وفجأة .. فى يوم ١٢ أغسطس قررت الحكومة منع عقد المؤتمر الذى كان مقرراً ان ينعقد بعد ثلاثة أيام ، وذلك بعد وصول أفواج المدعوين من العمال من مختلف الدول ومنهم ممثلون لاتحاد نقابات العمال العرب، واتحاد عمال الجمهورية العربية المتحدة .. وصاحب الإلغاء حملة اعتقالات شملت مئات النقابيين.

ووصل غضب الجماهير إلى الذروة وخرجوا إلى الشوارع يتظاهرون ويهتفون ضد نظام عبود، وخاصة عندما فكرت الحكومة فى تتبيع الجامعة إلى وزارة التربية والتعليم فتظاهر الطلبة احتجاجا.

وكانت الشرارة الأولى يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ عندما استقرت رصاصة فى قلب الشهيد "أحمد قرشى" عضو رابطة الطلبة الشيوعيين، فحمله زملاؤه إلى مبنى الجامعة وناموا حول جثته لحراستها.

وفى اليوم التالى حمل الجثمان أساتذة الجامعة وهم يلبسون الأرواب واجتمع أكبر حشد للجماهير فى تاريخ السودان، وأحاطت الجماهير بالدبابات وعربات الجيش المصفحة وهى تهتف بسقوط الحكم القائم.

وسرت الشرارة بين الجماهير كاللهب .. ووقف القضاة يشاركون أساتذة الجامعة وطلابها موقفهم وفى مقدمتهم القاضيان "بابكر عوض الله" و"عبدالمجيد إمام".

وبرزت خلال الأحداث الملتهبة المتلاحقة فكرة تجمع يضم نقابات الأطباء والعمال والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والمعلمين واتحاد الطلبة.

الظروف أصبحت ناضجة تماما لتحقيق الفكرة التى تبناها وبلورها الحزب الشيوعى السودانى وناضل أعضاؤه ببسالة من أجل تحقيقها : فكرة الإضراب السياسى العام.

وأعلن "عابدين اسماعيل" نقيب المحامين أمام المحكمة العليا بالخرطوم تكوين (الجبهة القومية الموحدة) وإعلان الإضراب السياسى.. العام يوم

٢٤ أكتوبر .

واهتزت السماء بصيحات الشعب وهو يؤيد النداء .. وبدأت خطوات عملية لتنفيذ الإضراب.

وعاشت الجماهير فى شوارع الخرطوم، وأعلن اللواء "حسن البشير" عضو المجلس الأعلى ووزير الدفاع بأنه قرر تشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة أعضاء الجبهة، والمتظاهرين بالمادة ٤ من قانون الدفاع التى تنص على الحكم بالإعدام.

وحددت إقامة القاضيين "بابكر عوض الله" و"عبدالمجيد إمام" وأعلن قرار بحظر التجول ليلا .. ولكن الجماهير لم تتردد لحظة فى الخروج إلى الشوارع والتظاهر والاضراب ، وتم نزول قوات الجيش.

المزارعون فى "الجزيرة" رفعوا أيديهم عن الزراعة.

فى مدينة "الدويم" أطلقت الجماهير سراح المسجونين وكان فى السجن الأميرالاى "عبدالرحيم شنان" الذى قاد انقلاب مارس ١٩٥٩، ودخل السجن فى مايو من نفس العام .. ولكن الأميرالاى "شنان" رفض الخروج منتظراً قرار الإفراج عنه من أعضاء النظام الجديد.

وفى مدنى سلم الحاكم العسكرى السلطة إلى القضاة المدنيين.

وفى "عطبرة" انسحبت قوات الجيش إلى الثكنات.

وفى يوم ٢٦ اكتوبر تحرك عدد من ضباط الجيش التقدميين والوطنيين إلى القصر الجمهورى حاملين عريضة موقعا عليها من حولى ١٦٠ ضابط، فى مقاومة منهم لمنع انفراد اللواء "حسن البشير" بالسلطة، ومنع استخدام الجيش لضرب الشعب.

طالبت المذكرة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ومجلس الوزراء ووقف المجازر وتطهير الجيش من الفساد.

وفى التاسعة من مساء نفس اليوم أذيع بيان عبود الذى أعلن فيه تخلى المجلس عن سلطاته وعزل الوزارة، وحل المجلس الأعلى .. وانفجرت فى

الخرطوم عاصفة من التأييد الشعبى الجارف استعداداً لاستقبال نظام حكم جديد، انتصرت فيه إرادة الشعب الأعزل على قوة الديكتاتورية العسكرية المسلحة.

وبدأت المفاوضات من أجل تكوين الوزارة الجديدة مع (الجبهة القومية الموحدة) التنظيم الوحيد المعلن الذى قاد الجماهير خلال أيام الثورة.

واستقر الرأى على تعيين "سر الختم خليفة" رئيسا للوزراء بعد اعتذار "بابكر عوض الله"، وهو من رجال التعليم وكان وقتها مديرًا للمعهد الفنى وليس له صلة بالسياسة.

وتشكلت الوزارة من ممثل واحد لكل حزب من الأحزاب .. "محمد أحمد محجوب" عن (الأمة) وزيرا للخارجية، و"مبارك زروق" عن (الوطنى الاتحادى) وزيرا للمالية، و"أحمد سليمان" عن الشيوعى وزيرا للزراعة، وبقية الوزراء من الأسماء الجديدة التى لم تتول مناصب وزارية سابقة، يمثلون النقابات والهيئات التى كانت تتعاون مع الحزب (الشيوعى) تعاونا وثيقا .. وضمت الوزارة أيضا الشهيد المناضل "الشفيع أحمد الشيخ" وزيرا للدولة ممثلا للعمال ، كما ضمت ثلاثة وزراء من الجنوبيين.

وكانت هذه هى أول مرة تصل فيها القوى الديمقراطية للسلطة بعيدا عن الأحزاب التقليدية.

أول قرار للوزارة كان الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين وخرج الأمير الاى "عبدالرحيم شنان" وزملاؤه من سجن الدويم.

ولم تكد تمضى عدة أيام على تاليف الوزارة حتى فوجئ الناس ليلة ٩ نوفمبر ١٩٦٤ بمن يدعوهم من الإذاعة للخروج إلى الشوارع لحماية الثورة من انقلاب عسكرى محتمل.

كان المتحدث هو "فاروق أبو عيسى" المحامى وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، وسكرتير الجبهة الوطنية للهيئات، وهو الاسم الذى استقرت عليه الجبهة القومية الموحدة .

وفوجئت ليلتها وكنت هناك فى الخرطوم بأن الجماهير قد خرجت إلى

الشوارع وأقامت المتاريس واحتلت الشوارع، مدافعة عن انتصارها وهى تدق الطبول وتهزج بالأناشيد.

وكان السر وراء هذا الحذر هو اعتقال ثمانية من الضباط الوطنيين منهم الشهيد "فاروق عثمان حمد الله" والبكباشى "جعفر نميرى" أفرج عنهم فوراً.

وفى هذه الليلة كانت إذاعة القاهرة تردد ما تذيعه إذاعة "أم درمان" وهى تطالب الشعب بالخروج لحماية مجلس الوزراء ومبنى الإذاعة حتى استقر الأمر وعاد الهدوء.

وعقدت الوزارة اجتماعا يوم ١٠ نوفمبر قررت فيه اعتقال اعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق وترحيلهم يوم ١١ نوفمبر إلى "زالنجى" فى غرب السودان.

وأصدر "سر الختم خليفة" بصفته وزيرا للحربية قرارا بتعيينات جديدة فى الجيش.

وفى يوم ١٥ نوفمبر أعدت الوزارة بيانا للواء عبود؛ ليذيعه معلنا استقالته باعتباره آخر مظهر من مظاهر الحكم العسكرى المنهار.

وذهب أعضاء مجلس الوزراء جميعاً إلى القصر الجمهورى لمواجهته بذلك، وكانت آخر رغباته كما وصفها "محمد أحمد محجوب" فى كتابه (الديمقراطية فى الميزان) هى أن تؤخذ له صورة مع مجلس الوزراء، وقد تم ذلك فعلا، ثم طلب منهم أن يبقى ابنه مقيما فى منزل سفير السودان فى لندن حيث يدرس هناك، وأخيرا طلب معاشا مناسبا له باعتباره رجلا فقيرا لا يمتلك ما يؤمن حياته، وقد أجيب إلى كافة طلباته.

وهكذا انتهى عهد الحكم العسكرى للجنرالات فى السودان، وطويت صفحة ستة أعوام سوداء بعد أن سجل الشعب السودانى حدثا تاريخيا لا يتكرر كثيرًا، هو قهر نظام عسكرى رجعى تطارده صيحات الجماهير الغاضبة (إلى الثكنات .. يا حشرات).

وتثبت الأحداث أن ثورة ٢١ أكتوبر لم تكن وليدة انفجار مرتجل، ولم

تكن يقظة مفاجئة .. وإنما كات ثمرة ناضجة لنضال طويل قادته جبهة المعارضة حتى نهاية ١٩٦٢ م ، ثم الحزب الشيوعى السودانى مع العناصر الوطنية والديمقراطية فى مختلف النقابات والهيئات؛ لتحقيق الشعار المرشد لهم وهو الإضراب السياسي العام .

ولا شك أن من العوامل الحاسمة فى انتصار ثورة ٢١ اكتوبر انحياز بعض الضباط الوطنيين إلى جانب الشعب يوم ٢٦ اكتوبر وتقديم مطالبهم التى تصدرها حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحل مجلس الوزراء .

وكانت القاهرة ترقب أحداث السودان بقلب مشوق لتغيير الوضع هناك، فإنه بالرغم من العلاقات التقليدية الطيبة بين الدولتين بالرغم من الوصول إلى اتفاقية مياه النيل، فإن "جمال عبدالناصر" لم يكن سعيدًا لعزلة السودان، ولم يكن راضيا عن تقريب الحكم العسكرى للدول الغربية وفتح الأبواب للاستعمار الجديد ، فى وقت كانت مصر فيه تقاوم مؤامرات الإمبريالية الأمريكية وخططها فى انفصال سوريا، ومقاومة الثورة اليمنية من السعودية.

ولذا فإنه ما إن وصلت الأخبار الأولى للثورة إلى مصر حتى شاع نوع من التأييد الرسمى والشعبى للثورة المتفجرة يوما بعد يوم.

وسافرت فى الأيام الأولى للثورة مندوباً عن مجلة روز اليوسف التى كنت قد بدأت الكتابة فيها من شهور بالرغم من أنى كنت مازلت أعمل مديرا لمؤسسة المسرح، التى كان عبدالقادر حاتم وزير الإرشاد القومى قد اعتدى عليها وحل تنظيمها المتماسك، وجعلها تابعة للإذاعة بالرغم من ابتعاد الصلة بين المجالين .. مما خلق تناقضات ومتاعب تُصعِّب العمل وتعرقله.

وكانت صلتى الوثيقة السابقة بالشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" منذ كان طالبا فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ومنتمياً إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، ومقابلتى له فور وصولى هناك ـ عاملاً رئيسيا فى رؤيتى لحقيقة الوضع فى السودان ، وكتابة عدة تحقيقات عن ذلك فى مجلة روز اليوسف خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ .

كان الشهيد "عبدالخالق "حريصا على نفى الصفة التى أطلقها مندوب (للاسوشيتد برس) يسمى ماكارتى من قوله بأن ثورة أكتوبر شيوعية (يملك زمام الموقف فيها رجل غامض، يسمى "عبدالخالق محجوب" سكرتير الحزب الشيوعى).

كما كان الشهيد :عبدالخالق" واضحا تماما فى قوله بأن (ثورة أكتوبر ثورة وطنية مناهضة للاستعمار القديم والحديث .. ويعتمد مستقبلها على مقدرة القوى التى أشعلتها فى التعبير عن إرادتها تعبيرا ديمقراطيا).

وقد سجلت وقتها قوله: (إن الظروف التى أحاطت بثورة ٢١ أكتوبر والعوامل التى أثرت فى الشعب السودانى خلال سنوات الحكم الرجعى الست قد فتحت الآفاق لطريق واسع لبناء الاشتراكية فى السودان.. صحيح أن الحزب الشيوعى ظل خلال هذه المدة يدعو للاشتراكية ويؤثر على أقسام من جماهير الشعب، ولكن من غير الصحيح اعتبار المطامع الاشتراكية لكل قطاعات الشعب المناضل وقفا عليه وحده .. وهذه حقيقة لا تفوت على بال الشيوعيين فى السودان لأنها موضوعية وذات صلة بالحياة المعاصرة لشعب السودان).

وقال الشهيد "عبدالخالق" أيضًا: (على الرغم من أن الحزب الشيوعى السودانى قد أبرز تنظيمه علنا بعد انتظار ثورة ٢١ اكتوبر إلا أنه لم يعتبر هذا التنظيم وحده معبرا عن الاتجاهات الاشتراكية المختمرة فى أذهان ثوار ٢١ اكتوبر).

الاشتراكية برزت كشعار جديد للجماهير .. ووجد ذلك ترحيبا شديدا من "جمال عبدالناصر" ، جعله يفوِّت فرصة تخريب جسر التعاون بين القاهرة والخرطوم على بعض العناصر الرجعية.

وكان ذلك عندما ثارت الجماهير فى السودان على مقالين، أولهما كتبه "محمد حسنين هيكل" رئيس تحرير الأهرام، والثانى كتبه "موسى صبرى" وأرسله من الخرطوم حيث أضاف إليه بعض المحررين كلمات تقول بأن الجماهير كانت تهتف لمصر ولجمال عبدالناصر، فى محاولة ساذجة لتصوير الثورة وكأنها من صنع مصر.

واستغلت بعض العناصر ظهور هذين المقالين ، والحساسية الشديدة عند السودانيين من كل كلمة تنشر عن مصر أمر معروف وشديد الوضوح، فوجهت عدداً محدوداً من المتظاهرين إلى السفارة المصرية حيث اعتدوا عليها وحرقوا العلم المصرى.

وأسرع وقتها وزير الخارجية "محمد أحمد محجوب" وعدد من الوزراء إلى السفارة المصرية يقدمون الاعتذار للسفير الذى حاول أن يجعل منها مشكلة، ولكن ما إن وصل الأمر إلى "جمال عبدالناصر" حتى أدرك أن هذا العمل لا يمكن أن يمثل التيار الرئيسى للثورة، ولابد أنه من تدبير بعض العناصر التى هالها وضوح الاتجاه الاشتراكى لثورة أكتوبر، ونتيجة ذلك الحتمية ارتباط جديد وثيق مع مصر والدول العربية المتحررة.

وطلب "جمال عبدالناصر" من السفير عدم تقديم احتجاج، وأمره برفع العلم المصرى فى هدوء.

ولن تقف محاولة تخريب اتجاه الثورة عند هذا الحد، فقد حدث يوم ٦ ديسمبر الذى أطلق عليه اسم (الأحد الحزين) حادث مروع إذ كان حشد من أبناء الجنوب ينتظر الوزير الجنوبى "كايمنت أمبورو" فى مطار الخرطوم، وتأخرت الطائرة وسرت بين المستقبلين إشاعة تعرض الوزير للخطر، وبدأ القلق والغضب يسرى فى صفوفهم، ولما طالبهم البوليس بالتفرق والعودة رفضوا وحدث اشتباك بين الطرفين، انتهى إلى اشتباك عام بين الشماليين والجنوبيين قتل فيه ١٣ شخصا وجرح كثيرون.

كان "جمال عبدالناصر" يرقب الموقف فى السودان بنظرة الزعيم الوطنى المتفتح، الذى يساند بحكم ثوريته ومبادئه حركات التحرر الوطنى فى كل موقع.

ولذا بادر إلى عقد صلة مع القوات الثورية السودانية التى كان الحزب الشيوعى يقف منها خلال هذه المرحلة فى موقف الطليعة. عندما كتبت تحقيقاتى الصحفية عن ثورة أكتوبر فى السودان فى مجلة روز اليوسف، أصدر "جمال عبدالناصر" قراره بتعيينى رئيسا لتحريرها فى أول ديسمبر ١٩٦٤، فى الوقت الذى كان فيه "أحمد فؤاد" رئيس مجلس إدارة بنك

مصر قد عين رئيسا لمجلس إدارتها ، وبدأت صلة جديدة بين "جمال عبدالناصر" وبين الحزب الشيوعى السودانى الذى سبق له أن ساند ثورة يوليو خلال فترة العدوان الثلاثى، وأرسل عدداً من المتطوعين وناضل نضالا طويلا من أجل تحسين سمعة الحكم فى مصر بعد عزل نجيب واستقلال السودان وركوب الأحزاب التقليدية وخاصة حزب (الأمة) موجة التناقض مع مصر.

وأصبحت الجماهير فى السودان تهتف بحياة "جمال عبدالناصر"، وتنظر إليه نظرتها إلى بطل مرموق تتطلع إليه وهو يقود مصر فى خطواتها التحررية، بينما رجال الانقلاب العسكرى الرجعى فى السودان يقيدون خطوات الشعب بالعزلة والأغلال.

وكان أول مندوب يقابل "جمال عبدالناصر" من الحزب الشيوعى فى هذا الوقت هو "محجوب عثمان" عضو اللجنة المركزية الذى حضر إليه حاملا رسالة الحزب، وقد حضرت هذه المقابلة مع "أحمد فؤاد" وتم الاتفاق فيها على قيام صلة سياسية بين القاهرة والحزب فى الخرطوم عبر بعض المسئولين هناك.

ووافق "جمال عبدالناصر" فى هذا اللقاء على طبع كتاب عن تاريخ الحزب ونضاله ضد الانقلاب العسكرى باسم (ثورة شعب).

أصدر "جمال عبدالناصر" أوامره لخالد محيى الدين رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم فى ذلك الوقت بطبع الكتاب فى المؤسسة على ألا يتحمل الحزب تكاليف الطباعة .. وعلى ألا يوزع الكتاب فى مصر.

وعندما صدر الكتاب قامت حوله مناقشة فى الاجتماع العاشر الذى عقده "جمال عبدالناصر" مع أمانة الاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٦ إذ أثار أحد الأعضاء قضية نشر الكتاب قائلاً: إن هذا الكتاب يجعل الأحزاب الأخرى تتساءل إن كنا نؤيد وضعا معينا فى السودان وتتساءل هل نحن فعلا نشجع وضعا معينا هناك ؟

واستطرد العضو قائلاً : إن كان الأمر كذلك فإنه كان لا داعى لأن

يكتب على الكتاب أنه طبع فى أخبار اليوم.

وأجاب "جمال عبدالناصر" فى صراحة تامة قائلاً: (لقد وافقت على طبع هذا الكتاب ولو أن الاخ على حق فيما قاله. وبالنسبة للوضع فى السودان فإن الحزب الشيوعى افضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية ، والحقيقة أن الحزب الشيوعى فى السودان يقف فى خط وطنى ويتعاون مع حزب الشعب الديمقراطى وجبهة الهيئات والعمال ونحن لا نعادى الحزب الشيوعى فى السودان).

هذه الصلة التى بدأت لم تنقطع مطلقا طوال حياة "جمال عبدالناصر" ولم تشبها المحاذير أو الشكوك.

وقامت هناك صلة أخوة نضالية بين "عبدالناصر" وبين الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" الذى لم يحضر مرة إلى القاهرة إلا واستقبله "جمال عبدالناصر" وعقد معه جلسة مناقشة ودودة وطويلة.

إجهاض ثورة أكتوبر:

كانت الأحداث تلاحق الوزارة الجديدة التى شكلها "سر الختم خليفة"، والتى بدأت تتخذ إجراءات ترفع عن المجتمع قبضة الحكم العسكرى وتطهر آثاره.

أصدرت قرارا بمنع مرور الطائرات البريطانية فوق مجالها الجوى.

صادرت أموال رجال المجلس الأعلى السابق وبعض الذين أثروا عن طريق الاتصال المريب منهم.

غيرت فى قيادات الجيش وأحالت إلى التقاعد بعض كبار الضباط. أعادت الحقوق الديمقراطية لتكوين النقابات المهنية والاتحادات العمالية.

وقام "سر الختم خليفة" بزيارة مصر فى يناير ١٩٦٥ حيث استقبله الرئيس "جمال عبدالناصر"، وكان لهذه الزيادة التى صحبه فيها "محمد أحمد محجوب" و"أحمد سليمان" و"كليمنت أمبورو" صدى كبير فى تحسين العلاقات بين البلدين.

ولكن الوزارة الجديدة بدأت تصطدم بإصرار الأحزاب التقليدية على إجراء الانتخابات بعد ستة شهور كما ورد فى البيان الأول للوزارة والذى صدر دون دراسة متأنية شاملة للأوضاع فى السودان.

وكان الجنوب مشكلة تفرض نفسها على الموقف .. فأصدرت الحكومة قراراً بإطلاق سراح المسجونين السياسيين من أبناء الجنوب، والاعتراف بعطلة يوم الأحد والبدء فى المفاوضات مع ممثلى أحزاب الجنوب.

ولكن إجراء الانتخابات عندهم كان يمثل مشكلة، وقد أرسل اتحاد السودان الوطنى الأفريقى أو حزب (سانو) خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء يقول له فيه: إن آلافا من اللاجئين من مواطنى جنوب السودان موجودون حالياً فى بلاد إفريقية مجاورة خاصة فى الكونغو وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا، وهم يمثلون قسما هاما من شعب جنوب السودان، فمنهم الزعماء السياسيون والمهنيون وزعماء القبائل والطلاب، وقد اضطروا لمغادرة البلاد أثناء الحكم العسكرى المنهار.

ولذا طالب زعماء الجنوب بتأجيل إجراء الانتخابات بينما طالب "الصادق المهدى" و"اسماعيل الأزهرى" بإجراء الانتخابات فى الموعد المحدد لها مارس ١٩٦٥ دون نظر إلى مشكلة الجنوب.

وأصبحت الانتخابات هى محور الخلاف .. الجبهة الوطنية للهيئات التى حضرت وقادت الثورة ترفض إجراء يثير الجنوبيين ويؤدى إلى عزلتهم عن الشمال ، ويساندهم فى ذلك الحزب (الشيوعى) و(الشعبى الديمقراطى) بينما يصر حزب الامة و(الوطنى الاتحادى) على سرعة إجراء الانتخابات مستندين إلى نفوذهم التقليدى ووجود عناصر موالية لهم فى المناصب الإدارية .

وحدثت بعض المصادمات بين أنصار حزب (الأمة) الذين حضر منهم ٣٠,٠٠٠ ليقيموا فى "أم درمان "، وبين الجماهير المؤمنة بقيادة الجبهة التى أنقذتهم من الحكم العسكرى .

وخلال هذه الفترة حضرت "اليزابيث" ملكة بريطانيا لزيارة السودان

فى ٨ فبراير ١٩٦٥ تجديدا للعلاقات القديمة بين البلدين .

وبعد ذلك بأيسام قسام الصادق المهدى و"اسماعيل الأزهرى" و"محمد أحمد محجوب" بزيارة رئيس الوزراء سر الختم خليفة فى منزله سرا فى الثانية بعد منتصف الليل، حيث ضغطوا عليه من أجل تقديم استقالة الوزارة بالرغم من أنه فى نفس الليلة -١٧ فبراير- كان هناك اجتماع لمجلس الوزراء تم الاتفاق فيه على استمرار الوزارة فى موقعها حتى يتم تمهيد الظروف المناسبة لإجراء انتخابات سليمة تحقق وحدة الشمال والجنوب ، وتقدم تعبيرا صحيحا عن إرادة الشعب .

كان موقف "سر الختم خليفة" غريبا طعن به الثورة التى اختارته رئيسا، وخان الجماهير التى منحته ثقتها .. وكان فى ذلك خاضعا لنفوذ الأنصار وأصهاره أسرة المهدى .

وقد أسفرت الانتخابات المتعجلة التى تمت فى أبريل ١٩٦٥ وقاطعها الجنوبيون وحزب (الشعب الديمقراطى) عن حصول حزب (الأمة) على ٧٥ مقعدا من ١٧٣، و(الوطنى الاتحادى) على ٥٣ مقعدا، و(الحزب الشيوعى) على ٨ مقاعد كما أسفرت انتخابات الخريجين على حصول الحزب (الشيوعى) على ١٣ مقعدا من ١٥.

كان رفض حزب الشعب الديمقراطى دخول الانتخابات عملا غير مبرر؛ فقد حرم (التجمع الشعبى الديمقراطى) الذى ربط بينه وبين الحزب (الشيوعى) وتنظيمات الجبهة من فرصة الحصول على مقاعد كافية تؤدى الى تكوين معارضة قوية نشطة، كما أنه سهل من حصول حزب (الأمة) على أغلبية كبيرة.

تولى "محمد أحمد محجوب" رئاسة وزارة ائتلافية من (الأمة) و(الوطنى الاتحادى) وعين "اسماعيل الأزهرى" رئيسا دائما لمجلس الرئاسة، واجتمعت الجمعية التأسيسية بلا ممثلين للجنوبيين فى ١٠ يونيو ١٩٦٥ لوضع دستور للبلاد.

وسرعان ما بدأت الخلافات فى الظهور، فقد دفعت عناصر الحكومة

طالبا فى أحد المعاهد بأم درمان كان منتبسا فى الماضى للحزب الشيوعى إلى التهجم على الدين الإسلامى، وأخذت من هذا الموقف مشكلة استندت إليها فى حل الحزب (الشيوعى) قانونا وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية.

ورفع الحزب الشيوعى ذلك القرار الجائر إلى المحكمة التى أصدرت حكمها بعدم شرعية تعديل الدستور الذى تم بموجبه حل الحزب (الشيوعى) وطرد أعضائه من الجمعية التأسيسية.

وأصبحت الحكومة محاصرة بين حكم المحكمة العليا ووزير الداخلية والجمعية التأسيسية لرفضها تنفيذ حكم المحكمة.

ولم يكن هذا هو التناقض الوحيد.

ظهرت تناقضات داخل تحالف الحزبين الحاكمين عندما نشب صراع على منصب رئيس الجمهورية بين "إسماعيل الأزهرى" الذى كان يتولى هذا المنصب بصفته رئيسا لمجلس السيادة، وبين الهادى المهدى إمام الأنصار الذى كان يتطلع إلى المنصب ايضا.

وانفك التجمع الاشتراكى الديمقراطى عندما مارس حزب (الشعب الديمقراطى) لعبته فى عقد تحالفات انتهازية متناقضة واندمج مع الحزب (الوطنى الاتحادى) فى حزب جديد باسم (الحزب الاتحادى الديمقراطى) بعد أن كان متحالفا مع الحزب الشيوعى وأخيراً مع الوطنى الاتحادى.

ولم تقف التناقضات والخلافات عند حدود الأحزاب بل تسربت إلى داخل صفوف حزب (الأمة) ، إذ قام نزاع بين الصادق المهدى الشاب الطموح خريج أكسفورد ابن شقيق الإمام "الهادى" وصهر الدكتور "حسن الترابى" زعيم الإخوان المسلمين وبين "محمد أحمد محجوب" رئيس الوزراء لأنه كان يطمع فى تولى منصب رئاسة الوزراء بالرغم من عدم بلوغه سن الثلاثين بعد.

كان الهادى المهدى يساعد " محمد أحمد محجوب" مما أدى إلى انقسام

حزب(الأمة) إلى كتلتين متنافرتين، ووصل الخلاف إلى الحد الذى جعل نائبا من (الأمة) يضرب وزير الصحة وهو من حزبه أيضا حتى نقل إلى المستشفى.

وما إن بلغ "الصادق المهدى" سن الثلاثين وأصبح صالحا دستوريا لمنصب رئيس الوزراء، حتى بادر لتنفيذ خطته بالضغط على "محمد أحمد محجوب" لإجباره على الاستقالة، ولكن "محجوب" رفض ذلك تماما معلنا أنه انتخب بواسطة الجمعية التأسيسية ، وهنا بدأ اتجاه "الصادق" لإعضاء الجمعية و"لإسماعيل الأزهرى" الذى أيده، وهنا لم يجد "محجوب" بدأ من الاستقالة وتولى الصادق المهدى رئاسة الوزراء فى ٢٦ يوليو ١٩٦٦.

وانقسم حزب (الأمة) انقساما حادًا لأول مرة فى تاريخه ولم تمكث حكومة "الصادق المهدى" أكثر من شهور حيث حجبت عنه الجمعية التأسيسية ثقتها فى ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد خلاف بينه وبين وزرائه.

وعاد محمد "أحمد محجوب" رئيسا للوزراء يوم ١٨ مايو ١٩٦٧.

خلال هذه الفترة التى وثبت فيها الأحزاب التقليدية إلى مقاعد السلطة، وافتعلت الخلافات مع الحزب (الشيوعى) والقوى التقدمية، وحاولت فرض ما أسمته (الدستور الإسلامى) بعد أن حولت جامعة أم درمان الإسلامية التى كانت تمولها بعض الدول الأخرى إلى مقر لبعث الدعاية المضادة للتقدم والاشتراكية والحريات الديمقراطية، واستجلبت لها أساتذة من عتاة الرجعية والتخلف.

والحرية الدينية لم تكن إطلاقا محل خلاف بين كل الأحزاب بما فيها الحزب (الشيوعى) الذى اعتاد أن يبدأ اجتماعاته بتلاوة من آيات الذكر الحكيم، والذى استنكر تصريحات الطالب المدسوس التى أدت الى إلغاء الحزب وفصل أعضائه من الجمعية التأسيسية، وقد انتهى الأمر بهذا الطالب إلى الذهاب فى منحة دراسية إلى الولايات المتحدة.

والواقع أن محاولات طعن إرادة التقدم والتغيير الاجتماعى وبناء

المجتمع الاشتراكى عن طريق الدين قد وصلت فى السودان إلى طريق مسدود بعد أن ثبت أن كبار رجال الدين والطائفية لا يتنزهون ولا يترفعون عن المسائل الشخصية الدنيوية، وأن الحزب (الشيوعى) قد حرص فى مؤتمره على دعم القيم والفضائل الدينية التى تؤكد العدالة الاجتماعية.

هكذا كانت الحالة فى السودان .. حكومة تهتم بفرض ديكتاتورية مدنية عن طريق ما يسمونه «الدستور الإسلامى»، وجماهير ضاقت بالوعود الطائفية وكشفت تماما خديعة كبار الرجال المستغلين للدين.

تجمع لكل القوى التقليدية فى موقع السلطة .. وتجمع لكل قوى التقدم والاشتراكية فى موقع المعارضة.

جامعة إسلامية يحيط بها (إخوان مسلمون) تتاح لهم فرصة التهجم على الاشتراكية .. وقوات واتحادات جماهيرية اشتراكية تقدمية تناضل فى مواجهة هذا الهجوم وتكسب كل يوم مواقع وأنصارا جددا

أجهضت ثورة اكتوبر وضاعت شعاراتها ولكنها لم تذهب أدراج الرياح.

حققت ثورة أكتوبر نهاية الحكم العسكرى الدكتاتورى الذى حارب كل القيم الديمقوقراطية.

كسرت القضبان التى عزلت شعب السودان عن الدول العربية والأفريقية.

جعلت الاشتراكية كلمة مباحة يقننها البعض عن إيمان علنى وتدرجها الأحزاب فى برامجها حتى حزب (الأمة) لإغراء وخداع جانب من الجماهير المتطلعة اليها.

نقلت الحزب (الشيوعى) السودانى من العمل سر إلى الظهور والنضال علنا كحقيقة واقعة.

بدأ التفكير جديا فى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية.

لم تمض ثورة أكتوبر فى حياة السودان بلا اثر، ولم تكن حرثا فى الماء.

العسكريون يستعدون:

كان الضباط الوطنيون الذين احتشدوا حول القصر الجمهورى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ من أكثر الناس ضيقا بتردى الحالة وإجهاض أهداف ثورة أكتوبر.

وانكفأ الضباط على تنظيماتهم فى الجيش يعيدون اليها الحياة ويتأهبون لدور جديد.

وفكرة الضباط الأحرار فى مصر كانت عالقة بأذهان الضباط السودانيين، وتأثروا بها تأثرًا شديدًا، فقد تشكل أول تنظيم للضباط الأحرار السودانيين عام ١٩٥٣ قبل الاستقلال، كان من منظميه "محمود حسيب" الضابط بسلاح الإشارة والذى أصبح وزيراً للمواصلات فيما بعد والذى أوضح أهدافه فى حديثه لعبد المنعم الغزالى المنشور فى مجلة الطليعة عدد اغسطس ١٩٦٩ «أحس الضباط أن لهم دورا إيجابيا وأنه لابد لهم من أن ينظموا أنفسهم ليكونوا على الأقل صمام أمان فى المستقبل إذا انحرف القادة السياسيون عن الطريق القويم وكان المهم أن يشعروا المستعمر الإنجليزى أن الجيش لن يستمر مطية يسخرها لأغراضه الخاصة».

وقد ارتبط بعض أعضاء هذا التنظيم بالملحق العسكرى المصرى على خشية، وارتبطت حركته بالسياسة المصرية، ولكن الاتجاه العام السائد فى السودان نحو الاستقلال أضعف من قدرات قادة هذا التنظيم على إقناع الضباط السودانيين بحقيقة دورهم.

وفى عام ١٩٥٧ جرت محاولات جديدة لإعادة الحياة إلى التنظيم وتقويته، وكان الصاغ عبد الرحمن مسئولا عن ذلك فى الخرطوم ولكن سرعان ما اكتشف الأمر وحوكم مجموعة من الضباط وأحيل وقتهااليوزباشى "جعفر نميرى" إلى الاستيداع لارتباطه بهذا التنظيم.

ولعل هذه الضربة كانت سببا فى تسهيل استيلاء الجنرالات على الحكم دون مقاومة من داخل الجيش.

وبعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ بدأ الضباط يتحركون من جديد، وكانت محاولات مارس ومايو ونوفمبر ١٩٥٩ التى سبقت الإشارة إليها، والتى أثبتت أن هؤلاء الضباط الوطنيين لم يكونوا بعيدا عن مجال الاتصالات السياسية مع القوى الحزبية خارج الجيش، بما فيها الحزب الشيوعى الذى كان يعمل داخل الجيش بأسلوب شديد السرية له نظرة خاصة لتركيب الجيش من ناحيته الطبقية، فهو يفرق بين كبار الضباط المائلين للاستعمار أصحاب الأفكار الجامدة والمحافظة وبين شباب الضباط المثقفين وصف الضباط والجنود أبناء الفلاحين والطبقة العاملة.

وكما بدأت الحركة المصرية للتحرر الوطنى ثم الحركة الديمقراطية نشاطها داخل الجيش وسط ضباط صف مدارس الطيران والصيانة وغيرها من المدارس الفنية، بدأ الحزب الشيوعى نشاطه داخل الجيش أيضا.

وكان الحزب الشيوعى قبل ظهور «صوت القوات المسلحة» لا يتخلف مطلقا عن توجيه المنشورات إلى «الضباط الأحرار» مفسرا لهم الأحداث السياسية معلنا موقفه مؤيدا حركاتهم الثورية.

وفى يوم الذكرى الأول لحركة ٤ مارس وحركة نوفمبر صدر منشور من المكتب السياسى للحزب يقول: «فى هذا اليوم نخاطب مواطنينا فى الجيش من كل الرتب واضعين أمامهم حقيقة هذا العهد المظلم الذى لن يعيش طويلا ولا يملك سبيلا واحدا من أسباب البقاء».

وفى الذكرى الأولى لحركة نوفمبر صدر منشور آخر يقول: «إن ثورة الجيش والشعب الحقيقية هى التى دق ناقوسها اليوم وبدأت تلوح نذرها وبشائرها حاملة معها تراث "محمد أحمد المهدى" و "ودحبوة" و"على عبداللطيف" و"على حامد" و"الصادق" وزملائهم الابطال».

وفى الذكرى الثانية أيضًا صدرت منشورات من الحزب الشيوعى. ويمكن لمزيد من البحث الرجوع إلى كتاب ثورة الشعب الذى أصدره الحزب عام ١٩٦٥.

وقد تبلور هذا النشاط في أقسى ظروف الحكم العسكرى عام ١٩٦١، عندما صدرت مجلة سرية خاصة بالتنظيم اسمها «صوت القوات المسلحة» استطاعت أن تلعب دورًا رئيسيًا في تجميع الضباط الوطنيين من مختلف الاتجاهات وجذب أفكارهم إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها عنصرا رئيسيا لا ينفصل عن القضايا الوطنية.

وفى العدد الثامن من المجلة تفسير لحركة الضباط الأحرار وأهدافها هو ما يلى:

(طالما تردد داخل الجيش وخارجه اسم الضباط الأحرار وتساءل الكثيرون عن أهدافنا وبرامجنا، نحن الذين صمدنا فى إباء وقوة أمام المحاكم العسكرية أيام الإعدام والسجن المؤبد والتشريد والعذاب نرفع دائما راية التفاؤل ونقدم كل تضحية مهما كلفت فى سبيل بلوغ أهدافنا وأهداف شعبنا.

واليوم وبعد أن انتظم صدور مجلتنا وتمكنا من تذليل جميع الصعاب التى كانت تعوق مخاطبتنا لكم فى ظروف العمل السرية، فإننا نرى أن من واجبنا أن نطرح أهدافنا لكم وندعوكم لوزنها ومناقشتها ونقدها إن أردتم وإضافة أى بنود ترون أن أهدافنا لم تتضمنها.

إننا نود أن نؤكد أننا لسنا هيئة للثرثرة والقطيعة حول مخازى النظام الراهن وعيوب الضباط الكبار ، بل إننا تنظيم عامل جاد اقتنعنا وقررنا عن رضى وطيب خاطر أن نسخر مجهودنا وأرواحنا وعقولنا لخدمة بلادنا وشعبنا الذى منحنا الحياة والعلم ووضعنا فى هذا المكان؛ لنحمى سيادته ونصون حقوقه وندافع عن كيانه واستقلاله من أى عدوان وأى عبث .

إننا لا نعتبر أنفسنا نخبة ممتازة أو أننا مبعوثو العناية الإلهية لتخليص شعبنا من الظلم الذى حاق به ولكننا نعتبر انفسنا جزءا منكم ومن هذا الشعب ودعوانا هى دعواكم وأهدافنا هى أهدافكم .

إنكم تعلمون أن الجيش - أى جيش - يفقد وضعه واحترامه ومكانته فى نفوس المواطنين إذا ما استعمل لخنق الحركات الوطنية ولكبت حريات

المواطنين، ولا نظن أن ذلك يخاف علينا جميعا وهذا الطريق هو الذى ارادت العصابة الراهنة أن تسوقنا إليه، ونحن الذين تقدمنا عن طواعية للعمل فى القوات المسلحة؛ لنصير درعا واقيا لشعبنا لا يمكن أن نقبل أن نصبح خنجرا تغمده الرجعية والاستعماريون فى صدر شعبنا وتطعن به شرف شعبنا، كما أننا كضباط وجنود فى القوات المسلحة لا يمكن أن نقبل للجيش أن يتردى فى هذا الفساد والفوضى وضعف التدريب والامكانيات حتى نصل إلى درجة عدم المقدرة فى أداء مهمتنا المقدسة فى الحفاظ على استقلال بلادنا وحماية حدودنا والذود عن كرامة وطننا.

إننا نلخص أهدافنا فى التالى، وسنوالى مناقشاتها متى سمحت الظروف معكم فى هذه المجلة أو مشافهة والعمل على تنظيم الصفوف من أجل:

١ـ الإطاحة بالوضع الحاضر.

٢ـ تقديم كل من اشترك فى الوضع الراهن أو استفاد منه أو أضر بقضية الشعب والجيش إلى محكمة شعبية وعسكرية.

٣ـ إعادة الحياة النيابية.

٤ـ وضع دستور جديد يتمشى مع مقتضيات الظروف الاقتصادية والسياسية والجغرافية فى البلاد، ويقوم على مبادئ كفالة الحريات العامة للمواطنين وتطهير القضاء وإعادة النظر فى وضع القوانين التى فرضها علينا الاستعمار والنظام الرجعى الراهن، وتطهير جهاز البوليس والخدمة المدنية من الفاسدين والمفسدين.

٥ـ تكوين مجلس دفاع وطنى.

٦ـ إعادة كل الضباط المفصولين والمسجونين للخدمة بنفس أقدميتهم).

تعمدت نشر هذا المقال الذى نشر تحت عنوان (نحن وأهدافنا)؛ لأوضح فكرة الضباط المنتمين للحزب الشيوعى والمتعاطفين معه من أنهم لا يناضلون من أجل ديكتاتورية وإنما يناضلون باعتبارهم من الفصائل الشعبية لتحقيق الحرية والديمقراطية.

هذا الموقف الفكرى هام جدا فى أية حركة سياسية داخل الجيش، حتى لا تتغلب لغة السلاح على لغة العقل، ويسيطر الجيش على إرادة الشعب.

وفى مقال آخر نشرته (صوت القوات المسلحة) فى ٢٥ يوليو ١٩٦٣ (إن بلادنا لا تطلب بديلا غير الديمقراطية والحرية الكاملة وصيانة الاستقلال وهذا ما سيتحقق بانتصارنا مع الشعب فى الإطاحة بهذا الحكم الرجعى).

وهكذا لم تتحطم القوى الوطنية داخل الجيش ولم تستطع الديكتاتورية تصفيتها، وأثبتت وجودها يوم ٢٦ اكتوبر عندما حاصرت قوات الضباط الأحرار القصر الجمهورى وأجبر عبود على حل مجلسه الأعلى ومجلس الوزراء.

والضباط الذين اعتقلوا يوم ٨ نوفمبر ١٩٦٤ وجهت إليهم تهمة أنهم فى الفترة بين ٢٢ ، ٣١ أكتوبر لم ينفذوا أوامر إطلاق الرصاص.

وكانت الأوامر قد صدرت فعلا بإطلاق الرصاص، ولكن الضباط الأحرار اتفقوا على عصيان هذه الأوامر، كما اتفقوا أيضا على إحباط مؤامرة كبار الضباط الرجعيين، الذين حاولوا فى مفاوضات يوم الخميس ٢٩ أكتوبر أن يفرضوا أحدهم وزيرا للدفاع تمهيدا للانتكاس بالثورة، ولكن الضباط الأحرار حاصروا مبنى رئاسة القوات المسلحة وفرضوا إرادتهم وإرادة الشعب، وتعيين "سر الختم" خليفة رئيس الوزراء وزيرا للدفاع.

والواقع أن الضباط الأحرار لم يكونوا جميعاً من أنصار العودة للثكنات نهائيا ... البعض منهم كان من أنصار استبدال حكم ديكتاتورى عسكرى رجعى بحكم عسكرى جديد وطنى، ومن هؤلاء "جعفر نميرى" ولكنه فى ذلك الوقت لم يكن وحده يمثل قوة قادرة على فرض رأيه فإن؛ تنظيم الضباط الأحرار كان يضم رفاقا شيوعيين ورفاقا وطنيين فى تكوين جبهوى مشابه لتكوين الضباط الأحرار فى مصر.

وعندما اعتقل بعض الضباط الأحرار في يوم ٨ نوفمبر المشهود ومنهم بكباشي "جعفر نميرى" ويوزباشى "فاروق عثمان حمد الله" ويوزباشى "رشيد نور الدين"، والذى حررتهم فيه المظاهرات التى اجتاحت شوارع الخرطوم بدعوة "فاروق أبو عيسى" سكرتير الجبهة الوطنية للهيئات من الإذاعة صدر فى نفس اليوم منشور من الضباط الأحرار يصف فيه هذا العمل بأنه (خطوة فى سبيل تطهير الجيش من العناصر الوطنية التى شاركت فى ثورة الشعب) وبذلك تمهد الأرض للسيطرة الكاملة على الجيش بوساطة العناصر الرجعية.

وتضمن المنشور ايضا (أن الدوائر الرجعية تحاول أن تردد الاتهام للضباط الأحرار المذكورين بأنهم يعملون لحساب مصر، وهذه محاولة رخيصة لستر الحقيقة، تقصد من ورائها الرجعية أن تبرر موقفها فى تصفية الجيش من العناصر الوطنية وفرض سيطرة العناصر الرجعية عليه).

والحقيقة أن أحدا من الضباط الأحرار السودانيين لم تكن تربطهم أية علاقة بمصر، على عكس بعض الضباط الذين استند إليهم الحكم العسكرى مثل البكباشى "محمد عبدالحليم" الذى راس مكتب العمل فى عهدهم ثم عمل موظفا فى بنك مصر فرع الخرطوم بعد ذلك .. ولكنهم كانوا يؤمنون بضرورة تعاون ثورات التحرر الوطنى وخاصة ثورة يوليو ويثقون فى "جمال عبدالناصر" باعتباره زعيمًا عربيا مخلصا.

الصلة الوحيدة كانت بين "جمال عبدالناصر" وقيادة الحزب الشيوعى.

وقد بدأ الضباط الأحرار يعبرون عن أفكارهم فى مجلة الأحرار التى صدرت بدلا من (صوت القوات المسلحة) والتى جاء فيها يوم ٤ يناير ١٩٦٥:

(نحن ندرك اليوم كما يدرك العمال والمزارعون والمثقفون أن طريق الراسمالية الذى سرنا فيه بعد الاستقلال والذى أدى إلى انقلاب ١٧ نوفمبر لترسيخه، إنما هو طريق شقاء لا حدود له بالنسبة للشعب، وهو لا يقود إلى التقدم بل إلى التخلف والتبعية التامة للاستعمار ولفقدان

الاستقلال نفسه).

(ونحن ندرك ذلك فنتلفت حولنا فنرى بلادا عانت من الاستعمار مثلنا بل أشد، ولكنها شقت طريقها ونجحت فى حماية استقلالها لأنها رفضت الطريق الرأسمالى واتخذت الاشتراكية هدفا لها).

هكذا أصبحت الاشتراكية هدفا للمواطنين فى القوات المسلحة السودانية فى طريق نظام سليم من أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية.

ولكن ما أن انتكست ثورة ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٤ وعادت الأحزاب التقليدية للحكم بعد إبعاد الجبهة الوطنية للهيئات حتى بدأ الضباط يراجعون موقفهم ويقدرونه تقديرا جديدًا، فقد ظهر اتجاه جديد أدى إلى نقل عدد كبير من الضباط الذين كشفت ثورة أكتوبر اتجاهاتهم الوطنية إلى الجنوب ووضعهم تحت رقابة شديدة.

وهناك احتج هؤلاء الضباط الوطنيون وتمردوا ضد الأوضاع المتخلفة للقوات المسلحة السودانية من ناحية التسليح والتدريب والإعاشة والمرتبات التى كان يتأخر صرفها أحيانا عدة شهور.

حدث فى مدينة "كبالة" أن استشهد ١٧ صف عسكرى أثناء محاولتهم الحصول على المياه، وتعذر إحضار الجرحى لعدم توافر الوقود، وقرر الضباط الأحرار ضرورة مجابهة هذه الأوضاع المتخلفة التى أثارت مشاعر الجنود والضباط عموما، واستطاعوا تجميع ٨٤ ضابطا من رتب مختلفة فى "جوبا" وقرروا التقدم بمطالب الجيش للقيادة العامة فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٦٥، وذلك بعد مرور القائد العام فى جولة بالجنوب فى أغسطس وعد فيها بتخفيض مدة الخدمة إلى سنة واحدة.

تلخصت المطالب فى الآتى:

١- تحسين حالة ضباط الصف والجنود ورعاية أسر الشهداء.

٢- تطهير القوات المسلحة وإعادة تسليحها وتنظيمها.

وانتقل إلى هناك وزير الدفاع والقائد العام، وبعد مفاوضات أقسم خلالها القائد العام بأن ضررا لن يمس قادة هذه الحركة، استدعى الضباط إلى الخرطوم حيث صدر قرار بفصلهم من الجيش وكان فى مقدمتهم اليوزباشى الشهيد المناضل "فاروق عثمان حمد الله" وزير الداخلية فيما بعد الذى عين فى وظيفة مدنية ببلدية أم "درمان".

وقد أثرت حادثة "جوبا" على تفكير الضباط الأحرار وأظهرت لهم أن موقف حكام ما بعد نكسة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ لا يختلف كثيرا فى مضمونه عن موقف جنرالات "عبود".

ويلاحظ ان الحكم المدنى قد بدأ فى هذه الفترة يهتم بزيادة القوات المسلحة لمقاومة الحركة المضادة فى الجنوب ... ويقول (هيروتز) فى كتابه (الأبعاد العسكرية لسياسة الشرق الأوسط) إن ميزانية الجيش زادت عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ بمبلغ ٢١ مليون جنيه أى بزيادة ٤٢ فى المائة عن أيام الانقلاب، كما زاد عدد القوات إلى حوالى ٢٥,٠٠٠ جندى.

قال "فاروق عثمان" لمراسل جريدة (الموند) بعد ثورة مايو: (لو كنا قد نسقنا عملنا مع المنظمات الشعبية لما كانت ثورة أكتوبر قد فشلت؛ وذلك لأن التحالف بين المدنيين والعسكريين التقدميين هو وحده الذى يمكن أن يؤدى إلى إصلاحات جديدة ودائمة ومقاومة حملات الرجعية).

الضربة التى وجهت للضباط الأحرار دفعت بعضهم إلى التركيز على أهمية دور القوات المسلحة قفزا فوق دور الشعب. وبدأ هذا التفكير ينمو فى نفوس بعضهم وخاصة جعفر نميرى والشهيد المناضل "فاروق عثمان حمد الله" الذى كان يتولى سكرتارية التنظيم ،ولكن الضباط المنتمين للحزب (الشيوعى) كان لهم موقف فكرى ثابت لا تؤثر فيه الأحداث المؤقتة ، وهو اعتبار الجيش فصيلة من فصائل الشعب تعمل بالتنسيق مع القيادة السياسية للجماهير.

ونتيجة لهذه الروح الجديدة التى لم تعد خافية داخل القوات المسلحة، والتى أصبحت تنذر بالخطر على حكم الأحزاب التقليدية،

بادر "محمد أحمد محجوب" رئيس الوزراء بالاتصال بالسفير الأمريكي "راونترى" للحصول على طائرات هليكوبتر وذلك فى بداية عام ١٩٦٦، وبعد أن وعده السفير عاد فتراجع عن موقفه قائلا: إن الجيش الأمريكي فى حاجة إلى كل الطائرات.

ويعلق محجوب فى كتابه (الديمقراطية فى الميزان): إن ذلك كان لحرب فيتنام

وعرض عليه السفير شراء نوع جديد من الطائرات على أساس تجارى خالص وهو تسديد الثمن خلال سبع سنوات بفائدة سنوية مقدارها ٧ فى المائة، وعندما وافقه محجوب تبين له أن الأمريكيين يقدمون الطائرات بلا تسليح وأن على السودانيين أن يبحثوا عن أسلحة للطائرات فى مكان آخر مما دفعه إلى صرف النظر عن ذلك.

وهكذا بقى الجيش السودانى فى تخلفه الملحوظ ولم ترفع عنه قبضة الاحتكار إلا بعد طلب "محجوب" من "اليكسى كوسيجين" فى يوليو ١٩٦٧ بعد مقابلته مرتين فى هيئة الأمم المتحدة استيراد طائرات ودبابات.

وافق الاتحاد السوفيتى على الطلب وكان العرض - على حد تعبير "محجوب" - كريما جدا إذ يسدد الثمن على ١٢ سنة بفائدة قدرها ٢,٥ فى المائة فقط.

ومضت عمليات التسليح السوفيتى للسودان فى طريقها كما مضت حركة الضباط داخل الجيش السودانى فى نشاطها، كما سيرد تفصيلا فى الجزء الرابع من الكتاب (خريف عبدالناصر).

الباب السادس

الجزائر ... عربية

(عرقلت الحكومة الفرنسية كل محاولة للأمم المتحدة تستهدف وضع حد للمجازر الاستعمارية فى الجزائر، وراحت هذه الحكومة تتصور أنها قادرة بالمدافع على أن تغير إرادة الله الذى جعل الجزائر قطعة من القارة الإفريقية، وجعل شعبها جزءا من الأمة العربية)

جمال عبدالناصر
من خطاب أمام هيئة الأمم المتحدة
٢٧ سبتمبر ١٩٦٠
قبل استقلال الجزائر

الفصل الأول

الجزائر .. قبل الاستقلال

(أنت تعرف أننا لسنا بالأغبياء لنعرّض نفسنا لطعنات جيشك، وسنحاول إنهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة فقطعة)

الأمير عبد القادر الجزائرى
فى رسالة للماريشال الفرنسى عام ١٨٣٩

(إننا نريد أن نخضع الجزائر عن طريق القاهرة)

وزير الحربية الفرنسية فى وزارة
جى موليه-عام ١٩٥٦

فى تاريخ الجزائر الحديث ما يختلف عن تاريخ معظم الدول العربية؛ فالثورة وحروب العصابات والأنصار والمقاومة المسلحة للغزاة والمحتلين نسجت في حياة شعب الجزائر.

وعلاقة مصر بالجزائر فى عهد "جمال عبد الناصر" لم تكن مثل العلاقة فى عهد "محمد على" الذى اتفق مع الفرنسيين أخلص أصدقائه على غزو الجزائر في عام ١٨٢٩، ولكن الاتفاق لم ينفذ بسبب ضآلة التعويض الذى عرضه الفرنسيون.

وقد تعرضت الجزائر لمؤامرات فرنسا قبل الغزو بوقت طويل، إذ اعتبر نابليون الجزائر سوقا خارجية ضرورية لتطوير الصناعة الفرنسية، وكان يضيفها دائما إلى قائمة ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة الإمبراطورية العثمانية.

ووجدت فرنسا العذر المنتظر فيما سمى (ضربة المروحة) وذلك عندما أهان القنصل الفرنسى (بيير ديفال) الذى كان يعتبر حسب تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين - كما ورد فى كتاب لوتسكى (تاريخ الأقطار العربية الحديث) - ذا سمعة مشبوهة ونذلا وسافلا ومدبرا للمكائد.

أهان هذا القنصل (الداى) فى صبيحة يوم قائظ هو ٢٩ أبريل ١٨٢٧ إهانة شديدة، فضربه (الداى) بمروحة كان يهوى بها ويطرد عن نفسه الذباب اللجوج.

واعتبرت فرنسا (ضربة المروحة) مبررا كافيا لغزو الجزائر، فأصدرت حكومة "بوليفيباك" فى عهد الملك "شارل" العاشر أوامرها بنزول جيش فرنسى من ٣٧ ألف مقاتل يوم ١٤ يونيو ١٨٣٠ على شاطىء خليج سيدى فرج الواقع على بعد ٢٣ كيلو مترا إلى غرب الجزائر تحت قيادة الجنرال دى بورمون.

كانت المقاومة الجزائرية شديدة لكنها عديمة الجدوى، وفى ٤ يوليو ١٨٣٠ سقط حصن الإمبراطور، ووقع (الداى) فى المساء على وثيقة الاستسلام دون قيد أو شرط .

وفى اليوم التالى ٥ يوليو دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، وفى ٢٣

يوليو ١٨٣٠ أقُصى (الداى) عن البلاد وغادر الإنكشارية الذين فقدوا ١٠,٠٠٠ جندى فى مقاومة الغزو أمام ٤٠٠ فرنسى فقط ... غادروا الجزائر إلى تركيا ... وبدأ الفرنسيون عملية نهب للأرض والخزائن والممتلكات .

وأعلن" لويس فيليب" الذى خلف "شارل العاشر" بعد انهيار عرشه ضم الجزائر إلى فرنسا عام ١٨٣٤ رغم أنه لم يكن فى حيازة فرنسا إلا المدن الساحلية.

وبالرغم من أن القائد الفرنسي "دى بورمون" كان قد أعلن أنه (ستخضع إلينا المملكة خلال ١٥ يوما وبدون طلقة واحدة) لكنه أخطأ الحساب تماما، فقد اضطر للهرب إلى البرتغال بعد مقاومة جنوده لمحاولته انقاذ أسرة البوربون فى فرنسا ... ولم تخضع الجزائر للحكم الفرنسى إلا بعد ٤٠ عاما شنت فيها فرنسا حربا دموية متصلة ضد الشعب الجزائرى، وقاد نضال الشعب البطل"عبد القادر" الذى ولد عام ١٨٠٨ وحج إلى مكة وزار مصر وتأثر باصلاحات "محمد على" قبل الغزو الفرنسى. واستخدم عبد القادر تاكتيك حرب الأنصار والأرض المحروقة، الأمر الذى كبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة، دفعتها إلى عقد معاهدة (دى ميشيل) فى فبراير ١٨٣٤، اعترفت فيها بأن كل غرب الجزائر عدا ثلاث مدن ساحلية هى أرض تابعة للدولة العربية الجديدة برئاسة "عبد القادر" الذى لقب بأمير المؤمنين.

كان الأمير "عبد القادر" مثالا للقائد العربى الذى يعيش حياة متواضعة، ويشارك شعبه آلامه ونضاله، واستطاع أن يحشد من رجال القبائل المتطوعين ٧٠,٠٠٠، وكون جيشا نظاميا من ١٠,٠٠٠ جندى، واستخدم الأساليب الحديثة إلى جانب الأساليب التقليدية فى قيادة دولته، وقاوم عسف الإقطاع، وقسم البلاد إلى ٩ مناطق.

ولم يقبل الشيوخ الإقطاعيون فى الشرق التعاون مع الأمير "عبد القادر" أمير المؤمنين حتى لا تلحقهم إصلاحاته، وفضلوا مقاومة الفرنسيين تحت قيادة (الباى أحمد).

ونقض الفرنسيون معاهدة (دى ميشيل) فى عام ١٨٣٥ بعد عام واحد، وخاضوا حربا عنيفة ضد الشعب الجزائرى انتهت بفشل الفرنسيين وعقد معاهدة ثانية عام ١٨٣٧ اعترفوا فيها بسلطة الأمير "عبد القادر" فى غرب الجزائر وفى وسطها أيضا.

أما فى الشرق فقد هاجمت القوات الفرنسية مدينة قسنطينة المنيعة، واستطاعوا احتلالها بعد مقاومة شعبية عنيفة فى الشوارع والدور، ولجأ (الباى أحمد) إلى الجبال النائية للمقاومة، ولجأت قبائل شرق الجزائر إلى الأمير "عبد القادر" تعترف به قائدًا لها فى حربها الشعبية.

وانتهز الفرنسيون هذا الموقف لخرق معاهدة الصلح وأشعلوا حربا جديدة فى عام ١٨٣٩ حشدوا لها جيشا من ٧٠,٠٠٠ جندى زادوا إلى ٩٠,٠٠٠ عام ١٨٤٤ مسلحين بأسلحة حديثة، ومع ذلك استطاع جيش الأمير "عبد القادر" الذى أعلن الجهاد المقدس مقاومة المعتدين بمعنويات الجزائريين المرتفعة، وقدرته القيادية الهائلة فى حرب العصابات والأنصار.

ويقول لوتيسكى فى كتابه (تاريخ الأقطار العربية الحديث): إن الأمير «عبد القادر» أرسل إلى الماريشال الفرنسى يقول: (عندما يهجم جيشك نتراجع، وعندها يضطر جيشك للتراجع، وسنعيد الكرة ونقاتل عندما نرى لزوم ذلك، وأنت تعرف أننا لسنا جبناء، إلا أننا لسنا بالأغبياء لنعرض أنفسنا لطعنات جيشك، وسنحاول انهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة فقطعة، وعلى الطقس أن يقوم بالباقى).

مبادئ عسكرية صحيحة وضعها الأمير "عبد القادر" لتكتيكات حربه الشعبية التى امتدت سنوات طويلة.

وغير الفرنسيون أسلوبهم ... استمالوا مشايخ الإقطاع بتوليتهم مناصب فى أشد مناطق البلاد تأخرا، وغيروا تكتيكهم العسكرى إلى ما عرف باسم (الطوابير المتحركة) التى انتهجت أسلوبا أقرب إلى (حرب الأنصار) منه إلى الحرب النظامية، واستطاعت أن تستولى على عدد من الحصون والمدن التى كان يستند إليها الأمير عبد القادر ويقيم مصانعه الحربية فيها.

واستخدم الفرنسيون أبشع الوسائل الوحشية لإبادة القبائل الموالية للأمير "عبد القادر"، ويقول لوتسكى فى كتابه أيضا أن أحد المعاصرين قد كتب (إن قطع رأس الأسير علانية لتلقين العرب درسا لاحترام السلطة كان أمرا هينا لدى الفرنسيين).

وتمكن الفرنسيون بعد أربع سنوات من النضال المرير من إخضاع الأراضى الموالية للأمير "عبد القادر" إلى سلطتهم ولجأوا مع جماعة من زملائه المخلصين إلى مراكش التى كانت تساعدهم خلال حربهم مساعدة فعالة.

رفض سلطان مراكش مولاى "عبد الرحمن" إنذار الجنرال "بيجو" الفرنسى بتسليم الأمير "عبد القادر"، فما كان من الجنرال الفرنسى إلا أن هاجم مراكش فى ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ودحر جيش السلطان وضرب (طنجة) و(الصويرة) بقنابل الأسطول.

وهدد الإنجليز بالتدخل مما أنقذ مولاى عبد الرحمن الذى عقد معاهدة صلح فى (طنجة) يوم ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ اعتبر فيها الأمير عبد القادر خارجا على القانون.

ولم يصب اليأس الأمير عبد القادر، بل اتجه إلى بلاده الجزائر يقاوم فى ظروف قاسية وصعبة، ساعده فيها قيام انتفاضة شعبية ضد استيلاء الفرنسيين على الأرض وتحويلهم الفلاحين أصحاب الأرض إلى أقنان فى الإقطاعيات الفرنسية الجديدة، وكذلك مصادرتهم لأراضى الأوقاف الموقوفة على الأعمال الخيرية.

قاد الانتفاضة الراعى أبو معزى الذى استغاث بالأمير "عبد القادر" وسلمه قيادة النضال الشعبى الذى عم غرب الجزائر، وأسرع الفرنسيون بتعزيز قواتهم حتى بلغت ١٠٨,٠٠٠ جندى قاموا بأبشع أعمال العنف والإبادة الجماعية للسكان شيوخا ونساء وأطفالا.

واستمرت مقاومة الأمير "عبد القادر" حتى عام ١٨٤٧ حيث سقط فى أيدى الفرنسيين أثناء مقاومتهم فى الواحات الصحراوية ، وذلك نتيجة لخيانة مدبرة مع سلطان (مراكش).

وبعد خمس سنوات سمحت السلطات الفرنسية للأمير "عبد القادر" بالذهاب إلى المشرق العربى، حيث استوطن (دمشق) وعاش بها حتى فارق الحياة بطلا مرموقا له تاريخ نضالى نابض بالبطولة والشجاعة والعروبة.

ورغم أسر الأمير "عبد القادر" فقد ظلت روح المقاومة الشعبية تنبض فى الجزائر خلال الخمسينيات فى واحات الصحراء ومناطق القبائل حتى عام ١٨٥٧.

ويقول لوتيسكى فى كتابه: «إن الحرب الجزائرية كانت مدرسة لجلادى الطبقة العاملة الفرنسية (خلال كميونة باريس عام ١٨٧٠ حيث برز "كافينياك" و"سانت أرنو "و"مكماهون"، وطبقوا فيما بعد على البروليتاريا الثورية فى باريس الأساليب التنكيلية الدموية نفسها التى كانوا قد استخدموها فى الجزائر ضد العرب المحبين للحرية»، وظلت القوات الفرنسية تفرض قوانينها الجائرة على القبائل وتستولى على الأرض التى يمتلكها مئات الألوف من الفلاحين لصالح الشركات والرأسمالية الفرنسية، وتواجه مع كل إجراء انتفاضات شعبية آخرها عام ١٨٧١ التى قادها الشيخ "محمد المقرانى".

أربعون عاما متصلة من النضال الشعبى المسلح قبل أن يتمكن الغزاة الفرنسيون من فرض سيطرتهم على أرض الجزائر.

وبقى هذا التراث الشعبى الأصيل يتوارثه الأبناء جيلا بعد جيل يشكل أساطير شعبية خالدة، تبعث فى دماء الجماهير روح المقاومة ضد الاحتلال والاستعباد وكل أنواع الاستعمار.

العروبة والإسلام :

طوال هذه الحروب التى استخدم فيها الفرنسيون كل الوسائل الوحشية القذرة التى اعترف بها الجنود الفرنسيون أنفسهم... فقد قال الجنرال "بيجو" عندما تعرض لهجوم بعض الصحف الفرنسية: (لقد حرقنا كثيرا وخربنا كثيرا، ولكن مادمت مقتنعا بأنى فعلت شيئا لبلادى فإننى أعتبر نفسى فوق علامة الصحافة) .

ووصف المؤرخ الفرنسى "بوديكور" حالة الجنود بعد الحملة الفرنسية ضد بلاد القبائل بقوله: (إن جنودنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة).

ولم يكن سهلا لمثل هذا الشعب أن يموت نضاله بإرادته ... ولم يجد الفرنسيون سبيلا إلا بمحاولة خلع جذوره من أرضه.

قال الأب "شارلس زكولد": (مالم ننجح فى تحويل هؤلاء الناس إلى فرنسيين فسيطردوننا خارج هذه البلاد، والطريق الوحيد لجعلهم فرنسيين هو اعتناقهم المسيحية).

أصبحت محاولة القضاء على الإسلام هدفا شرعيا للفرنسيين ... حولوا المساجد إلى كنائس، وأشرفوا على تعيين الأئمة والمؤذنين، وباشروا بأنفسهم إدارة الشئون الدينية.

وأصدر "نابليون" الثالث قراره المعروف باسم (سان توركونسلت) الذى نص على: أن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها بشرط خضوعه للقانون الفرنسى أى تخليه عن دينه الإسلامى.

والإسلام يقترن أساسا باللغة العربية، وبدأت الخطة الاستعمارية لإحلال الفرنسية محل العربية والمكاتبات الرسمية فى الحكومة والبنوك والشركات.

ويقول "حسين عبد الرازق" فى كتابه (الجزائر ... أزمة الطريق الثالث): إن الفرنسيين لم يبذلوا جهدا فى تعليم الجزائريين حتى بالفرنسية، (وكانت النتيجة أن الجزائر فقدت لغتها أو كادت ولم تكتسب لغة جديدة، فتصل إلى عام ١٩٤٨ (بعد ١١٨ سنة من الاستعمار الفرنسى) فتجد أن عدد الجزائريين الذين يستطيعون التكلم بالفرنسية قليل، ١٥ فى المائة بين الرجال، ٦ فى المائة بين النساء، أما القادرون على الكتابة بالفرنسية فنسبتهم ٦ فى المائة من الرجال، ٢ فى المائة من النساء)

إذا صحت هذه الأرقام فإن هذا يعنى أن مؤامرة استعمارية محكمة قد فرضت على شعب الجزائر لابقائه فى حالة من التخلف الذى يعزله عن

روح العصر، بعد محاولة سلبه من رباطه المقدس بدينه ولغته بعد اغتصاب أرضه.

ولا شك أن راية الإسلام التى رفعها الأمير "عبد القادر" فوق الانتفاضات كانت هى الباعث الأصيل على ذعر الفرنسيين وإصرارهم على إضعاف العامل الدينى.

ويلاحظ فى الدول العربية الإسلامية التى خضعت للحكم الفرنسى فى شمال أفريقيا أن مؤامرة عزلها عن جذورها الدينية والقومية كانت تقابل بالارتداد إلى الدين والتمسك بتقاليده، والتشبث بالرداء الوطنى حتى أصبح الرداء فى ذاته يعتبر نوعا من أنواع الإصرار على مقاومة الغزاة الفرنسيين، وإعلانا عن استمرار الصلابة القومية.

وظل الإسلام بكل تقاليده يلعب دورا رئيسيا فى حشد الشعب الجزائرى طوال سنوات الاحتلال المظلمة، ولذا كان ضروريا أن يقف "أحمد بن بيللا" بعد الثورة معلنا (أن الإسلام لا يتناقض مع الاشتراكية العلمية، فهو جزء من الواقع الجزائرى الذى لا يمكن للاشتراكية فى الجزائر أن تتجاهله، فنحن فى حاجة لبناء الاشتراكية الثورية متلائمة مع التقاليد العربية والإسلامية).

نحو الثورة :

كانت هذه هى كلمات أحد قادة الثورة الحديثة لشعب الجزائر الذين واصلوا نضال (أمير المؤمنين) الأمير "عبد القادر" الجزائرى، بعد مائة عام تقريبا من استقراره فى دمشق.

ولم تكن هذه السنوات الطويلة خالية من الانتفاضات المسلحة المحدودة... ولم تكن خالية من روح المقاومة.

رفض أغلب الجزائريين إغراء التجنس بالجنسية الفرنسية والتخلى عن اللغة والدين، رغم الميزات التى يحصل عليها الجزائرى بهذا الانتقال.

وفشلت سياسة الاندماج أمام تشبث الجزائريين بدينهم وتقاليدهم وقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم.

وحاول بعض الجزائريين كسر قيود الاحتلال الفرنسي عن طريق الارتباط بالحزب الشيوعى الفرنسي الذى يناضل ضد الإمبريالية بكافة أشكالها، ونشأت أول حركة جزائرية وطنية فى التاريخ الحديث فى باريس تحت اسم (نجمة شمال أفريقيا) وكان مؤسسها الحاج "عبد القادر" الذى وصل إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى ثم خلفه مصالى الحاج الذى انضم أيضا للحزب الشيوعى وحضر اجتماعات الدولية الثالثة فى موسكو عام ١٩٣٠، وأصدر جريدة (الأمة) ثم انفصل بعد ذلك عن الحزب الشيوعى الذى نقد تصرفاته وأراءه نقدا شديدا.

وظلت مع ذلك رابطة وثيقة بين الحزب الشيوعى الفرنسى وبين عدد من الجزائريين الذى انضموا إليه وناضلوا فى صفوفه.

وبعد الحرب العالمية الثانية وما بعثته فى العالم من روح تحررية للمستعمرات فى حضانة هيئة الأمم المتحدة، وما نشب فى بعض دول منطقة التحرر الوطنى من ثورات وطنية، أخذ الشعب الجزائرى يتأمل حياته وواقعه، وتدرس العناصر الثورة ظروف الوطن العربى والاتجاهات العالمية، وتحاول الارتباط والاستناد على القوى الوطنية فى البلاد العربية الأخرى.

وافتتح فى القاهرة عام ١٩٥٠ خلال حكم الوفد (مكتب المغرب العربى) يضم ممثلين لعدد من الأحزاب الوطنية فى المغرب العربى... حزب (الحر الدستورى) فى تونس ويمثله الحبيب بورقيبة، وحزب (الاستقلال المغربى) ويمثله "علال الفاسى"، وحركة انتصارالحريات الديمقراطية التى يقودها "مصالي الحاج".

وعندما انتصرت ثورة يوليو ١٩٥٢ دعمت نضال هذه القوى السياسية.

ونشرت الصحف يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ أن "علال الفاسى" قد استنجد بمحمد نجيب لوقف مؤامرة فرنسا التى دبرتها لخلع السلطان "محمد" الخامس من المغرب، فى نفس اليوم الذى تآمرت فيه القوات الأمريكية فى إيران لاعتقال "مصدق" وقلب حكومته بوساطة الجنرال "زاهدى" الذى أعدم "حسين فاطمى" وزير الخارجية.

وبادر "محمد نجيب" إلى اعلان تأييد مصر للسلطان "محمد" الخامس وتأييده أيضا لحكومة "مصدق" الشرعية معاديا بذلك الانقلاب العسكرى الرجعى لزاهدى.

موقف ثورة يوليو منذ اليوم الأول كان واضحا تماما فى مساندة حركات التحرر الوطنى... ولذا هرع إليها زعماء النضال العربى يستظلون بحمايتها، ويأخذون القوة من تشجيعها المادى والأدبى.

وخلال هذه الفترة عام ١٩٥٤ وفد إلى مصر مجموعة من الثوريين الجزائريين، كان من بينهم "أحمد بن بيللا" الشاويش السابق فى الجيش الفرنسى الذى حارب فى صفوفه خلال الحرب العالمية الثانية وحصل على أوسمة لشجاعته.

وصل "بن بيللا" إلى القاهرة فى البداية مندوبا لمصالى الحاج، والتقى ببعض ضباط المخابرات المصريين الذين كانوا يتولون مسئولية الاتصالات السياسية العربية ومنهم "فتحى الديب" و"عزت سليمان".

وكانت القوى الجزائرية فى ذلك الوقت تجنح إلى النضال السياسى من أجل إقرار حقوق الشعب ... ولكن هذا الاتجاه الإصلاحى الوديع لم يرض المستعمرين الفرنسيين ... وما حدث فى مايو ١٩٥٤ وضع حدا نهائيا لتفكير المقتنعين بأن العمل السياسى وحده يمكن أن يحرر الجزائر، وحول الاتجاه إلى تقاليد الشعب الجزائرى العريقة وهى المقاومة المسلحة وحرب الأنصار.

كان الجزائريون فى ذلك اليوم من أيام مايو ١٩٥٤ يتظاهرون تأييدا لذكرى انتصار الحلفاء على النازى بمناسبة مرور عشر سنوات على إنهاء الحرب العالمية الثانية، ولكنهم كانوا يرفعون علم الجزائر وهو من المحرمات... وبدأ الصدام بين القوات الفرنسية والشعب الأعزل بصورة شاملة امتدت إلى المشرق وخاصة المنطقة المحاصرة بين(بوجى) و(بجاية) و(ستيف) وبين (عنابة) و(سوق الأهراس) حيث قتل ٤٥,٠٠٠ قتيل وحرقت آلاف الدور، وذلك بناء على اعتراف الحكومة الفرنسية.

كانت هذه المذبحة التى عرفت باسم (مذبحة ستيف) عودة إلى أساليب

القرن التاسع عشر البربرية وجنوحا إلى العنف الشديد فى مقاومة الحركة الوطنية الجزائرية، ونهاية لأفكار الإصلاحيين الذين هالتهم قوة الاستعمار الفرنسي وسطوته فآثروا المعارضة تحت جناحيه بأسلوب قانونى لا يثير ولا يستفز.

ولكن الثوريين اتخذوا منهجا جديدا كانت بوادره قد ظهرت فى تجمع وحدات للمقاومة فى الجبل منذ عام ١٩٤٧، تحت زعامة "كريم بلقاسم"، ولكنها لم تكن ذات تأثير واضح عند الشعب الجزائرى، كما أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد تشكيل خطر جديٍّ علي الوجود الاستعمارى الفرنسى.

ولكن براعم المقاومة التى بزغت عام ١٩٤٧، سرعان ما التقت بعد «مذبحة ستيف» بإرادة شعبية جماعية تستهدف تحرير الأرض عن طريق النضال المسلح.

وكان "احمد بن بيللا" قد وصل إلى القاهرة فى أغسطس ١٩٥٣ ، بعد الحكم عليه فى حادث بريد وهران.

وتم الاتفاق خلال هذه الفترة بين "أحمد بن بيللا" و"جمال عبدالناصر" الذى كان يفتح أبوابه للقاء الثوريين العرب، على مساندة الحركة الثورية فى الجزائر بلا حدود أو شروط.

وكانت قد شكلت فى الجزائر «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» من تسعة هم: «أحمد بن بيلا،" حسين اية احمد"، "العربى بن مهيدى"، "محمد بوضياف"، "مصطفى بن بولعبد"، "رابح بيطاط"، "ديدوش مراد"، "محمد خضير"، "كريم بلقاسم".

وقد أعلن صوت العرب ساعة الصفر فى أول نوفمبر ١٩٥٤، بإذاعة بيان جبهة التحرير الجزائرية المصاحب لتفجير ٢٤ قنبلة فى أماكن مختلفة ... ويقول "أحمد سعيد": إن جهاز إذاعته الناشىء كان تابعا لإدارة المخابرات العامة وإنه كان يتلقى التوجيهات بالنسبة لمعركة الجزائر من عزت سليمان، وفتحى الديب، وأنه عقد صلات مع كثير من المناضلين الجزائريين.

ويقول أيضا: إن "جمال عبدالناصر" كان يتابع الإذاعة شخصيا ويعطى بعض التوجيهات والتعليمات.

وصوت العرب بدأ إرساله فى البداية عام ١٩٥٣ ، بمدة إرسال ساعة و٤٥ دقيقة ، زادت فى العام الأول بعد مناقشة دعا إليها "صلاح سالم" وزير الإرشاد عقب عودته من رحلة فى السودان كلا من: "حسين ذو الفقار صبري"، و"عبدالفتاح حسن" المسئولين عن السودان، و"أحمد سعيد"، زادت إلى ثمانى ساعات فى اليوم خلال السنة الأولى، ثم تضاعفت إلى ٢٢ ساعة فى اليوم فى عهد "صلاح سالم" واستمرت كذلك حتى الآن.

وقد أنشئت فى نوفمبر ١٩٥٥ إذاعة سرية خاصة للجزائر ظلت تذيع حتى انتصار الثورة، ويقول "أحمد سعيد": إنها الموجة التى انتقلت إليها موجة الإذاعة المصرية خلال عدوان ١٩٥٦ ، بعد ضرب محطة الإرسال فى «أبى زعبل».

الثـــورة:

ما كادت القنابل الأولى للثورة تنفجر فى أول نوفمبر مع بيان جبهة التحرير حتى وجدت أرضا خصبة وشعبا متعطشا للقتال والتضحية. ووجدت الأحزاب والقوى السياسية الجزائرية التى تبنت الاتجاه الإصلاحى أنه لم يعد أمامها من سبيل إلا الارتباط بالعمل الثورى حتى لا تنعزل وتتخلف عن إرادة الشعب.

وأعلن "فرحات عباس" عام ١٩٥٥ ، انضمام حزبه (حزب البيان العربى) إلى (جبهة التحرير)، وانضم أيضا المترددون من حزب "مصالى الحاج" (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وهم الذين عارضوا (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) فى البداية... وأخيرا (جمعية العلماء) التى حافظت على تراث الشعب الجزائرى وتقاليده، والتى أعلن زعيمها «بن باديس» عام ١٩٣٩، عندما قويت دعوة الارتباط بين الجزائر وفرنسا ومشاركة الجزائر فى الحياة السياسية والثقافية الفرنسية قوله «الشعب الجزائرى ليس هو فرنسا، ولا يرغب فى أن يكون

فرنسا، وحتى لو أراد لما استطاع لأنه شعب بعيد جدا عن فرنسا بلغته وعاداته وأصله ودينه».

ثم حاول الجنرال "سوستيل" الذى عين حاكما للجزائر عام ١٩٥٥ ، الاعتماد على بعض عناصرها لتكوين قوة ثالثة، ولكن رفض بعض زعمائهم واغتيال الذين قاموا بالاتصالات بيد عناصر من الجبهة أوقف محاولة "سوستيل" وحشد كافة القوى فى جبهة التحرير.

لم يكن ممكنا لهذه الأحزاب أن تقف فى اتجاه مضاد للتيار الثورى الذى وجد صدى عالميا وعربيا... ولم يكن سهلا عليهم الحصول على أنصار بين شعب الجزائر فى الوقت الذى كانت تسيل فيها الدماء يوما بعد يوم.

وكانت قرارات مؤتمر الصمام الذى انعقد فى ١٨ اغسطس ١٩٥٦، هى الأساس الذى قامت عليه أفكار الثورة.

وبدأت ثورة يوليو تؤدى دورها التاريخى فى مساندة ثورة الجزائر، وحرص "جمال عبدالناصر" على توفير كافة الإمكانيات المتاحة للمقاتلين فوق أرض الجزائر.

وكانت الأسلحة تتدفق من مصر إلى ثورة الجزائر قبل إعلانها وإلى الجيش المغربى أيضا بعد عزل السلطان "محمد" الخامس.

يقول "عزت سليمان" ضابط المخابرات المسئول عن مساعدة ثورة الجزائر فى ذلك الوقت وسفير مصر فى إيران حاليا: إن الأسلحة كانت تأخذ طريقين: البر خلال (ليبيا) بسماح من الملك "السنوسى" المولود فى تلمسان، والذى كانت تشجعه الحكومة البريطانية على ذلك؛ لأنه كان من مصلحتها إخراج فرنسا وإضعاف نفوذها بعد تصفية معظم المستعمرات البريطانية... وطريق البحر.

ويروى "عزت سليمان" موقفا تعرضت فيه القوات البحرية المصرية لكشف أمرها... عندما أرسلت شحنة علي اللنش «فخر البحار»، وحدث خلاف فى موعد ونظام لقاء ثوار الجزائر مع اللنش ، وخاصة بعد غرق لنشين صغيرين وهما محملان بالسلاح قبل أول نوفمبر ١٩٥٤ .

واضطر "عزت سليمان" إلى التوجه لميناء برشلونة الإسباني، حيث وجد «لمفاجأته الشديدة» استقبالا رسميا من البحرية الإسبانية، بعد أن أبلغهم الملحق العسكري في ذلك الوقت البكباشي "عبد المنعم النجار" سفير مصر بالعراق حاليا بأن قطعة بحرية مصرية تتجول في البحر الأبيض وتزور أسبانيا ضمن جولتها.

إمداد مصر لثورة الجزائر بالأسلحة لم يتوقف، ودعمها ماديا وإعلاميا لم يتوقف أيضا.

وعندما زار "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا مصر في مطلع عام ١٩٥٦ ، طلب من "جمال عبدالناصر" التوسط لإيجاد حل سلمي، كما أعلن "جمال عبدالناصر" ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠.

ويقول "جمال عبدالناصر": « كان ردي أنني على استعداد للتوسط صيانة للحقوق وصيانة للدماء، وأنه ليس أحب إلينا من عقد سلم شريف يصون لكل صاحب حق حقه. وأبدت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت رغبتها في إرسال وفد إلى القاهرة ليتولى المفاوضات مع زعماء المقاومة الجزائرية، ولقد أرسلت فعلا إلى هؤلاء الزعماء أدعوهم إلى القاهرة ليلتقوا بالوفد الفرنسي حين يجيء لعل المحاولة قد تسفر عن بارقة رجاء... ومن المؤسف أن الوفد الفرنسي وصل إلى القاهرة والتقى بالوفد الجزائري ، ثم سافر هذا إلى فرنسا لإجراء مشاورات مع حكومته... وظل الوفد الجزائري في انتظاره في القاهرة، ولكن الوفد الفرنسي لم يعد حتى هذه اللحظة إلى القاهرة ، بل كان ما هو أكثر مدعاة للأسف، فظلت فرنسا تتحين الفرص لهؤلاء الزعماء حتى استطاعت أن ترغم طائرة مدنية كانوا بين ركابها فوق البحر على النزول في أحد المطارات الخاضعة لسيطرتها ثم ألقت القبض على هؤلاء الزعماء».

تمت عملية القرصنة الجوية التي أشار إليها "جمال عبدالناصر" يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ أثناء سفر الزعماء الخمسة "أحمد بن بيللا" و"محمد خيضر" و"حسين آية أحمد" و"رابح بيطاط" و"محمد بوضياف" من المغرب في طائرة فرنسية، حيث وضعوا بعد ذلك في (ثاتو دونوى) في

جزر (الأنتيل).

ويقول"أنتونى ناتنج" فى كتابه (ناصر): إن "جمال عبد الناصر" طلب من "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا وقف تسليح إسرائيل - وكانت هى أكثر الدول إمدادا لها بالسلاح فى ذلك الوقت، كما أنها كانت تفتح معسكرات تدريب لقوات الهاجاناه ـ نظير أن يوقف هجومه على الاستعمار الفرنسي... ولكن "بينو" طلب وقف مساعدة الجزائريين ... ورفض "ناصر" فى حسم.

ويقول "ناتنج": أن "بينو" وجد فى "عبد الناصر" قائدا وطنيا وليس نظيرا لهتلر، كما حاول "جى موليه" زعيم الحزب الاشتراكى أن يصوره للناس خلال الدعاية الفرنسية المضادة التى حاولت تصوير "عبد الناصر" بأنه المسئول عن ثورة الجزائر.

و"جاك سوستيل" الحاكم العسكرى الفرنسى للجزائر عام ١٩٥٥ صرح بأن (مصر هى رأس الأخطبوط الذى كانت خطاطيفه تخفق لمدة شهور شمال أفريقيا الفرنسى).

ولم يتردد "جمال عبد الناصر" فى إجابة "كينيث لف" فى حديث صحفى بأنه أرسل أسلحة للثورة الجزائرية.

ارتبط مصير ثورة يوليو بثورة الجزائر، وربطت الحكومة الفرنسية بين معاناتها فوق أرض الجزائر وبين التأييد الواضح الحاسم لمصر.

وقبضت السلطات الفرنسية عام ١٩٥٦ على السفينة «أتوس» وفيها شحنة من السلاح المصرى؛ فصادرت السفينة وحاكمت طاقمها... وأعلن ذلك "جمال عبدالناصر" فى يوليو ١٩٦٢أمام أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المنعقد بشأن الجزائر.

وكان إعلان "جمال عبدالناصر" تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ مثيرا لحقد الحكومة الفرنسية التى شاركت فى تدبير العدوان الثلاثى على مصر كما ورد تفصيلا فى الباب الأول من الجزء الثانى «مجتمع جمال عبدالناصر»، بعد أيام قليلة من عملية القرصنة الجوية التى عزلت زعماء الثورة عن جماهيرها.

أعلن وزير الحربية فى وزارة "جى موليه": «إننا نريد أن نخضع الجزائر عن طريق القاهرة»... وفرقة المظلات الفرنسية التى نزلت فى (بورفؤاد) كان يقودها الجنرال "ماسو" قائد معسكرات الاعتقال الرهيبة فى الجزائر وقائد المظليين الفرنسيين فى الجزائر .

كانت المعركة فى جوهرها واحدة.

فى كواليس الثورة :

ولا شك أن اعتقال زعماء الثورة الجزائرية قد أدى إلى بروز المنازعات الشخصية بين القيادات الأخرى... فكانت الولايات المتباعدة تحاول الانفراد بالسلطة وعدم الرضوخ فى سهولة لقيادات أعلى.

كما أن إعلان حكومة الجزائر الحرة المؤقتة التى أعلن من القاهرة فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٨ والتى قال "جمال عبدالناصر" عنها فى حديث له مع الصحفى "كارنجيا" فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨: إن إعلانها فى القاهرة « هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها... وإننا نثق فى أن إعلانها سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة فى قلوب إخواننا الجزائريين الشجعان الذين يحاربون نصف مليون جندى مسلحين بأسلحة حلف الأطلنطى».

تشكلت هذه الحكومة برئاسة "فرحات عباس" رئيس حزب (البيان العربى) السابق وكان لها نائبا رئيس هما: كريم بلقاسم الذى كان وزيرا للدفاع أيضا و"أحمد بن بيللا"، ووزراء الدولة "حسين آية أحمد" و"رابح بيطاط" و"محمد بوضياف" و"محمد خيضر".

واقتصرت مسئولية هذه الحكومة عند بدء تشكيلها على جمع الإعانات والمؤن والتزويد بالسلاح، ولم تبدأ عملها كقيادة مقنعة راسخة للمقاتلين.

وصحب تكوين الحكومة خلق شائعات وانحرافات أدت إلى حساسيات بين المقاتلين فى الداخل وبين مناضلى الخارج. ونبت تناقض آخر بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير فى كل من تونس والمغرب.

كما ظهرت تناقضات ثانوية وجانبية إقليمية وعشائرية وشخصية، أدت

إلى ارتكاب جرائم مأساوية، ليس هذا الكتاب هو مجال الإفاضة فيها، وإنما نذكر بعضها تدليلا على وجود صراعات رهيبة فى حدود النضال المشترك.

وكانت هذه التناقضات تنتهى غالبا إلى الاغتيال والتصفية البدنية... وسيادة لغة السلاح على لغة السياسة.

أعلن بعد الاستقلال تغيير فى اسماء خمسة من اسماء الشوارع الرئيسية فى الجزائر لتحمل اسماء أبطال الثورة الشهداء بدلا من الاسماء الفرنسية.

وحملت الشوارع أسماء "بن مهيدى"، و"الكولونيل عميروش"، و"بن بولاد" و"ديدوش مراد" و"عبات رمضان". ولكن الحقائق التى يعرفها الجميع تشير إلى أن الاثنين الأولين فقط هما اللذان قتلا فى معارك التحرير، وأن الآخرين قد قتلوا بأيدى رفاقهم فى النضال.

ونشب صراع بالسلاح بين اعضاء جبهة التحرير وبين أعضاء (الحركة الوطنية الجزائرية) الاسم الجديد لحزب مصالى الحاج السابق (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بلغ من الوحشية والعنف درجة مذهلة.

وفى ظل هذا الجو استطاعت حكومة فرنسا كما يقول «ارسلان همبراكى» فى كتابه (ثورة فشلت): إنه أمكن تجنيد ٢٠٠,٠٠٠ جزائرى يعملون لحساب مخابراتها وتنفيذ مخططاتها.

قال لى "عزت سليمان": إن تفاصيل حركات الخيانة والاغتيال والتصفية البدنية، يمكن أن تملأ مجلدات ... تماما كما تستطيع قصص البطولة والتضحية والفداء لبسطاء الناس أن تملأ مجلدات أخرى.

هذه حقائق يعرفها المناضلون الجزائريون، ولكنها أبدا لم تقف عائقا دون نمو المد الثورى وحركة الكفاح المسلح.

وفى ذلك قال "بومدين" فى مؤتمر (جبهة التحرير) فى أبريل ١٩٦٤ «يطالب البعض بأن يكون الحزب مطهرا لا يضم فى عضويته أيا من هؤلاء

الذين تثقل الجرائم ضمائرهم... ولكن من منا فى هذا المؤتمر يدعى الطهر والنقاء»

ظاهرة تفشت خلال سنوات الثورة الجزائرية كنتيجة رئيسية لغيبة الزعماء الحقيقيين للثورة، ولغيبة التنظيم الحزبى الحديدى الذى يعبر عن إيديولوجية ثورية واضحة.

كان تيار الوطنية الجزائرية المتدفق ضد الاحتلال الفرنسى هو الذى يجمع كل المناضلين... ولكن الوحدة الفكرية والنظرة السياسية والأهداف الاجتماعية لم تكن أبدا محل اتفاق جماعي.

ولم يستطع نفوذ "جمال عبدالناصر" واحترام شخصيته التأثير فى الجبهة بحيث تتوافر لها قيادة موحدة متجانسة مسلحة بعقيدة وفكرية ثورية واضحة... **وذلك لسببين: أولهما** أن صلات ثورة يوليو مع ثوار الجزائر كانت تنعقد عن طريق ضباط المخابرات الذين سبق توضيح دورهم الرئيسى فى الحركة السياسية العربية، الذي كان يقوم أساسا على واجبات ومهمات تنفيذية وليست سياسية... **وثانيهما** أن مصر حتى ذلك الوقت كانت تعيش فى فترة الاتحاد القومى حيث كانت الحيرة مازالت تغلف الوضوح السياسى الذى نبت مع صدور الميثاق عام ١٩٦٢ .

وهكذا كان الاعتماد على ضباط المخابرات وحدهم فى عقد الصلات السياسية... وغيبة الإيديولوجية الثورية فى مصر،عاملين من أهم العوامل التى لم تؤثر فى ثورة الجزائر التى كانت تربطها بمصر وزعيمها "جمال عبدالناصر" أوثق الصلات.

وظلت التناقضات الثانوية تنمو بلا حسم فى صفوف الثورة الجزائرية، وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة "فرحات عباس" فى طرابلس يوم ١٨ يناير ١٩٦٠ وبقى كل من "كريم بلقاسم" فى منصبه نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية بدلا من الحربية وبقى أيضا "أحمد بن بيللا" نائبا لرئيس الوزراء وزملاؤه الأربعة المعتقلون وزراء للدولة.

ونقص عدد الوزراء من ١٩ وزيرا فى الوزارة الأولى إلى ١٢ وزيرا فقط.

واستمر تشكيل الوزارة على ما هى عليه حتى ٢٧ اغسطس ١٩٦١ عندما عين "يوسف بن خده" رئيسا للوزراء ومسئولا عن المالية، و"كريم بلقاسم" نائبا للرئيس ومسئولا عن الداخل و"احمد بن بيللا" و"محمد بوضياف" نواب رئيس أيضا، وبقى محمد خيضر و"رابح بيطاط" وزراء دولة.

وتشكلت الوزارة أيضا من ١٢ وزيرا مثل الوزارات السابقة.

ولم يكن "يوسف بن خده" يمثل قوة سياسية رئيسية فى اتجاه الثورة الجزائرية.

الجزائر ... ومصر ... وفرنسا :

كان "جمال عبدالناصر" ينظر إلى "احمد بن بيللا" باعتباره الزعيم الغائب.

عندما سأله محرر مجلة «كل شىء» اللبنانية بتاريخ ١٣ مايو ١٩٦٢عما إذا كان قد قرأ الحملة المتطرفة التى شنتها مجلة «بارى ماتش» على «أحمد بن بيللا» لأنه أعاد إلى عبدالناصر الفضل الأول فى انتصار ثورة الجزائر، ولأنه قام بزيارة عبدالناصر قبل زيارة أى بلد أو رئيس عربى بعد الإفراج عنه.

قال "عبدالناصر": «إن علاقتى بالصديق "بن بيللا" علاقة قديمة تعود إلى ما قبل الثورة... إلى عام ١٩٥٤ عندما كان يقيم فى القاهرة كلاجىء سياسى... وقد توطدت علاقتى الأخوية به وزملائه زعماء الجزائر وأعضاء حكومتها، ولم تنقطع الاتصالات بيننا فى أى وقت».

وعندما سأله المحرر « وهل ظلت هذه الصلة قائمة عندما كان" بن بيللا" فى السجن».

ضحك "عبدالناصر" وقال « وهو فى السجن فى باريس... كانت الاتصالات مستمرة بيننا، ولم تنقطع أبدا».

ويروى "هنرى كورييل" السكرتير السابق للحركة المصرية للتحرر الوطنى ثم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، والذى طرد من مصر عام

١٩٥٠ نهائيا لموقفه السياسى، ومع ذلك ظلت تربطه بمصر علاقات وثيقة عن طريق "ثروت عكاشة" الملحق العسكرى فى باريس.

يقول "هنرى كورييل": إن هدف "جى موليه" كان التخلص من "جمال عبدالناصر" للتغلب على الثورة الجزائرية، ولكن الموقف تغير بعد وصول "ديجول" إلى الحكم فى ١٣ مايو ١٩٥٨ لتكملة الحرب الجزائرية.

حدثت اتصالات بين فرنسا ومصر بعد عدوان ١٩٥٦ قام بها "بييركوت" رئيس الاتحاد التقدمى وأحد وزراء الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ومن الذين اشتركوا فى الحرب الأهلية الأسبانية ضد الفاشية ومعه اندريه فيليب وزير اشتراكى سابق، وكان الهدف من ذلك إعادة العلاقات مع مصر.

ولكن "جمال عبدالناصر" رفض إعادة العلاقات مع استمرار الحرب الجزائرية. ويقول "انطونى ناتنج": إنه بعد فشل هذه الاتصالات زاد عدد الجنود الفرنسيين فى الجزائر حتى وصل إلى ربع مليون جندى.

وبعد إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة تم اتصال سرى آخر فى أواخر عام ١٩٥٨ بين وزير الخارجية الفرنسى "كوف دى مور فيل" و"ثروت عكاشة" سفير مصر فى روما.

تمت المقابلة سرا فى سويسرا حيث كان "كوف ديمورفيل" يمثل فرنسا فى مؤتمر هناك... وخلال المقابلة قال "ثروت عكاشة:" إن مصر لاتستطيع إعادة العلاقات مع فرنسا مادام شعب الجزائر يتعرض لطغيان التدخل الفرنسى، و"أحمد بن بيللا" ورفاقه محتجزين فى سجون فرنسا.

شارك فى إعداد هذه المقابلات "هنرى كورييل"، كما شارك أيضا فى إيجاد صلة مستمرة بين مصر و"بن بيللا" داخل السجن ساعده فى ذلك عدد من أصدقاء الشعب المصرى التقدميين، الأمر الذى انتهى باعتقال السلطات الفرنسية لهنرى كوررييل فى أكتوبر ١٩٦٠ وإدخاله السجن بتهمة مساعدة الثورة الجزائرية وبقى به حتى يونيو ١٩٦٢.

موقف "جمال عبدالناصر" فى تأييد ثورة الجزائر لم يعرف التردد أو المساومة، واقتناعه بزعامة "أحمد بن بيللا" كان مؤشر اتجاهه وحركته.

وعندما مضت على العدوان الثلاثي سنوات، وبدأت العلاقات تعود تدريجيا إلى طبيعتها القديمة... كان موقف مصر من انجلترا يختلف عن موقفها من فرنسا.

عادت العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا بصورة محدودة في ديسمبر ١٩٥٩ وعين "كولين كرو" الذى كان رئيسا للجنة المقتنيات البريطانية التى نجمت عن تأميم قناة السويس وزيرا مفوضا حتى عادت العلاقات كاملة بتعيين سير "هارولد بيلى" سفيرا فى مارس ١٩٦١.

ورغم أن صلة "كولين كرو" كرئيس للجنة المقتنيات كانت بعيدة عن وزارة الخارجية ومرتبطة بوزارة الخزانة، إلا أن "جمال عبدالناصر" لم يأخذ موقفا جامدًا فى إيجاد قنوات للعلاقات مع لندن، فكلف "محمد حسنين هيكل" ـ كما يقول "انتونى ناتنج" ـ بالاتصال بـ"كولين كرو" بصفة دورية، الأمر الذى جعله أكثر اطلاعا على مجريات الأمور من كثير من السفراء كما كتب ناتنج فى كتابه «ناصر».

وظهرت هذه الصلة الطيبة بصورة عملية عند رحيل "كولين" بعد تعيين السفير البريطاني، وكانت هدية "عبدالناصر" رغم عدم مقابلته له مطلقا هى الإفراج عن الجاسوسين البريطانيين "جيمس زارب"، و"جيمس سوينبون" بعد الحكم عليهما بعشر سنوات.

الموقف مع فرنسا كان يختلف...

لجنة المقتنيات لم تكن لها قنوات موصلة إلى "جمال عبدالناصر".. وفى نوفمبر ١٩٦١ اعتقل رئيس اللجنة "أندريه ماتى" بتهمة التجسس والتخريب مع أربعة من زملائه أعضاء اللجنة وستة من المصريين المتعاونين معهم.. وكان جواب فرنسا حظر التعامل التجارى مع مصر.

لم يفرج عن هؤلاء الفرنسيين إلا بعد خمسة شهور عقب توقيع اتفاقية (افيان) فى ١٨ مارس ١٩٦٢ وإعلان "ديجول" لاستقلال الجزائر

طوال سنوات الثورة الجزائرية و"جمال عبدالناصر" يحمل لواء الدفاع عنها فى كل مكان... في رشيد يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٩ أثناء الاحتفال بمرور ١٥٠ سنة على طرد الإنجليز قال "عبد الناصر": «إن فرنسا بعد خمس

سنوات تئن من شعب الجزائر الأعزل أكثر مما يئن شعب الجزائر الذى فقد مليونا من الشهداء فى هذه الحرب المقدسة».

وأمام برلمان الهند فى ٣٠ مارس ١٩٦٠ بلور هموم الأمة العربية فى حالة شعب فلسطين الذى شرد فى دياره، وحالة شعب الجزائر الذى يحمل السلاح مرغما للدفاع عن حقه فى الوجود على أرض بلاده.

ومن فوق منبر الأمم المتحدة فى ١٧ سبتمبر ١٩٦٠... وفى احتفال الاتحاد القومى بيوم الجزائر فى نوفمبر ١٩٦٠.

فى كل هذه المواقع وغيرها... وفى كل أحاديثه الصحفية... كان "جمال عبدالناصر" المدافع الصلب عن حرية الشعب الجزائرى وحقه فى النضال.

وأنقل هنا نص حديث دار بين "جمال عبدالناصر" وبعض الصحفيين الأجانب فى ٢٥ أبريل ١٩٦٠ عقب أزمة الباخرة كليوباترا التى رفض عمال الشحن فى أمريكا تفريغها تأييدا لإسرائيل.

سأل أحد الصحفيين "عبدالناصر" هذا السؤال:

على ذكر مسألة التسلل الشيوعى بالشرق الأوسط، فإن هناك مظهرا آخر أود أن أعرضه على سيادتكم، ذلك أن حكومة الجزائر الحرة طلبت متطوعين لينضموا إلى جيشها كما تعلمون... فهل سيكون لحكومتكم موقف معين حيال أى متطوعين من الصين الشعبية يريدون المجىء إلى الشرق الأوسط لينضموا إلى الجيش الجزائرى؟

وأجاب "عبدالناصر": «من رأيى أنه يجب أن يتمتع الشعب الجزائرى بالاستقلال ولن نعترض على الطريقة التى يتبعها فى سبيل الظفر بهذا الاستقلال»

وأعاد الصحفى السؤال قائلا: «أنا لا أثير ياسيدى الرئيس مسألة استقلال الجزائر وإنما أثير مسألة مجىء الصينيين كمتطوعين واشتراكهم فى حركة الاستقلال الجزائرية؟»

وقال "عبدالناصر": «أرجو أن تنظر إلى الجيش الفرنسى فإنه يضم

جنودا من ألمانيا ومن دول أخرى كثيرة، فلماذا تعترض على حق الجزائريين فى أن يضم جيشهم متطوعين من كل الدول بما فيها الصين... إنى لا أرى سببا يدعو إلى الاعتراض»

وألح الصحفى فى سؤال ثالث: ألا ترى يا سيادة الرئيس... أن ذلك ما يدعو الشرق الأوسط إلى القلق بشأن هذه المسألة؟

وكان الجواب: إنى متأكد أنه لن تتمكن أى عناصر شيوعية من التأثير مهما حدث على القومية العربية فى البلاد العربية بما فيها الجزائر. بل العكس، أعتقد عن يقين أن أفكار القومية العربية هى التى ستسود فى النهاية وستظل دائما سائدة.

ويلاحظ أن "جمال عبدالناصر" كان يجيب على هذه الأسئلة فى فترة وجود الشيوعيين المصريين داخل المعتقلات بعد أزمة أول يناير ١٩٥٩.

وواصل الصحفى إلحاحه فى السؤال قائلا: ألا ترون ياسيادة الرئيس أن هذه تعتبر محاولة تسلل عسكرى شيوعي قوامه متطوعون للجزائر من الصين الشعبية أو من الاتحاد السوفيتى فهل مثل هذا التسلل الشيوعى العسكرى ينطوى على خطر على العالم العربى؟

وكان جواب "عبدالناصر": أنظر إلى مشكلة الجزائر باعتبارها بلاد الجزائر وشعب الجزائر، لقد قتل من هذا الشعب مليون شخص منذ نشبت الثورة الجزائرية، أى أن عشر الشعب الجزائرى قد لقى حتفه، لهذا أظن أنه لو تلقى الشعب الجزائرى مساعدة من أى جهة فإن هذه المساعدة ستنقذ مليونا من أبناء هذا الشعب من الهلاك... وأما فيما يتعلق برأيى فى مسألة التسلل الشيوعى فإنى أرجو أن تنظر مثلا إلى مصر وسوريا. أين هو ذلك التسلل الشيوعى؟ لقد نشرت الصحف الأمريكية لفترة طويلة أننا نخضع للنفوذ الشيوعى وراحت تعيد وتزيد فى أننا نواجه التسلل الشيوعى بسبب صفقات الأسلحة التى عقدناها مع الدول الشيوعية، وبسبب علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدول. ولكن هل كان ما نشرته الصحف الأمريكية عن هذه المسألة حقيقيا؟

هكذا حاول الصحفيون الغربيون حصار "جمال عبدالناصر" وبذر

بذور التناقض أو الخلاف بينه وبين الثورة الجزائرية فى وقت كانت علاقته فيه مع الاتحاد السوفيتى ليست أفضل حالاتها... وفى وقت كانت الثورة الجزائرية فيه تعتمد على مصر أساسا. وشخصيته تلعب دورا رئيسيا فى هذا المجال... ولكن "جمال عبدالناصر" بكلماته الواضحة حطم كل محاولات التسلل الغربى إلى صفوف الثورة العربية مصرية كانت أم جزائرية... وحسم قضية التعاون المطلق الوثيق بينهما.

ولذا لم يكن غريبا أن يعلن "أحمد بن بيللا" فور الإفراج عنه بأن "جمال عبدالناصر "صاحب دور رئيسى فى انتصار الثورة، وأن يتجه مع زملائه إلى القاهرة ليكون أول لقاء لهم معه قبل بقية الدول والزعماء العرب الذين ساندوا ثورة الجزائر.

وقد أعدت خطة وصول "بن بيللا" ورفاقه إلى مصر فى القاهرة حيث كانوا قد وصلوا إلى سويسرا وترصدتهم عيون رجال المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر الذين كان يقودهم الجنرال "سالان"، تبغى قتلهم فى أى مكان، ولكن "فتحى الديب" سفير مصر فى برن أخفاهم عن العيون تماما.

كان رجال الجنرال "سالان" منتشرين فى مطارات سويسرا ليل نهار للقيام باغتيال الزعماء الجزائريين فى محاولة انتحارية، ولذا قامت من القاهرة طيارة مصرية يقودها الكابتن "شمس" على أنها فى طريقها إلى لندن وليس فيها إلا راكب واحد هو "عبدالمجيد فريد" سكرتير رئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت ويقول "عبدالمجيد فريد" إنه طلب من الكابتن "شمس" السماح للطائرة بالنزول اضطراريا فى مطار (زيورخ)، فسمح لها وهبطت فعلا فى أول الممر الجوى قرب منتصف الليل.

كان فتحى الديب سفير مصر الذى دبرت الخطة معه ينتظر هبوط الطائرة المصرية فى الأرض الزراعية خارج المطار ومعه الزعماء الخمسة وأحد رجال المخابرات السويسرية الذين استطاع "فتحى الديب" أن يستميلهم إليه.

أعطى "عبدالمجيد فريد" إشارات ضوئية من سلم الطائرة فاسرعت عربتان مرسيدس بالدخول إلى الطائرة مباشرة تحملان زعماء الجزائر

وسفير مصر.

اديرت محركات الطائرة بعد أن ركبها الزعماء الجزائريون وعادت إلى القاهرة، ورجع السفيرالمصرى إلى (برن)، ولم تستغرق العملية أكثر من ربع ساعة.

وصلت الطائرة الأجواء المصرية فى الخامسة صباحا، ولما كان "جمال عبدالناصر" يريد أن يستقبلهم استقبالا شعبيا فقد هبطت الطائرة فى مطار (أنشاص) حيث استراح الزعماء وحلقوا ذقونهم وتناولوا الفطور مع ضباط القوات الجوية المصرية.

وبدأت الإذاعة منذ نشرة السابعة صباحا تذيع نبأ وصولهم وتعلن عن استقبال "عبدالناصر" لهم فى المطار وخط سير موكبهم.

هبطت الطائرة فى الماظة فى الواحدة ظهرا وبدأ الموكب الشعبى مع "عبدالناصر" فى عربة مكشوفة إلى ميدان العتبة خلال شارع الجيش ثم العودة إلى سراى القبة خلال شارع رمسيس، ومصر والسودان.

وأفرج بعد ذلك عن "هنرى كوربيل" ورفاقه فى يونيو ١٩٦٢ ، وخلت سجون فرنسا بعد ذلك من المناضلين الجزائريين.

وتم الاستفتاء فى أول يوليو١٩٦٢ على تقرير المصير، وأصيب التمرد الذى دبره المقيمون الفرنسيون وبقايا الجيش الفرنسى بالشلل عشية نفس اليوم، وتشتت الفرنسيون هاربين.

وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ الجزائر... صفحة التحرر والاستقلال الوطنى.

الفصل الثانى

الجزائر.. بعد الاستقلال

«لقد انتهى الجهاد
الأصغر، وبدأ الجهاد الأكبر،
جهاد النفس»
جمال عبد الناصر
إلى يوسف بن خده
الدار البيضاء - يونيو ١٩٦٢

أثمرت ثورة الجزائر، وتضحيات الشعب المناضل، وحياة مليون شهيد، وطنا حرا مستقلا، تغنى الشعراء ببطولة شهدائه وأبنائه.

وعبر الشعب عن فرحته بالانتصار فى مظاهرات غمرت شوارع المدن الجزائرية.. واعتبرت الأمة العربية هذا الحدث عيدا لها.

ولكن التناقضات التى ظهرت فى كواليس القيادة الجزائرية بدأت تفرض نفسها على الموقف، وتظهر فى العلن ما كان يدور سرا طوال سنوات الثورة.

كان "أحمد بن بيللا" يعتبر نفسه الشخص المؤهل تاريخيا لزعامة الثورة بعد الاستقلال، وأن مكانه فى القمة لابد أن يكون محجوزا بعد الإفراج عنه من سجون فرنسا.

ولكن الحكومة المؤقتة التى يرأسها "يوسف بن خده" كان لها رأى آخر.

ولم يكن الخلاف شخصيا فى مضمونه... وإنما كان خلافا بين اتجاه ثورى له طابع وميول اشتراكية وأصالة عربية يمثله "أحمد بن بيللا"... واتجاه يطلب استقرار الأحوال على ما كانت عليه من علاقات مع فرنسا بعد الاستقلال دون جموح ثورى أو تطلع اشتراكى.

وظهر الخلاف مبكرا.

وكان "جمال عبدالناصر" يدرك أن الأمور قد تنتهى إلى خلاف ولكنه حاول بكل ما فى وسعه أن يتفادى التدخل فى شئون الجزائر، فأرسل برقية إلى زعماء الجزائر الخمسة بمناسبة توقيع اتفاقية (أفيان) ووقف إطلاق النار يوم ١٩ مارس قال فيها: «إننى أبعث إليكم بتقدير شعبنا كله لتضحياتكم فى مرحلة من النضال سبقت، وأجدد تأييده فى مراحل من النضال قاسية».

وبعث فى نفس اليوم إلى "يوسف بن خده" برقية أخرى جاء فيها: «إن النصر الأول الذى أحرزه كفاحكم بإرغام الاستعمار على الاعتراف باستقلال الجزائر ووحدة ترابها لم يحول أنظاركم عن المراحل الصعبة

القادمة من استكمال الحرية».

الموقف لم يتحدد بعد والسلطة لم تتفق على اليد التى تقبض عليها... و"عبدالناصر" ينظر بعينه إلى المستقبل والمراحل الجديدة القادمة.

رحل الفرنسيون سياسيا فى يوليو بعد استفتاء تقرير المصير... خرج حوالى ٨٥٠٠٠٠ فرنسى يشكلون ٩٠ فى المائة من الخبرة الإدارية والفنية العاملة فى الجزائر... وتوقفت معظم البنوك والمصانع والمزارع التى كانت تعتمد عليهم... وبدا الأمر فى صورة مؤامرة على الحكومة الجديدة التى تسلمت بلدا حطم الاستعمار قدرات أبنائه الفنية والإدارية خلال ١٣٢ سنة طويلة من سنوات القهر.

المشاكل التى تجابه الحكومة حادة وكثيرة.

الفراغ الذى تركته الهجرة الجماعية الفرنسية زحفت إليه عناصر من البرجوازية الجزائرية التى تعاونت مع الفرنسيين خلال الحرب، وقال عنهم "احمد بن بيللا" فى إحدى خطبه «جمع عدد من الجزائريين خلال الحرب ثروات فاحشة عن طريق المضاربة، واشترى آخرون بأسعار زهيدة من الفرنسيين الراحلين أملاكا وفنادق ومطاعم ودور سينما، وكانوا يستعدون ليعيشوا عيشة الإقطاعيين فى الجزائر المستقلة».

وكانت جبهة التحرير قد عقدت مؤتمرها فى طرابلس بعيدا عن تونس ونفوذ "بورقيبة" المعتدل خلال شهر مايو ١٩٦٢.

حضر المؤتمر ٧٠ مندوبا نصفهم من المقاتلين العسكريين.

برنامج طرابلس هو الذى تسلحت به الجبهة لمواجهة الاستقلال، والذى نص على «توحيد نشاط جميع المنظمات القومية داخل جبهة التحرر الوطنى».

المنطق الذى صاغ هذه الفقرة من برنامج طرابلس، قريب الشبه من منطق الميثاق المصرى الذى صدر فى نفس الشهر، والذى نص على تحالف قوى الشعب العاملة «العمال والفلاحين والجنود والرأسمالية الوطنية والمثقفين» باعتبار وحدتهم فى الصراع ضد سيطرة الرأسمالية

الأجنبية والبرجوازية المحلية المرتبطة بها أقوى من بواعث الصراع الطبقى داخل صفوفهم.

كان "أحمد بن بيللا" وكثير من زعماء الجبهة شديدى التأثر بتفكير "جمال عبدالناصر".

ويقول "هنرى كورييل" صديق "بن بيللا" الشخصى والمتعاون معه إلى حد دخول السجن: إنه كان يكتسب رصيدا كبيرا لشخصيته من ارتباطه بعبدالناصر.

وقد بدأ الخلاف عقب إعلان برنامج طرابلس بعد إصرار اتحاد نقابات العمال الجزائرى على أن يبقى خارج الجبهة تشبها بواقع الدول الرأسمالية الغربية... وقد استغلت فرنسا هذا الموقف لشق الصفوف وكان برنامج طرابلس قد أشار إلى «أن الحكومة الفرنسية لن تعتمد فقط على قوتها المسلحة وعلى الأقلية الفرنسية لتحويل اتجاه تطور الجزائر، فهى تستغل قبل كل شىء التناقضات السياسية والاجتماعية لجبهة التحرير الوطنى».

وفى أول يوليو ١٩٦٢ تلقى "عبدالناصر" رسالة من الرئيس "بن خده" ورسالة أخرى من "أحمد بن بيللا" ورسائل أخرى من زعماء الثورة الجزائرية.

وأعلن "جمال عبدالناصر" هذا الخبر أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بشأن الجزائر المنعقد يوم ٢ يوليو ثم علق عليه قائلا: «لقد واجهت قرارات كثيرة فى حياتى السياسية برغم الأخطار وبرغم المواقف الصعبة التى كانت تستدعى هذه القرارات، قد كان من السهل على دائما أن أنزع عواطفى بعيدا عنى وأتخذ من القرارات، ما أؤمن أنه الواجب ... وأمس لأول مرة واجهت أزمة الحيرة عندما علمت بهذه الخلافات ... إنى واثق فى وعى الحكومة الجزائرية وفى مقدرتها على مواجهة مسئولياتها».

وبعد أن أشار "عبدالناصر" إلى معرفته الوثيقة لبن خده و"بن بيللا" و تقديره لهما قال: «لست أريد أن أدخل ولا أريد أن تدخل الجمهورية

العربية المتحدة فى هذا الخلاف طرفا فيه، ولكن من هنا وأظنكم معى، نكون داخل حدودنا تماما إذا توجهنا إليهم كلهم برجاء حار وصادق صادر من أعماق القلب ليفعلوا شيئا مهما كلفهم كأشخاص، حتى يحتفظوا بوحدة الثورة الجزائرية».

وروى "جمال عبدالناصر" أنه التقى ببن خده قبل ذلك بأيام فى مؤتمر القمة الثانى بالدار البيضاء وقال له: «لقد انتهى الجهاد الأصغر وبدأ الجهاد الأكبر، جهاد النفس».

وكان "جمال عبدالناصر" قد قام بمحاولة جادة لتخفيف حدة الخلاف بين "بن خده" من جهة و"بن بيللا" وبومدين من جهة أخرى.

تشكل وفد من "على صبرى" و"محمد حسنين هيكل" و"عبدالمجيد فريد" و"فتحى الديب" حيث ذهب بطائرة خاصة لمقابلة "بن خدة" فى مقر الحكومة المؤقتة فى «الصخرة السوداء ـ روشيه نوار».

وكان هذا الوفد يضم أول مصريين ينزلون فى أرض الجزائر بعد الاستقلال.

تم الاجتماع مع "بن خده" ثم طاروا إلى (تونس) لمقابلة "بومدين" حيث كان هناك فى ذلك الوقت، ثم عادوا مرة أخرى لبن خدة، ونزلوا فى طرابلس لمقابلة بعض القادة الجزائريين.

استمرت الرحلة ٢٤ ساعة متصلة ولكنها لم تنجح فى مساعيها.

وكان الخلاف قد وصل بين الحكومة والزعماء المعتقلين إلى الحد الذى أصدرت فيه الحكومة المؤقتة قراراً بعزل رئاسة أركان حرب الجيش الخارجى يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٢ لنشاطات إجرامية على حد تعبيرهم.

ولكن "أحمد بن بيللا" رفض هذا الإجراء رفضا كاملا، كما رفض تكوين المكتب السياسى الذى تشكل تحت رئاسة "بن خدة" عقب مقررات طرابلس وطالب بتشكيل مكتب سياسى جديد يضم المعتقلين الخمسة.

ويقول "هارويتز" فى كتابه «الأبعاد العسكرية فى سياسة الشرق

الأوسط»: إن"احمد بن بيللا" منذ لحظة الإفراج عنه رفض التعاون مع السياسيين المدنيين إلا إذا جلس في مقعد السائق.

الجيش يدخل المعركة :

كان رفض "بن بيللا" لقرار الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان حرب الجيش في الخارج معتمدا على رفض القادة العسكريين في الجيش للقرار، ونابعا من أصوله العسكرية التي بدأت في الجيش الفرنسي.

و"احمد بن بيللا" لم يبلور زعامته في صفوف الجيش، ولا في صفوف الحكومة المؤقتة... وإنما بلورها في السجن.

كان قائد الجيش "هواري بومدين" طالبا للعلم في الأزهر الشريف بالقاهرة ولم يسبق له أن كان جنديا محترفا، كما سبق أن خدم في الجيش الفرنسي مثل "احمد بن بيللا" .

كان الجيش الجزائري قد تكون أساسا من الأنصار المتطوعين، وعدد قليل من الجنود الوطنيين الذين سبق لهم الخدمة في الفرقة الأجنبية أو الجيش الفرنسي... وكان موزعا في ثلاث جبهات رئيسية... وصل عدده حسب ما سجله "هرويتز" تسعين ألفا يشكلون جيش الداخل في الولايات ، ٢٥,٠٠٠ في (تونس)، ١٥,٠٠٠ في (أوجدا) بالمغرب... ومن الجميع شكل جيش التحرير الجزائري.

خلال سنوات الثورة التحق بعض الجزائريين بالكليات والمدارس العسكرية في مصر، ودرسوا وتدربوا على أحدث الأسلحة التي أمدتهم بها مصر.

وقد أسهمت قوات الأنصار في الداخل، وقوات الجيش النظامية في الخارج بدور كبير في الكفاح المسلح المستمر ضد المستعمرين الفرنسيين... ولكن الصلة التنظيمية بين قادة الولايات لم تكن سهلة، فكان هناك شبه انفراد ذاتي بالحركة في كل ولاية، ومحاولة من جانب كل قائد ولاية لدعم سلطته ونفوذه، في غيبة تنسيق سليم يفرض إرادته... والسبب في ذلك صعوبة المواصلات أساسا.

وكان يوم ١٩ مارس يوم إعلان اتفاقية (افيان) ووقف إطلاق النار... يوماً فاصلا... عبرت عنه مجلة (الجندى الجزائرى) بحديثها عن الذين هرعوا للانضمام إلى صفوف جيش التحرير وقولها: «إنهم من العناصر التى تعاونت مع الاستعمار ولم تعر أى اهتمام لثورة ١٩٥٤، وراحت تتعاون مع الأجنبى على حساب شعب كامل ولم تهتم بسمعة الوطن المضرج بالدماء، ولم ترحم أرملة ولم تعطف على يتيم».

كان الاندفاع المبالغ فيه للانضمام للجيش تعبيرا عن رغبة بعض القادة فى دعم نفوذهم الفردى، حتى أنه بعد١٩ مارس مثلا قفز عدد قوات ولاية الجزائر من ٨٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠... ولعب «جنود ١٩ مارس» وهو الاسم الذى اشتهروا به دورا كاد يؤدى إلى اشتعال حرب أهلية بين المكتب السياسى وقيادة الولاية الرابعة فى مدينة الجزائر.

وكان قرار ٣٠ يونيو الذى أصدرته الحكومة المؤقتة بعزل رئاسة أركان الجيش فى الخارج، و"رفض بن بيللا" و"بومدين" له، اقسى صورة وصل إليها الخلاف، وهى التى تضمنتها البرقيات التى وصلت إلى "جمال عبدالناصر" فى اليوم التالى مباشرة. وبدأت احتمالات الصدام بين الثوار تقترب.

وكان واضحا أن كفة الجيش هى الراجحة... فإن "هوارى بومدين" استطاع خلال سنوات طويلة من الجهد الشاق أن يحول جيش الخارج إلى قوة منظمة لها طابع وتقاليد عسكرية وانضباط تنظيمى... ونشر فيه محو الأمية والتوعية السياسية، وأسهمت بعض وحداته فى العمل الاجتماعى متعاونة مع الفلاحين فى المناطق المحررة حيث طبقت إلى حد ما تجربة المزارع الجماعية التى يشرف عليها الجيش.

ولذا كان طموح "بومدين" فى جعل جيش الخارج نواة الجيش الجزائرى طموحا طبيعيا ولو أنه كان يمضى فى طريق صعب ملىء بتناقضات قوات الأنصار فى بعض الولايات، الذين تحدثوا عن تكوين «جيش شعبى».

وقد بدأت العلاقات السياسية تربط بين "أحمد بن بيللا"

و"هوارى بومدين" بصورة عملية عندما أعلن "بن خدة" قبل استفتاء تقرير المصير بعدة أيام تشكيل مكتب سياسى لجبهة التحرير وتحت قيادته، ورفض "بن بيللا" هذا القرار بمساندة "بومدين" وقادة جيش الخارج، الأمر الذى انتهى إلى قرار "بن خده" فى ٣٠ يونيو الذى سبق أن أشرنا إليه، ورفضه بومدين أيضا.

وكان هذا الموقف الصدامى هو نقطة تحول فى الموقف السياسى... فإما أن ينتصر "بن بيللا" بمساندة الجماهير وقوات الجيش... وإما أن تنتصر الحكومة المؤقتة التى اعتمدت على القوات المحلية للولايات وخاصة الولاية الرابعة «الجزائر» والولاية الثالثة «القبائل» وجزء من الولاية الثانية «قسنطينة» الذين أعلنوا ولاءهم للحكومة المؤقتة.

وفى مواجهة ذلك دخل "بن بيللا" الجزائر دخول البطل الغائب حيث استقر فى (تلمسان)، وجذب "بومدين" إلى جانبه بقية الولايات التى تحرك فيها جيش الخارج.

وفى ٢٢ يوليو أعلن "بن بيللا" من (تلمسان) تشكيل مكتب سياسى جديد برئاسته، يضم الزعماء المعتقلين، ولكن "بوضياف" و"حسين آية أحمد" رفضا العمل فى هذا المكتب واختفيا، إلى أن اعتقل "بوضياف" يوم ٣٠ يوليو حيث قبل العمل فى المكتب السياسى بشرط أن تنشأ إدارة محددة الواجبات، وأن تتفق قوات (الجزائر) و(تلمسان).

وقبلت الحكومة المؤقتة الخروج من العاصمة يوم ٣ إغسطس لتصبح السلطة فى يد المكتب السياسى.

ولكن تفادى الصدام المسلح كان أمرا صعباً أمام الطموح إلى السلطة... ولذا فإنه عندما خرج "بن بيللا" من العاصمة يوم ٢٥ أغسطس بدأ صدام بين أنصار المكتب السياسى وأنصار قادة الولايات كاد يهدد بقيام حرب أهلية، لولا قرار وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات يوم ٤ سبتمبر بين "محمد خيضر" وقائد الولاية الثالثة، وهى المفاوضات التى أنهت مقاومة الحكومة المؤقتة.

وهكذا انتصر العسكريون على المدنيين... واقتحم الجيش الجزائرى

ميدان السلطة وفرض إرادته بقوة السلاح... ودخل "بومدين" الجزائر العاصمة يوم ٩ سبتمبر ومعه ٤٠٠٠ عسكرى من جيش الخارج الموالين للمكتب السياسى. وتحدد موعد انتخاب المجلس الوطنى يوم ٢٠ سبتمبر حيث أصبح "أحمد بن بيللا" رئيساً للوزراء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ بأغلبية ١٣٩ ضد ٢٣ وعين "هوارى بومدين" وزيرا للدفاع وقائدا لجيش التحرير الجزائرى.

وبذا أصبح "بن بيللا" رئيسا وسكرتيرا للجبهة وقائدا أعلى.

وأصبح الجيش هو القوة السياسية الأكثر تنظيما ووحدة فى الجزائر، فى وقت كان ضعف جهات الدولة فيه ملموسا لغيبة الخبرة والخبراء، وضعف التكوين والانضباط الحزبى كان ملموسا أيضا لغيبة الإيديولوجية وتصادم التناقضات الطبقية والشخصية. وقد ساعد على ذلك بدء حملة تطهير للجيش من «جنود ١٩ مارس» ومن بعض الانتهازيين الذين حاولوا التسلق فوق صفوف الجيش.

واعتبر الجيش من ذلك الوقت دعامة هامة من دعامات الحكم، رغم التأييد الشعبى الجارف الذى أحاط بحكومة بن بيللا ... ويمكن القول بأن تحالفا مدنيا عسكريا قد أرسى دعائم حكمه فى الجزائر.

بن بيللا فى موقع المسئولية :

تحول "أحمد بن بيللا" من ثائر تقيده قضبان السجن، إلى زعيم جماهيرى ورئيس للحكومة.

وقبل "جمال عبدالناصر" دعوة "بن بيللا" لزيارة الجزائر فى ٤ مايو ١٩٦٣ ولم تكد تمضى عدة شهور على استقرار "بن بيللا" فى موقعه... وقد استقبل "جمال" استقبالا شعبيا حافلا لم تشهد الجزائر له مثيلا.

ومع ذلك لم يكن الطريق سهلا أمام "بن بيللا" للانطلاق إلى تحقيق أفكاره السياسية الطموحة ولكنه اندفع فيه بكل طاقته وحيويته.

واستطاع فى بداية حكمه ، ورغم فراغ البلاد بعد انسحاب الفرنسيين من الكادر الفنى الخبير إلى زيادة الانتاج الزراعى عن سنوات الثورة ،

وفتح أبواب المدارس للتعليم والتدريب معا فزاد عدد الطلبة زيادة ملحوظة ، وبدأ فى تكوين جهاز للدولة.

وقد استطاع أن يكسب تأييد الاتحاد العام لعمال الجزائر إلى المكتب السياسى لجبهة التحرير «والمشاركة النشطة الفعلية فى تحقيق الاشتراكية».

كما بدأ فى تأميم بعض الشركات واتخاذ إجراءات تؤدى إلى التطبيق الاشتراكى مثل التسيير الذاتى.

وأصبحت لبن بيللا شهرة تقدمية جذبت إلى الجزائر عددا من الماركسيين المصريين مثل : "لطف الله سليمان" و"على الشلقانى"، كما أعادت إلى التعاون معه بعض العناصر اليسارية التى اتخذت منه موقفا معارضا فى البداية، وعين "محمد حربى" مستشارا لشئون القطاع الاشتراكى فى مكتبه.

وقد عرض "بن بيللا " خلال هذه الفترة على "هنرى كورييل" التجنس بالجنسية الجزائرية ولكنه آثر الاحتفاظ بجنسيته المصرية التى كان قد فقدها بعد إخراجه من مصر قبل الثورة... وكان "بن بيللا" قد أبلغ هنرى كورييل عقب زيارته لمصر بعد الإفراج عنه أنه التقى "بجمال عبدالناصر" الذى وعده بالإفراج عن الشيوعيين المصريين الذين ضمتهم المعتقلات منذ ليلة رأس السنة عام ١٩٥٩، وطلب "بن بيللا" إرسال المحامية الفرنسية مدام بوفيلار إلى مصر حتى يتم الإفراج عنهم... ولكن ذلك لم يتحقق فى هذه الفترة.

ودعت لجنة السلام الجزائرية لعقد مؤتمر خاص لتجريد منطقة البحر الأبيض المتوسط من القنابل والأسلحة الذرية وجعلها نظيفة خالية من الانفجارات والاشعاعات... وكان المؤتمر فى مضمونه هجوما على التواجد البحرى الأمريكى فى البحر الأبيض المتوسط.

اندفاع "بن بيللا" إلى التطبيق الاشتراكى ومساعدة حركات التحرر الأفريقية، فى وقت افتقرت فيه الجزائر إلى الكادر السياسى الواعى

القيادي، في وقت افتقرت فيه الجزائر إلى الكادر السياسي الواعي القيادي، وافتقرت أيضا إلى التنظيم الحديدي الملائم لإكمال عملية تحول اجتماعي بلا أخطار.

كل هذا أدى - رغم شعبية "بن بيللا" - إلى أن تنكشف المصاعب والتناقضات... بل وتنفجر.

"حسين آية أحمد" و"محمد ولد الحاج" يقودان تمردا ضد الحكومة في منطقة القبائل معلنين معارضتهم لتركيز السلطة في يد "بن بيللا"، ومقاومتهم لتفضيل جيش الخارج عن جيش الداخل، وتجاهل النتائج الإيجابية لتجربة الولايات أثناء القتال.

وكان "حسين آية أحمد" قد أدلى بتصريحات جاء فيها: «إننا نحارب "بن بيللا" لأنه أخلف كلمته مع فرنسا، ونظامه أفلس لأنه خان الكلمة، ونحن لا يمكننا التفاهم مع أعضاء المجلس الوطني لأنهم أجلاف... إنهم عبارة عن جماعة من ماسحي الأحذية».

وكان "بن بيللا" قد أصدر بعض القرارات بالتأميم متجاوزا اتفاقية (افيان) التي نصت على أن التأميمات يجب أن تكون نتيجة مفاوضات مع فرنسا.

وأعلن "بن بيللا" «لا يمكنني التفاوض مع "آية أحمد" الذي ظهر بموقفه العدائي الذي اتخذه ضد الوحدة الوطنية... إنه رجل مغامر قادته أغراضه الشخصية إلى عدد من التناقضات».

وكان السفير المصري "علي خشبة" من انصار فكرة أن "بن بيللا" قد تجاوز حدوده في الاندفاع السياسي والشخصي وأنه يجب بذل كافة الجهود لحشد كل الطاقات الثورية.

ومع ذلك كانت مصر تساند "بن بيللا" بكل ما تملكه من طاقات سياسية وثقافية.

أثناء احتفالات أول يوليو ١٩٦٣ توجهت إلى الجزائر بعثة فنية كبيرة تضم ٤٥٠ فنانا وفنانة كلفت برئاستها وضمت المسرح القومي وإحدى

فرق التليفزيون والفرقة القومية للفنون الشعبية وموسيقات الجيش العسكرية... وخصصت لنا المركب «الجزائر» التى امتلأت على سعتها بأعضاء البعثة.

وهناك التقى مع البعثة حشد من المطربين والمطربات أذكر منهم عبدالحليم حافظ ونجاة الصغيرة، وأعد برنامج حافل تناوبت فيه الفرق تقديم عروضها فى مختلف مدن الجزائر.

كان مهرجانا ثقافيا لم تشهد له الجزائر قبلا من مثيل، ولم تسهم بمثله مصر فى الاحتفال بعيد دولة عربية أخرى.

واشترك فى العيد الأول أيضا المشير "عبدالحكيم عامر".

وكان واضحا من المظهر أن "بن بيللا" يحرز شعبية جارفة وأن الأمور تستقر على أساس ثورى وسوى معا، ولكن الواقع أنه كانت هناك عدة اتجاهات للمعارضة إلى جانب "حسين آية أحمد.

كان هناك بعض العناصر البرجوازية والإقطاعيين والجزائريين مثل "فرحات عباس"... وكان هناك أيضا بعض رجال الحكومة المؤقتة السابقين ومنهم "بوصوف" وزير التسليح الذى تمركز فى المغرب وتعاون مع كل أعداء "بن بيللا" حتى المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات الفرنسية.

ورغم ميول "بن بيللا" التقدمية فإن الحزب الشيوعى أيضا لم يقبل الاندماج الكامل فى حزب الجبهة، وفضل أن يكون حزبا مستقلا فى إطار جبهة... وكان بن بيللا قد أصدر قرارا بحله تنفيذا لبرنامج طرابلس.

وهكذا بدأ "بن بيللا" خطواته الأولى فى الحكم وسط تيار معارض متعدد الأهداف مشتت الاتجاهات، عاجز عن تكوين معارضة واضحة قادرة على اسقاط نظام تحالف المدنيين والعسكريين: "بن بيللا" رئيسا و"هوارى بومدين" أصبح نائبا للرئيس.

وفى وسط هذا الجو تعرضت الجزائر لمشكلة خارجية... هى مشكلة الصحراء التى ضمتها فرنسا إلى الجزائر ومطالبة الملك "الحسن" بها وتصادم القوات المغربية والجزائرية صداما مسلحا فى أكتوبر ١٩٦٣.

كانت أنظمة الحكم فى (المغرب) و(تونس) تخشى إشعاعات الثورة الجزائرية، فتكررت التوترات مع (تونس)، ووصل الأمر فى (المغرب) إلى الصدام المسلح الذى تعرض فيه الجيش الجزائرى لقوة نظامية حسنة التدريب والتسليح، بينما لم تكن معالم للجيش النظامي تسليحا وتدريبا قد توافرت بعد للجيش الجزائرى، الأمر الذى دفع "بن بيللا" إلى مطالبة "جمال عبدالناصر" بإرسال مدرعات مصرية آلية، فى وقت كانت فيه حرب اليمن مازالت مشتعلة، ولم يتردد "جمال عبدالناصر" لحظة، بل أسرع بإرسال عدة كتائب مدرعة على باخرة مصرية، خلال عملية منضبطة إداريا أمكن للمدرعات المصرية الوصول إلى الحدود الجزائرية فى الوقت المناسب لحمايتها.

وسحبت المغرب سفيرها من القاهرة.

وخلال أزمة التصادم الخارجى أسفر بعض قادة الثورة عن وجههم المعارض لبن بيللا ، فعندما طلب "بن بيللا" من "محمد خيضر" الاتصال بحسين آية أحمد لاقناعه بالكف عن موقفه الذى يعرض الجزائر كلها لخطر الأزمات الداخلية... عقد "محمد خيضر" مؤتمرا صحفيا وجه فيه نقدا مباشرا لكثير من الأوضاع... وانتهى الأمر بعزل "خيضر" و"بيطاط" وخروجهما من الجزائر ومع الأول أموال جبهة التحرير التى كان سكرتيرا لها.

وعقد أول مؤتمر عام لحزب (جبهة التحرير الوطنى الجزائرى) فى الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أبريل ١٩٦٤ وتقرر فيه إعادة تكوين الحزب خلال شهرين على أن تكون العضوية لمن شارك فى حرب التحرير الجزائرية أو دخل السجن أثناء حكم الاستعمار وكان ذلك شرطا ضروريا فى هذه المرحلة.

والميثاق الجزائرى هو مجموع النصوص التى صدق عليها المؤتمر وقد جاء فيها: «إن ثورتنا كانت عند ميلادها ديموقراطية وشعبية بأوسع معانى الكلمة . إن فلاحى وعمال بلدنا باحتلالهم للأراضى والمعامل الشاغرة قد خلقوا القواعد الموضوعية للاشتراكية فى الجزائر».

ووجه ميثاق الجزائر وجهها إلى المشرق العربى الذى فرض الاستعمار الفرنسى عزلتها عنه إذا جاء فيه: «إن تطور حركة التحرير لم يجر فى دائرة مغلقة ؛ فنظريات التجديد الإسلامى التى نادى بها جمال الدين الأفغانى و"محمد عبده" وفكرة الوحدة العربية التى حملها "شكيب أرسلان"، والأفكار الاشتراكية كانت لها أصداء بعيدة فى الجزائر».

وخلال الاحتفال بالعيد الأول للاستقلال خطب بن بيللا قائلا : «التعريب أساس الاشتراكية».

ووضعت العلاقة بين الحزب والجيش على مائدة البحث فى المؤتمر.

كانت المناقشات التى دارت حول طبيعة الجيش الجزائرى وتكوينه فى ذلك الوقت تنبىء عن وجود خلافات داخل كواليس المؤتمر.

وبرزت تناقضات جديدة داخل جهاز القيادة... إذ أخذ بعض اليساريين الغربيين من "بن بيللا" موقف التشكيك فى أسلوب "بومدين" الذى نهج ـ على حد تعبيرهم ـ إلى تحويل جيش التحرير إلى جيش من المحترفين البعيدين عن التكوين الثورى والالتزام السياسى... بعيدا فى صورته عما كان عليه خلال الثورة... يأخذ كثيرا من المراكز القيادية فيه ضباط نشأوا فى الجيش الفرنسى وانطبعوا بالروح العسكرية الاستعمارية... ويأخذ منه الجنود والضباط مرتبات عالية إذا قورنت بمستوى دخل الفلاح أو العامل الجزائرى.

وفى إيجاز كان أنصار هذا الاتجاه يعتقدون أن الجيش لا يؤدى دوره الثورى وإنما يجمد فى حدود كلاسيكية تحوله مع الوقت إلى قوة بوليسية فى يد النظام.

وفى مواجهة هذا الاتجاه كان يقف "هوارى بومدين" وقادة الجيش الذين يؤمنون بأن الجيش هو الثورة الوحيدة التى حافظت على بقائها الثورى بعد تطهيرها من جنود ١٩ مارس ومن الانتهازيين والمغامرين، وبعد توجيه جيوش الداخل والخارج.

قال "بومدين" : « لقد منحتنى الثورة مسئولية إعادة بناء الجيش وحققت ذلك بأكثر الناس قدرة على هذا العمل، ومن الطبيعى أن أفضل العمل مع جزائريين مهما كان التحاقهم بالثورة متأخرا عن العمل مع خبراء أجانب».

وانتهى هذا الحوار الجاف إلى تضاعف الإحساس بعدم الثقة بين الجانبين.

وزاد هذا الإحساس عندما تقرر إنشاء «مليشيا شعبية» بجانب الجيش ولا تتبع قيادته وإنما تتبع الحزب.

وكان هذا سوء تقدير من "بن بيللا" الذى أراد أن يدخل الجيش طرفا فى لعبة التوازن السياسى، وهو ما يتنافر تماما مع طبيعة الجيش المسلح.

وانتهى المؤتمر إلى إقرار تسييس الجيش وتحويله إلى منطقة سياسية ثورية، وهو ما يتناسب نظريا وينبع من واقع الجيش الجزائرى وأسس تكوينه وارتباط حركته بالنضال الثورى فى حرب التحرير.

وشكلت فى الجيش دائرة سياسية، كما ضمت اللجنة المركزية وزير الدفاع ورئيس الأركان وعددا من القادة.

وخطت الثورة الجزائرية بذلك خطوة أكثر تقدمية من مصر.. إذ إنه رغم أن الميثاق المصرى قد نص على إدخال الجيش والشرطة والقضاء داخل التنظيم السياسى «الاتحاد الاشتراكى العربى» إلا أن ذلك لم ينفذ مطلقا.. وظل الجيش المصرى فى عزلته سندا وحصنا لقيادة الثورة وبعيدا عن حيوية التفاعل السياسى وما قد يحمله من اهتزازات أو أخطار «انظر الجزء الثانى» ـ مجتمع جمال عبدالناصر ـ الباب الثانى.

وحاول "بن بيللا" أن يعيد الهدوء فى الجزائر بتعيين الكولونيل "محمد شعبان" عضوا فى المكتب السياسى وعضوا فى رئاسة الأركان رغم عدم موافقة "بومدين"، ولكن "شعبان" رُفض مغادرة (الأوراس) وواصل المقاومة حتى اعتقل فى يوليو وأعدم فى سبتمبر ١٩٦٤.

وإلى جانب هذا التناقض الرئيسى فى علاقة "بن بيللا" مع الجيش،

كانت هناك تناقضات فرعية أخرى قد نشأت بينه وبين بعض اليساريين الذين تعرضوا لهجوم بعض المقربين شخصيا من "بن بيللا" مثل "عبدالرحمن الشريف" و زير الدولة و"بوريسه الصافى" وزير العمل.. الأمر الذى دفع "حسين زهوان" عضو المكتب السياسى إلى رفض مقابلة وفد الاتحاد الاشتراكى العراقى فى القاهرة، رغم اتصال "على خشبة" سفير مصر فى الجزائر مع "بن بيللا" وإبلاغه الأزمة التى نشبت فى القاهرة، ومنعت المحادثات من أن تكون ثلاثية بين مصر والجزائر والعراق واستمرت المحادثات ثنائية فقط بين مصر والجزائر.

ومع ذلك كانت الجزائر تستعد فى يونيو ١٩٦٥ لاستقبال المؤتمر الثانى لتضامن الشعوب الأسيوية الأفريقية امتداداً لمؤتمر (باندونج) الذى عقد فى ١٨ أبريل ١٩٥٥.

كانت دول مؤتمر (باندونج) ٢٩ دولة منها ٦ فقط من أفريقيا، أما دول مؤتمر (الجزائر) فكان مفروضا أن تصل إلى ٦٠ دولة حصلت على استقلالها خلال السنوات العشر السابقة.

ولكن تغييرات هامة كانت قد حدثت فى الجانب المقابل ايضا، إذ دبت المنازعات بين دول كولمبو الخمس التى دعت إلى (باندونج) وهى (الهند) و(باكستان) و(أندونيسيا) و(سيلان) و(بورما).. و دبت بينها المنازعات خاصة حول كشمير.

وظهرت دول عدم الانحياز كقوة مترابطة تعمل من أجل السلام، وهى الدول التى لا ترتبط بأحلاف مع الغرب أو الشرق، والتى تشكل ركيزة كبرى فى مؤتمر التضامن.. والتى تعرض بعضها لنكسات رجعية مثل (سيلان). وعانى البعض الأخر من خلافات حادة مثل : (الهند) و(الصين)، وتعرض البعض الثالث لضغوط مؤامرات استعمارية مثل (أندونيسيا) التى انسحبت من الأمم المتحدة واقتربت من الصين واعترضت على حضور (ماليزيا) للمؤتمر مهددة بالانسحاب منه.

وفوق ذلك كان يخيم على جو المؤتمر المرتقب النزاع الصينى السوفييتى الذى كان يتسرب فى ذلك الوقت إلى كافة الاجتماعات

ومختلف المنابر المفتوحة أو القاعات المغلقة.

واقترب موعد انعقاد المؤتمر.. ووصل "شوان لاى" إلى القاهرة فى محادثات تمهيدية مع "جمال عبدالناصر" الذى قام بإجراء عدد كبير من الاتصالات لإنجاح المؤتمر الذى كان مقررا أن ينعقد يوم ٢٤ يونيو ١٩٦٥.

وتدفق ١٢٠٠ صحفى من مختلف أنحاء العالم إلى الجزائر ليشهدوا المؤتمر الذى يضم ممثلين عن أكثر من نصف سكان العالم، والذى يشكل أكبر تجمع تاريخى كان مفروضا أن يساند قضايا التحرر والتقدم الاجتماعى.

وفجأة حدث فى الجزائر شىء مثير، أدى إلى تأجيل المؤتمر الكبير إلى ٥ نوفمبر ١٩٦٥.

سقوط "بن بيللا" :

كانت الساعة الثانية والنصف من صباح السبت ١٩ يونيو ١٩٦٥ عندما هجمت مجموعة مكونة من العقيد "طاهر الزبيرى" والكولونيل "سليمان هوفمان" و"أحمد داريا" على رئيس الدولة "أحمد بن بيللا" فى منزله المواجه لقصر الشعب فى فيللا جولى حيث استقبلنى مع "ناصر الدين النشاشيبى" فى يوليو ١٩٦٣ وجلسنا نجرى معه الحديث.

تحرك الجيش الجزائرى فى هذه الليلة ليفرض إرادته بانقلاب عسكرى. المقاومة كانت محدودة تماما.. بضع طلقات من الرصاص.. واستسلام سريع لأحد أقسام شرطة العاصمة.. واناشيد عسكرية فى الإذاعة.. ثم البيان رقم ١ فى حوالى السابعة والنصف صباحا.

"هوارى بومدين" رئيسا لمجلس قيادة الثورة.. وتشكيل جديد لمجلس القيادة ومجلس الوزراء.

اعتقل مع "بن بيللا" مجموعة من أقرب أصدقائه.. وخلت الجزائر من أية معارضة واضحة للانقلاب.. والحزب «جبهة التحرير» لم يتحرك لاعتقال سكرتيره العام.. مظاهرات طلابية قليلة ثم انتهى الأمر.

وصلت التناقضات بين "بن بيللا" والعسكريين إلى ذروتها.. واخفقت فكرة إدخال الجيش طرفا فى لعبة التوازن.

وكان "بن بيللا" قد أعلن قبل اعتقاله بأيام قليلة فى خطاب بوهران أنه قد «جرت اتصالات فعلا وقررت العناصر التى تسمى نفسها جبهة القوات الاشتراكية أن تكف عن كل نشاط».. وكان هذا فى مضمونه يعنى مزيدا من التعاون والارتباط مع العناصر اليسارية والاتجاه التقدمى داخل حزب جبهة التحرير.

كما أن "بن بيللا" كان قد أسفر عن موقفه في مواجهة مجموعة الضباط المقربين من نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع "هوارى بومدين".. وانتهز فرصة وجود "بومدين" فى موسكو لعقد صفقة أسلحة وعين "طاهر الزبيرى" رئيسا للأركان.. ولكن "بومدين" استطاع بشخصيته ونفوذه أن يجعل كل المسئوليات للآخرين ضامرة.

وقال "بومدين" إن "بن بيللا" كان يحاول تشويه وجه الجيش عندما طلب من "بومدين" محاصرة "حسين آية أحمد" وقتله مثل الكلب.

ولكن "بومدين" الذى تمكنت قواته من تنفيذ ذلك رفض قتل "حسين آية أحمد" وحمله إلى "بن بيللا" ثم فوجئ به يعفى عنه.. وكأنما القتل للجيش والعفو للرئيس وحده.

وكان "بن بيللا" يسعى إلى قص أجنحة "بومدين" بعزل أنصاره، فأقال صديقه ضابط الجيش السابق "أحمد مدعزى" من وزارة الداخلية فى يوليو ١٩٦٤، كما أقال "قايد أحمد" من وزارة السياحة وهو زميل "بومدين" فى الجيش منذ البداية، ويقول "هارويتز" فى كتابه «الأبعاد العسكرية لسياسة الشرق الأوسط» إن "بن بيللا" حاول إخراج "عبدالعزيز بوتفليقة" من وزارة الخارجية فى ربيع ١٩٦٥ وهو ضابط سابق فى الجيش أيضا ولكن "بومدين" وقادة الجيش اعترضوا ورضخ "بن بيللا" .

عندما هرعت إلى الجزائر بعد الحركة العسكرية يوم ١٩ يونيو علمت

من "على كافى" سفير الجزائر السابق فى القاهرة وقائد ولاية (قسنطينة) أثناء حرب التحرير أن "عبدالعزيز بوتفليقة" كان قد دعا سفراء الجزائر فى الخارج فى شهر مايو استعدادا لمؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى، وطلب من "بن بيللا" حضور حفل افتتاح المؤتمر ولكن "بن بيللا" اعتذر عن عدم الحضور لارتباطه برحلة إلى (عنابة).

وتحدد يوم ٢٤ مايو موعدا لانتهاء المؤتمر وطلب "بوتفليقة" من "بن بيللا" حضور الاجتماع الأخير للسفراء الذى قرر عقده فى نادى الضباط بضاحية مدراك على مسافة ١٤ كيلو من الجزائر ، ثم يتناولون العشاء.. وتجمع ٤٢ سفيرا ولكن "بن بيللا" لم يحضر وطلب منهم الحضور لتناول العشاء فى قصر الشعب.

ويقول "على كافى" : إن "بوتفليقة" شعر أن ذلك إهانة شخصية توجه له باعتباره وزيرا للخارجية ، ويقول أيضا أنهم عندما ذهبوا إلى قصر الشعب رفض "بن بيللا" مصافحته شخصيا قائلا له: «إننى لم أدعك.. لقد دعوت السفراء فقط .. وأنت لست سفيرا».

وانسحب "على كافى" من غرفة المائدة، وخرج من قصر الشعب دون أن يودعه أحد من الحاضرين كما يقول.

وفى الليل كان يزوره "هوارى بومدين" و"عبدالعزيز بوتفليقه" وآخرون.. ويقول: إنهم أبدوا أسفهم بما حدث دون أى إضافة.. وأعلن على كافى أنه مستقيل من منصبه سفيرا بلبنان.

وهكذا كانت حوادث الصدام بين "بن بيللا" ومجموعة العسكريين قد تجاوزت حدود الجدران المغلقة، وأصبحت حديث المجالس.

ولم يعد هناك من سبيل أمام "بومدين" ورفاقه إلا الإطاحة بأحمد بن بيللا المدنى الذى حاول أن يدخل الجيش طرفا فى لعبة التوازن السياسية، دون أن يركز اعتماده عليه كاملا كما فعل "جمال عبدالناصر".

حقيقة الانقلاب :

لاشك أن ظواهر الأمور كانت تدفع إلى إحاطة انقلاب ١٩ يونيو

بضباب من الشبهات.. فلم تكن أبعاد الخلافات ودرجة عمقها معروفة تماما لدى الكثيرين.

وتأجيل مؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى إلى أجل بعيد كان فى ذاته يعطى مؤشرا سلبيا للانقلاب.

كما أن المجموعة التى بزغت فوق السطح لم تكن معروفة بالحماس الشديد للاشتراكية والتقدم الاجتماعى مثل :" قايد أحمد" و"شريف بلقاسم"، و"أحمد مدعزى".

وحرصت أثناء وجودى فى الجزائر خلال الأيام الأولى بعد حركة ١٩ يونيو أن أتبين حقيقة الموقف، وأتعرف على الطريق الجديد. وقال لى "بومدين" ردا على ما أثير من اتهام العهد الجديد بأنه عسكرى ورجعى: «إنهم ينعتون بذلك أناسا ربما كانت جريمتهم الوحيدة أنهم رفعوا السلاح... ورفعوه في وقت كان فيه الناس لا يؤمنون بمستقبل هذا الشعب و بمصير هذه الأمة.. وإن الجزائر ليست بلد الانقلابات ، هناك أناس يقولون إنها حركة عسكرية.. ونحن نقول إنها حركة مناضلين .. ليس ثمة عسكريون.. ولا مناضل عسكرى ومناضل فقط.. بل هناك مناضلون يؤمنون بعقيدة ثورية وبمصير ومستقبل بلادهم الاشتراكى».

وكلمات "بومدين" تفسر فعلا التكوين الخاص لجيش الجزائر الذى لم يبدأ من طريق الاحتراف خلال قانون خاص للتجنيد، ولم يتخرج معظم قادته فى مدارس عسكرية.. ولكن لمعظمهم مهناً أخرى ، حتى "بومدين" تخرج فى الأزهر الشريف.

ولكن هذا الجيش بدأ مع النضال الثورى وخلال معركة التحرر ورتب القادة منحت لهم خلال القتال.. الأمر الذى فرض على صفوفه نوعا من الحركة السياسية التى تنسج بين وجوده وأهدافه.

ورغم أن حركة ١٩ يونيو قد تمت من الوجهة الظاهرية بأسلوب الانقلابات العسكرية إلا أنها لا تمثل انتقاضا على النظام لهدمه، ولا تمثل امتداداً للقديم بكل مظاهره.

وإذا كان اتجاه "بن بيللا" إلى الاشتراكية كان طموحا ومندفعا، فإن "بومدين" لا يتخلى لحظة عن محاولة التطبيق الاشتراكي ولكنه يعترض على بعض هؤلاء اليساريين الذين هرعوا إلى الجزائر وأحاطوا "بن بيللا" ويقول عنهم «دخل فى بلادنا أناس أرادوا أن يضعوا أنفسهم فى مكانة المرشدين.. فشلوا فى بلاد أخرى، وأرادوا أن يقوموا بتجارب جديدة فى بلادنا.. وأبناء الجزائر ليسوا فى حاجة إلى مرشدين أجانب ليعطوا دروسا عن كيفة بناء الاشتراكية أو بناء المجتمع الجديد». وغادر الجزائر"لطف الله سليمان" إلى باريس ليستقر هناك، وعاد "على الشلقاني" إلى القاهرة.

ويؤكد "بومدين" عمق جذور الفكر الاشتراكى فى الجزائر فيقول: «القصد من إثارة الحديث عن معاداة الاشتراكية هو فصل الثورة عن ماضيها لأن ثورتنا لم تخلق بعد الاستقلال.. خذا الخط الاشتراكى، وهذه الثورة جاءت نتيجة لتضحيات جبارة.

ويتأكد اتجاه "بومدين" منذ اليوم الأول عندما يقول لرجال الدرك «الشرطة»: «يجب أن تكونوا فى خدمة الشعب وحده.. ودائما فى خدمة الثورة الاشتراكية والثورة الاشتراكية وحدها».

وتبقى الحقيقة التى فجرتها حركة ١٩ يوليو ١٩٦٥ وهى أن حزب (جبهة التحرير الجزائرى) كان حزبا من ورق، لا تصدق عليه كلمات اللافتة الكبيرة التى ارتفعت على النفق الكبير فى شارع "محمد" الخامس وتقول: «حزب جبهة التحرير هو قائد الشعب».

التنافس بين الحزب والجيش أصبح موضوعا رئيسيا.

وميثاق الجزائر يقول: «الجيش الوطنى الشعبى هو أحد أدوات الدفاع عن الثورة، ومكاسبها لا يمكن الدفاع عنها إذا لم توجد قوة قادرة على ذلك.. إن الجيش الوطنى هو أداة فى خدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل.. والحزب مسئول عن التوعية السياسية للجيش».

القيادة إذا للحزب .. ورئيس الحزب هو رئيس الدولة، والتوعية السياسية للجيش مسئول عنها الحزب .. والمكتب السياسى للحزب يراقب العمل السياسى داخل الجيش.

العلاقة واضحة.

ولكن الجيش فى إقصاء "بن بيللا" انفرد باتخاذ الإجراء .. ووضع الجميع أمام الأمر الواقع.

ومع ذلك لم تكن هناك معارضة واضحة للإجراء كما ذكرت.. أغلبية المكتب السياسى كانت تؤيد "بومدين"، وأقلية طالبت بعرض الموضوع من جديد على قيادات الحزب.. وكان ذلك طبيعيا فتشكيل المكتب السياسى كان من ٨ وزراء وتسعة من الجيش.

ولكنه لم يكن ممكنا للجيش أن يعود بحركته العسكرية خطوة إلى الوراء.

و"بومدين" أعلن فى بيانه الذى أذيع يوم عيد الاستقلال أول يوليو أن مجلس الثورة أصبح السلطة العليا فى البلاد.

بعد السقوط :

كانت حركة ١٩ يونيو مفاجأة غير سعيدة لجمال عبدالناصر، فقد أصبح صديقه الوفى "أحمد بن بيللا" معتقلا مرة أخرى بعد أن كان زعيما مرموقا.

لم يكن "جمال عبدالناصر" متوقعا هذا الإجراء الخشن رغم علمه باخطاء صديقه من تقارير السفير "على خشبة".. ولذا بادر بايفاد المشير "عبدالحكيم عامر" إلى الجزائر فى اليوم الأول ومعه "محمد حسنين هيكل" لمقابلة "هوارى بومدين".

وأسرع" هوارى بومدين" من جهته بإيفاد "عبدالعزيز بوتفليقة" إلى القاهرة لتوضيح الموقف.

وكانت قد صاحبت الحركة العسكرية بعض الإجراءات التى دفعت إلى

توتر الموقف بين القاهرة والجزائر.. فقد تعرضت سيارة وزير الخارجية "محمود رياض" والسفير المصرى إلى التفتيش أثناء مرورها فى شوارع العاصمة.

وطيرت وكالات الأنباء العربية الخبر مستهدفة إثارة الخلاف والتناقض، عندما روت أنهما تعرضا للاعتقال والاستجواب.. ثم تبين أن الأمر لم يكن يتعدى إجراء روتينيا قام به جندى صغير.. وأن الوزير المصرى لم يقدم احتجاجا رسميا لأنه لم يعتقل كما نشرت وكالات الأنباء ولم يستجوب.. وأن مثل هذا الإجراء قد اتخذ مع عدد من وزراء الخارجية وسفراء الدول المختلفة الذين اجتمعوا فى الجزائر للتحضير لمؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية.

وانفجرت قنبلة فى نادى الصنوبر، حيث كان مقررا أن ينعقد مؤتمر التضامن.

وكان رد الفعل السريع ، هو اعتقال عدد من المهندسين المصريين الذين يعملون فى مقر المؤتمر .. وبعد التحقيق ثبت أن الكافتيريا التى تم فيها الانفجار قد انتهى العمل فيها، وسلمت للسلطات الجزائرية ، ولم يعد يدخلها المصريون.

وأصدر "هوارى بومدين" قرارا بالإفراج عن المهندسين المصريين بعد ساعات من صدور أمر الاعتقال.

وسرت اشاعة بأن الحكم الجديد متحفظ من جهة المصريين.. وأعلن "جمال عبدالناصر" استعداده الفورى لاستدعاء كل المصريين إذا طلبت السلطات الجزائرية ذلك.. ولكن "هوارى بومدين" أعلن تمسكه ببقاء المصريين فى مواقع عملهم.

وساعد على اشتعال الحساسية ما كتبه "محمد حسنين هيكل" فى جريدة الأهرام عقب عودته مع المشير "عامر".

ويشابه هذا الموقف ما سبق أن حدث فى السودان وسبق شرحه بعد ثورة ٢١ اكتوبر كرد فعل على مقال "محمد حسنين هيكل".

ولكن الأمور لم تتطور إلى الأسوأ حرصا من "جمال عبدالناصر" و"هوارى بومدين" على العلاقة الطيبة بين البلدين.

و"هوارى بومدين" أحد رواد توثيق العلاقة مع المشرق العربى منذ كان فى بيت المغرب فى مصر، وسافر إلى الجزائر مناضلا فى صفوف الجيش، ومستقبلا لأسلحة مصر.

وقد لعب "عبدالمجيد فريد" سكرتير رئاسة الجمهورية فى مصر دورا ملموسا فى عدم تدهور الموقف.. إذ تصادف وجوده فى الجزائر موفدا لترتيب وإعداد قصر الأمم لاستقبال وفود مؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى وذلك لخبرة مصر السابقة فى عقد المؤتمرات وفوجىء بحركة ١٩ يونيو.

أسرع "عبدالمجيد فريد" فى الصباح الباكر فور علمه إلى بعض الذين تربطهم به علاقات صداقة من الوزراء وقادة حزب (جبهة التحرير)، ولكنه لم يجد عند أحد منهم أية مبادرة للمقاومة، وثبت لديه أن الحزب كان تنظيما شكليا من ورق.

وبادر بإرسال برقية إلى "جمال عبدالناصر" يبلغه فيها بحقيقة الموقف وينبئه بأن الانقلاب قد أصبح واقعة لا سبيل لتغييرها.

وجاء الرد من "عبدالناصر" يطالبه بأن يبلغ ذلك للمشير "عبدالحكيم عامر" قبل مقابلته لهوارى بومدين.

وصعد "عبدالمجيد فريد" إلى الطائرة حيث أبلغ المشير بما عنده من معلومات وأوضح له صورة الموقف.. الأمر الذى جعل اللقاء بين "عامر" و"بومدين" وديا وهادئا.

وقد حاولت كل من الحكومة التونسية والحكومة السورية فى ذلك الوقت ـ رغم اختلاف ميولهما ـ الإيقاع بين (القاهرة) و(الجزائر)، وحاولوا تصوير الموقف كما لو أن سقوط "بن بيللا" هو سقوط لسياسة القاهرة، متجاهلين الظروف الموضوعية لثورة الجزائر، وطبيعة القادة الجدد.

وإذا كان قد أمكن تفادى تفجر الخلاف بين البلدين، فإن حملة حارقة ضد الشيوعية قد أخذت اندفاعها نتيجة معارضة اتجاهات "بن بيللا" وتعاونه مع بعض العناصر الشيوعية.

واعتقل فى سبتمبر ١٩٦٥ "بشير الحاج على" سكرتير الحزب الشيوعى الجزائرى وعدد من رفاقه أثناء زيارة «قايد أحمد» للولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت حكومتها تقترب من الجزائر بعد موقفها المعارض لأحمد بن بيللا نتيجة زيارته لكوبا عام ١٩٦٤، وتأييده القوى لجمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة جنوب فيتنام، الأمر الذى ظهر فى تأييد أمريكا للمغرب أثناء حوادث الحدود، وإحجامها عن تقديم مساعدات اقتصادية.

وتعرضت حركات التحرر الإفريقية ـ التى تجمعت فى الجزائر خلال عهد "بن بيللا" ومنحت كل التأييد والتشجيع المادى والأدبى ـ إلى بعض المضايقات.

وانعكس ذلك فى موقف بعض الدول الافريقية المتحررة «غانا وغينيا وتنزانيا ومالى» التى دافعت عن "بن بيللا" ، وهاجمت النظام الجديد.

واستنكر "نكروما" و"سيكوتورى" أثناء مقابلتهما لعبدالعزيز بوتفليقة عندما زار البلدين فى يوليو ١٩٦٥ أسلوب الإطاحة بأحمد بن بيللا وزاد توتر العلاقات مع غانا نتيجة الخلاف على موعد عقد مؤتمر (أكرا) للدول الإفريقية وإحساس الجزائر بتعارض الموعد المحدد مع موعد عقد مؤتمر "تضامن الدول الإفريقية والأسيوية" بالجزائر.

وعندما أسقط الانقلاب العسكرى فى غانا نظام "نكروما" أثناء زيارته للصين، ولجوئه بعد ذلك إلى غينيا، صرح "بومدين" قائلا: «فى هذه الظروف الدقيقة التى تعيشها أفريقيا، وفى هذا الجو السياسى المضطرب، وفى هذه المرحلة التى نشاهد فيها الاستعمار قائما بهجوم كبير، يسرنى أن أعرب لكم عن فرحنا وسرورنا من أن قلب الثورة الأفريقية ـ وليس هذا من باب الافتخار لثورتنا وإنما هى حقيقة تاريخية ـ يواصل نبضاته أكثر من ذى قبل... ونستطيع كذلك أن نفتخر بأن نقول بأننا لم نخطئ فى

تحليلنا التاريخي لحركة التاسع عشر من يونية الذى وضعنا فيه حدا لربط مصير الثورة الجزائرية بشخص، وقد جاءت الأحداث الدولية مؤكدة صحة ما قلناه، ومؤكدة كذلك التحليل الذى قدمناه فى ١٩ يونيو الذى نعتبره من وجهة نظرنا ووجهة نظر مجلس الثورة رجوعا إلى أصل الثورة الشعبية التى لا تربط مصيرها بمصير شخص، فالثورة الشعبية لابد أن تثق بطاقاتها النضالية، وبوعى إطاراتها وإيمان جماهيرها الكادحة، وهذا على عكس الثورات السطحية التى بنيت على أشخاص، والتى لم تتجاوز فى أبعادها حدود السفارات وخطب المهرجانات، والتهريج والتدجيل ، ولنا مثال مؤلم على ذلك هو غانا، فقد كانت غانا بالأمس القريب فقط تعد من الدول الثورية، ومن الدولة التقدمية والتحررية، وإذا بكل ما قيل منذ سنوات طويلة عن غانا يتبخر بين عشية وضحاها، وأصبحت الصحافة الدولية وإذاعات العالم تردد نهاية الثورة، ونهاية النظام الاشتراكى فى غانا... لهذا انتهت الثورة بنهاية نكروما».

هكذا كان "بومدين" يدافع عن حركته ضد "بن بيللا" ، مفسرا أنها حركة نابعة من ضمير شعب الجزائر ، معبرة عن ثورته، مستهدفة تحقيق الاستقلال الوطنى والتقدم الإجتماعى ... دون ارتباط كل خيوط المصير بيد فرد واحد مهما كانت شخصيته.

كان هجوم "بومدين" على "نكروما" صورة من صور ردود الفعل التى نتجت عن موقف بعض الدول الافريقية ضد حركته فى تسرع ودون دراسة عميقة واعية لظروف الجزائر فى ذلك الوقت.

كان "جمال عبدالناصر" أكثر إدراكا ووعيا بحركة التاريخ وتفهما لطبيعة "هوارى بومدين" وطبيعة الثورة الجزائرية عن غيره من زعماء أفريقيا، واستطاع أن يكبت عواطفه تجاه صديقه "أحمد بن بيللا" الذى ضمن وعدا من "بومدين" بالمحافظة على حياته، وأن يرتفع بموقفه السياسى إلى مستوى الواقع والحقيقة فوق العواطف.

وأثبتت الأحداث والمواقف بعد ذلك أن حركة ١٩ يونيو كانت استمرار لثورة الجزائر وأنها تفجرت ضد انفراد "بن بيللا" بالسلطة وأسلوبه

الشخصى فى السيطرة عليها.

وجه جديد :

تشكل مجلس لقيادة الثورة من ٢٦ عضوا برئاسة "هوارى بومدين" ضم عددا من القادة العسكريين للجيش والولايات سابقا يمثلون جميع المناطق الجغرافية فى الجزائر.

وتشكل مجلس الوزراء من ٢٠ عضوا برئاسة "هوارى بومدين" أيضا، وعاد" احمد مدعزى" الذى عزله "بن بيللا" وزيرا للداخلية.

كان الجميع تجمعهم رغبة الإطاحة بأحمد بن بيللا ... أما بينهم فكانت توجد تناقضات أخرى نابعة من طبيعة الثورة، وتبلورت الخلافات فى ظهور مجموعتين: **الأولى عرفت باسم مجموعة «اوجدا» البلدة المغربية التى** احتشد فيها جيش التحرير الجزائرى وتضم "عبدالعزيز بوتفليقة"، "شريف بلقاسم"، "قايد أحمد"، "أحمد مدعزى"، و"عبدالسلام بولعيد" وغيرهم، وهم من الذين كانوا يهدفون إلى دعم سلطة الضباط عموما، و محاولة دفع الضباط الذين خدموا فى الجيش الفرنسى بحجة الخبرة، مع الوقوف فى وجه محاولات بناء وتنشيط الحزب ، وسحب الجزائر إلى المغرب العربى فقط، واتخاذ مواقف محافظة بالنسبة لحركات التحرر الأفريقية والدول الاشتراكية، مع السعى لتحسين العلاقات مع المغرب.

أما المجموعة الثانية فكانت تعرف باسم مجموعة الشرق أو الأوراس وتضم العقيد "طاهر الزبيرى" و"سعيد عبيد" و"صوت العرب" و"عبدالعزيز تدردانى" وغيرهم من الضباط الذين نشأوا من طبقة الفلاحين وناضلوا فى الداخل، وكانت نظرتهم أكثر تقدمية من المجموعة السابقة.

وكان "بومدين" أقرب فكرا واتجاها إلى المجموعة الثانية رغم أنه كان قائدا على المجموعة الأولى... ولكن هذا التصنيف لم يدفع "بومدين" إلى تصفية أحد الاتجاهين حرصا منه على عدم تكرار أخطاء "بن بيللا" ورغبته فى دفع الأمور إلى غايتها بوسائل طبيعية.

ووقف "بومدين" صلبا فى وجه محاولات الهجوم على الاشتراكية. قال

بومدين: «كثرت فى الأشهر الأخيرة الدعايات التى كانت تهدف إلى خلق البلبلة فى النفوس، لقد ادعى مروجو تلك الحملات بأن السلطة ستتوقف عن السير فى الطريق الاشتراكى، وأن الأملاك ستعاد إلى أصحابها، وأنا أقول بإيجاز، فى هذا البلد سوف تتحقق العدالة المطلقة، وسننتصر فى هذه المرحلة الثورية الجديدة من مراحل بناء الاشتراكية».

وواصل "بومدين" تفسيره قائلا: «نبتت الفكرة الاشتراكية أثناء الكفاح ومن أجلها قدمت الجزائر مليونا ونصف مليون شهيد... إن الجزائر لم تقدم هذا الثمن الباهظ من أجل الهتاف باسم شخص ، ولا من أجل أن يرتفع العلم فقط، لقد تجاوزت فكرة الكفاح من أجل الاستقلال عند العامل والفلاح إلى فكرة الكفاح من أجل الاشتراكية».

وحسم "بومدين" قضية استمرار التسيير الذاتى قائلا: «إن نظام التسيير الذاتى ملك للشعب والشهداء بوصفه الطريق الذى اخترناه لتحقيق الهدف الاجتماعى من الكفاح المسلح والذى يتمثل فى الاستيلاء على ثروات البلاد».

وأعلن فى أغسطس ١٩٦٦ مشروعا للإصلاح الزراعى يصل بالثورة إلى أعماق البلاد بعيدا عن الشريط الساحلى.

وأصدر مجلس الثورة قرارا بتأميم الثروة المنجمية للجزائر وتلاها بتأميم شركات التأمين كلها، كما بدأ فى إعداد خطط للتنمية ، وإعلان الحرب على السرقات والاختلاسات وسيادة قيم وتطلعات البرجوازية فى قيادات الدولة والحزب، وقرر فى ٢١ يونيو ١٩٦١ تكوين محاكم خاصة للجرائم الاقتصادية.

واسترجعت الجزائر موقعها التقدمى فى الوطن العربى فتصدت للحلف الإسلامى وشاركت بدور بارز فى الخطوات الرامية لتحقيق وحدة القوى الوطنية والتقدمية فى الوطن العربى.

ودعا "هوارى بومدين" إلى ندوة الاشتراكيين العرب فى مايو ١٩٦٧ والتى حضرها لأول مرة ممثلون لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية التى تعتنق الاشتراكية.

واجتمع فى نادى الصنوبر بالجزائر ممثلون (للاتحاد الاشتراكى العربى) بمصر، وحزب (البعث) فى سوريا، و(الأحزاب القومية) بالعراق (والأحزاب التقدمية) فى لبنان، والأحزاب الشيوعية فى السودان ولبنان والأردن، إلى جانب ممثلى القوى والأحزاب الاشتراكية فى مختلف الدول العربية، وعدد من الشخصيات.

مثل مصر فى هذه الندوة "كمال الدين رفعت" والدكتور "لبيب شقير" و"لطفى الخولى" والدكتور "عبدالعزيز الأهوانى" و"كامل زهيرى" وكاتب هذه السطور.

ومثل الحزب الشيوعى السودانى الشهيد المناضل "عبدالخالق محجوب" و"محمد إبراهيم نقد" ودكتور "عزالدين على عامر" و"فاروق أبوعيسى" و"طاهر عبدالباسط" .. ومثل القومى الاشتراكى "أمين الشبلى" و"محمد سليمان".

وحضر "فؤاد نصار" سكرتير الحزب الشيوعى الأردنى ومثل الحزب الشيوعى اللبنانى "نيقولا شاوى".

ونجحت الندوة التى افتتحها "هوارى بومدين" ورأسها "عبدالعزيز بوتفليقة" الذى لعب دورا نشطا فى تقريب وجهات النظر التى استقرت على أن تكون هذه الندوة بداية ونقطة انطلاق لندوات ومؤتمرات أخرى.

وفى مجال العلاقات الإفريقية ، فتحت الجزائر أبوابها لحركات التحرر الإفريقية وساعدتها مساعدات هائلة ، وأعادت علاقاتها مع حكومة غينيا وحزبها الحاكم، وسافر وفد جزائري إلى غينيا حيث قابل "سيكوتورى"، وزار نكروما وكان فى ذلك طى لصفحة الخلاف التى بدأت بعد ١٩ يونيه ، وأشير إلى ذلك بوضوح فى البيان الصادر عقب انتهاء الزيارة.

وعادت العلاقات الطبيعية بين الجزائر والبلاد الاشتراكية، وزار "هوارى بومدين" الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا، وتجددت العلاقات بين جبهة التحرير، وأحزاب الدول الاشتراكية.

واستقرت العلاقات بين مصر والجزائر خلال هذه الفترة على أسس راسخة من التعاون الوثيق ، تماما كما كانت الحال فى الماضى منذ أطلقت الرصاصة الأولى ضد المستعمرين الفرنسيين فى فاتح نوفمبر ١٩٥٤.

وأخيرا... كان العدوان على مصر فى ٥ يونيه ١٩٦٧ بعد أيام قليلة من انعقاد ندوة الاشتراكيين العرب فى الجزائر فأدت الجزائر دورا مجيدا فى التعاون العربى يظهر على صفحات الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب السابع

الأردن...

« الموقف مليء بالاحتمالات، ولكن هناك احتمالا بالذات لا نستطيع أن نسكت عليه إذا حدث، هذا الاحتمال هو أن يتعرض الأردن للعدوان من إسرائيل... في هذه الحالة لن نتردد في التدخل بكل امكانياتنا »

جمال عبدالناصر
في حديث للصحفي الهندي كارنجيا
٢٩ سبتمبر ١٩٥٨

علاقة الأردن بمصر علاقة فريدة، وصلت أحيانا إلى درجة ملحوظة من الصداقة والتعاون... وتنافرت أحيانا أخرى إلى درجة العداء واستباحة الدماء.

وقد تداخلت فى هذه العلاقة عدة عوامل، منها الصلة العضوية التى كانت تربط الأردن ببريطانيا منذ عهد الأمير- الملك عبدالله - وصلة القرابة بين الملك "حسين"، وملك العراق "فيصل"، والمنافسة التقليدية بين الأسرة المالكة السعودية فى الحجاز وبين الأسرة المالكة الهاشمية فى العراق والأردن، وطبيعة الدولة التى جمعت بين الفلسطينيين المهاجرين والبدو، ومحاولات الاستعمار المتكررة لفرض الأحلاف العسكرية فى المنطقة.

حرص "جمال عبدالناصر" أثناء دخوله المعركة ضد محاولات تكوين حلف بغداد على عقد صلات مع الملوك والقادة العرب الذين قد يضيفهم الاستعمار إلى حلفه المرتقب.

يقول "فتحى رضوان" سكرتير الحزب الوطنى الجديد قبل الثورة وأول وزير للثقافة بعد الثورة: إن "جمال عبدالناصر" قد أوفده إلى الأردن مندوبا عنه لمقابلة الملك "حسين"، وتصادف أثناء وجوده هناك أن قام الإسرائيليون بغارتهم الشهيرة على غزة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

وكانت هذه الغارة قد أعقبت زيارة "أنطونى أيدن" لمصر بيومين وهو فى طريقه من لندن كوزير للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء "تشرشل" إلى بانكوك عاصمة تايلاند لحضور مؤتمر منظمة حلف جنوب شرق آسيا «سياتو».

وانعكست هذه الغارة على تفكير "عبدالناصر" وقرر محاربة إسرائيل بحرب عصابات من داخلها، على أن تكون الجيوش العربية بعيدة عن هذه العمليات مع ضرورة استعدادها لأى اشتباك.

وتسلل الفدائيون داخل إسرائيل من الأردن وغزة... وردت إسرائيل على ذلك بإرسال طرود متفجرة إلى الملحق العسكرى المصرى فى عمان البكباشى "صلاح مصطفى"، والصاغ "مصطفى حافظ" ضابط مخابرات

غزة... ولقى الشهيدان مصرعهما فى يوم واحد.

وضاعف ذلك من حركة الفدائيين، وظلت الصحف المصرية تكرر المانشيت الذى يشير إلى «استمرار القتال على طول قطاع غزة» معظم أيام شهر سبتمبر ١٩٥٥.

ويقول هارويتز فى كتاب «الأبعاد العسكرية والسياسية فى الشرق الأوسط»: إن "جمال عبدالناصر" قد عقد اجتماعا فى أكتوبر مع الملك "سعود" و"شكرى القوتلى" واقنعهما بمساعدة الأردن ماليا، وإعطائه تذكرة لدخول القيادة السورية المصرية المشتركة.

وكانت السعودية فى ذلك الوقت مرتبطة بمصر وسوريا، وكان الملك "سعود" يأخذ موقفا جافا من الأردن التى كان يسيطر عليها الضباط البريطانيون لخلافه مع بريطانيا حول واحة البوريمى.

كان "جمال عبدالناصر "حريصا على إنقاذ الأردن من براثن الاحتلال والسيطرة البريطانية، وكان يقدر صعوبة موقفها المادى وأهمية ارتباطها العربى.

كلف "جمال عبدالناصر" اثنين من أقرب الضباط الأحرار إليه حيث كانا يعملان فى مكتبه، وهما "كمال رفعت" و"أحمد لطفى واكد" بالتوجه إلى الأردن فى محاولة للاتصال ببقايا المحاربين والمجاهدين خلال حرب ١٩٤٨، وتجميعهم من أجل وحدة النضال العربى.

لم يذهب الاثنان بشخصياتهما كضباط فى الجيش المصرى، وإنما ذهبا متخفيين بأسماء حركية.. "كمال رفعت" يحمل اسم «عثمان»، و"أحمد لطفى" يحمل اسم «أحمد حسن نوح».

ويقول الاثنان: إنهما عندما وصلا إلى الأردن فى بداية ١٩٥٦ كانت المظاهرات قد تفجرت ضد زيارة "تمبلر" وكيل الخارجية البريطانية دون أن يكون لهما دور فى ذلك، وإنما كان الدور الرئيسى لشعب الأردن.

وبدأت الصلة تنعقد بينهما وبين بعض السياسيين من مختلف الاتجاهات.

ويقول كمال رفعت: إن هناك تساؤلا كان يصحبه فى معظم المقابلات... يقال علناً أو همسا: لماذا يتحرك المصريون الآن؟

وكانت محاكمات الإخوان المسلمين فى مصر تترك انعكاسات فى بعض القوى السياسية بالوطن العربى.

ولكن مواقف "جمال عبدالناصر" الوطنية التى بدأت مع "باندونج" وإعلان صفقة الأسلحة ومعاداة الأحلاف العسكرية قد مهدت الطريق لعلاقات وثيقة مع القوى الوطنية وخاصة البعث والشيوعيين... حيث تم أول لقاء مع "ميشيل عفلق" و"أكرم الحورانى" من قادة البعث و"فؤاد نصار" سكرتير الحزب الشيوعى الأردني، والدكتور "مصطفى أمين" من سوريا، و"عزيز شريف" من العراق.

ونمت الحركة الثورية داخل الأردن نموا سريعا بعد المظاهرات التى قامت ضد وكيل الخارجية البريطانية "تمبلر".

وحدثت مفاجأة إخراج "الملك حسين" للجنرال "جلوب" من قيادة الجيش الأردنى فى مارس ١٩٥٦ أثناء زيارة وزير الدولة البريطانى "سلوين لويد" للقاهرة.

كان الخبر مفاجأة لعبدالناصر... ولكن سلوين لويد اعتقد أن "عبدالناصر" كان يعرفه ويخفيه عنه أثناء اجتماعهما على مائدة العشاء، كما يروى "محمد حسنين هيكل" فى كتابه «عبدالناصر والعالم».

كان الضباط الأردنيون يشكلون قوة ضاغطة على الملك من أجل اخراج جلوب.

وتكونت القيادة العسكرية المشتركة بين مصر وسوريا والسعودية والأردن تحت رئاسة اللواء "عبدالحكيم عامر" فى ٢٣ أبريل ١٩٥٦– لم يكن "عامر" قد حصل على رتبة المشير.

وصدر قرار بتعيين "على أبو نوار" قائدا للجيش الأردنى فى ٢٤ مايو ١٩٥٦، وكان أول تصريح له بعد تعيينه هو «سنرد على اعتداءات إسرائيل بالسلاح».

ويقول "فؤاد هلال" -الملحق العسكرى المصرى الذى خلف الشهيد "صلاح مصطفى"- : إن اللواء "عامر" قام بزيارة الأردن فى أكتوبر ١٩٥٦ كتأييد للقيادة المشتركة، وأنهم وقفوا على تبة شاهدوا منها البحر الأبيض المتوسط.

وغادر اللواء "عامر" عمان إلى دمشق حيث تعرضت إحدى الطائرات التى رافقته إلى هجوم إسرائيلى أسقطها فى البحر إلى الأبد.

يقول الملحق العسكرى المصرى: إن طائرة المشير كانت هى المقصودة بالاعتداء، نتيجة وجود خط تليفونى مباشر بين القاهرة ودمشق كان الضباط من مرافقى اللواء "عامر" يتحدثون فيه مع أسرهم عن موعد عودتهم.

ويقول أيضا: إنه كان مفروضا أن تطير طائرة اللواء "عامر" أولا لولا أن بعض الزوار قد عطلوه فى المطار فطلب من الطائرة الأخرى القيام على أن يلحق بها، فكان فى ذلك كارثتها ونجا "عبدالحكيم عامر".

وقد أدى هذا الحادث إلى اتخاذ جانب السرية المطلقة بعد ذلك فى تحرك القيادات بين القاهرة ودمشق، حتى أنه بعد رحلة "عبدالناصر" إلى موسكو عام ١٩٥٨ وعودته إلى دمشق أعلن عن بقائه عدة أيام فى سوريا، وعاد "هيكل" وحده فى الطائرة العادية إلى القاهرة.

وأخيرا قامت الطائرة السوفييتية التى كانت تقل "عبدالناصر" فى موعد مفاجئ إلى القاهرة حيث هبطت فى مطار أبوصوير لتعذر استقبال مطار القاهرة لها، وعاد "عبدالناصر" إلى منزله بدون استقبال رسمى، وبدون أن يعرف حرس باب منزله أنه هو الشخص الذى يدخل المنزل فى سيارة عادية لأحد الضباط ركبها من مطار أبوصوير.

وكانت زيارة اللواء "عامر" للقيادة المشتركة فى الأردن قد أعقبت هجوما إسرائيليا شديدا على قلقيلية يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ ويقول «هاروتز» فى كتابه السابق : إن الملك "حسين" طلب جنودا من مصر ولكن "جمال عبدالناصر" اعتذر عن عدم إمكانية تحقيق ذلك لتوقعه هجوما

بريطانيا فرنسيا بعد تأميم القناة.

وقع هذا الهجوم خلال فترة الانتخابات التى ذهب فيها كمال رفعت و"أحمد لطفى واكد" لمساعدة العناصر الوطنية.

ويقول لطفى واكد: إن "جمال عبدالناصر" قد استدعاه إلى قصر الطاهرة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ حيث كان يقيم مؤقتا، وبدأ الحديث معه بالشكوى من سكن القصور الكبيرة التى يشعر فيها بأن حركته غير طبيعية... ثم تحدث معه فى موضوع الانتخابات الأردنية قائلا: إنه فوجئ بسماع أخبار تقول إن هناك معركة بين المخابرات المصرية التى تعمل على توحيد القوى المعادية للغرب، وبين المخابرات البريطانية التى تحاول توحيد القوى المؤيدة للغرب.

وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك قائلا: «أنا لا عندى مخابرات ولا عملت هناك ... ولكن المعركة أصبحت منسوبة لنا».

ثم طلب من "كمال رفعت" و"لطفى واكد" السفر للأردن حيث أمضيا أسبوعا قبل الانتخابات.

ويقول "جمال رفعت" و"لطفى واكد" أن اسم "جمال عبدالناصر" كان له تأثير كبير على الناخبين... ويذكر أن المرشح "أنور الخطيب" ألقى خطابا فى المسجد الأقصى فسمع صوتا يسأله «هل عبدالناصر معك؟» وكان جواب المرشح «ما أعرف» وكانت النتيجة هى سقوطه، ونجاح مرشح مسيحى يسارى.

وكان الاتصال بالشيوعيين فى ذلك الوقت يثير حساسيات شديدة... ويذكر أن أكرم الحورانى قد أرسل يشكو لعبدالناصر من اتصالهما ببعض العناصر الشيوعية السورية، كما أن عبدالله الريماوى قد حضر إليهما معلنا رفضه للتعاون مع الشيوعيين... وكان الاثنان قد عقدا اجتماعا سريا مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الأردنى استغرق ٧ ساعات.

ويذكر لطفى واكد أنه فى أثناء تواجدهما فى إحدى المرات بعمان،

طلب مقابلة عبدالحكيم عامر وكان يقوم بزيارة للأردن، ولكنه طلب منه الابتعاد لأنه يقوم بعمل سرى لا يجوز أن يرتبط به.

اجريت الانتخابات وفاز التجمع الوطنى فى كل الدوائر عدا البادية، وتشكلت وزارة "سليمان النابلسى" فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٦.

يقول الملحق العسكرى المصرى "فؤاد هلال": إن علاقة القاهرة بالوزارة الجديدة فى ذلك الوقت كانت وثيقة تماما، وإن كثيرا من الوزراء كانوا يترددون على منزل السفير المصرى والملحق العسكرى يتابعون أخبار العدوان لحظة بلحظة.

وقطعت الحكومة الأردنية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ولكنها لم تقطعها مع بريطانيا لظروفها الخاصة التى لم يستطع سليمان النابلسى أن يتحرر منها.

ويبدو أن السفير المصرى خلال هذه الفترة كان متشائما ومعتقدا أن مصر قد أصبحت بعد العدوان الثلاثى فى موقف لا يسمح لها بالقتال، وقال لبعض الوزراء الأردنيين: إن "عبدالناصر" وفاء منه لمصر سيستسلم حتى لا تتعرض مصر لكارثة... وأعلن رأيه فى ضرورة تسليم الثورة لعلى ماهر.

وهرع الوزراء الأردنيون إلى الملحق العسكرى مذعورين... وكانت النتيجة هى استدعاء السفير المصرى وإحالته إلى المعاش.

وفى يناير ١٩٥٧ قبل "سليمان النابلسى" مساعدة مصرية سورية سعودية بدلا من المعونة البريطانية.

ولم يلبث أن أعلن "سليمان النابلسى" فى مارس ١٩٥٧ نهاية المعاهدة البريطانية وطلب من الحاميات البريطانية مغادرة الأردن خلال ستة شهور، كما تخوف من المساعدة الأمريكية التى تستهدف عزل القاهرة عن العرب... وألح على الملك "حسين" فى إنشاء علاقات دبلوماسية للأردن مع الاتحاد السوفيتى مع إعلان استعداده لقبول المساعدة السوفييتية.

الجيش الأردني والانقلابات العسكرية :

سرعان ما انحسر هذا المد السياسي التقدمي في الأردن، وعادت الأمور إلى وضعها القديم، عندما أعلن الملك "حسين" في أبريل ١٩٥٧ عن محاولة انقلاب كان يدبرها اللواء "على أبو نوار".

واستقال "سليمان النابلسي" وشكلت وزارة جديدة برئاسة "سمير الرفاعي.

وأعلن "أيزنهاور" ووزير خارجيته في نفس الوقت موافقتهما على رأى الملك "حسين" من أن الشيوعية العالمية تهدد استقلال ووجود الأردن.

وتحرك الأسطول الأمريكي السادس نحو شرق البحر الأبيض المتوسط وأعلنت أمريكا أن استقلال الأردن وكيانه أمر حيوى لأمريكا.

لم تكن هناك مقدمات لهذا التغيير المفاجئ الذى عرف بأزمة أبريل ١٩٥٧.

ولم يكن ضباط الجيش الأردني قد أعدوا أنفسهم في تنظيم يتيح لهم عمل انقلاب عسكري... وقصة عزل على أبو نوار تحيط بها علامات الاستفهام.

أكد لي "كمال رفعت" أن اتصالهم ببعض الضباط الأردنيين كان يتم على أساس الصداقة والتقارب الفكرى فقط دون أى تدبير لانقلاب مفتعل... وقال لي: إن "على أبو نوار" كان يتحدث عن تشكيل يسمى الضباط الأحرار ولكنه في الغالب كان تنظيما وهميا أو صوريا لا يصدر منشورات وليس له تأثير واضح.

وحكومة الأردن منذ تكوينها عام ١٩٤٩ لم تسمح بوجود معارضة قانونية، ولذا اتجهت قوات المعارضة للتآمر ضد نظام الحكم.

ورغم وقوف بعض الضباط الوطنيين موقف التأييد للحركة الثورية العربية، إلا أن حادث اغتيال الملك "عبدالله" عام ١٩٥١ اثبت عدم وجود أية صلة لضباط الفيلق العربي به.

ولم تصل عدوى الانقلابات السورية إلى الأردن رغم تعاقبها، ولم تنعقد صلة مؤثرة بين الضباط الوطنيين فى البلدين.

ورغم نشاط حزب البعث فى الشرق العربى، وتوافر عدد من الضباط فى صفوفه، إلا أنه يبدو أن صلاته مع الضباط الأردنيين لم تصل إلى درجة القدرة على القيام بانقلاب عسكرى.

ولاشك أن أسباب عدم نجاح الانقلابات العسكرية فى الأردن رغم وجود جيش كبير نسبيا كان بلغ أربعة أضعاف الجيش اللبنانى فى الخمسينيات مع أن سكان الأردن أقل عددا من سكان لبنان.

من أسباب عدم نجاح الانقلابات تواجد الضباط البريطانيين فى مراكز القيادة وحرصهم على عدم تعيين أى ضابط عربى إلا من مصفاة بريطانية ذات ثقوب ضيقة.

ويلاحظ أن الجيوش فى مختلف دول العالم الثالث لم تتحرك للقيام بانقلابات عسكرية طوال خضوع دولها للاستعمار والاحتلال الأجنبى، وأن ظاهرة الانقلابات كانت تقترن دائما بخروج قوات الاحتلال، هذا إذا استثنينا حركة القوات المسلحة المصرية فى ٢٣ يوليو إذ كانت القوات البريطانية قد ابتعدت تماما عن الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ التى قررت خروج البعثة البريطانية، واقتصر وجود قوات الاحتلال على شرعية منطقة القناة فقط، وانقلاب "بكر صدقى" فى العراق الذى تم تحت شرعية النظام الملكى واستمراره.

يضاف إلى ذلك التركيبة الخاصة للجيش الأردنى التى جعلت نصفه تقريبا من رجال البادية البعيدين عن الحضارة، والذين يدينون بولاء خاص للأسرة الهاشمية الحاكمة، والذين يصعب عليهم انطباق القول بأن الضباط هم «مثقفون فى ملابس رسمية».

والحركات المضادة للنظام الملكى فى الأردن تستحق أكثر من علامة استفهام، سواء "عبدالله التل" الضابط الذى تستقر أسرته فى "أربد" والذى كان مندوبا للملك "عبدالله" فى مفاوضاته مع الإسرائيليين ثم حاكما عاما

للقدس، والذي كانت له اتصالات متعددة مع بعض البعثيين الأردنيين، والوطنيين الفلسطينيين، و"حسني الزعيم" الذي زاره في اليوم التالي لانقلابه مباشرة حاملا رسالة من الملك "عبدالله"، وعاقدا لصلة خاصة به، ثم اتصاله بالحناوي الذي ما أن اكتشف أنه على علاقة طيبة بالأسرة الهاشمية حتى غادر الأردن هو وأسرته إلى دمشق ثم القاهرة يوم ٥ اكتوبر ١٩٤٩ وذلك بعد أن كان قد استقال في ٧ يونيو من آخر مناصبه كملحق عسكري في لندن حيث أراد الملك "عبدالله" أن يبعده عن الأردن حيث عاش في القاهرة ١٥ عاما.

وظلت علامات الاستفهام تلاحق عبدالله التل، حتى أعلن الملك "حسين" عن انقلاب "على أبو نوار" في أبريل ١٩٥٧.

و"على أبو نوار" أردني من مدينة السلط اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم أصبح عضوا في لجنة الهدنة برودس، وحصل على شهادة الأركان حرب من لندن، ثم عمل ملحقا عسكريا في باريس فياورا للملك "حسين" عام ١٩٥٥.

ويقال: إنه كان له تأثير على الملك في طرد الجنرال "جلوب" والضباط البريطانيين في مارس ١٩٥٦ ثم أصبح رئيسا لأركان الحرب بعد ثلاثة شهور في مايو وهو في الثالثة والثلاثين من عمره بعد أن رقى من رتبة صاغ إلى رتبة لواء خلال عام واحد.

وافتعل الملك "حسين" خلافا مع وزارة "سليمان النابلسي" التي كان يؤيدها اليساريون والقوميون معا، وبدأ يغلبه شعور جارف بأن النفوذ يتسرب من يديه إلى العناصر المعادية للغرب والمتأثرة بشخصية "جمال عبدالناصر" الصاعدة والتي أجبرت قوات العدوان الثلاثي على الانسحاب من مصر.

وفي يوم ٧ أبريل تحركت نحو عمان وحدة سيارات مدرعة من الزرقا التي تبتعد عنها ١٧ ميلا، وعندما سئل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عن سر التحرك نفيا علمهما به، وعندما سئل "على أبو نوار" أجاب بأنها تحركات تدريبية فقط.

واصدر الملك "حسين" أوامره لهذه الوحدة بالعودة إلى معسكرها فى الزرقا.

وفى يوم ١٠ أبريل تقدمت الوزارة بطلب إبعاد ٢٠ ضابطا من المعروفين بولائهم للملك، وبدلا من الاستجابة للطلب، أصدر الملك قراره بإقالة الوزارة وتعيين وزارة جديدة برئاسة "سمير الرفاعى".

وقول الملحق العسكرى المصرى: إنه سبق هذا القرار بعض الأحداث إذ كانت السلطات الأردنية تراقب الضابط المصرى المندوب فى القيادة المشتركة وسرقت منه مفتاح الشفرة... وقد أبلغ "سليمان النابلسي" الملحق العسكرى بذلك.

كما أنه حدث بعد الاعتداء على قلقيلية وزيارة اللواء "عامر" للأردن أن استدعى على أبو نوار رئيس الأركان الأردنى الملحق العسكرى المصرى وطالبه بوقف الأعمال الفدائية إلا عن طريق الملك أو السلطة الأردنية، وذلك حتى لا تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراء ضدهم وحتى لا تعتقلهم السلطات الأردنية أثناء عودتهم.

ويقول "فؤاد": إن على أبو نوار هدد باعتقال ومحاكمة الفدائيين قائلا: «لا يمكن أن نقبل أن تكون الأردن حقل تجارب للمصريين».

وقال له "فؤاد هلال": إنه سيرسل برقية بهذا المعنى للقاهرة فورا، ثم فوجئ بحضور على أبونوار إلى مكتبه ومطالبته بتأجيل الإرسال ساعتين، ثم عاود الاتصال به وطالبه بإرسال البرقية فأرسلها.

يبدو أن "على أبو نوار" كان يحاول التأثير على الملك للتراجع عن موقفه.

وجاء رد القاهرة مطالبا المندوب المصرى فى القيادة المشتركة بمنع إرسال برقيات شفرية، ووقف العمليات الفدائية مؤقتا، و طلب اللواء "عامر" استدعاء "على أبو نوار" لمقابلته فى القاهرة.

ولكن "على أبو نوار" اعتذر عن عدم الذهاب.

ومع ذلك كانت هناك صلة سياسية بين "على أبو نوار" وبين وزراء وزارة "سليمان النابلسى".

وما أن أعلنت استقالة "النابلسى" حتى انفجرت المظاهرات فى الأردن واحتشدت في عمان يوم ١٣ ابريل هاتفة ضد الأمريكان ومشروع "ايزنهاور".

وتجددت محاولة التحرك من الزرقا بقيادة المقدم معن "أبو نوار" ابن عم "على أبو نوار" رئيس الأركان... ولكن إحدى كتائب البدو حاصرت معسكره وهرع الملك فى منتصف الليل ومعه "على أبو نوار" فى سيارته إلى الزرقا حيث استقبله البدو هاتفين بحياته مطالبين برأس "على أبو نوار".

وحدثت مجابهة بين "على أبو نوار" وبعض الضباط أمام الملك تبين بها انه كانت هناك نية تحرك وانقلاب ضد الملك... وطلب "على أبو نوار" العفو والسماح له بمغادرة البلاد.

عزل الملك "أبو نوار" وسمح له بالخروج إلى سوريا حيث غادرها بعد ذلك إلى القاهرة.

وعين "على الحيارى" خلفا "لعلى أبو نوار" رئيسا للأركان، ولكنه لم يبق فى منصبه سوى أيام لا تتجاوز الأسبوع، ثم هرب هو الآخر إلى سوريا.

كانت المسئولية التى القيت على "على الحيارى" أكبر من أن يتحملها إذ رفض أن تكون السيادة لضباط البدو، كما رفض اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الضباط الآخرين.

هرب "الحيارى" إلى سوريا حيث أعلن فى دمشق «أنه لو كان هناك انقلاب فإن الذى دبره هو الملك الذى أراد مبررا لتغيير سياسته».

وبعد ذلك لجأ "على الحيارى" إلى مصر ايضا... وعين بدلا منه "حابس المجالى" الذى استمر فى منصبه حتى عام ١٩٦٥.

وهكذا فشلت محاولة الانقلاب الذى تحيط به علامات الاستفهام والذى يقول البعض بأن "على أبونوار" قد لعب فيه دورا مرسوما من الملك؛ لأنه لم يكن معقولا أن يسمح له بالخروج من الأردن إذا كان متآمرا حقيقيا عليه، بينما حاكم عددا من الضباط مثل "شاهر أبوشاحوط" الذى حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى المؤبد و"أحمد زعرور" و"أحمد الطروله".

كان الهدف تغيير سياسة الأردن وحفظها فى قالبها الرجعى القديم. واتجهت السياسة المضادة بعد ذلك إلى إفساد العلاقة مع مصر عن طريق الموجودين فى الأردن من المسئولين المصريين.

وبدأت التحركات الإيجابية فى ذلك عندما تقررت زيارة الملك "سعود" للأردن فى ٨ يونيو ١٩٥٧، وطرد "على خشبة" الوزير المفوض المصرى من السعودية يوم ٧ يونيو، عندما وصل الملك "سعود" كان الملحق العسكرى "فؤاد هلال" فى دمشق وعند عودته أثناء الزيارة حدثت قصة مثيرة.. إذ ذهب إلى مكتبه ضابط أردنى من المتعاونين معه سابقا، وأبلغه أن هناك خطة مدبرة لاغتيال الملك "حسين" و"بهجت التلهونى" و"سمير الرفاعى".

وأخذ الملحق العسكرى المصرى الحذر لمفاجأته بحضور الضابط إلى مكتبه فى وقت فرضت عليه الرقابة فيه، وارتفع الشك فى نفسه عندما وجد أن تصرفاته تتميز بعصبية لم يعهدها فيه... وعرف أنه أمام مؤامرة دبرتها المخابرات الأردنية وأصر على تفتيشه فرفض وأخرج مسدسه ولكن الملحق العسكرى المصرى استطاع أن يسحبه منه وأن يفتشه ويجد معه جهاز التسجيل... وقرر احتجازه وكتابة تقرير إلى القاهرة.

وفى ذلك الوقت حوصر مكتب الملحق العسكرى بالمدرعات والمشاة ووصل مدير الأمن العام حكمت مهيار فى التاسعة مساء سائلا عن الضابط الأردنى، فأنكر فؤاد وجوده منتظرا التعليمات من القاهرة.

وعند الفجر وصل والد الضابط وبدأ يلقى الحجارة على منزل الملحق العسكرى... واتصل الملحق برئيس الوزراء طالبا وقف إلقاء الطوب ورفع الحصار عن المنزل.

وكان رد القاهرة قد وصل بتسليم الضابط، فقام الملحق العسكرى بتسليمه إليهم بطريقة قانونية بعد استحضار أطباء للكشف عليه بحضور مدير الأمن العام ووالده أيضا.

وبعد نصف ساعة اتصل به رئيس الوزراء "سمير الرفاعى" وطلب منه مغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة.

وصدر نفس الأمر أيضا إلى "محمد محمود عبدالعزيز" قنصل مصر فى القدس وهو ضابط سابق فى مدفعية السواحل المصرية.

ولما وصل الخبر إلى مصر أصدر "جمال عبدالناصر" قرارا بطرد السفير الأردنى "عبدالمنعم الرفاعى" على ألا يغادر مصر قبل وصول الملحق العسكرى المصرى سالما.

وهكذا طويت صفحة الوفاق والعلاقات الطيبة بين مصر والأردن بحادث مفتعل.

صفحة الخلافات :

وبدأت صفحة الخلافات بين الدولتين.

أعلن الملك الاحكام العرفية.. وحدد إقامة "سليمان النابلسى"... وأعلن محاكمة غيابية "لعلى أبو نوار" و"على الحيارى"... وإن كان قد عاد وعفا عنهما وعين الأول سفيرا فى باريس والثانى سفيرا فى القاهرة بعد ذلك بسنوات، الأمر الذى يجسم علامات الاستفهام حول طبيعة الانقلاب الذى ألصقت تهمته "بعلى أبو نوار".

وطردت الحكومة الأردنية مساعد القنصل المصرى فى القدس "محب السمرة"، وهو ضابط سابق فى الجيش نقل إلى الخارجية.

وأعلن الملك "حسين" أن مؤامرات تدبر ضده فى مصر وسوريا.. وانطلق صوت العرب يهاجم الملك "حسين".

ووصلت الاتهامات المتبادلة إلى ذروتها خلال خمسة شهور امتدت إلى أغسطس ١٩٥٧، واتهم الملك "حسين" "عبدالناصر" بعمالة الشيوعية وبأنه لم يوف

بالتزامـاته المالية هو وسوريا قبل الأردن، كمـا اسـتمـرت السـعـودية تقـدم مساعداتها.

ووجه صوت العرب والصحف المصـرية اتهامـات إلى الملك "حسين" بخيانة قضية فلسطين والتفاوض السرى مع إسرائيل.

وحدثت فى صيف ذلك العام التجمعات التركية على حدود سوريا، وبادر الملك "سعود" إلى تأييد موقف سوريا على عكس حكومات العراق والأردن ولبنان التى اتخذت موقفا ضد الحكومة السورية باعتبارها أداة فى يد الحكومة السوفييتية التى وقفت موقفا واضحا ضد أى محاولات للاعتداء على استقلال سوريا وسلامتها.. وكان "جمال عبدالناصر" قد أسرع بإرسال قوات مصرية إلى اللاذقية، بعد زيارة الملك "سعود" لدمشق بثلاثة أسابيع فقط.

كان موقف الملك "سعود" نابعا من رغبته فى عدم الانعزال عن الصف العربى وتحاشى هجمات النظام فى مصر، ومحاولة تجنب نفوذ شخصية "عبدالناصر". إلى جانب أنه لم تكن له حدود مباشرة مع سوريا بحيث يهدد موقفها ثبات واستقرار الحكومة مثلما كان الحال فى العراق والأردن ولبنان.

وحدث أيضا أن ضبطت مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية ضد سوريا.. عندما عثر على رجل سورى فى الحقيبة الخلفية لسيارة دبلوماسى أمريكى قادم من بيروت... وكان هذا دليلا على أن سلسلة مؤامرات الإمبريالية الأمريكية لم تتوقف.

ويقول "أنتونى ناتنج": إن حملات الهجوم المتبادلة بين مصر والأردن قد توقفت بعد هذا الصيف الساخن الملىء بالأحداث فى شهر نوفمبر ١٩٥٧ عقب تقارير تلقاها "عبدالناصر" من إدارة المخابرات تشير إلى أن هجمات الدعاية المصرية قد أثرت على موقف الملك "حسين"، وأنه أصبح معرضا لهجوم شعبى من اللاجئين الفلسطينيين على قصره.

ويعلق "أنتونى ناتنج" على هذه الواقعة التى ذكرها بقوله: إن الملك

"حسين" لم يكن موقفه ثابتا كما كان فى هذه الفترة، وأن تقارير المخابرات المصرية لم تكن صحيحة.

ومع ذلك فقد أصدر "جمال عبدالناصر" قرارا بوقف الحملات المتبادلة بعد ثلاثة أيام من طلب مشترك من الملكين "فيصل" و"سعود" ملك السعودية موجه إلى القاهرة ودمشق لوقف الحملات الإعلامية.

كان "جمال عبدالناصر" مدركا أن هناك حدودا فاصلة بين الهجوم على "حسين" وبين التمادى فى ذلك إلى درجة تهديد عرشه بالسقوط مما قد يدفع القوات الإسرائيلية أو البريطانية إلى التدخل فى وقت لم تكن القوات المصرية أو السورية فيه مهيأة تماما لمساندة موقف جديد.

وهكذا توقفت الحملات الإذاعية فى نوفمبر ١٩٥٧، ويقول "أحمد سعيد" مدير صوت العرب إنه فوجئ بالقرار فى وقت كانت فيه الحملة قد وصلت ذروتها.

ولا شك أن "جمال عبدالناصر" كان واثقا من أن انتصاره فى معركة حلف بغداد الضارية قد دعم مركزه، وجعل انتصاره فى رفض مشروع "أيزنهاور" أكثر يقينا وخاصة بعد انتصاره فى معركة العدوان الثلاثى.. ولعل هذا ما دفعه إلى وقف هذه الحملة الإعلامية وبخاصة بعد موقف الملك "سعود" الذى أشرنا إليه، والذى دفعه إلى مساندة سوريا بدلا من الهجوم عليها.

تأثير الوحدة:

لم يتردد الملك "حسين" طويلا فى إقامة اتحاد مع العراق رغم نفوره من سياسة "نورى السعيد"، وذلك حتى لا يقف معزولا بعد وحدة مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة، و بعد إبلاغ الملك "سعود" للأردن في يناير ١٩٥٨ بأنه لن يدفع الملايين الخمسة التى كان يدفعها بعد قطع المعونة البريطانية الأمر الذى كان يهدد الأردن بالإفلاس.

كان انضمام الأردن إلى العراق فى اتحاد واحد يعنى انضمام الأردن إلى حلف بغداد بصورة غير مباشرة، رغم أن شروط الاتحاد كانت تنص

على عدم الارتباط بأية مواثيق ترتبط بها الدولة الأخرى.

ولكن قيام سياسة دفاعية ومالية وخارجية واحدة كانت تتضمن هذا الانضمام غير المباشر لحلف بغداد.

وقد ترك هذا الاتحاد العراقي الأردني أثرا معاكسا على السعودية التي و جدت في اتحاد الأسرة الهاشمية عملا لا تسعد به.

ولكن عمر الاتحاد لم يدم طويلا؛ فقد انفجرت ثورة ١٤ يوليو في العراق وتمزق الاتحاد، وتصور الجميع أن نظام الحكم في الأردن سوف يتهاوى بعد سقوط حكم الأسرة الهاشمية في بغداد.

أعلن "عبدالكريم قاسم" حل الاتحاد في الوقت الذي أعلن فيه الملك "حسين" نفسه رئيسا لدولة الاتحاد.

ولكن حركة الإمبريالية كانت سريعة..... فقد نزلت القوات البريطانية في الأردن قادمة من قبرص، بينما تحرك الأسطول السادس الأمريكي إلى لبنان.

قال "جمال عبدالناصر" ردا على الصحفي الهندي «كارانجيا» في حديث بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ عندما سأله قائلا: «يبدو أن الأردن التي احتلتها القوات البريطانية هي في الحقيقة الضحية الكبرى للغرب، فما هو حل هذه المشكلة».

أجاب "جمال عبدالناصر" قائلا :

«من الصعب العثور على إجابة محددة لهذا السؤال، ولكن المؤكد أن الشعب الأردني هو الذي يستطيع بوطنيته وحكمته أن يرسم الطريق» ولكن الأمر الذي اتضح ويزيد كل يوم وضوحا هو أن الحديث عن عملاء "عبدالناصر" أو هيئات أو منظمات تعمل لحساب "عبدالناصر"، أو الحديث عن عدوان مباشر، أو عدوان غير مباشر من الجمهورية العربية المتحدة قد أصبح أكذوبة لا يكاد يصدقها حتى الذين اخترعوها أنفسهم.

بل لعل العالم كله يرى الآن من الذي يستخدم العملاء، ومن الذي يدبر

الأموال فى الأردن.

إن ملك الأردن تسلم من الولايات المتحدة سبعين مليونا من الدولارات منذ قام بانقلابه المشهور على الحكم الوطنى منذ أكثر من عام، فإن هذا الملك فى حاجة إلى رجال المظلات البريطانيين لكى يحموه من شعبه.

وأجاب "عبدالناصر" على سؤال آخر «إلى متى تستمر هذه الأوضاع؟» بقوله :

- إن الموقف ملىء بالاحتمالات ولكن هناك احتمالا بالذات لا نستطيع أن نسكت عليه إذا حدث، هذا الاحتمال هو أن يتعرض الأردن للعدوان من إسرائيل، فى هذه الحالة لن نتردد فى التدخل بكل إمكانياتنا.

وخلال هذا اللقاء الصحفى أيضا، وقف الحديث عند زيارة "همرشولد" سكرتير الأمم المتحدة للملك "حسين" لتبصيره بالأمور، وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك بقوله:

- وماذا يستطيع "همرشولد" أن يفعل... إن المشكلة ليست بين "حسين" والجمهورية العربية المتحدة... إنما المشاكل الحقيقية هى ما بين "حسين" وشعبه أولا ثم هى احتلال بريطانيا للأردن ثانيا، ونتيجة لخوف الملك من شعبه واستنجاده بجنود المظلات البريطانيين لذلك قلت لك: ماذا يستطيع "همرشولد" أن يفعل؟ هل يستطيع أن يتوسط بين القصر والشعب؟

وظلت الخلافات قائمة بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة حتى أغسطس ١٩٥٩ بعد توتر الموقف مع العراق حيث تحسنت العلاقات نسبيا.

يعبر عن ذلك سؤال وجهه أحد الصحفيين الأجانب إلى "جمال عبدالناصر" أثناء مؤتمر صحفى عقد فى ٢٥ أبريل ١٩٦٠ وقال فيه «هل تظن أن للملك "حسين" ملك الأردن أى مستقبل؟»

وكان جواب "عبدالناصر" هو: «إننى فى الحقيقة لا أستطيع أن أنظر إلى الأمور بهذه الكيفية فثمة فرق بين التفكير الصحفى وبين تفكير رئيس

دولة مسئول عن تصريحاته بشأن المسائل الدولية ... إننا طبعا نتعامل مع الملك "حسين" بصفته ملكا للأردن، ونحن نحاول أن تكون علاقتنا به طيبة».

ولكن الهدوء لم يستمر طويلا، فلم يكد يقتل هزاع المجالي في أغسطس ١٩٦٠، وهو أحد الذين دافعوا عن دخول الأردن حلف بغداد في عام ١٩٥٥ حتى توترت العلاقات من جديد، وبدأت الأردن تشن هجمات على الجمهورية العربية المتحدة.

وكان "جمال عبدالناصر" قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في يوليو ١٩٦٠ عقب قرار الشاه الاعتراف بإسرائيل، مع عدم إقامة علاقات دبلوماسية معها... وإيران والأردن تربطهما علاقات وثيقة... وقد أدى هذا القطع إلى إحراج لحكومة عمان.

وبدأت حملة عمان جديدة أطلقت فيها إذاعة عمان على "جمال عبدالناصر" ألفاظ «مجنون ـ عميل ـ أحمر ـ فاروق الصغير ـ ديكتاتور متعطش للدماء ـ متآمر».

وصحب ذلك اعتراف الملك "حسين" بنظام "عبدالكريم قاسم" في ١٩٦٠ ، وهكذا يتبين أن الأردن كانت تلعب دورا إيجابيا نشطا في الهجوم على مصر وعلى "جمال عبدالناصر".

ولم يقابل "جمال عبدالناصر" هذه الحملة بالصمت ، وشن هجوما على الملك "حسين" في دمشق بتاريخ ١٧ أكتوبر قال فيه: «باع الملك "عبدالله" العرب وفلسطين للصهيونية وإسرائيل» وقال أيضا: «إن الاستعمار حينما يسيطر على بلد إنما يعتمد على أعوانه الخونة، والمثل جنبنا بجوارنا في الأردن، يعتمد الاستعمار على الملك الأجير ويعتمد على حفنة قليلة من العملاء الذين يستغلون الشعب ويجمعون الأموال».

ولكن موقف الملك "حسين" كان يزداد رسوخا في الأردن في وقت كانت تتعرض فيه الجمهورية العربية المتحدة لأخطار التمزق والتناقضات.

أفرج الملك "حسين" عن "سليمان النابلسي" رئيس الوزراء السابق بعد

اعتقال استمر أربع سنوات تقريبا.

وذاعت أقاويل عن أن بعض السوريين قد لجأوا إلى الملك "حسين" يطلبون منه التدخل في سوريا، وعلق "جمال عبدالناصر" على ذلك في خطبته السنوية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ «فين النهارده الاتحاد العربي؟» - يقصد اتحاد العراق والأردن قبل ثورة ١٤ يوليو - بيروحوا للملك "حسين" وبيقولوا له ده الشعب السوري مستنيك بس اركب حصان وعدى الحدود... يا ريته يسمع الكلام ويركب جحش ويعدى الحدود.

أنا مش راح أعمل له حاجة ولا الجيش الأول... وبيقولوا له تعالى عليك الأمان بس اتفضل تعالى ورينا»

ولكن تقدير "جمال عبدالناصر" للملك "حسين" كان اقل مما يجب، فقد وقع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وتبين أن بعض الضباط الذين قاموا به كانوا على صلة بالأردن كما هو واضح في الباب الأول من هذا الجزء.

وسرعان ما أعلن الملك "حسين" اعترافه بحكومة الانفصال بعد ٤٨ ساعة من وقوعه.

من الانفصال إلى العدوان «اليمن - القيادة المشتركة»:

وعادت العلاقات إلى التوتر من جديد، وخاصة بعد ثورة اليمن حيث أخذت الأردن والسعودية موقف التأييد للملكيين، وعندما عرض "جمال عبدالناصر" فكرة الانسحاب المصرى من اليمن في ديسمبر ١٩٦٢ على أن يكون ذلك مقترنا بوقف السعودية والأردن تأييدهما ومساعدتهما للملكيين، لم يقبل الأمير "فيصل" ذلك فلم يكن أقل تفتحا من شقيقه الملك "سعود"، رغم اعتقاد عبدالناصر في مرونته وإلقاء كثير من الآمال عليه كما يقول "أنتونى ناتنج" في كتابه «ناصر».

الأمير "فيصل" كان رئيسا للحكومة التى منعت المحمل المصري، وهو الذى ضيق الخناق على المصريين العاملين بالسعودية، وأصر على أن يدفع الحجاج المصريون الأموال المقررة عليهم بالعملة الصعبة.

ووصل الأمر بالملك "حسين" أيضا إلى حد المطالبة بتغيير مقر الجامعة العربية من القاهرة ، ورفض وقف مساعدة الملكيين.

وخلال هذه الفترة هرب عدد من الطيارين الأردنيين إلى القاهرة لاجئين بعدد من الطيارين السعوديين.

ولكن اعتراف حكومة "كنيدى" الأمريكية بجمهورية "السلال" أحدث صدمة للملك "سعود" والملك "حسين"... ولكنه لم يدفعهما إلى وقف تأييد الملكيين.

واستمرت الأمور كذلك حتى دعا "جمال عبدالناصر" إلى مؤتمر القمة العربى الأول واجتمع ١٣ ملكا ورئيسا فى ١٣ يناير ١٩٦٤ بالقاهرة.

وقبل افتتاح المؤتمر حرص "جمال عبدالناصر" على مقابلة الملك "حسين" مقابلة خاصة لمناقشة قضية فلسطين معه باعتباره حاكما لدولة من دول المواجهة... وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين التى قطعت عقب اعتراف الأردن بحكومة الانفصال السورية.

كانت هذه الحركة السياسية من "عبدالناصر" بداية لفك ارتباط الملوك، وبداية لبحث قضية القيادة العسكرية العربية الموجودة لمجابهة إسرائيل تحت قيادة اللواء "عبدالحكيم عامر"، كما كانت نقطة تحول أيضا فى مساعدات الأردن للملكيين.

وبعد شهور من مؤتمر القمة فى يوليو ١٩٦٤ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستعطى عدن ومحميات الجنوب استقلالها ليس متأخرا عن عام ١٩٦٨، ورطب هذا الإعلان العلاقات بين مصر وبريطانيا إلى حد كبير، ثم أعقبه إعلان الملك "حسين" بعد محادثات مع المشير "عامر" فى عمان وقف المساعدات للملكيين فى اليمن والاعتراف بحكومة "السلال".

وهكذا عادت العلاقات فى ظل مؤتمرات القمة بين مصر والأردن إلى حالة طبيعية بعيدة عن التوتر والهجمات الإذاعية.

ولكن الأمور عادت مرة أخرى إلى التوتر والهجوم المتبادل فى شهور ما قبل العدوان كما سيأتى تفصيلا فى الجزء الرابع «خريف عبدالناصر».

الباب الثامن

لبنان

(إننى لست الشخص الذى انتخبه اللبنانيون، ولكنى أمثل رفضهم لانتخاب شخص آخر)

فؤاد شهاب

كانت لبنان هى الدولة العربية الوحيدة التى لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

كانت حجة المسئولين فى ذلك أن بريطانيا صاحبة فضل على لبنان فى تحقيق الجلاء، وأن فرنسا تربطها بلبنان علاقات صداقة تقليدية قديمة.

كان رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت هو "كميل شمعون".

وكان لبنان طرفا فى معركة الأحلاف ... حاول "عدنان مندريس" رئيس وزراء تركيا ضمها إلى الحلف فزار بيروت بعد بغداد فى يناير ١٩٥٥ عند إعلان الوثيقة الأولى للحلف وهو فى طريقه إلى أنقرة.

ولكن انضمام لبنان للحلف لم يكن أمراً يسيرًا فى وقت تصاعدت فيه معارضة سوريا له، وهى دولة ذات تأثير كبير على لبنان وفى وقت برز فيه دور "جمال عبدالناصر" الوطنى والتقدمى.

وصلة "جمال عبدالناصر" بالحياة السياسية فى لبنان بدأت مبكرة بعد ثورة يوليو، إذ وجدت فيه جماهير لبنان - وخاصة المسلمين بحكم الواقع الطائفى - قائدا عربيا يهتم بالقومية العربية، ويواصل دور "إبراهيم باشا" ابن "محمد على" الذى أعلن أنه سيواصل فتوحاته إلى آخر بلد ينطق العربية، رغم اختلاف الظروف التاريخية، وأهداف كل من القائدين.

ولبنان هو البلد العربى الوحيد الذى تتحكم فيه الطائفية، وتفرض نفسها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والإدارية ..

حتى الجيش يخضع للتقاليد الطائفية..

والجيش اللبنانى صغير العدد محدود العدة لم يكن يتجاوز ٥٠٠٠ ضابط وجندى عام ١٩٥٠، وكان يقوده الجنرال "فؤاد شهاب" خريج مدرسة سان سير الحربية الفرنسية، والرجل الذى كان موضع احترام الجميع ...

رفض "فؤاد شهاب" إطلاق الرصاص على المواطنين أثناء أزمة الشيخ "بشارة الخورى" رئيس الجمهورية الذى قدم استقالته فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢

وعين "شهاب" ليقود الدولة كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والدفاع، حتى انتخب المجلس "كميل شمعون" رئيسا للجمهورية فى ٢٣ سبتمبر بعد رفض شهاب ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، فعاد إلى منصبه العسكرى فى هدوء، بعد وساطته المؤثرة مع "كمال جنبلال" فى (المختارة) و"رشيد كرامى" فى (طرابلس) لتهدئة الموقف.

كان الجيش اللبنانى يشكل قوة مسلحة تقف من المشاكل الداخلية فيما يشبه الحياد ... ولم يكن لها صوت مسموع أو مؤثر فى معاداة القوات المعتدية على مصر، كما كان الحال فى سوريا عندما قطع "عبدالحميد السراج" أنابيب البترول المارة بالأراضى السورية.

وضعف الجيش والجندرمة اللبنانية هو السبب فى إجراء الانتخابات على أربعة أسابيع متتالية يوم الأحد حتى يمكن المحافظة على الأمن والنظام فى كل منطقة.

ولم يكن "فؤاد شهاب" جانحا فى سفور إلى الغرب مثلما كان "كميل شمعون" رئيس الجمهورية ووزير خارجيته "شارل مالك" الذى تميز بمعاداته لمصر منذ كان يعمل صحفياً فى القاهرة وهو من طائفة اليونانيين الأرثوذكس.

وحاول "شمعون" أن يقنع "فؤاد شهاب" بما سمعه من "عدنان مندريس" عن إمكانيات (تركيا) الواسعة فى مساعدة (لبنان) عسكريا واقتصاديا حيث قال لهم "مندريس": إن (تركيا) يمكن أن تساعد العرب ضد (إسرائيل) بجيشها الذى يضم عشر فرق، ويمكنها أيضاً أن تدعم الزراعة فى الدول العربية حيث تمتلك ٥٠,٠٠٠ جرار تعمل فى الأرض.

ولكن "فؤاد شهاب" لم يجذبه هذا الحديث .. وآثر أن يحتفظ (لبنان) بجيش صغير لا ينضوى تحت جناح تركيا ومن خلفها الغرب، حفاظا على روح الرابطة العربية التاريخية.

وفى بداية ١٩٥٧ ومشروع "أيزنهاور" يحاول أن يفرض نفسه لملء الفراغ فى المنطقة - حسب تعبير المسئولين الأمريكيين - كانت (لبنان) هى

الدولة الوحيدة التى قبلت مساعدات المشروع للدفاع عن (لبنان) ضد ما أسمته (الشيوعية العالمية والعربية العالمية) أيضاً وذلك كما ورد فى كتاب "انطونى ناتنج" (ناصر).

أذكر فى هذه الفترة أن المسرح القومى أثناء كنت مديرا له قام بزيارة إلى بيروت لأول مرة بعد ثورة يوليو؛ ليقدم أسبوعا على مسرح الونيسكو فى فبراير ١٩٥٧ .

وأذكر أن بعض المعادين لمصر قد وضعوا - سرا - فى صالة المسرح أنابيب تحوى (ثانى كبريتور الكربون) ذا الرائحة المزعجة، فى محاولة لإبعاد الجماهير عن المسرح، كما استقبلت بعض الصحف الدائرة فى فلك رئيس الجمهورية هذه الفرقة بالهجوم والنقد غير الفنى، الأمر الذى دفعنى إلى مواصلة الرحلة إلى دمشق حيث استقبلت الفرقة استقبالا حماسيا منقطع النظير، وامتلأت مقاعد الصالة كلها أسبوعا كاملا، وواظب على الحضور سفيرنا فى دمشق "محمود رياض" أمين الجامعة العربية حاليا، وكبار المسئولين السوريين.

كان هناك فرق شديد الوضوح بين معاملة السلطات اللبنانية والسلطات السورية لفرقة فنية مصرية.

وخلال هذه الفترة كان "كمال رفعت" ينشط فى المنطقة العربية لتشكيل تنظيمات مرتبطة بثورة يوليو كان يشرف عليها الملحقون العسكريون "صلاح مصطفى" فى الأردن، و"حسن خليل" فى بيروت.

نشاط سياسى فى دائرة المخابرات إلى جانب نشاط سياسى يتم عن طريق اتصال بعض السياسيين اللبنانيين بجمال عبدالناصر شخصيا.

ومع ذلك ظلت العلاقات بين مصر ولبنان بعيدة عن الهجمات المتبادلة إلى أن أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر فى الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وتدفقت جماهير الشعب اللبنانى إلى دمشق كلما زارها "جمال عبدالناصر" لتنتظر ظهوره أمامها فى شرفة بيت الضيافة، ولو طال بها الزمن ساعات طويلة من الليل أو النهار.

شعر "كميل شمعون" أن دائرة الحصار تضيق حوله وتكاد تخنقه ولم يجد من سبيل لدفعها سوى السعى لتجديد فترة رئاسته، فقام بزيارة إلى الولايات المتحدة قابل فيها "دالاس" بعد زيارة "جمال عبدالناصر" التى تمت فى أبريل ١٩٥٨ وأزعجت "كميل شمعون" إزعاجا شديدا.

ولكن عملية تجديد الانتخاب بما تحمله من مخالفة لروح الدستور قوبلت بمعارضة شديدة من جانب المسلمين ومن جانب البطريرك "المعوشى" الذى ينتمى "شمعون" لطائفته أيضا، رغم ما بذله "شارل مالك" من محاولات مستمرة لتهيئة الأذهان لتجديد مدة رئاسة "كميل شمعون".

وتمادى "شارل مالك" فى سياسته إلى درجة توجيه الاتهام للجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن بالتدخل فى شئون لبنان الداخلية وإرسال الأسلحة للتخريب داخل لبنان.

وأرسلت هيئة الامم المتحدة لجنة من الهند والنرويج والاكوادور أبلغت "همرشولد" أنها لم تكتشف تدفقا من السلاح على لبنان.

وزار "همرشولد" لبنان فى منتصف يونيو ١٩٥٨ ووصف اتهامات "شارل مالك "بأنها مبالغ فيها، كما حاولت أمريكا تهدئة "مالك" ولم توافق على إرسال قوات أمريكية لمساعدته.

وكان "صائب سلام" رئيس الوزراء السنى قد استقال فى نوفمبر ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى، وتولى منصبه "سامى الصلح" رئيس الوزراء المتهادن.

ولكن التنافر فى وجهات النظر والجنوح السافر للقوى الأمبريالية من جانب "شمعون" ووزير خارجيته، وتصميم "شمعون" على إعادة تجديد مدته، واستقالة "صائب سلام" أدى إلى مصادمات مسلحة، يمكن القول بأنها كانت نوعا من الحرب الأهلية بين "شمعون" وأعوان الإمبريالية من جانب والجماهير القومية والتقدمية من جانب آخر.

وكانت الأسلحة تتدفق على لبنان أساساً من جانب عبدالحميد السراج

وزير داخلية الإقليم السورى فى الجمهورية العربية المتحدة.

وقد استنزفت هذه العملية كثيرا من الجهد والمال، وظهرت فيها ألوان من الاستغلال والاستفادة التى لا تتناسب مع المبادئ المحركة لصراع دموى.

وأصبح تسليح الطوائف والفئات والأفراد هو الطابع الرئيسى السائد فى لبنان.

ووقف "شهاب" والجيش موقف الحياد الدقيق مع محاولة الحفاظ على الأمن فى حدود الممكن .

ووجد "شمعون" أن تيار الحرب الأهلية لا يمضى فى صالحه وخاصة بعد تقرير لجنة الأمم المتحدة وتصريح "همرشولد" بعد زيارته فأعلن فى ٣٠ يونيو ١٩٥٨ قراره بعدم إعادة ترشيح نفسه .

ووجد ذلك تجاوبا من "جمال عبد الناصر" القوى القومية التى قررت الركون إلى الهدوء فى انتظار ترشيح جديد لرئاسة الجمهورية، ولكن ثورة ١٤ يوليو العراقية فرضت نفسها على الموقف فى الشرق الأوسط عامة وفى لبنان خاصة، فقد استدعى "شمعون" السفير الأمريكى بعد ٣ ساعات فقط من إعلان أخبار الانقلاب العسكرى فى بغداد، وطلب منه المساعدة خشية انهيار الوضع فى لبنان .

وأسرعت قوات الأسطول السادس الأمريكى للنزول فى بيروت فى منتصف يوليو ١٩٥٨، وانفجرت الإذاعات المعادية لشمعون فى القاهرة ودمشق وبغداد ... وتوتر الموقف فى المنطقة وقام "جمال عبدالناصر" برحلته السرية المفاجئة المشهورة إلى بغداد لمساندة الثورة العراقية .

وأرسل "خروشوف" خطابا شديد اللهجة إلى "ايزنهاور" فى أغسطس ١٩٥٨ يدين فيه تدخله في لبنان ولا يعطيه الحق في ذلك، وأعلن "ايزنهاور" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أغسطس استعداده لسحب القوات الأمريكية إذا طلبت ذلك منه الحكومة الدستورية، كما أعلنت

الحكومة البريطانية استعدادها أيضا لسحب قواتها من الأردن إذا طلبت ذلك منها السلطة الشرعية.

وشكل ذلك قوة ضاغطة على "شمعون" الذى كانت مدة رئاسته تقترب من نهايتها ... والذى واجه تأييدا جارفا لتأييد ترشيح اللواء فؤاد شهاب الشخصية التي حظيت بتقدير واحترام القوميين .

أعلن "فؤاد شهاب" عن رغبته فى خروج القوات الأجنبية فور انتخابه رئيسا للجمهورية .

وتحدد بذلك موقف القوات الأمريكية فى لبنان فخرجت بعد انتخاب شهاب، ولم تكد تمضى أربعة شهور فقط منذ يوم نزولها بعد ثورة العراق.

وبدأ لبنان صفحة جديدة فى حياته السياسية وفى علاقته مع جيرانه العرب .

رفض "فؤاد شهاب" أن يكون دكتاتوريا عسكريا، وأصر على أن يواصل نظام الحكم الدستورى البرلمانى، فعين رشيد كرامى رئيسا للوزراء وأخرج بعض الضباط من الجيش؛ لارتباطهم بالعمل السياسى خلال فترة رئاسة "شمعون"، وخلق علاقات صداقة مع قادة الدول العربية واكتسب ثقة جماهير الشعب اللبنانى بمختلف طوائفه إلى حد بعيد .

قال "شهاب" عقب انتخابه: (إننى لست الشخص الذى انتخبه اللبنانيون، ولكنى أمثل رفضهم لانتخاب شخص آخر).

وكان هذا التعبير بداية وضوح زهده فى أن يكون ديكتاتوريا، وهو أمر ما كان يفكر فيه أو يقدر عليه فى وقت واحد ... فمحافظته على وحدة الجيش وتماسكه خلال الحرب الأهلية كان عملا من أعمال الحكمة وبعد النظر؛ لأنه لو كان قد طالب الوحدات بالتدخل لتمزقت وتناثرت بدافع الطائفية وانتهت وحدة الجيش بصورة شبه نهائية.

ومرة أخرى ظهر زهد "شهاب" فى فرض القبضة العسكرية بعد انتهاء مدة رئاسته عام ١٩٦٤، ورفضه التجديد رغم إمكانية حصوله بسهولة

على ثلثى أصوات البرلمان اللبنانى.

وفى ١٨ أغسطس انتخب "شارل حلو" رئيسا للجمهورية حيث أقسم اليمين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ وغادر "شهاب" موقعه.

وهكذا خرج أول ضابط متخرج فى سان سير من مقعد السلطة بطريقة ديمقراطية ... خرج محترما من شعبه ومن قادة الدول العربية والخارجية أيضا.

ولكن فترة رئاسة "شهاب" لم تكن هادئة على خط مستقيم، فقد اجتاحت الحزب القومى السورى الرغبة فى القيام بانقلاب عسكرى فى لبنان، من أجل انشاء (سوريا الكبرى) التى تضم سوريا ولبنان والأردن والعراق، دولة تعادى الإقطاع والطائفية والشيوعية والمصريين أيضاً، كما ورد فى مواثيق حزبهم.

وقد بدأت محاولة الانقلاب عقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وذلك بعد لقاء تم بين رئيس الحزب منذ ١٩٦٠ الدكتور "عبدالله سعادة "والنقيب "شوقى خيرالله".

كان الانقلابيون يعرفون الأشياء التى يعادونها أكثر من معرفتهم للأشياء التى يريدونها.

وتحددت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ موعدا للقيام بالانقلاب، وهو توقيت مرتبط بتواجد معظم الضباط فى بيوتهم استعدادا للاحتفال بليلة رأس السنة.

وفى التاسعة مساء هذا اليوم تحرك النقيب "فؤاد عوض" بسريته المكونة من ٩٠ جنديا، ١٣ مدرعة، ٩ عربات جيش من (الطيعرة) إلى (بيروت) حيث وصلوا فى الثانية بعد منتصف الليل، وانضم إليهم النقيب "خيرالله" ومعه ٢٠ عضوا مسلحا من أعضاء الحزب، ثم اتجهوا إلى وزارة الدفاع حيث احتلوا الدور الأول منها، ولكن مقاومة الضباط فى الدور الأعلى أجبرتهم على إنهاء المعركة بعد تبادل طلقات الرصاص

والهروب من بيروت فى الرابعة صباحا.

وكما فشلت محاولة الاستيلاء على وزارة الدفاع فشلت أيضاً محاولة الاستيلاء على بعض النقط الاستراتيجية، وانسحب الانقلابيون إلى منطقة المتن .... إلى منزل "أسد الأشقر" أحد زعماء الحزب حيث كان المخزن الرئيسى للسلاح.

وبعد مقاومة متعثرة سلم الانقلابيون أنفسهم بعد محاصرة المنطقة وقصف المنزل بالمدفعية، وبقيت بعض قواتهم تقاوم حتى الصباح ٣ يناير ١٩٦٢ ... وإن كانت الحكومة اللبنانية قد أعلنت صباح أول يناير حل الحزب القومى السورى.

ودلت الإحصائيات على أن عدد القتلى قد بلغ ٢٧ كما بلغ عدد المعتقلين ٢٤٠٠ شخص، وحكم بالإعدام فى نوفمبر ١٩٦٣ على ٨ أفراد منهم "فؤاد عوض "و"خير الله "ولكن الحكم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ومن ظواهر هذه المحاولة الانقلابية ارتباط عدد من الضباط برجال تنظيم حزبى له آراء معينة تجذب له الأعضاء سواء عن صواب أو خطأ.

ومن ظواهره أيضاً أن ٢١ مدنيا قتلوا ليس منهم لبنانى واحد، بل كلهم من السوريين والفلسطينيين، الأمر الذى يفسر عقيدتهم فى الإيمان بسوريا الكبرى.

وهكذا مضت محاولة الانقلاب العسكرى فى تاريخ لبنان، والتى انفجرت خلال حكم عسكرى أثر أن يكون ديمقراطيا ودستوريا، ورفض أن يكون ديكتاتوريا عسكريا.

ومضت الأمور بعد ذلك فى صورة هادئة سواء فى داخل لبنان أو فى علاقاته الخارجية وخاصة مع مصر.

الباب التاسع

جمال عبدالناصر .. والعرب

بدأ "جمال عبدالناصر" طريق النضال ضابطا مصريا، وانتهى زعيما عربيا.

شاءت له الظروف عام ١٩٤٨ أن يؤدى دوراً إيجابيا فى حرب فلسطين، يكتشف خلاله أن سر المأساة يكمن فى قصور القاهرة، حيث يعيش الملك والسفير البريطاني والأعوان من رجال الحاشية وأحزاب الأقلية.

وعندما وصلت حركة الجيش إلى السلطة، كشفت عن اتجاهاتها التحررية فى موقفها من قضية السودان ... فلم تنتهج أسلوب النظام الملكى المنهار، الذى تبلورت استراتيجيته فى سيادة مصر على السودان، وتجسيد نضاله فى أن يكون "فاروق" ملكا لمصر والسودان.

هذا الموقف التحررى المبكر يؤكد الطابع التقدمى لحركة الجيش، ويثبت سلامة الاتجاه الوطنى لأول انقلاب عسكرى فى إفريقيا.

وعقد اتفاقية فبراير ١٩٥٦ هو مقياس لا يخطىء، إذ يظهر أن ضباط حركة الجيش وقائدهم المنتخب البكباشى "جمال عبدالناصر"، لم يكونوا دعاة سيطرة واستعمار، وإنما كانوا أنصارا لحقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير.

ورغم أن أسلوب معالجة قضية السودان قد اتسم بأخطاء عديدة أدت إلى قيام حكم مستقل فى الخرطوم، بعيد عن العواطف الحارة مع القاهرة، وضاعت فرصة الاتحاد مع مصر، فى موقف مشترك ضد الاستعمار البريطانى، إلا أن ذلك لم ينعكس نفورا على ضباط الحركة من مواصلة السير فى طريق التحرر الوطنى ودعم حركاته فى مختلف الدول العربية.

وساعدت التحركات الإمبريالية على ذلك، فى محاولاتها الدؤوبة لربط الدول العربية بأحلاف عسكرية، سبق للشعب المصرى أن رفضها وأعلن موقفه المعادى منها قبل حركة الجيش.

واصل "جمال عبدالناصر" التعبير عن إرادة الشعب المصرى فى مكافحة الأحلاف، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر أرجاء الوطن العربى.

وكان هذا أمرا جديدا.

لم يتعود الزعماء المصريون أن يركزوا نضالهم ضد الاستعمار وخارج الحدود أيضا .. كانت دائرة نضالهم لا تتجاوز حدود مصر والسودان.

ولكن "جمال عبدالناصر" أدراك بحسه الوطنى والقومى أن ساحة الأرض العربية هى ميدان واحد للمعركة، وأن انتصار الاستعمار فى بلد عربى يقوى مركزه ويدعم سيطرته ويحاصر حركات التحرر الوطنى وخاصة فى القاهرة.

ولذا بدأت صلته مع الدول العربية مبكرة.

بدأت مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية والقومية كما بدأت مع الحكام أيضا.

لم يفتعل "جمال عبدالناصر" معارك مع الملوك والحكام، كما يحاول خصومه أن يشوهوا صورته .. بل كان حريصا على أن يشارك فى لعبة السياسة بمهارة فائقة، يجتذب إليه كل حاكم أو ملك يقف معه فى نضاله ضد الاستعمار.

واصل "جمال عبدالناصر" التعبير عن إرادة الشعب المصرى فى مكافحة الأحلاف، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر أرجاء الوطن العربى.

وكان هذا أمرا جديدا.

لم يتعود الزعماء المصريون أن يركزوا نضالهم ضد الاستعمار وخارج الحدود أيضا .. كانت دائرة نضالهم لا تتجاوز حدود مصر والسودان.

ولكن "جمال عبدالناصر" أدراك بحسه الوطنى والقومى أن ساحة الأرض العربية هى ميدان واحد للمعركة، وأن انتصار الاستعمار فى بلد عربى يقوى مركزه ويدعم سيطرته ويحاصر حركات التحرر الوطنى وخاصة فى القاهرة.

ولذا بدأت صلته مع الدول العربية مبكرة.

بدأت مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية والقومية كما بدأت مع الحكام أيضا.

لم يفتعل "جمال عبدالناصر" معارك مع الملوك والحكام، كما يحاول خصومه أن يشوهوا صورته .. بل كان حريصا على أن يشارك فى لعبة السياسة بمهارة فائقة، يجتذب إليه كل حاكم أو ملك يقف معه فى نضاله ضد الاستعمار.

وثبت ذلك فى اتفاقية الدفاع المشترك التى عقدت مع سوريا "شكرى القوتلى" والسعودية الملك "سعود" عام ١٩٥٥ ثم انضمت إليها اليمن الإمام "أحمد".

ولم يبادر "جمال عبدالناصر" حكام العراق الملك "فيصل" و"نورى السعيد" أنصار حلف بغداد بالعداء... بل حاول اجتذابهم إلى الصف العربى الوطنى... وسافر إليهم "صلاح سالم".

ولكن الموقف كان لا يسمح لهم بالمناورة، سقطوا بإرادتهم فى شبكة

الاستعمار وجعلوا من عاصمة الرشيد مقرا للحلف الاستعمارى البغيض.

وتبينت الأمور وظهرت الفواصل يوما بعد يوم عندما احتدمت معركة الأحلاف.

اختار "جمال عبدالناصر" موقعه بثبات.

اختار جانب الشعب فى معركته ضد الاستعمار.

وكان مؤتمر (باندونج) للشعوب الآسيوية الأفريقية المتحررة من الاستعمار، بداية لتوسيع آفاق رؤيته، وتعميق إحساسه بنبض الشعوب، وتوضيح صورة المستقبل له.

تجاوب "جمال عبدالناصر" مع قادة التحرر الوطنى فى القارتين الكبيرتين ... ولم يتردد فى عقد صلات ودية طيبة مع الزعيم الشيوعى المرموق فى ذلك الوقت "شوان لاى" رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية.

وبدأ نسيج جديد بين حركة التحرر العربية، وحركة التحرر العالمية، ولعب "جمال عبدالناصر" فى ذلك دورا بارزا.

هذه الفترة التاريخية الهامة، منتصف الخمسينيات، كانت فترة من فترات المجد الخالدة لجمال عبدالناصر الذى أدرك مسار حركة التاريخ، ولمس احتشاد القوى الوطنية (برجوازية أو عمالية) حول قيادته سواء فى مصر أو الوطن العربي، فأقدم على إجرائه الشجاع بتأميم قناة السويس، وإعادة حق الشعب المصرى لأبنائه.

وكانت هذه الخطوة الباسلة، نقطة تحول فى مسار حركة التحرر الوطني، وخاصة بعد فشل قوات العدوان الثلاثى (انجلترا وفرنسا وإسرائيل) فى تحقيق أهدافها، واضطرارها إلى الانسحاب تحت ضغط الإنذار السوفيتى الذى قدمه "بولجانين"، وموقف "ايزنهاور" المتربص لوراثة المصالح البريطانية والفرنسية فى المنطقة، وقرارات هيئة الامم

المتحدة ...

كان "جمال عبدالناصر" قد اتخذ موقفا صلبا بعيداً عن التردد عبر به عن إرادة الشعب المصرى عندما أعلن أننا (سنحارب) من فوق منبر الجامع الأزهر.

وعلت الصيحة فى أرجاء الوطن العربى، وظهر التضامن العربى فى أروع صوره عندما اجتاحت مظاهرات التأييد لمصر كل البلاد العربية، وحطمت أنابيب البترول التى تحمل الوقود لبريطانيا وفرنسا فى سوريا.

انصهرت الإرادة العربية فى بوتقة القتال، وتجلت روح القومية العربية فى صورة إيجابية وارتفعت زعامة "عبدالناصر" إلى قمة عالية.

وأسفرت هذه الحرب عن ظاهرة هامة، هى التعاون الوثيق بين حركة التحرر الوطنى العربية وبين الحركة الاشتراكية ... فقد كان موقف التأييد الحاسم الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية موضع تقدير عميق فى نفوس جماهير الأمة العربية.

وأصبح التعاون بين حركات التحرر الوطنى، والدول الاشتراكية طابعا هاما للحركة السياسية فى العالم، تدخل فى حسابات القوى الاستعمارية، كما تدخل فى حسابات القوى الشعبية المناضلة من أجل التحرر والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى.

ونجم عن انسحاب قوات العدوان بعد هزيمتها السياسية التى أدت الى شللها العسكرى، مد ثورى فى حركات التحرر فى الدول النامية.

وكانت مصر قد أسهمت منذ أول نوفمبر ١٩٥٤ فى مساعدة الشعب الجزائرى فى ثورته، التى هددت الوجود الفرنسى فى دولة عربية حاول الاستعمار أن يضمها إلى أرضه، وينطق أبناؤها بلغة غير لغتهم.

وكانت الحكومة الفرنسية قد أرادت ضرب ثورة الجزائر عن طريق القاهرة، وعندما فشلت وانسحبت، ارتفعت معنويات ثوار الجزائر،

وشددوا من هجومهم على قوات الاحتلال الفرنسية.

كان "جمال عبدالناصر" يساعد ثورة الجزائر بالمال والسلاح قبل أن تجلو قوات الاحتلال البريطانية عن أرض مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦، وظل يواصل مساعدتها بعد ان جلت قوات العدوان للمرة الثانية فى عام واحد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦.

تحولت خلال هذه الفترة المجيدة القومية العربية من كلمات نظرية وأصول تاريخية وارتباطات عرقية إلى حركة نضالية ترتوى بالدماء.

ولم تكد تنتصر ثورة يوليو فى معركة القتال حتى توالت الانتصارات العربية... تحققت وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وانفجرت فى العراق ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ وطنية تقدمية نزعت حلف بغداد من أرضها وغيرت اسمه ليصبح (الحلف المركزى)، وتاثرت الأردن ايضا فسادها حكم وطنى خلال ١٩٥٧ حتى انتكس لظروف سبق توضيحها فى الباب السابع.

وكانت شخصية "جمال عبدالناصر" تلعب دوراً رئيسيا فى جذب القوى الوطنية والتقدمية خلال هذه المرحلة الصاعدة من مراحل النضال القومى.

وهنا لابد من القول: إن الاعتماد المطلق على شخصية الزعيم المحبوب ليست أمرا كافيا، إذ إن ذلك يتأثر بالعواطف والأهواء الشخصية.

لم تكن حركة الجيش حتى هذه الفترة قد استقرت على تنظيم سياسى ذى أيديولوجية واضحة وقادرة على استيعاب طاقات الجماهير، واعتمدت على (الاتحاد القومى) بعد انتهاء دور (هيئة التحرير).

ولم يكن الاتحاد القومى أكثر من تجمع شعبى ليست له لوائح تنظيمية أو ديمقراطية ... تسيطر عليه الجهات الإدارية وأجهزة الأمن، ونظامه كان مقتبسا من البرتغال على عهد الفاشية أثناء حكم "سالازار"، كما سبق

السياسى بعيداً عن إغراء السلطة، مؤمنة بمبادئ مختلفة.

هذا الموقف المضاد للحزبية فى مصر انعكس أيضاً على علاقات مصر بالدول العربية.

كان "جمال عبدالناصر" مقتنعا بأن تعدد الأحزاب يؤدى إلى تمزيق الوحدة الوطنية وإثارة خلافات مصطنعة، إلى جانب تصوره أن بعض الأحزاب يمكن أن تمتد جذورها إلى خارج الحدود ... وهو موقف جديد لعبدالناصر، فقد كان قبل حركة الجيش من المدافعين عن الوفد كحزب شعبى، ومن المرتبطين بعدة أحزاب مختلفة (الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ... ولكن انتصار حركة الجيش كان حافزا لها على ضرب الأحزاب لتنفرد وحدها بالسلطة التى يقف هو فى قمتها.

وكما كانت الحال قبل الثورة اتصل "عبدالناصر "بالأحزاب العربية الوطنية والتقدمية فى الدول العربية من خلال أنصاره من الضباط الأحرار، الذين ارتبط أغلبهم بأجهزة المخابرات تحت إشراف "زكريا محيى الدين".

اتصل هؤلاء الضباط أساسا بقادة حزب (البعث العربى الاشتراكى)، والأحزاب الشيوعية فى العراق والأردن وسوريا، والحزب الوطنى الاشتراكى "سليمان النابلسى" فى الأردن والحزب الوطنى الديمقراطى "كامل الجادرجى" فى العراق.

الأحزاب البرجوازية القديمة كانت قد تلاشت تدريجيا أمام الانقلابات العسكرية.

الحزب الوطني وحزب الشعب في سوريا، وحزب الاستقلال في العراق وغيرها من الأحزاب ذبلت ولم يحاول "جمال عبدالناصر" أن يخلق معها صلة سياسية وطيدة.

وكان لهذه الأحزاب المنتشرة في الوطن العربي رأى في الأسلوب الذى انتهجه "جمال عبدالناصر" في مصر معاديا به فكرة تكوين الأحزاب أصلا.

حضر إلى مصر وفد من الساسة العراقيين بعد انتصار ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وعلى رأسه "كامل الجادرجي" رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذى قال لعبد الناصر: إن عنده قدرة التأثير على "عبدالكريم قاسم"، وأن ملاحظته الوحيدة هي تعطيل الحريات السياسية في مصر.

طلب "كامل الجادرجي" من "عبدالناصر" إلغاء الاتحاد القومي وإعادة الأحزاب حتى يمكن إقامة اتحاد فيدرالي.

كانت الأحزاب الوطنية التقدمية في العراق تخشى أن يسلك "قاسم" سلوك "عبدالناصر" في تثبيت سيطرة عسكرية على الحياة السياسية.

ولكن "قاسم" انتهج سبيلا آخر ... سمح بتكوين أحزاب يقرها قانون أصدره، توافرت له خلال مواده القدرة على التدخل وفرض إرادته على تشكيلاتها.

رفض "جمال عبدالناصر" اقتراح "كامل الجادرجي" فإرادته كانت قد استقرت على رفض الأحزاب واستكانت إلى تنظيمه الشكلي (الاتحاد القومي).

وتبلور موقف "عبدالناصر" فى رفض الأحزاب أيضاً عندما تمت وحدة سوريا مع مصر، وكان حزب البعث العربى الاشتراكى قد لعب دورا رئيسيا فى تحقيقها من خلال ضباطه المنبثين فى الجيش، وبتأثير نوابه فى مجلس الشعب الذى كان يراسه أحد زعماء الحزب "أكرم الحورانى".

أصر "جمال عبدالناصر" على ضرورة حل جميع الأحزاب فى سوريا مع توقيع بيان الوحدة بجرة قلم، ورضخ لذلك قادة حزب البعث كما قال لى "أكرم الحورانى" نتيجة للعوامل الآتية:

١- الثقة الكبيرة فى شخصية "جمال عبدالناصر" وحسه القومى الواضح.

٢- الرغبة الملحة فى تحقيق أول انتصار لقضية الوحدة العربية.

٣- ترجيح كفة الوحدة وظهور الجمهورية العربية المتحدة على كفة وجود الحزب إذا كان الإصرار على وجوده يمكن أن يشكل عائقاً.

هذه هى العوامل التى أبرزها "اكرم الحورانى"، ويمكن أن نضيف إليها أن حظر نشاط الأحزاب كان موجها أساسا إلى الحزب الشيوعى السورى الذى كان نشاطه خلال هذه الفترة قد بلغ الذروة داخل الجيش وخارجه.

وعندما تمت الوحدة غادر "خالد بكداش" سكرتيره العام سوريا، بينما تولى "أكرم الحورانى" منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن فرع الحزب فى العراق قد رفض قرار

الحل، وحافظ على تنظيمه، لأن العراق لم يكن قد ارتبط بعد بالوحدة، فلم يكن هناك مبرر يدفعه إلى الحل دون مقابل.

وكان أمراً طبيعياً أن يندفع الأمر بين الزعيم المحبوب وبين قادة الحزب المنحل إلى صدام ... فقد اعتاد الزعيم نوعا معينا من القيادة وأسلوبا خاصا فى التعامل، لم يستطع قادة البعث أن يدربوا أنفسهم على قبوله.

وكان الصدام أمرا محتوما.

وخرج زعماء البعث من الحكم مستقيلين وحدهم بعد محاولة إظهار الاستقالة فى طابع قومي يشترك فيه المصريون والسوريون ... ولكن قادة البعث لم يدركوا أن اختيار "عبدالناصر" للوزراء المتعاونين معه كان يمر خلال رؤية خاصة تؤكد له خضوعهم وتبعيتهم وعدم وجود رأى خاص لهم قادر على الانفراد بموقف شخصى مثل الاستقالة.

كانت المجموعة الحاكمة فى مصر، وخاصة من غير أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل ذرات الحديد المنجذبة الى مغناطيس شديد القوة ... بينما كان القادمون من سوريا قد اعتادوا على أسلوب الحياة الحزبية وتوافر حد أدنى من الديمقراطية.

وعقب مأساة الانفصال التى تورط بعض قيادة البعث فى تأييدها ("أكرم الحورانى" و"صلاح البيطار"، الذى تراجع عن موقفه) عاد الحزب محاولا إعادة تشكيل تنظيماته.

ومرة أخرى يعتمد "جمال عبدالناصر" فى صلاته العربية مع أحزاب أخرى في بلاد عربية مثل القوميين العرب، والأحزاب السودانية (الوطني

وتلصق بهم شبهة العمالة.

لم يحدث فى تاريخ علاقات القاهرة مع حركات التحرر الوطنى العربية وتنظيماتها المتعددة أن عقدت اجتماعات تنظيمية مع وفود من الأحزاب مثل الاجتماعات التى كانت تعقد أحيانا بين وفد من الاتحاد الاشتراكى العربى ووفود الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية أو الغربية.

كانت محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ أكثر تمثيلا للحكومات منها للتنظيمات، وهى على أية حال استثناء لم يتكرر ، فلم تعقد اجتماعات تنظيمية بين ممثلى حزب البعث العربى الاشتراكى والاتحاد الاشتراكى بعد ذلك.

والاجتماعات التى عقدت بين الاتحاد الاشتراكى وممثلى جبهة التحرير الجزائرية وغيرها من الأحزاب العربية لم تكن ذات طابع مستمر، يمكن أن يسفر حقا عن تبادل الخبرة الحزبية أو دعم الصلات النضالية، أو تأكيد وحدة القوى التقدمية والثورية، وهو الشعار الذى رفعه "جمال عبدالناصر" ونادى به ولكنه لم يتحقق أبدا بالصورة المرجوة.

الخطوة العملية الأولى فى هذا المضمار، كانت ندوة الاشتراكيين العرب التى دعا إليها "هوارى بومدين" وعقدت فى الجزائر فى مايو ١٩٦٧ قبل أيام محدودة من العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو.

وجرف العدوان الإسرائيلى أحلام الاشتراكيين العرب الذين التقت مدارسهم المختلفة فى الجزائر لأول مرة، فكان هناك إلى جانب ممثلى جبهة التحرير الجزائرية ممثلون للاتحاد الاشتراكى العربى (مصر) وحزب البعث العربى الاشتراكى، والأحزاب الشيوعية فى السودان والأردن ولبنان وسوريا والحركات القومية (خلال هذه الفترة) فى العراق.

جرف العدوان الإسرائيلى أحلام الاشتراكية فى عقد صلات تنظيمية

بينهم، تذيب الحساسية بين مدارسهم المختلفة وتوحد أفكارهم وأهدافهم النضالية.

ولكن بقى "عبدالناصر" رمزاً لوجود القدرة الشعبية على استيعاب الهزيمة وتجاوز آثارها والنضال من أجل تحويلها إلى نصر، وبقى أيضاً رمزا للنضال العربى المشترك.

عندما قامت حركة الجيش السودانى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وأوفدنى "جمال عبدالناصر" مع "أحمد فؤاد "إلى قادة الثورة مندوبين عنه قال: (أبلغوهم أننى على استعداد لوقف حرب الاستنزاف فى منطقة القناة ومساعدتهم لانتصار الحركة إذا دعت الحال إلى ذلك).

كانت نظرة "جمال عبدالناصر" لا تقف عند حدود مصر مطلقا، بل تتجاوزها إلى الساحة العربية، وتمتد أيضاً إلى أرجاء العالم، تتعرف على نبض حركات التحرر الوطنى والمبادرة لمساعدتها.

لم يتردد "جمال عبدالناصر" فى مساعدة "لومومبا" وثوار الكونغو، وجعل من القاهرة مقرا لحركات التحرير الأفريقية، ولعب "محمد فايق" وزير الإعلام السابق دورا تاريخيا فى حشد هذه القوات وربطها بالثورة المصرية، وأرسل مساعدات لمسز "باندرانيكا" فى سيلان، ووقف فى صلابة إلى جانب النضال البطولى الخارق لشعب فيتنام.

وأدان فى كل هذه المواقف وفى جرأة وبسالة، محاولات الإمبريالية الأمريكية ومؤامرات مخابراتها المركزية.

وتحول "جمال عبدالناصر" مع الوقت إلى صرح شامخ تلجأ إليه حركات التحرر الوطنى وتعتمد عليه إلى حد كبير فى نضالها.

ويمكن تشبيه موقف القاهرة من حركات التحرر الوطنى العربية فى عهد "عبدالناصر" (إذا تجاوزنا عن الفروق والظروف المختلفة) بموقف موسكو من حركات التحرر الوطنى فى أرجاء العالم.

الموقف المبدئى للدولتين كان يدفعهما إلى مساعدة الحركات الثورية بلا تردد، وتقديم المعونات لها حتى ولو على حساب الشعوب التى تنتج أيضا من أجل الآخرين.

وكثيراً ما التقت العاصمتان فى أسلوب مشترك لمساعدة الحركات الثورية، كما حدث فى اليمن عندما قدم الاتحاد السوفيتى طائراته العملاقة لتنقل القوات المصرية، وقدم أيضا كافة الأسلحة المستخدمة مجانا وبلا حساب.

قال لى وزير حربية مصرى: إن الاتحاد السوفيتى لم يتقاض مليما واحدا عن ثمن كافة الأسلحة التى قدمت لمصر منذ عقد صفقة الأسلحة عام١٩٥٥ إلى وفاة "جمال عبدالناصر"، وإنه كان يتنازل عن قيمة الأقساط عند حلولها، تقديرا من الاتحاد السوفيتى للدور الكبير الذى كان يقوم به "جمال عبدالناصر" فى محاربة الإمبريالية والصهيونية التوسعية، وتخفيفا للعبء عن الشعب المصري فى كفاحه من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى نحو الاشتراكية.

وهكذا كانت مصر أيضا، تبادر بتقديم المساعدات للحركات الثورية والدول العربية التقدمية، دون تردد ، أو تراجع تفرضه الأرقام أحيانا.

وليس صحيحا ما يحاول البعض إثارته من القول: إن مساعدات مصر للدول العربية قد أثرت على دخل الشعب المصرى وخفضت مستوى حياته... وإنه كان أولى بأمواله أن تصرف على الخدمات بدلا من صرفها على ثوار الجزائر واليمن الشمالية واليمن الديمقراطية، والسودان وغيرها.

قيمة هذه المساعدات مقارنة بدخل مصر لا تمثل نسبة كبيرة ولا تحقق إرهاقا ماليا شديدا...

يقول "محمد حسنين هيكل": إن المساعدات التى قدمت لثورة الجزائر لم تتجاوز ٦٠ مليونا من الجنيهات، ويقدر أن ما صرف على ثورة اليمن

هو مائة مليون جنيه سنويا وهى مبالغ لا تحل مشاكل مصر، ولم تصرف جميعها على غير أبناء مصر، وهى فى نهايتها قد ساندت حركة التحرر العربى.

كان موقف "جمال عبدالناصر" فى دعمه للنضال العربى فى أى موقع موقفا مبدئيا لا يتزعزع وهو يعبر بذلك عن إرادة الأمة العربية التى تدرك أن المستقبل هو فى تحررها الكامل من السيطرة الإمبريالية، ومحاصرة الصهيونية التوسعية داخل حدودها حتى تتمزق بتناقضاتها وعزلتها عن المنطقة.

واخيـــــراً ...

قد يكون الحديث عن (جمال عبدالناصر .. والعرب) حديثا له بداية، ولكن ليست له نهاية.

وسوف تثبت الأيام أن هذا الرجل العملاق، الذى نبت فى أرض مصر، قد استطاع خلال سنوات حكمه المحدودة ـ وبكل ما كان فيها من مواقف واجراءات تستحق النقد والمراجعة ـ أن يجعل من القومية العربية حقيقة تؤمن بها الجماهير، وأن ينجز أول تجربة للوحدة العربية فى القرن العشرين، وأن يضع الأمة العربية على بداية طريق تعاون طويل... طويل... طويل.

احمد حمروش

لم تتجاوز ٦٠ مليونا من الجنيهات، ويقدر أن ما صرف على ثورة اليمن هو مائة مليون جنيه سنويا وهى مبالغ لا تحل مشاكل مصر، ولم تصرف جميعها على غير أبناء مصر، وهى فى نهايتها قد ساندت حركة التحرر العربى.

كان موقف "جمال عبدالناصر" فى دعمه للنضال العربى فى أى موقع موقفا مبدئيا لا يتزعزع وهو يعبر بذلك عن إرادة الأمة العربية التى تدرك أن المستقبل هو فى تحررها الكامل من السيطرة الإمبريالية، ومحاصرة الصهيونية التوسعية داخل حدودها حتى تتمزق بتناقضاتها وعزلتها عن المنطقة.

واخيـــــراً ...

قد يكون الحديث عن (جمال عبدالناصر .. والعرب) حديثا له بداية، ولكن ليست له نهاية.

وسوف تثبت الأيام أن هذا الرجل العملاق، الذى نبت فى أرض مصر، قد استطاع خلال سنوات حكمه المحدودة ـ وبكل ما كان فيها من مواقف واجراءات تستحق النقد والمراجعة ـ أن يجعل من القومية العربية حقيقة تؤمن بها الجماهير، وأن ينجز أول تجربة للوحدة العربية فى القرن العشرين، وأن يضع الأمة العربية على بداية طريق تعاون طويل... طويل... طويل.

أحمد حمروش

المراجــــع

العربية

الكتـــــاب	المؤلـف
● فلسفة الثورة	جمال عبدالناصر
● خطب جمال عبد الناصر	
● الناصرية	عبدالله إمام
● ما الذى جرى فى سوريا	محمد حسنين هيكل
● عبدالناصر والعالم	محمد حسنين هيكل
● صلاح سالم	الدكتور محمد المعتصم
● العالم الثالث (قضايا وآفاق)	س . جوكوف وآخرين
● تاريخ الأقطار العربية الحديث	لوتسكى
● السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية	فاخر وشيف
● محاضر محادثات الوحدة	
● التقرير السياسى للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث فى العراق يناير ١٩٧٤	
● المشاكل المعاصرة للتحرر الوطنى	لينين
● مصر منذ الثورة	فاثيكيوتس

الاجنبية :

Army Officers in Arab Politics and Society	Eleizer Be'eri
Armée Et Politique Au Moyen Orient	Bemard Vernces
Game of Nations	Miles Copeland
Nasser	Jean Lacoutur
Middle East Politics	J . C. Hurwitz
Nasser	Anthony Nutting
Egypt Uuder Nasir	R. Hrair Dekmajian

شكر وعرفان لشخصيات عربية جديدة

اضيف إلى أسماء السادة الذين تفضلوا فمنحونى بعض وقتهم للبحث والمناقشة والذين ظهرت أسماؤهم فى الجزء الأول والثانى من (قصة ثورة ٢٣ يوليو) أسماء السادة العرب الذين ساعدونى مساعدة قيمة فى معرفة الحقيقة وظهور هذا الجزء الثالث (جمال عبدالناصر .. والعرب). مرتبة بالحروف الأبجدية

وبهم فى عنقى دين من الشكر والعرفان إلى الأبد .

الاسم	البلد	آخر منصب
أحمد عبدالكريم	سوريا	وزير فى عهد الوحدة وسفير سوريا فى فرنسا حاليا.
أكرم الحورانى	سوريا	نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
أكرم ديرى	سوريا	وزير فى عهد الوحدة ومدير مكتب الجامعة العربية فى جنيف حاليا.
السيد حميد	العراق	لواء بالجيش العراقى سابقا.
أمين الحافظ	سوريا	رئيس جمهورية سوريا السابق.
أنور القاضى	مصر	فريق أول قائد القوات المصرية باليمن سابقا.
صلاح البيطار	سوريا	وزير فى عهد الوحدة. رئيس وزراء سوريا الأسبق.
صدام حسين	العراق	نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهورية العراقية.
طارق عزيز	العراق	وزير الإعلام ورئيس تحرير (الثورة) العراقية.

طلعت حسين	مصر	لواء قائد القوات المصرية باليمن سابقا وعضو القيادة العربية المشتركة حاليا.
عبدالرحمن البيضانى	اليمن	نائب رئيس جمهورية سابقا.
عبدالرحيم عبدالله	اليمن	سفير اليمن السابق بالقاهرة.
عبدالله السلال	اليمن	رئيس جمهورية اليمن الأسبق.
عبدالله جزيلان	اليمن	قائد القوات المسلحة اليمنية.
عبدالمجيد فريد	مصر	الملحق العسكرى المصري بالعراق سابقا وسكرتير رئاسة الجمهورية وأمين الاتحاد الاشتراكى سابقا.
عبدالمحسن مرتجى	مصر	فريق قائد القوات المصرية باليمن سابقا.
محمد على الشهارى	اليمن	مدير مكتب الرئيس السلال سابقا.
مصطفى حمدون	سوريا	وزير فى عهد الوحدة ونائب وزير الإصلاح الزراعى العراقى حاليا.

رقم الإيداع
١٤٦٠٩ / ٢٠٠٢
I.SB.N 977-305-306-7

الثمن : ثلا

شركة الأ